

المقضب

للأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

الجزء الرابع

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الرابع من كتاب

المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد

نظرت في هذا الجزء وأصلحت جميع ما فيه وصححته . فما كان فيه من إصلاح وتخريج
بغير خط. الكتاب فهو بخطي .
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

/ هذا باب

إيضاح الملاحقة^(١) وتبيين

الفصل بينها وبين غيرها

تتميز فيما كان على أربعة أحرف كلها أصل، نحو: جعفر، وجنجل، وقمطر، وسيطر، وحبرج^(٢)، ودرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تبلغ وزنه ما أصله الثلاثة، فقلت في مثل جعفر جدول فالواو زائدة ألحقت الثلاثة بيناء الأربعة، فصار جدول في وزن جعفر^(٣)، وإنما هو من الجنل، فهذه الواو زائدة ألحقت بهذا المثال، فالواو ملحقة.

فإن قلت: عجوز، أو رغيغ، أو رسالة - فالياء والواو والألف زوائد، ولنسر بملاحقات^(٤)؛ لأنهن لم يبلغن بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة. فهذا الملحق، وما كان مثله.

وما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة، ولا يبلغ الأربعة مثال الخمسة - فليس بملحق.

فسرحان ملحق بسرداح، وإنما امتنع من الصرف في المعرفة؛ لأن في آخره الزائدين اللتين في آخر غضبان، وقد أشبهه من هذه الجهة.

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وما ألحق به من الثلاثة

(٢) الحبرج بالضم من طير الماء وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٥١

الجلجل: الجرس . السبتر: الطويل . القمطر: ما يسان فيه الكتب (شرح الشافية ج ١ ص ٥١)
(٣) وزن جدول فعول فلا يريد الوزن الصرفي، وإنما يريد المماثلة في عدد الحروف والحركة والسكون

(٤) حروف المد لا تكون لللاحق حشاوا ذكر ذلك سيبويه في ج ٢ ص ١٣١، ١٦٦، ١٩٣، ٢١٦ وانظر الخصائص ١ : ٢٣٢، ٢٤ : ٤٨١ - ٤٨٤

وَحَبْنَطَى مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ بِالنُّونِ وَالْأَلْفِ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ أَنَّ آخِرَهُ
كَآخِرِ حُبْلَى فِي الزِّيَادَةِ ، فَاشْتَبَهَهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَلَكِنَّ الزَّوَائِدَ يَكُنُّ كَزَوَائِدِ حُبْلَى ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ
يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا بَالُ حِرْيَاءَ ، وَعَلْبَاءَ ، وَقُوبَاءَ يَنْصَرِفْنَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ، وَالزَّائِدَاتَانِ
فِي آخِرِ كَلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَالزَّائِدَتَيْنِ فِي آخِرِ حَمْرَاءَ . هَلَّا تَرِكَ صَرَفَهُنَّ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ كَمَا تَرِكَ
صَرَفَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَلْحَقَاتِ ؟ .

فَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَائِلَ الَّتِي وَصَفْنَا ، أَلْفَاتُهَا غَيْرُ مَنْقَلِبَةٍ ، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ مَنْقَلِبَةٌ مِنْ
يَاءَاتٍ قَدْ بَايَنْتِ أَلْفَاتِ التَّنَائِيثِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْقَلِبَةً مِنْ شَيْءٍ ، فَقَدْ بَايَنْتَهَا .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ دِرْحَايَةَ ، إِنَّمَا هِيَ فِعْلَايَةَ . فَلَوْ ذَكَرْتُ قُلْتُ دِرْحَاءَ كَمَا تَرَى ؛
كَقَوْلِكَ : سَقَاءَ ، وَغَزَاءَ يَا فَتَى (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّ النُّحَوِيِّينَ لَا يُجِيزُونَ تَرْخِيمَ رَجُلٍ فِي التَّنْدَاءِ بِسَمِيِّ حُبْلَوَى فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ :
يَا حَارُّ فَرَفَعَ (٢) ؛ لِأَنَّ الذِّي/ يَقُولُ : يَا حَارُّ لَا يَعْتَدُّ بِمَا ذَهَبَ ، وَيَجْعَلُهُ اسْمًا عَلَى حِيَالِهِ .

٣٤

- (١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٠ : « فَاِنْ قُلْتُ : مَا بَالُ عَلْبَاءَ ، وَحِرْيَاءَ ؟
فَاِنْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ أَمَّا هِيَ بِدَلٍّ مِنْ يَاءِ كَالْيَاءِ الَّتِي فِي دَرَجَاتِهِ ، وَاشْتِبَاهِهَا ، فَاِنَّمَا
جَاءَتْ هَاتَانِ الزِّيَادَتَانِ هَذَا لِتَلْحُقَ عَلْبَاءَ وَحِرْيَاءَ بِسِرْدَاحٍ وَسِرْبَالٍ ، الْاِتْرَى اِنْ هَذِهِ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ لَا
تَلْحُقَانِ اسْمًا فَيَكُونُ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سِرْدَاحٍ ، وَلَا سِرْبَالٍ . وَانَّمَا تَلْحُقَانِ ،
لِتَجْعَلَا بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ ، وَالْبِنَاءِ » وَانظُرْ ص ١٠٨ مِنْهُ .
وَقَالَ الْمُبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ : (فَاِمَّا عَلْبَاءَ وَحِرْيَاءَ وَقِيْقَاءَ وَزِيْرَاءَ فَاِنَّمَا هُنَّ مَسْذُكْرَاتٌ
وَمَدَاتُهُنَّ مَنْقَلِبَةٌ مِنَ الْيَاءَاتِ أَوْ الرَّوَاثِ ، وَهُنَّ زَوَائِدٌ وَلَكِنْ حَكَمْنِ حَكْمَ مَا انْقَلَبْنَ مِنْهُ . . .
اعْلَمْ أَنَّ عَلْبَاءَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَذْكُورًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِسِرْدَاحٍ
وَسِرْبَالٍ ، وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : دِرْحَايَةَ ، فَتَظْهَرُ الْيَاءُ ، فَلَوْلَا الْهَاءُ لَصَارَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً كِيَاءَ رِدَاءَ
وَكَسَاءَ » وَانظُرْ الْمَذْكُورَ وَالْمَوْثُوتَ لِابْنِ الْاِنْبَارِيِّ ص ٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ - ١٤٩ .
الدِّرْحَايَةُ : (بِكْسَرٍ فَسَكُونٌ) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الْقَصِيرُ ، الْعَلْبَاءُ : عَرَقٌ فِي الْعُنُقِ . الْقُوبَاءُ :
بَشْرٌ يَظْهَرُ فِي الْجَسَدِ . الْحِرْيَاءُ : دُوبِيَّةٌ . السِّرْدَاحُ : النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ ، وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .
(٢) اسْتَعْمَلَ لِقْبَانًا مِنَ الْقَابِ الْاِعْرَابِ مَكَانَ لِقَبِّ مِنَ الْقَابِ الْبِنَاءِ وَقَدْ تَشَدَّدَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ
فِي مَنَعِ ذَلِكَ وَذَكَرْنَا أَنَّ سَبِيحِيهِ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ .

فإذا رخّم (حُبلوى) لزمه أن يقول : يا حُبلى أَقْبِلْ ؛ لأنّ الواو تنقلب ألفاً لفتح ما قبلها ،
ومثالُ (فُعلى) لا يكون إلاّ للتأنيث ، ومُحالٌ أن تكون ألف التأنيث منقلبةً ، فقد صار مُونثاً
مُذكراً في حال ؛ فلهذا ذكرت لك أنّه محال (١) .

(١) فى أمالى ابن الشجرى ج٢ ص٩٨-٩٩: « ان سميت بحبلوى لم يجز ترخيمه على لغة من
قال : ياحار بالضم ، لانه يلزمك اذا حذف ياء النسب أن تضم الواو ، فتقلب ألفا ، لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فتقول : ياحبلى ، فتصير ألف (فعلى) منقلبة . وألف فعلى لم تكن قط الا
زائدة للتأنيث لا أصل لها .

قال أبو العباس المبرد : فان قال قائل : فيكون الف حبلى هذه لغير التأنيث ، لانها ترخيم
حبلوى . قيل : هذا محال ، لان (فعلى) لم تستعمل لغير التأنيث . وقوله هذا محتاج الى
تفسير . وذلك أن هذا المثال مخالف لمثال فعلى ، وفعلى ، لان هذين المثالين قد جاءت الفاهما
للتأنيث ، وللإلحاق . . .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج١ ص١٤١ : (ان أدت هذه اللغة، أى القلى الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان ، وحبلوى - فقد ذكر المبرد أنها لاتجوز اذن ، لأنها تؤدى الى كون الف فعلى
منقلبا عن ياء ، أو واو ، ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء ، وقياس قول الأخفش جوازها ،
لأنه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال ، وأما السيرافى فأجازها وان لم يثبت فعلا ، لأن هذا
شئ عرض وليس ببنية أصلية)

وقال المبرد فى كتابه المذكر المؤنث : (وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا
للتأنيث مثل حبلى وأنثى وخنثى ودنيا ، لأنه ليس حق الكلام أن يكون فيه وزن على مثال جعفر -
بضم الفاء ، فقد امتنع من الإلحاق)

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِعَلَامَةِ التَّانِيثِ

إذا وقعت لمذكر أو مؤنث، فعلامات التانِيث الألف فيها مقصورة كان أو مدردا
فالمقصود ؛ نحو سكرى ، وعَضْبِي ، وحُبْلِي .

والممدود ؛ نحو : حَمْرَاء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان بالهاء في الوقف ؛ كحَمْدَة ، وطلحة .

فما كان من هذا اسما لامرأة فغير ممنوع من الألف والتاء ؛ نحو : حُبليات ، وسكريات (١)
وحمراوات ، وصفراوات . تُبدل من الألف التي هي طرفٌ واوا ؛ كما تفعل في الثنية إذا
قلت : حمراوان .

ولو كانت أضلا لكان الأجود أن تُبدل منها همزة ، كما / كان في الواحد قبل أن يُثنى ،
فيكون ما كان منه مُبدلا من ياءٍ أو واو ، بمنزلة الهمزة الأصلية ، فتقول في كساء : كساءان ،
وفي قراء : قراءان . فالهمزة في قراء أصل ، وفي كساء مُبدلة ، وكذلك سقاء ، وما كان
مثله يجوز في هذا أجمع بدل الواو .

وأما ما كان مثل علباء ، وحرباء فيبدل الواو فيه أجود ؛ لأنَّ ألفيه زائدتان ، فهما
يُشبهان ألني التانِيث من جهة الزيادة .

وأما ما كان مثل غزاء ، وسقَاء فالإبدال فيه جائز ، وليس كجوازه في الأوَّل ؛ لأنَّ
الهمزتين مُبدلتان من ياءٍ أو واو ، وهما أصلان .

وأما ما كان مثل قراء ، فقد يجوز هذا فيه على قُبْح ؛ لأنَّ الهمزة أصل ، وليست بمبدلة من

شيء .

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : «وكل ما كانت فيه هاء التانِيث من أي باب كان فغير ممنوع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره لمذكر أو مؤنث ، قلت حروفه أو كثرت » ص ٥

والأصل في هذا أجمع : أنه كل ما كان مذكراً من هذا الباب فالوجه فيه ثبات الهمزة في

التثنية .

وما كانت ألفاه للتأنيث لم يَجْزُ إِلَّا القَلْبُ إِلَى الواو . (١)

* * *

وما كانت فيه هاء التأنيث التي وصفنا ، فسميت به امرأة ، أدخلت عليها في الجمع الألف والتاء ، فتقول : حَمَدَات ، وطلّحات .

أما تحريك وسطه فللفصل بين الاسم والنعت ، وهذا يُذكر مُفسّراً في باب التصريف (٢) .

وَأَمَّا حَذْفُ التَّاءِ / التي كانت في الواحد ، فَلانَّ الألف والتاء إنما دخلتا في الجمع للتأنيث ؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث ؛ لأنَّ هذه العلامات إنما تدخل في المذكر لتؤنثه ، فحذفت التاء التي في حَمَدَة وأخواتها لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع (٣) .

فإن سميت رجلاً بشيء فيه ألف التأنيث ، فأردت جمعه جمعته بالواو والنون ، فقات في حمراء - اسم رجل - إذا جمعته : حمراوون ، وصفراوون ، وفيما كان مثل حُبْلُون : حُبْلُون ، وسَكْرُون .

وما كان بالهاء فإنك نجمعه بالألف والتاء ، فتقول : طَلّحات ، وحَمَدَات على ما قلت في المؤنث .

وعلى هذا قلت : طَلّحَة الطَلّحات (٤)

والفصل بينهما أن ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فهي لازمة له ؛ لأنها لم تدخل على بناء مذكر .

فإن قال قائل : كيف يجوز دخول الواو والنون على ما فيه علامة التأنيث ، وهما علامتا التذكير ، أفيكون مؤنثاً مذكراً في حال ؟

-
- (١) تكلم عن تثنية الممدود الجزء الثالث ص ٣٩ ، ص ٨٧
 - (٢) عرض لذلك في الجزء الثاني ص ١٨٨ باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة
 - (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٦
 - (٤) جزء من بيت شعر تقدم في الجزء الثاني ص ١٨٨

قيل له : هذا مُحال ، ولكنَّ الألف لا تُثَبِّت ، وإنما يَثْبُتُ ما / هو بَدَلُ منها .

ألا ترى أنك تقول في جمع حُبلى : حُبَلِيَّات . فلو كانت الألف ثابتة لم يَدْخُلُ عليها علم التانيث الذي هو للجمع ؛ كما لا تقول : حَمْدَات ، ولكنك تُبدل من الألف - إذا كانت مملوذة - واوا ، فإنما تدخل علامة التانيث وعلامة التذكير على شيء لا تانيث فيه .

فإنما طلحة فلو قلت في جمعها طَلْحَتُونَ للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال ، وهذا هو المُعَالُ^(١) .

فإن قلت : أحيث التاء . فإن هذا غير جائز ، وإنما جاز في الجمع في المؤنث ؛ لأنك لما حذفها جئت بما قام مقامها في اللفظ . والتانيث . فعلى هذا يجري جميع ما وصفنا في المذكر والمؤنث .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥-٩٦ « باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التانيث .

زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة ، أو سلمة ، أو جبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . إلا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث . قالوا : رجل ربيعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين

فأما حبل فلو سميت بها رجلاً ، أو حمراء ، أو خنفساء لم تجمعها بالتاء . وذلك لأن تاء التانيث تدخل على هذه الألفات ، فلا تحذفها . وذلك قولك : حبلِيَّات ، وحبارِيَّات ، وخنفساوات فلما صارت تدخل ، فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ، ودريهمات . فأنت لو سميت رجلاً بأرض لقلت : أرضون ، ولم تقل أرضات : لأنه ليس هاهنا حرف تانيث يحذف ، فغلب على حبل التذكير حيث صارت الألف لا تحذف ، وصارت بمنزلة الف حبنطى التي لا تجيء للتانيث ، إلا تراهم قالوا : زكرياؤون فيمن مد وقالوا زكريون فيمن قصر «

هذا باب

ما يُحْكِي مِنَ الْأَسْمَاءِ وَمَا يُعْرَبُ (١)

فمن الحكاية أن تسمى رجلا ، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض ؛ نحو تسميتهم : تَابَطَ شَرًّا ، وَذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ .

فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يَسْلَمَ على هيئة واحدة ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض ، فتقول : رأيت تَابَطَ شَرًّا ، وَجَاعَنِي تَابَطَ شَرًّا / فمن ذلك قوله :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاها تَصْرُ وتَحْلُبُ (٢)

وقوله أيضاً :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا كَانَهُ جَبْهَةً ذَرَى حَبًّا (٣)

(١) في سيبويه ج٢ص٦٤ « باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمى تابط شرا : هذا تابط شرا ، وهذا برق نحره ، ورأيت برق نحره ، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما .

وقالوا أيضا في رجل اسمه ذرى حبا : هذا ذرى حبا »

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج١ص٢٥٩ ، ج٢ص٦٥ على الحكاية فقد سمي بالفعل والفاعل (شاب قرناها) ، فحكى .

قرنان ، أي ضفيريان .

صرت الناقة : شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف ، لئلا يرضعها ولدها . ومن عادة العرب أن تصر ضرور الحلويات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ، فإذا راحت عشيما حلت تلك الأصرة وحلبت .

بنى : منادى حذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكى .

والبيب غير منسوب في سيبويه وفي ابن يعيش ج١ص٢٨ وفي الكامل ج٤ص٨٠ ونسب في اللسان (قرن) إلى الأسدى وانظر تعليق الخصائص ج٢ص٣٦٧

(٣) استشهد به سيبويه ج٢ص٦٤ على حكاية ذرى حبا فهو علم منقول من جملة المكن من الضروع : العظيم كانه ذوا الأركان ، وضرع مكن : اذا انتفخ في موضعه . وقال الأعلام : المركب ، والركب : أعلى الفرج ويروى مركنا . الارزب : الغليظ

ذرى حبا : اسم رجل كما صرح سيبويه ونسبه سيبويه إلى شاعر من بنى طهية وانظر ابن يعيش ج١ص٢٨ واللسان (حب)

وقال الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(١)

فلم يَجز في هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل .

ف(أحق الخيل) رفع بالابتداء ، و(المعار) خبره . فهذا بمنزلة الفِعل والفاعل .

وعلى هذا يُشَدُّ هذا البيت لذي الرمة :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ أَصْبَحَ : انْتَجِعِي بِلَالًا^(٢)

لأنَّ التَّوَابِلَ : سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ، فَحَكِّي مَا قَالَ ذَلِكَ ، فَقَالَ :

سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

(١) استشهد به سيبويه ج٢ ص٦٥ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركض المعار) وهذه الجملة من أمثال العرب قال الميداني ج١ ص٢٠٣ : قالوا : المعار من العارية والمعنى : لا شفقة لك على العارية ، لأنها ليست لك ، واحتجوا بالبيت الذي قبله .

وقيل : المعار : المسمن ومنه قول الشاعر :

اعيروا خيكم ، ثم اركضوها
أحق الخيل بالركض المعار ٠٠

وقال الأعمى : المعار السمين كذا فسروه وهو غير معروف

والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى : أنهم جائرون في وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتدال .

ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعاً من غيرها ٠٠ ويروى : المعار (بالغين المعجمة) وهو الشديد الخلق

والبيت لم ينسب في سيبويه وهو من قصيدة لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٦١-٧٩ وفي المفضليات ص ٣٣٨-٣٤٥ وفي شرحها ص ٦٥٩-١٧٦ وانظر رغبة الأمل ج٤ ص١٨٠-١٨٢ وسر الصناعة ج١ ص٢٣٦ والمخصص ج٦ ص١٨٥ واللسان (عير) والخزانة : ١٧/٤

وفي شرح المفضليات للأنباري ص٦٧٦ «قال الضبي : قال أبو عبيدة : هذا البيت للطرماح ، ولم يروه الطوسي لبشر ورواه الضبي ، وقرأته على أحمد بن عبيد ، فلم ينكره»

(٢) في الكامل ج٤ ص١٨٠ - ١٨٢ (قوله : سمعت الناس ينتجعون حكاية والمعنى - إذا حقق - : إنما هو سمعت هذه اللفظة أي قائلاً يقول : الناس ينتجعون غيثاً ٠٠

(الناس) ابتداء و (ينتجعون) خبره ومثل هذا في الكلام : قرأت : الحمد لله رب العالمين . إنما حكيت ما قرأت وكذلك قرأت على خاتمه : الله أكبر يافتى . فهذا لا يجوز سواه .

ويقول البغدادي : روى نصب (الناس) جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات الايضاح ومنهم الزمخشري وغيره وقد أورده بالرفع في الكشف الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء .

وعلى هذا تقول : قرأت : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأنه حكى كيف قرأ
وكل عامل ، ومعمول فيه هذا سبيلهما . وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله ، وقرأت
على فضه : زيد منطلق .

/ وتقول : رأيت على فضه الأسد رايضا ؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً ، إنما رأيت صورة ؛
فأعملت فيها الفعل ؛ كما تقول : رأيت الأسد يا فتى .
فأما قول : عز وجل : (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) (١) فإن المفسرين يقولون في هذا قولين
أعني المنصوب .

أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام ، وأمرى سلام كما قال :
(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) (٢) وكما قال : (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ) (٣) على الحكاية .
وأما المنصوب فبإضمار فعل . كأنهم قالوا : سلمنا سلاماً .
وقال بعضهم : لم يكن هذا هو اللفظ . ولكنه معنى ما قالوا . فإنما هو بمنزلة : قلت حقاً .

* * *

واعلم أن هذه الحكاية لا يجوز أن تُشَيَّ وتُجمع ، ولا تُضاف ؛ لأنه تزول معانيها
باختلاف ألفاظها .

= صيدح : اسم ناقة ذى الرمة .

بسط القول في استعمالات سمع ومعانيها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ١٧-١٩ .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٤٢٩-٤٥١ والخزانة القصيدة مائة
بيت . وقد أشار أبو العلاء المعري الى قصد ذى الرمة بلالا بقوله :

أُنْبِئُكُمْ أَنِّي عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ وَوَجْهِي كَمَا يُبْتَدَلُ بِسَوَالِ
وَأَنِّي تَيْمَمْتُ الْعِرَاقَ لِغَيْرِ مَا تَيْمَمَهُ غِيْلَانُ عِنْدَ بِلَالِ

انظر شروح سقط الزند ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، والعقد الفريد ج ٥ ص ٣٣٣ ، وشواهد الكشاف
ص ٢١٢

(١) الذاريات : ٢٥ - وفي البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٨-١٣٩ « قرأ الجمهور

قالوا سلاما بالنصب على المصدر الساسد فعله المستغنى به .

قال سلام بالرفع وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : عليكم سلام

قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه ، أخذاً بأدب الله تعالى إذ سلاماً دعاء وجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ، أى : أمرى سلام قال ابن عطية : ويتجه أن يعمل فى (سلاما) قالوا على أن
يجعل (سلاما) فى معنى قولها ، ويكون المعنى حينئذ : أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً وهذا
قول مجاهد » .

(٢) محمد (عليه السلام) : ٢١

(٣) القمر : ٩

ألا ترى أنك لو رأيت : (أَحَقُّ الخَيْلِ بِالرُّكُضِ المَعَارُ) في مكانين مكتوباً لم يعجز أن تثنّيه ؛ كما تقول : رأيت زَيْدَيْن (١) . فَإِنَّمَا حَقُّ هَذِهِ الأَسْمَاءِ التَّضَادِيَّةِ (٢) .
فإن سَمَّيت رجلاً (زَيْدٌ الطَّوِيلُ) و (الطَّوِيلُ) خبر قلت : رأيت زَيْدَ الطَّوِيلِ ، ومررت بزَيْدِ الطَّوِيلِ .

فإن جعلت (الطَّوِيلُ) نعتاً صرّفته ، فقلت : مررت بزَيْدِ الطَّوِيلِ ، ورأيت زَيْدَا الطَّوِيلِ ،
لأنَّ الطَّوِيلِ تابع ، وعلى هذا الشرط / وقع في التسمية .
وَأَمَّا حَيْثُ كَانَ خَبِراً فَإِنَّهُ وَقَعَ مَرْفُوعاً بِالمَبْتَدَأِ ؛ كما كَانَ المَبْتَدَأُ رَفْعاً بِالابتداءِ . (٣) .

* * *

ولو سَمَّيت رجلاً (عَاقِلَةٌ لَبِيْبَةٌ) لكان الِوَجْهَ فِيهِ أَنْ تَقُولَ : مررت بعَاقِلَةٍ لَبِيْبَةٍ ، وجاءتني عَاقِلَةٌ لَبِيْبَةٌ ، لِأَنَّكَ سَمَّيت بِاسْمَيْنِ كِلَاهِمَا نَكْرَةٌ ، فَجَعَلْتَ الثَّانِي تَابِعاً لِالأَوَّلِ كحالهما كَانَتْ فِي النَكْرَةِ .

وَأَوْ سَمَّيت بِ (عَاقِلَةٍ) وَحَدَّهَا لكان الأَجْرَدَ أَنْ تَقُولَ : هَذِهِ عَاقِلَةٌ قَدْ جَاءَتْ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ حَمْدَةٍ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ ، وَالحِكَايَةُ تَجُوزُ ، وَليس بِالِوَجْهِ ، لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الأَسْمَاءِ (٤) .

* * *

(١) إذا ثنى العلم أو جمع على حده وجب ادخال (أل) عليه وتقدم للمبرد قوله خمسة جعفرين وانظر الجزء الثاني ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٥ « واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثن ، ولم يجمع إلا أن تقول : كلهم تأبط شراً ، وكلاهما ذرى جبا . لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولوثنت هذا ، أو جمعته لثنت : (أحق الخيل بالركض المعار) إذا رأيت في موضعين ، ولا تضيفه إلى شيء إلا أن تقول : هذا تأبط شراً صاحبك . ومملوكك » .

(٣) صرح في موضعين بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ الثاني ص ٤٩ وسيكرره في الجزء الرابع

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وإذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرّفته ، وأجريتته مجراه قبل أن يكون اسماً » .

وذلك قولك : رأيت عاقلة لبيبة ياهذا ، ورأيت عاقلا لبيبا ياهذا ، وكذلك في الجر ، والرفع منون ، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض . . .

فإن قلت : ما بالي أن سميت بعاقلة لم أنون ؟

فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف .

وأما (تَضْرِبَانِ) إذا سُمِّيت به رجلا قلت فيه : لقيت تَضْرِبَانِ ، حَكَيْتَهُ . ولك أن تُثْنِيَهُ وتَنْصِبُهُ ، فتقول : تَضْرِبَيْنِ . ولك أن تُلْحِقَهُ بَعْمَانَ ، فتقول : كَلَّمْنِي تَضْرِبَانُ ، فإذا صَغَّرْتَهُ قلت : تَضْرِبِيَانُ لَا غَيْرَ (١) .

و(شَيْطَان) يَكُون (فِيْعَال) مِنَ الشَّطْنِ : وَهُوَ الْحَبِيلُ الْمَمْتَدُّ فِي صَلَابَةِ ، فَتَصْرِفُهُ وَيَكُونُ مِنْ شَاطِئِ شَيْطَانٍ . إِذَا ذَهَبَ بِاطْلَا ؛ فَلَا يَنْصَرِفُ (٢) .
وَ(إِنْسَان) فِعْلَانُ مِنَ الْإِنْسِ (٣) .

وَ(طَحَّانٌ) فِعَالٌ مِنَ الطَّحْنِ ، وَيَكُونُ (فِعْلَانٌ) مِنَ الطَّحِّ وَهُوَ الطَّحَاءُ وَهُوَ / الْمَمْتَدُّ مِنَ الْأَرْضِ (٤)

= والوجه في ذلك الأول الحكاية ، وهو القياس ، لأنها شيئان ، ولأنهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فانما هي حكاية « .

(١) في سيبويه ج٢ ص٨ « وان سميت رجلا ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا ٠٠ ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول ، فان جعلت النون حرف الاعراب فيمن قال : مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء »

وفي شرح الكافية ج٢ ص١٣٤ (ولو سميت بنحو ضربا ، وضربوا على أن الألف والواو حرفان زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو : ضربت ، نحو : أكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به ، فتقول : ضربان ، وضربون ، ثم بعد ذلك يجوز أن يعربا باعراب المثني والجمع ، وان يجعل النون معتقب الاعراب .

وكذلك لو سميت بـضربان ، ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة أما لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع)

(٢) في سيبويه ج٢ ص١١ وكذلك شيطان ان أخذته من التشيطان والنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف ٠٠

وان جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه «

منع الصرف انما يكون عند التسمية به

(٣) تقدم في الجزء الأول ص٣٣

(٤) في سيبويه ج٢ ص١١ (اذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبن صرفته في المعرفة والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حماد)

في اللسان : الطح : أن تضع عقبك على شيء ، ثم تسحجه (تقشره) . قال الكسائي : طحان : فعلان من الطح ملحق بباب فعلان وفعلي وهو السحج وانظره في (طحن)

و (عَبْدُونَ) : إذا فتحتَه لم تُجْرَه ، وإذا ضممتَه أُجْرِبته ولم تُجْرِه ، ولك أن تحكيه ، فتجمعه جَمْعاً ، فيكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالياء ، وفي الأوّل بالواو لا غير^(١) .

وإذا دعوت رجلا اسمه (زيدٌ منطلقٌ) قلت : يا زيدٌ منطلقٌ أقبل . لا تعمل فيه النداء ؛ كما لم تعمل غيره

وإن سمّيته بـ (زيد الطويل) فيمن جعل الطويل نعتاً قلت : يا زيد الطويل أقبل . تنصب لطواه ؛ كما تنصب عشرين رجلا . [وهذا مُفسّر في باب النداء^(٢)] .

فإذا سمّيت رجلا (وزيد) وأنت تريد القسم قلت : رأيتَ زيدٍ ، وجاءنيَ زيدٍ ؛ لأنّ الواو عاملة في زيد فإنما هي بمنزلة الباء . ألا ترى أنّك لو سمّيته (بزيد) لقلت : جاءني بزيد .

فإن كانت الواو للنسق فإنّ حكمها أن تقرّرها على ما كانت عليه قبل أن تحذف الذي قبلها ؛ لأنّك لا تقول في النسق وزيد إلاّ وقبله مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض فأى ذلك كان فالواو جارية عليه غير مُغيّرة^(٣) .

(١) في عبث الوليد ص ١٤٢ : « قوله (عبدون) هذا اسم ليس بعربي وكذلك حمدون وحرثون . . وما جرى هذا المجرى وإنما هي أسماء يغيرها من ليس لسانه بعربي ، وكان كثيرا من أصحاب الألسن ينطقون بالحرف بين الواو وبين الألف كنحو ما يفعله بعض العرب في الصلاة والزكاة ، فلذلك زعم بعض النحويين أن عبدون وما جرى مجراه لا ينصرف ، لأنه يراه مثل عبدان وإذا قلنا ان (عبدون) عربي . . فأصح ما قيل فيه أن يكون جمع عبد كما يقال الزيدون » .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ (لو سمّيته طلحة وزيدا ، أو عبد الله وزيدا وناديت نصبت ونونت الآخر ونصبته لأن الأول في موضع نصب وتنونين)

وصريح كلام المبرد هنا الحكاية في المسمى بجار ومجرور .

تقول إن كان منصوباً : جاعني وزيدا ، ومررت بوزيدا ، وكذلك الرفع ، والخفض .

= والسيوطي في الهمع ينقل بأن المبرد خالف الجمهور في المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد وأجاز فيه الاعراب .

قال في الهمع ج ٢ ص ١٥٥ « والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوبا عند الجمهور ، وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الأول كما لو سمي به مستقلا » .

ونقل الصبان في حاشيته كلام الهمع ج ١ ص ١٧٢

باب الألقاب

/ إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ، فتقول : هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى ، وهذا سعيدُ كُرْزٍ (١) .

فإن لقيته بمضاف جرى اللقب على الاسم كالنعت فقلت : هذا زيد وزُنُ سبعة ، وهذا زيد حارس الدار (٢) .

فإن لقيت مضافاً بمفرد أو مضافاً بمضاف فكذلك (٣) . تقول : هذا عبد الله وزُنُ سبعة ، وهذا عبد الله كُرْزُ يا فتى .

وإنما كان هذا كهذا لأنَّ أَصْلَ الألقاب أن تَجْرَى على أَصْلِ التسمية ، وليس حقَّ الرجل أن يُسَمَّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف (٤) ، نحو قولك : زيد أبو فلان ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « باب الألقاب »

إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيد كرز ، وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة ، فانما جعلت قفة معرفة ، لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيس ، فلو نونت قفة صار الاسم نكرة ، لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه ،

الكرز : الجوالق أو الخرج في الأصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « فإن لقيت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا زيد وزن سبعة ، وهذا عبد الله بطة يافتى »

(٣) في سيبويه « وكذلك إن لقيت المضاف بالمضاف »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « وانما جاء هذا متفرقا هو والأول ، لأن أصل التسمية ، والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفا للآخر ، وذلك الاسم ولكنية ، وهو قولك : زيد أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فانما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحد »

وَمُضَافِينَ نَحْوُ : عَبْدَ اللَّهِ أَبِي فُلَانٍ ، فَعَلَى هَذَا تَجْرَى الْأَقَابُ وَالْكُنْيَةُ فِي الْمَفْرُودِ كَالِاسْمِ ،
وَاللَّقَبُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ أَعْلَامٌ ؛ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ - إِنَّمَا هُنَّ أَلْقَابٌ تَفْصِيلُ
الْوَاحِدِ مِنْ جَمِيعِ جِنْسِهِ .

ولوفوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاعَنُ زَيْدٌ . فَإِذَا خَفْتُ أَنْ يَلْتَبِسَ عَلَيْهِ بِزَيْدٍ آخَرَ تَعْرِفُهُ قُلْتُ :
الطَوِيلُ وَنَحْوَهُ ؛ لِتَفْصِيلِ بَيْنَهُمَا .

/ هذا باب /

ما ينتقل بتصغيره

تقول في رجل سمّيته بـ (مساجد) - إذا صغرته - : مُسَيِّجِدٌ ، فتصرفه ؛ لأنّه قد عاد إلى مثل تصغير جعفر .

وكذلك رجل يسمّى قناديل تقول : هذا قُنَيْدِيلٌ فاعلم ؛ لأنّ المانع قد زال عنه .
ولو سمّيته أجادل ، فصغرته لقلت : أُجَيْدِلٌ قد جاء لا تصرفه ؛ لأنّه تصغير (أفعل) فالمانع للصرف فيه (١) .

فإن قال قائل : إنّما مُنَع (أفعل) من الصرف ؛ لأنّه على مِثَالِ الفِعْلِ ؛ نحو : أذهب ، وأعلم . فإذا قلت : أَحْيِمِر ، وأحْيِمِد فقد زال عنه شَبَهُ الفِعْلِ ، فما بالك لا تردّه إلى الصرف ، كما تصرف تُتَفَلًا لأنّ زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة (٢) ، وكما تصرف يَرْبُوعًا ؛ لأنّ زيادته لا تُبَلِّغ به مِثَالِ الأفعال ؟

قيل له : إنّّه قد صرف الفعل مُصَغَّرًا . فكما أشبه أحمر أذهب ، أشبه أَحْيِمِر قولهم : ما أميلح زيدا ، وما أحيسنه ، والمانع قائم بعدّ معه .
فجُمَلَة هذا : أنّه كلُّ ما صُغِّر ، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلة قائمة فيه فَتَرَكَ الصَّرْفُ له لازم .

ومن هذا الباب ما كانت فيه هاء التانيث ، أو ألف التانيث الممدودة ؛ لأنّ الحُكْمَ / أن تصغّر ، فَتُصَغَّرُ فيه ما تُقَرَّرُ فيه لو لم تكن هاء ولا ألف ممدودة ، وتحذف ما تحذف لو لم تكونا فيه ؛ ثُمَّ يُؤْتَى بهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « وكذلك إجادل اسم رجل إذا حقرته ، لانه يصير اجيدل مثل أميلح » .
(٢) يريد أن حروف المضارعة لا تكون مضمومة في مضارع الثلاثي فليس في أوزان مضارع الثلاثي مثل تتفل .

وكذلك الألف والنون الزائدتان ، وذلك قولك في خنفساء : خُنَيْفَسَاءُ يَأْفَى .
صَغَرْتُ (خنفس) ؛ كما تصغرُ جعفر ، ثم أتيت بالألفين مسلمتين .

وكذلك سفرجلة ، تقول : سُفَيْرِجَةٌ تحذف منها ما تحذف قبل الهاء ، ثم تأتي بالهاء بعد ؛
لأنها كاسم ضم إلى اسم .

وتقول في زعفران : زُعَيْرَان ، فلو كنت مُعْتَدًا بهذه الزوائد كان التصغيرُ مُحَالًا ؛
لأنك لاتصغرُ اسما على خمسة أحرف إلا ما كان رابعه حرف لين ، وهذا مُبَيَّن في باب التصغير (١) .
وإنما ذكرنا منه ما هنا ما يدخل في الباب الذي قَصَدْنَا له .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٤٨

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً ؛ نحو :

حَضْرَمَوْتُ ، وبعْلَبِكُ ، ومَعْدِيكَرِبُ

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمين جُعلا اسماً واحداً على غير جِهَةٍ / الإضافة فَإِنَّ حُكْمَهُمَا أَنَّ يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحاً ، وَأَنَّ يكون الإعراب في الثاني ، فتقول : هذا حَضْرَمَوْتُ يا فتي ، وبعْلَبِكُ فاعلم وكذلك رَامَهُرْمُزُ (١) .

ولا يُصرف ؛ لأنَّهُما جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التانيث ؛ لأنَّ الهاء ضُمَّتْ إلى اسم كان مذكراً قبل لحاقها ، فترك آخره مفتوحاً ؛ نحو : حَمْدَةٌ ، وطلحة .

ألا ترى أَنَّك إذا صغرت واحداً من هذين النوعين قلت : حَمِيدَةٌ يا فتي ، وحَضْرَمَوْتُ يا فتي ، فسَلِّمت الصَّائر .

والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء ، وعلى هذا يجري الترخيم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « باب الشينين اللذين ضم احدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيسوموز .. »

وذلك نحو : حضرموت ؛ وبعلبك .

ومن العرب من يضيف (بعل) الى (بك) . كما اختلفوا في رام هرمز فجعله بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم رام الى هرمز « .

في معجم البلدان ج ٣ ص ١٧ « رامهرمز : معنى رام بالفارسية : المراد والمقصود . وهرمز احد الاكاسرة . فكان هذه اللفظة مركبة معناها : مقصود هرمز أو مراد هرمز ، وقيل حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة » .

وقال في ج ٢ ص ٢٦٩ عن حضرموت « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم اسمان مركبان » ثم تكلم عما يجوز فيها من وجوه الاعراب .

وقال في ج ١ ص ٤٥٣ : « بعلبك بالفتح ثم السكون وفتح اللام ، والباء الموحدة ، والكاف مشددة : مدينة قديمة ... »

تقول - إذا ناديت - : يا حُضْرُ أَقْبِلْ ، كما تقول : يا حَمْدُ أَقْبِلْ .

•••

فأما ما كان من هذه الأسماء منتهى الاسم الأول منه ياء كقواك : قَالِي قَلَا ، وأبادي سبا ،
وببادي بدا ، ومعدنيكرب (١) فَإِنَّ الْيَاءَاتِ تُسَكَّنُ ؛ لِأَنَّهِنَّ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِأَنَّ حُكْمَهَا لَوْ كَانَتْ
حروف الإعراب أَنْ تُسَكَّنَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ ، تقول : هذا قاضٍ فاعلم ومررت بالقاضي
فاعلم .

ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب ، / فيكون ذلك جائزا له ؛ إذ كانت تُسَكَّنُ فِي
الموضعين ؛ نحو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاقِ فِي الشَّادِ (٢)

وكما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : وأما معدنيكرب فغية لغات :

منهم من يقول معدنيكرب فيضيف . ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف ، ولا يصرف .
يجعل كرب اسما مؤنثا .

ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجعله اسما واحدا .

نقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسما سمي به واحد الا لم يصرف .
وانما استقلوا صرف هذا ، لانه ليس أصل بناء الأسماء يدلك على هذا قلته في كلامهم . . .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٦ ص ١٢٦ على تسكين المنصوب (أقاصيه) .

وقال التبريزي في شرح المعلقات ص ٣١ : ويروى : ردت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول)

وهذه الرواية أجود ، لأنه اذا قال : ردت عليه أقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ،

فاسكن الياء . لأن الضمة فيها ثقيلة .

وإذا روى ردت فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب ان

تفتح الياء الا أنه يجوز اسكانها في الضرورة . . .

وأیضا فانه اذا روى ردت ، فقد أضمر مالم يجسر ذكره أراد ردت عليه الأمة الا ان

هذا جائز كثيرا اذا عرف معناه .

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبده : سكنه .

الشاد : الموضع الندي التراب - الوليدة : الخادمة الشابة .

المعنى : ردت الأمة ما تفرق من تراب هذا النوى لثلا يصل الماء اليهم ، والصقت بعضه

ببعض حتى لا تذهب به الريح ، ولا يجترفه السيل .

والبيت من قصيدة مشهورة للنايفة الذبياني من المعلقات العشر .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٧٦-٧٨ والديوان ص ١٧-٢٤ وشرح المفضليات للانباري ص ٤٨٥ .

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ (١)

وكما قال :

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِي (٢)

وهذا كثير جداً . فعلى هذا تقول في الحشو بالإسكان .

تقول : هَذَا مَعْدِيكَرَبٌ فَاعِلٌ ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرَبٍ ، وَفَعَلْتُ هَذَا بَادِيٌّ بَدَا يَا فَتَى ،

وَنَزَلْتُ قَالِيٌّ قَلَاءً .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٥ على تسكين النقص في حالة النصب حملا على حالتى الرفع والجر للضرورة .

أراد بالمساحى : حوافر الأتقن .

تقطيط الحقق : منصوب على المصدر التشبيهي ، لأن معنى سوى ، وقطط واحسد والقط ، والتقطيط : قطع الشيء وتساويته ،

وفاعل سوى فى البيت بعده :

تقليل ما قارعن من سمر الطرق

والحجارة السمرء أصلب من غيرها . الحقق : جمع حقة الطيب :

والبيت من قافية رُوبة المشهورة وهى فى أراجيز العرب ص ٢٢-٣٨ : فى الديوان ص

١٠٤-١٠٨

وفى العينى ج ١ ص ٣٨-٨٠ بتمامها .

وشرح البغدادى فى الخزانة كثيرا منها ج ١ ص ٢٨-٤٣ ، ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٣٣

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ١٢٨ على تسكين النقص فى حالة النصب

للضرورة والأصل كافيا .

وجعل أبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ (كافيا) حالا مؤكدة

وجعلها الزمخشري فى المفصل مصدرا مؤكدا لفعله جاء على وزن فاعل .

ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ والمفصل ج ٢ ص ١١٣ وتبعه الرضى .

بالنأى : الباء زائدة فى فاعل كفى . ومن أسماء متعلق بالنأى .

وروايات العجز مختلفة : فرواية المقتضب والكامل واحدة .

ورواية ابن يعيش : وليس لحبها اذ طال شافى ، وكذلك رواية الديوان .

وفى الخزانة روايات : وليس لنأبها اذ طال شافى .

وليس لسقمها اذ طال شافى ، وليس لحبها اذ طال شافى .

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم الأسدى وهى فى ديوانه ص ١٤٢ - ١٥٠ .

وفى مختارات ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٤ .

وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ٢٠ وشرح سقط الزند ص ١٢٥

وإن شئت أضفت في جميع هذا الأوّل إلى الثاني ؛ والأجود ما قدمناه : فقلت : هذا
حضر موت ، وبعليّك فاعلم .

ويُنشدُ هذا البيتُ لامرئ القيس على وجهين :

لقد أنكرتني بعليّك وأهلها (١)

وبعضهم يقول : بعليّك وأهلها .

وكذلك بيت رُوبة يُنشدُه بعضهم :

أخضرت أهلَ حضر موتَ موتاً (٢)

وبعضهم يقول : حضر موت .

/ وكذلك بيت جرير يُنشدُه بعضهم :

لقيتُم بالجزيرة خيلَ قيسٍ فقلتم ما سرجس لا قتالا (٣)

(١) تمامه : ولابنُ جريحٍ في قرى حمص أنكرنا

ويروى أيضاً : ولابن جريح كان في حمص انكرا

يقول : أنكرتني بعليّك ، لأنها لم توافقني ، وأنكرني أهلها انكار من لا يعرف .

والبيت من قصيدة امرئ القيس التي قالها حين توجهه الى قيصر وهي في الديوان

ص ٤٤ - ٥٢ وفي شرحه ص ٨٢ - ٩٧

وقال ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث ص ٢٤٢ - ٢٤٣ : « وقال الفراء : انشدني

المفضل :

لقد أنكرتني بعليّك وأهلها ولابنُ جريحٍ كان في حمص أنكرنا

وقال الفراء : انشدني رجل فصيح : لقد أنكرتني بعليّك . فلم يجر الشاعر حمص ،

وأنت بعليّك ، وفيها ثلاثة أوجه :

أعجبتني بعليّك ، وبعليّك

وأجاز جماعة من النحويين : أعجبتني بعليّك .

(٢) ليس في المطبوع من ديوان رُوبة ولا في فوائده . أحضر : ينصب مفعولين بدخول

همزة التعدية .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ على أن بعضهم أضاف ما الى سرجس ، ومنع صرف

سرجس لأنه أعجمي ، وبعضهم رفع (مارسرجس) فجعل الثاني من تمام الأول .

وما رسرجس اسم نبطي سمي به جرير تغلب نفيها لها عن العرب وهو منسادي حذف

منه حرف النداء وخبر لا النافية للجنس محذوف ، أي : لاقتال منا ويجوز أن يكون (قتالا)

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : لا نريد قتالا ، كما صرح بذلك فيما يأتي .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل ، الديوان ص ٤١٢ - ٤١٥

وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة أخرى لامية وأعاد هذا المعنى في قوله (ص ٤٥١) :

فهذا الأجدود . وبعضهم يُنشده :

مَارَ سَرْجَسَ لَا قِتَالَا

على الإضافة .

وإنما كان غير الإضافة أجدوداً ؛ لأن الإضافة إنما حقها التمليك ؛ نحو قولك : هذا غلامُ زيدٍ ، وموئى زيدٍ ، فيكون موصولاً بزيدٍ ببعض ما ذكرنا ، أو تضيف بعضاً إلى كُلِّ ؛ نحو قولك : هذا ثوبُ خَزٍّ ، وخاتمُ حديدٍ ، ونحو ذلك . وأنت إذا قلت : حضر موت فليس (حضر) شيئاً تُضيفه إلى (موت) على شيءٍ من هذه الجهات .
وإنما صلحت فيه الإضافة على بُعد ؛ لأنه في وزن المضاف ؛ لأنك ضمنت اسماً إلى اسم ؛ كما تفعل ذلك في الإضافة .

فأما ما منتهى أوائله الياءات في الإضافة فإن حُكْمَهُ أَنْ تُسَكَّنَ ياءاته في الرفع والخفض ؛ كما أن ذلك جائز فيه في غير هذا الموضع ، وتسكَّنَ الياءات في النصب أيضاً ؛ لأنه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ؛ كما قلت في جمع أرض : أرضون ؛ فحرَّكت ؛ لتدلَّ على أنها تُجمع / بالألف والتاء ، فلزمها الحركة ؛ لأنها اسم غير نعت بمنزلة تمرات ، وحصيات ونحو ذلك ، فتقول : رأيت قالي قلا على هذا .

ولو حرَّك محرَّك في الشعر مُضْطَرّاً لجاز فيه فيمن رأى أن يجعلها اسماً واحداً
أنشد هذا البيت :

سِيُصْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً
بقالي قلا أو من وراء دَبِيلِ^(١)

أنسييت يوماً بالجزيرة بعدنا
قال الأخيطلُ إذ رأى راياتهم
كانت عواقبه عليك وبالا
يا مَارَسَرْجَسَ لَا نُريدُ قِتَالَا

الديوان ص ٤٥١ .

وذكر البيت الشاهد في اللسان (سرجس) وقال : مارسرجس موضع وهو غير مناسب

للمعنى ولما قاله جرير في البيت الثاني .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤

أقتم الريش : أغبره ويريد به النسر

حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب ، فلما حان قضاؤه فر

وترك رقعة مكتوباً فيها :

إذا حان دَيْنُ اليَحْصِيّ فقلْ لَهُ
تَزَوَّدْ بزادٍ واستعنْ بدليلِ
سِيُصْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً
بقالي قلا أو من وراء دَبِيلِ

ومن أضاف ، فجعل (قلا) اسماً لمذكر قال : بقالي قلاً أو من وراء دبيل
 وإن جعل (قلا) اسماً لمؤنث لم يصرفه ، وكان موضعه موضع خفض .
 وكذلك أيادي سبأ^(١) إلا أن هذه نكرة .

= قال الأصمعي : فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقم الريش .
 قال قلا : بأرمينية العظمى ، وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ٢٩٩ وقد ذكر الشاهد
 هناك .

دبيل : رمل بين اليمن واليمن ، وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ٤٣٩ وذكر الشاهد
 أيضاً والشاهد في اللسان أيضاً (قلى . دبيل) .
 وكلام سيبويه صريح في أن قال قلا مركب مزجي بمنزلة حضرموت .
 قال في ج ٢ ص ٥٤ : وأما قال قلا بمنزلة حضرموت قال الشاعر
 سيصبح فوقى .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٨٤ يقول :
 وأما قال قلا فعدّها سيبويه من أخوات أيدي سبأ وجار الله من أخوات ممد يكرّب
 ولا دليل فيها على مذهب سيبويه . . .

وسيبويه قال أولاً : وأما أيادي سبأ ، وقال قلا ، وبأدى بدا فانما هي بمنزلة خمسة
 عشر . .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٥ : « ومنها أيدي سبأ في قولهم : تفرقوا أيدي
 سبأ ، وأيادي سبأ ، أي مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم . والأيدي
 كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقسوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي ، ويجوز أن يكون
 في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر
 والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ . . فلذا ألزم ياء أيدي السكون .
 وسكن همزة سبأ ، ثم قلبت الـ فا وقد يقال : أيدي سبأ بالتثوين فيكون أيدي ، وأيادي
 مضافين . »

وقل ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٣ : « يقال : ذهبوا أيدي سبأ ، وفيه لفتان : أيدي سبأ ،
 وأيادي سبأ ، فأيدي جمع يد وهو جمع قلة ، وأصله أيدي على زنة أفعل ، نحو كعب وأكعب . . .
 وأيادي جمع الجمع . قالوا أيد وإيد . »

وفيه لفتان : أحدهما أن تركيبها اسماً واحداً ، وتبنيهما لتضمن حرف العطف ، كما
 فعل بخمسة عشر وبابه .

الثانية : أن تضيف الأول الى الثاني كما تقدم في بيت بيت وصباح مساء من جواز
 التركيب والبناء والاضافة .

وموضعها نصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرقين ومتبديدين ونحوهما .
 فان قيل : فكيف جاز أن يكون حالا ، وهو معرفة ، لان سبأ اسم رجل معرفة ؟
 قيل : أما إذا ركبتها فقد زال بالتركيب معنى العلمية ، وصار اسماً واحداً ، فسبأ
 حينئذ كـ بعض الاسم وهو نكرة .

وَبَادِي بَدَا مِثْلُهُ .

وَيُنشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَمَّا مِنْ أَضَافٍ فَيَقُولُ :

فِيَالِكَ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِحْتِيَالُهَا^(١)

ومن لم يضيف وأراد المعرفة لم ينون . وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛ لأنَّ الأوَّل لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّه في موضع حال ، وليس من باب قَيْدٍ / الأوابِد . فالتنوين عندي واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ؛ لأنَّه لا يكون إلا حالا^(٢) .

٤
٣٦٢

= وأما إذا أضفت ففيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة ، ووقع موقع الحال ، وليس بالحال على الحقيقة ، وإنما هو معمول الحال ، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سبأ ، ثم حذف الحال ، وأقيم معمولها مقامها على حد : (أرسلها العراك) أي معتركة العراك ، ورجع عوده على بدئه ، أي عائداً عوده .
والوجه الثاني : أن تجعل (سبأ) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه حالا . وطريقة تنكيره أن تريد مثل سبأ فتكون الإضافة في الحقيقة الى مثل ، ومثل نكرة وان أضيف الى معرفة ..
وسبأ أصله الهمزة ، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع نقل الهمزة ..

فاذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الألف في تقدير مفتوح ..

وإذا أضفت كان في موضع خفض .

وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يضيف وينون سبأ .

طال احتيالها ، أي : طال مرور الأحوال عليها فتغيرت .

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٥٢٢ - ٥٤٤ ، ورواية سيبويه

والمخصص ج ١٢ ص ١٣٢ واللسان (يدي) كرواية المقتضب ، ورواية الديوان هكذا .

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَيْرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِحْتِيَالُهَا

وقد أطال الشيخ الشنقيطي فيما كتبه على المخصص في تفضيل هذه الرواية .

(٢) في المخصص ج ١٢ ص ١٣٢ : « قال أبو العباس : من قال : أيادي سبأ فأضاف

أيادي الى سبأ كان واضعاً الكلمة في غير موضعها والقول في ذلك كما قال ، لأنه في موضع

حال . ألا ترى أن قولك : (ذهبوا أيادي سبأ) بمنزلة قولك : ذهبوا متفرقين . فإذا كان

كذلك لم تصلح إضافته ، لأنك إذا أضفت الى سبأ وهو معرفة كان المضاف معرفة وإذا كان

معرفة وجب ألا يكون حالا ... » .

وكذلك بادى بَدَا (١) ؛ لأنه في موضع قولك أولاً .

ومنهم من يقول : بادى بَدِ في هذا الموضع ، قال أبو نُخَيْلَةَ :

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرَّةُ بَادِي بَدِي وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي (٢)

ويروى : كِبْرَةٌ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٤ « ومن المركبات قولهم بادى بدى ، وفيه لغات :

أحداها هذه : وهي سكون ياءى الأول والثاني ، تقول : أعطه بادى بدى والأصل بادى بديء بديء فالأول فاعل من بدأت الشيء : أى فعلته ابتداء ، والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله ، وانتصابه على الحال ، أى : أعطه فاعلا ابتداء لما يجب أن يفعل ابتداء ، والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثالنا . فعلى هذا هو فى الأصل مضاف ومضاف إليه ، فينبغى أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة ، اذ معنى بادى بدى : مبتدئا . . فشبّه المضاف والمضاف إليه لانمحاء معناهما الأصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خمسة عشر »

وقال سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادى بدا فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكرون تضييفا ، ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادى بدى . »

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٣ : « العرب تقول : افعل هذا بادى بدا بياء خاصة وألف خالصة ، والمعنى : أول كل شيء ، فبادى بدا اسمان ركبا وبنيا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالا . »

وأصله : بادىء بداء على زنة فعال مهموزا ، لانه من الابتداء ، فخففت الهمزة من بادىء بقلبها ياء . . خالصة . . ولما صارت ياء أسكنت على حد اسكانها فى قاليقلا ومعد يكرب .

وأما (بدا) فأصله بداء فخففوه بان قصره بحذف ألفه فبقى بدا ، فخففت الهمزة بقلبها الفا . . وقالوا : بادى بد بالاضافة من غير بناء وأصله بديء على وزن فعيل ، فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء على حد قلبها فى بديء أو حذف الهمزة حذفاً لكثرة الاستعمال . . وفيه لغات آخر : قالوا : بادىء بديء على وزن فعل بالهمزة فى الثانى دون الأول ، وبادى بديء على زنة فعيل على الأصل ، وبادىء بديء بالهمزة فيهما وعليه حديث زيد بن ثابت : أما بادىء بديء . .

وقال بعضهم معنى بادى بدا : ظاهرا ، مأخوذ من بدا يبدو : اذا ظهر . والوجه هو الأول لاجبته مهموزا فى حديث زيد . . «

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يقول : بادى بدى . =

= فى اصلاح المنطق ص ١٧٢ : ذ والذرة : البياض . ويقال : قد ذرى الرجل ، اذا شاب فى مقدم رأسه ، وبه ذرة من شيب . . . ثم أشد الرجز .
وفى تهذيب اصلاح المنطق ج ٢ ص ٣٢ : الرثية : وجع فى الركبتين يعترى الكبير من الناس ويروى : ريثة وهو البطاء عند القيام .
وقوله : تنهض فى تشددى اى : اذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قيامى ،
وإذا قعلت سكنت .

والرجز لأبى نخيلة السعدى . وانظر الأمالى للقالى ج ١ ص ٢٠٠ والسقط ص ٤٨٠ ، ٩٦٧
واللسان (ذوا - رثا - بدا -) والخزانة ج ١ ص ٧٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٤ .

باب

ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها ، وعمرويه ويايه إن شاء الله .
 أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون مُعْرَباً فبناؤه على الفتح .
 أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم ، وأنه كالدال من حمدة ،
 والحاء من طلحة .

وأما فتح آخره فللبناء ، واختير له الفتح ؛ لأنه أخف الحركات وهو عربى ضمته إلى
 عربى (١)

ومن ذلك شَغَرَ بَغْرِيَا فَي . إنما معناه : الافتراق . تقول : جاء القوم شَغْرِبَغْرِيَا فَي .

وتقول : هو جَارِي بَيْتَ بَيْتَ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً (٢) .
 وتساقطوا أَخُولَ أَخُولَ ، أى : شيئاً / بعد شيء .

فأما خمسة عشر فإن حدها أن تكون خمسة ، وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسمها واحدا
 حذفت واو العطف مُغْبِراً له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك .
 وأما هذه الحروف مثل شَغَرَ بَغْرَ (٣) ، وَأَخُولَ أَخُولَ (٤) فبتلك المنزلة ، لأنك جعلت

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤ وفي التامى أيضا ص ١٦١

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ وفي الثالث ص ١٨٤ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٦ : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغرى بضر
 وكيوم يوم » .

وفى اللسان (خول) : وتطائر الشرر أخول أخول ، أى متفرقا وهو الشرر الذى يتطاير
 من الحديد الحار اذا ضرب .

وذهب القوم أخول أخول ، أى : متفرقين واحدا بعد واحد . .

قال ضابىء البرجمى يصف الكلاب والثور :

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِبَاتُهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا

الاسمين اسماً واحداً ، وأو أفردت أحدهما من صاحبه لم تُؤدَّ المعنى .
وَأَمَّا بَيْتَ بَيْتٍ (١) ، وَكَفَّةً كَفَّةً (٢) فَكَأَنَّكَ - إِذَا قُلْتَ : لَقَيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً - قُلْتَ :
لَقَيْتَهُ كِفْحاً .

وإذا قلت : هو جارى بَيْتَ بَيْتَ قُلْتَ : هو جارى دُنُوًّا ، وإن شئت أضفته وهو في
هذين الاسمين أجود .

وذلك لأنك تضيف بيتاً إلى بيت فمعنى الإضافة فيه صحيح .

وكذلك كَفَّةً كَفَّةً إِنَّمَا هو وجهاً لوجه .

ألا تراك تقول في هذا المعنى : لَقَيْتَهُ كَفَّةً لَكَفَّةً ، وَكَفَّةً عَن كَفَّةً .

فما صحَّ معناه فبابه الإضافة . وإن كان على جهة اللام لم يجز إلا الإضافة .

ألا ترى أَنَّ قولك : هذا أخو زيد ، وغلأمُ زيدٍ - إِنَّمَا هو في المعنى أخ زيد ، وغلأمُ زيدٍ .
وخمسة عشر / وبأبها إذا سميت بشيء منها رجلاً جاز فيه الأمران .

وكان الأخص يُجيزُ فيه الإضافة وهو عدد ، ويعربه . . .

فَأَمَّا الإضافة فجيِّدة ، وَأَمَّا الإعراب فيه فردية ؛ لِأَنَّ ما أُعْرِبَ مُضَافاً أُعْرِبَ نَكْرَةً ،
فَتَرَكَ الإعراب له نكرةً مُخْرَجٌ له من الإعراب مُضَافاً .

فَأَمَّا قوله : خمسة عشر درهماً فَلأنَّه عدد فيه معنى التنوين نحو : عشرين ، وما أشبهها .

فإذا قلت : هذه خمسة عشر كم - ذهب منه معنى التنوين ، وصار في الوجهين بمنزلة
قولك : هذه عشرون درهماً ، وهذه عشرونك ، وعشرو عبد الله . فهو بالنية هكذا ؛ كما تقول :
هؤلاء ضوَّارِبُ زيدٍ إذا أردت الماضي ، وإسقاط التنوين من المستقبل ، وهؤلاء ضوَّارِبُ زيدٍ
إذا أردت معنى التنوين .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ - ١٦٢ ، والثالث ص ١٨٢

واعلم أنّ (معدْيكرَب) فيه ثلاثة أقاويل : (١)

يقول بعضهم : معدْيكرَب على الإضافة ، ويجعل بعضهم (كرب) اسماً مؤنثاً فلا فلا يُجرّيه . فيقول : هذا معدْيكرَب يا فتى .

ويجعله بعضهم اسماً واحداً كما ذكرت لك ، فيقول : معدْيكرَب / فاعلم .

* * *

وأما قولهم : (عَمْرُوَيْه) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنّ آخره مكسور . فأما فتحة أوّله فكالفتحة هناك .

وأما كسرة آخره فلأنّه أعجمي ، فبنى على الكسرة ، وحُطّ عن حال العربي . وكذلك ما كان مثله في هذا المعنى (٢) .

وتُثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عَمْرُوَيْهَان ، وَعَمْرُوَيْهُون (٣) ؛ لأنّ الهاء ليست للتأنيث ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : « واما (معدْيكرَب) ففيه لغات :

منهم من يقول : معدْيكرَب ، فيضيف

ومنهم من يقول : معدْيكرَب ، فيضيف : ولا يصرف . يجعل كَرَب اسماً مؤنثاً

ومنهم من يقول : معدْيكرَب ، فيجعله اسماً واحداً .

فقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسماً سمي به واحد الا لم يصرف ، وانما

استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدلّك على هذا قلته في كلامهم . »

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨١-١٨٢

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٣ « والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيبويهان ،

والسيبويهان مع بناء الجزء الثاني ، وكذا يلزم تجويزه في نحو : خمسة عشر علماً .

واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدْيكرَب .

هذا باب

الشيئين المجهولين اسما واحدا
وأحدهما حرفاً أو كلاهما

فإذا سميت رجلاً أو شيئاً غيره بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر - لم يكن في ذلك إلا
الحكاية . تقول في رجل سمّيته (إنما) (١) : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سمّيته (لعلما) أو
(لعل) وحدها ؛ لأنّ (علّ) ضمّت إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأنّ أحد الحرفين ضمّ إلى الآخر ، فإن غيرته ذهب المعنى .
ولو سمّيته بـ (إن) وحدها (٢) / أو بـ (علّ) ، أو بحرف غير ذلك واحد لأعربته ، وغيرت ؛ لأنه
بمنزلة الأسماء ، إلا أن تريد الحكاية ، فإن أردت ذلك جاز ، وذلك نحو قولك : هذا إن فاعلم
وكذلك علّ ، وما كان مثله .

فإن سمّيته (إن زيدا) فالحكاية ، لأنّ (إن) بمنزلة الأفعال ، فالقول فيها كالقول في تأبط .

ونظير ما قلت لك في الحرف إذا كان مفرداً قوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ : « وسألت الخليل عن انما ، وانما ، وكانما ، وحيثما ،
وإن ما في قولك : اما أن تفعل واما أن لا تفعل . فقال : هن حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل
بمنزلة موت في حضرموت . »

إلا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان : الضم ، والفتح ، وانما تدخل ،
لتفتح (أن) من التصب ، ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفسرة ، ولم تجيء كموت في
حضرموت ، ولا لغوا . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢ : « وسألت الخليل عن رجل سمّيته (أن) فقال : هو أن لا
أكسره ، و (أن) غير (أن) . »

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا أَعْرَبَهُ ، وَمِثْلُهُ :

[أَلَا] يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتُ (١)

فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (مِنْ زَيْدٍ) و (عَنْ زَيْدٍ) فَإِنَّ أَحْجُودَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ ،
وَعَنْ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : يَدُ زَيْدٍ (٢) .

وَأِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ هَكَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ كَالَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ إِضَافَةٍ
تُوصَلُ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا . تَقُولُ : الْغُلَامُ لَزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ؛ كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا / فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ .

فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ فِي (مِنْ) وَهِيَ اسْمٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُعْرَبَةً ، فَأَضَفْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ قَوْلُكَ :
(مِنْ زَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْإِفْرَادِ : هَذَا مِنْ فَاعِلٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ جَازٍ ؛ كَمَا كُنْتَ فِي الْأَفْعَالِ مُخِيرًا .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ (عَمَّ) فِي الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : عَمَّ تَسْأَلُ ؟ وَمِمَّ أَنْتَ ؟ فَأَرَدْتَ الْحِكَايَةَ - جَازٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِعْرَابَ قُلْتَ : هَذَا عَنْ مَاءٍ ، وَمِنْ مَاءٍ ، فَأَعْرَبْتَ ، وَأَضَفْتَ ، وَمَدَدْتَ (مَا) ،
لِأَنَّهَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُسَمَّى بِحَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُذْهِبُهُ ؛ فَيَبْقَى الْاسْمُ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا (٣)

(١) البيت بتمامه في الاقتضاب ص ٤٩ :

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتُ

ونسبه الى ابن قنعاس الأسدي

والبيت من قصيدة طوية لعمر بن قعاس (بكسر القاف) ويقال له أيضا : ابن قنعاس
بعضها في الخزنة ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦١ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٨٥ والسيوطي ص ٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وسألت الخليل عن رجل يسمى (عن زيد) ، و (عن زيد)
فقال : أقول : هذا من زيد ، وعن زيد

وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفردا يعنى

عن ، ومن ، .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

فإن سميت رجلا (أما) من قولك : أما زيد فمنطلق - كان اسما بحياله مُعربا مقصورا بمنزلة علقى ، ولا تصرف لأن ألفه للتأنيث .

وكذلك (إلا) بمنزلة دفل . إذا أردت (إلا) التي تقع في الاستثناء .

وإن أردت (إلا) التي تقع في المجازاة ، نحو قول الله عز وجل : (إلا تنصروه فقد نصره الله^(١)) لم تكن إلا الحكاية / لأنها (إن) ضمت إليها (لا) .

وكذلك (إما) التي في الجزاء^(٢) في مثل قوله عز وجل : (فإما ترين من البشر أحدا^(٣)) الحكاية لا غير ؛ لأنها (إن) ، و (ما) .

ومثل ذلك (إما) التي في معنى قولك : إما كنت منطلقاً انطلقت^(٤) فهذا يفسح لك عن جميع ما يأتي من هذا الباب .

* * *

فإن سميت رجلا بفعل ، نحو : ضربَ وقتلَ ، ولا فاعل فيه - فالإعراب والصرف ، وقد تقدم قولنا في هذا^(٥) .

وإن سميته بهما أو بشيء من الفعل وفيه الفاعل - فالحكاية لا غير .

تقول : هذا ضرب قد جاء ؛ لأنَّ الفاعل مضمرا بمنزلة مظهرها .

ألا ترى أنك لو سميته (قام زيد) قلت : هذا قام زيد لا غير .

وإن سميته (ضربا) والألف ضمير الفاعلين ، أو (ضربوا) على هذا الشرط حكيمته .

وإن سميته (ضربا) ، أو (ضربوا) من قولك : ضربوا إخوتك زيدا ، أو ضربا أخواك

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر تعليق ١ ص ٣٢

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) أما كنت منطلقا بكسر همزة أما هي (ان) الشرطية ضمت اليها (ما) الزائدة ولا خلاف بين النحويين في اظهار (كان) في نحو هذا قال سيبويه ج ١ ص ١٤٨ : « فان أظهرت الفعل قلت : أما كنت منطلقا انطلقت : إنما تريد : ان كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هاهنا » .

وبفتح همزة (أما) يجب عند جمهور النحويين حذف كان لأن (ما) عوض عنها ، وخالف المبرد في ذلك فجعل (ما) زائدة ، وأجاز اظهار كان . انظر نقده لسيبويه ص ٨٠ - ٨٤ وشرح الرضى

ج ١ ص ٢٣٣ والجمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) تقدم في الجزء الأول ص ٣٥ ، والجزء الثالث ص ٣١٤

زيدا ، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا - قلت : هذا ضربانٍ قد جاء . وهذا ضربون قد جاء ، لأنَّ النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد .

ألا ترى أنك تقول : هذا يَضْرِبُ يا فتى ، وهما يضربان ، وهم يضربون . فالنون في مكان الضمة / من يضرب (١) .

فإذا قلت : لن تضرب يا فتى قلت : لن تضربا ، ولن تضربوا فعلى هذا قلت : ضربا ، وضربوا ؛ كما قلت في الواحد : ضرب يا فتى .

فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت : هذا ضَرَبُ يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون ، إلا أنك تصرفه تصريف رجل سمّيته رجلين ، فيكون نصبه وخفضه بالياء ، ورفعہ بالألف في التثنية ، وبالواو في الجمع ، ونفسر هذا في الباب الذي يليه إن شاء الله .

ولو سمّيته (أولو) من قوله عزَّ وجلَّ : (أولو قُوَّةٍ) ، أو (ذوو) من قولك : هؤلاء ذوو مال لقلت : جاءني ألون ، وذوون ؛ لأنَّ النون نون الجمع ، وإنما ذهبت للإضافة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ : « وان سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى ... »

ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول .

فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء ... »
وللمبرد في نقده لسيبويه مناقشة له في تنظيره بيبرين انظر ص ٢٢٥ - ٢٢٨ من النقد .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ « وسألته عن رجل سمى بأولى من قوله (نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) .

وبنوى فقال : أقول : هذا ذوون ، وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وإنما ذهبت النون في الإضافة ... »

قلت : فإذا سميت رجلا بنى مال هل تغيره ؟

قال : لا . ألا تراهم قالوا : ذويزن منصرف ... »

الآية في النمل : ٣٣ .

هذا باب

تسمية الرجال بالثنوية والجمع من الأسماء

إذا سميت رجلا (رَجُلَيْنِ) فَإِنَّ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَحْكِيَ حَالَهُ (التى) كانت في الثنوية فتقول : هذا رجلان قد جاء ، ورأيت رجلين . وتقول في هذا البلد : هذا البحران يا فتى ، وأتيت البحرين^(١) ، وإنما اخترت ذلك لَأَنَّ الْقَصْدَ إِنَّمَا كَانَ فِي الثنوية .

وكذلك إن سميته بقولك / مُسْلِمُونَ قلت : هذا مسلمون قد جاء ، ومررت بمسلمين . والقول في هذا القول في الثنوية .

وكذلك كل ما كان جمعا بالألف والتاء . تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ فِي المَوْثِ ، بمنزلة الواو والنون في المذكر .

وإن شئت قلت في الثنوية هذا مسلماً قد جاء ، فتجعله بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛ لَأَنَّ الثنوية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ، وعطشان ، وعُربان ، وكان الأول أقيس ؛ لَأَنَّ هَذَا بُنِيَ فِي الْأَصْلِ عَلَى فَعْلَان ، وفَعْلَان ونحو ذلك ، وهذا نُقِلَ عَنِ الثنوية .

ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ، فجعل الإعراب في النون ؛ كما فعل هناك ، ولم يجز أن تقول : هذا رجلين قد جاء ، لَأَنَّ هَذَا مِثَالُ لَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ^(٢) .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣١ : « فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها . ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان . وقبل الياء فتحة . . وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال : هذه البحرين بضم النون ، ودخلت البحرين قال الأزهرى ومنهم من يقول : البحران على القياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ - ١٨ « باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع . فاذا سميت رجلا رجلين فان أقيسه وأجوده ان تقول : هذا رجلان ، ورأيت رجلين ، ومررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين . . »

ومِثْلُ قولك مسلمين فاعلم غَسْلينُ فاعلم ، وَيَبْرِينُ^(١) ، وَقِنْسْرِينُ^(٢) ، ونحو ذلك ، والأجود ما ذكرت لك . والوجهُ الآخرُ يجوز .

٤
٣٧١

ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تُجْرِيه مُجْرَى الواحد ، فيصير إعرابه / في آخره ، فتقول : هذه عشرينُ فاعلم ، وليس بالوجه .

لى هذا قال :

وماذَا يَدْرِى الشُّعْرَاءُ مِنِّيْ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ^(٣)

وجاز ذلك لاختلاف الجمع وأن إعرابه كإعراب الواحد إلا ما كان على حدّ الثنية ، وهو هذا الذى ذكرنا .

ولم يجوز أن يكون إعراب المثني كإعراب الواحد ؛ لأنّ الثنية لا تأتى مُختلفة ، وقد دللنا على هذا فى أوّل الكتاب^(٤) .

ومن قال : هذا مسلمينُ كما ترى قال فى مسلمات - إذا سمى به رجلا - : هذا مسلماتُ فاعلم ، أجراها مُجْرَى الواحد ، فلم يصرف ، لأنّ فيها علامة التأنيث ، وتقول : مررت بمسلماتٍ يا فتى فلا تنونُ لأنها لا تُصرف^(٥) ، ولا يجوز فتحها^(٦) ؛ لأنّ الكسرة ها هنا كالياء فى مُسْلِمِينَ .

وعلى هذا يُنشدون بيت امرئ القيس .

- ومن النحويين من يقول : هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عنمان . . .
فان قلت : هلا تقول : هذا رجلان تدع الياء كما تركتها فى مسلمين . فانه انما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئا من الأسماء فى كلامهم . . .
فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٣١ : فاذا أعربت النون . . . والزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها . وانظر الجزء الثالث من المقتضب فى التسمية بجمع المذكر ص ٣٣٢ .
(١) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : رمل أو مدينة .
(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة وانظر معجم البلدان .
(٣) تقدم فى الجزء الثالث ص ٣٣٢ .
(٤) انظر الجزء الأول ص ٥ - ٦ والجزء الثانى ص ٢١٠ .
(٥) التسمية بجمع المؤنث تقدمت فى الجزء الثالث ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
(٦) نقل ابن جنى عن بعض العرب منع صرف المسمى بجمع المؤنث فيجر بالفتحة وروى كذلك بيت امرئ القيس الخزائة ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ .

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَيْثِرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلِيٌّ (١)

لِأَنَّ (أَدْرِعَاتٍ) اسم موضع بعينه ، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أَدْرِعَاتٍ ونحوها ؛ لِأَنَّهَا بمنزلة النون في مُسْلِمِينَ إِذَا قُلْتَ : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين .

ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ) (٢) بالتنوين .

ونظير هذا قولهم : هذه قِنْسَرُونَ ، وَيَبْرُونَ .

فمن ذهب إلى أَنَّهَا جَمْعٌ فِي الْأَصْلِ ، أو شَبَّهَهَا بِهِ ، فَيُصَيِّرُهَا جَمْعًا . وقد تقدَّم باب الحكاية ، والتسمية بالجمع يعتدل فيه الأمران . قد جاء القرآن بهما جميعاً . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ) (٣) وقال : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ) (٤) .

فالقِيَّاسُ فِي جَمِيعِ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

ومن قال : هذه قِنْسَرُونَ ، وهذا مسلمون ، فنسب إلى واحد منهما رجلاً أو غيره ، قال : مُسْلِمِيٌّ ، وَقِنْسَرِيٌّ بحذف الواو ، والنون لأنهما زائدتان لمجئ ياء النسب (٥) .

ومن قال : قِنْسَرِينَ ، ومسلمين فاعلم ، وجعل الإعراب في النون قال : قِنْسَرِيْنِيٌّ ، ومسلميني فاعلم .

واعلم أَنَّ مَنْ سَمَّى رجلاً بقولك : رجلان ، أو مسلمون ، / فأجراه مُجْرَى التثنية ، والجمع - لم يَجْزْ أَنْ يَثْنِيَهُ وَلَا يَجْمَعُهُ ، فيقول : هذا مسلمانان ، ولا رأيت مُسْلِمِيْنِيْنَ ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ فِي الْأَسْمِ رَفْعَانَ ، وَنَصْبَانَ ، وَخَفْضَانَ . ولكن من قال : مسلمين فاعلم ومسلمان فاعلم جاز أَنْ يَثْنِيَهُ وَيَجْمَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ زَعْفَرَانَ وَقِنْسَرِينَ فِيمَنْ جَعَلَ الْإِعْرَابَ فِي نَوْنِهَا (٦)

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الجزء الثالث ص ٣٣١ .

(٣) انظر الجزء الثالث والكامل ج ٥ ص ٣٢ .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٣٣٢ .

(٥) باب النسبة الى التثنية والجمع في الجزء الثالث ص ١٦٠ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون . . . وذلك نحو : عشرين ، وثلاثين والاثنتين . لو سميت رجلاً بمسلمين قلت : هذا مسلمون ، ولو سميته برجلين قلت : هذا رجلان لم تثنه أبداً ، ولم تجمعه كما وصفت لك ، من قبل أنه لا يكون في اسم واحد رفعان ، وجران ، ونصبان ، ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم رجلان واسمهم رجلان » .

ولكن أذرعاً ومسلماتُ اسمَ رجلٍ يجوز أن تثنيه ، وأن تجمعه ؛ لأنه لا يجتمع فيه شيءٌ مما ذكرنا (١) . فتقول : هذان مسلمتان ، ورأيت مسلمتين ، وهؤلاء مسلماتُ فاعلم بحذف الألف والتاء اللتين كانتا في الواحد وتثبت مكانها ألفاً ، وتاءً للجمع ، كما فعلت في طلحة حيث قلت : طلحات ، فحذفت علم التانيث من الواحد ، وأثبتته في الجمع ؛ لأنه لا يدخل تانيث على تانيث . وهذا مُحكمٌ في باب الجمع ، وليس هذا موضعه ، وإنما ذكرنا منه ما احتجنا إليه فيما قصدنا له .

فإذا أردت تثنية قولك مسلمان اسم رجل فيمن / حكى ، أو مسلمون قلت : هذا ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين وما أشبهه ، مثل أن تقول : كُلُّ واحدٍ منهما يسمَّى مسلمين ، أو كُلُّ واحدٍ منهما مسلمان حتى تدلَّ عليه بهذا وما أشبهه ، كما ذكرت لك من التقاء إعرابين في حرف .

فأما مسلماتُ فتثنيه وتجمعه لأنه لا يباحق شيءٌ مما ذكرنا .
والفِعْلُ والفاعل ، وجميع الحكايات إذا كانت أسماءً لا تُثنيها ؛ لثلاً تنقض الحكاية ، وتزول دلائل المعاني (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « وأما مقبلات فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل ، لانه لا يكون فيه رفعان ، ولا نصبان ، ولا جران .
فهى بمنزلة ما في آخره هاء التانيث في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أذرعات : أذرعاتان وفي تمرات اسم رجل : تمراتان ، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات تحذف ، وتجيء بتاء أخرى ، كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمر ، وتمرات » .

(٢) انظر ص ١١ ، ١٢

هذا باب

تسمية الحروف والكلم (١)

نقول - إذا نظرت إلى ميم ، أو باء ، أو تاء ، أو غير ذلك من الحروف ، إذا جعلت الميم ، وما أشبهها اسما لحرف - قلت : هذا ميمٌ حسنٌ ، وهذا باء حسنٌ يا فتى .
وإن جعلتها مؤنثة صلح ذلك فقلت : هذه ميمٌ ، وهذه باءٌ . فالذي أوْمأتَ إليه مؤنثٌ .
والاسم مؤنثٌ - قال الشاعر :

كما بيّنتُ كافٌ تلوحٌ وميمٌها (٢)

فأنثٌ ، ومن لم يصرف هذا اسمَ امرأةٍ لم يصرف شيئا من هذا/ إذا جعله اسما للكلمة معرفةً ، وإن أجراه نكرةً على حدِّ مجراه في الكلام صرفه .
ومما جاء في التذكير قوله :

سِينًا ، ومِيمَيْنِ وِباءِ طاسِمًا (٣)

ولم يقل طاسمة .

وإن جعلت الاسم مُذكِّرا ، والذي تُومىءُ إليه مؤنثا على معنى قولك اسم الكلمة قلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « باب تسمية الحروف والكلم » فالعرب تختلف فيها : يؤنثها بعض ، ويذكرها بعض . . .
وفي كتاب التذكير والتأنيث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ : « حروف المعجم مثل باوتا تذكر وتؤنث » .

وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٣٢ - ٢٣٣ : (وأما حروف المعجم فإن أبي حدثني عن ابن الحكم عن اللحياني قال : قال الكسائي : حروف المعجم كلها مؤنثة هكذا كلام العرب : قال : وإن ذكرت جاز » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تذكير طاسما الواقع نعتا على ارادة الحرف .
الطاسم : الدارس .

شبه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب .
ورواية سيبويه : كافا ، وميمين وسينا طاسما وكذلك نقله ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٣٣ وقال الأعلام : ويروي : وسينا طاسما .

هذه ميمٌ يا فتى ، ولا تصرف ؛ كما لا تصرف امرأة سميتها زيدا . ومن رأى صرف ذلك صرف هذا . فقد قلنا في ذلك ما يُغنى عن إعادته (١) .

• • •

فأما ما كان من الظروف ، والأفعال ، والحروف المشبهة بها وغير ذلك من الكلم - فنحن ذاكروه إن شاء الله .

وتتمول إذا نظرت إلى (خَلْف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا خَلْفٌ فاعلم ؛ لأنَّ خَلْفًا مذكَّر (٢) وتصغيره خُلَيْفٌ .

ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء .

ألا تراها قد لحمت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث ، فقلت في قدام : قُدَيْدِيْمَةٌ ، وفي وراء : وُرَيْثَةٌ ، وتقديرها : وُرَيْثَةٌ ، كما قال :

قُدَيْدِيْمَةٌ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، إِنِّي أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (٣)

! وكما قال :

يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةٌ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ (٤)

فإن أردت بالمكتوبة الكلمة ، فجعلت خلفًا اسمًا لها لم تصرف إلآ في قول من رأى أن يصرف زيدا اسمَ امرأة .

(١) انظر الجزء الثالث ص ٣٥١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥ : « باب تسميتك الحروف بالظروف » .

اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف ، أو فوق ، أو تحت لم تصرفها ، لأنها مذكرة . ألا ترى أنك تقول : تحيت ذاك ، وخليف ذاك ، ودوين ذاك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت في قديديمة ، وورثة ، وكذلك قبل ، وبعد وكذلك أين ، وكيف ، ومتى عندنا ، لأنها ظروف ، وهي عندنا على التذكير

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ وانظر كتاب «التذكير والتأنيث» لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ وكتاب «المذكر والمؤنث» للمبرد : قال في ص ١٣٨ : « فالعرب تقول في تصغير قدام ووراء : قديديمة وورثة ، ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء : لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة ، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير ، وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا إلى إبانة ذلك فيها . قال القطامي :

أرى غفلات العيش قبل التجارب ،

قد يديمة التجريب والحلم انني

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ .

فإن سميت رجلاً ، أو حرفاً (كَمْ) فالإعرابُ والصرفُ ، تقول : هذا كَمْ فاعلمُ ، ورأيت كَمَا .

فَأَمَّا (متى) فلا ينصرف اسمُ كلمةٍ بوجهٍ من الوجوه ، وينصرف اسمُ حرفٍ ؛ لأنه مثلُ جَمَلٍ وَقَدَمٍ ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل البتَّة .

وحدّ (متى) وهذه الظروف كلها أن تكون مذكّرات (١) ، لأنها أسماءُ الأمكنة ، وأوقاتٍ إلا ما دخل عليه منها حرفُ تانيثٍ : كالليلة ، والساعة ، والغداة ، والعشيَّة كما قلت لك في قُدَيْدِيمة ، ووُرَيْثة .

* * *

وكذلك (ضَرَبَ) إن رأيتَه قلت : هذا ضَرَبٌ مكتوباً فاعلم إذا جعلت المكتوب حرفاً . فإن جعلته اسماً مكتوباً للكلمة لم تصرف .

و(ضَرَبَ) لا يكون إلاّ مذكّراً ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) نَعْتٌ ؛ كما تنعت بضارب . تقول : مررت برجل ضَرَبْنَا ، ويضربنا ، كما تقول : مررت برجل ضاربٍ لنا ، وضاربنا ، وأنت تريد النكرة .

وكذلك ما ضارع الفِعلِ : نحو/ إِنَّ ، وليت ، ولعلّ ؛ لأنها مُضارعة للأفعال التي قد صحَّ تذكيرها .

٤
٣٧٧

فما جعلته منها اسماً لحرفٍ فمصروف ، وما علّقته على كلمةٍ فغير مصروف في المعرفة إلاّ ما كان منها ساكنَ الوسط . ، وسمّيت به مونثاً فإنه كزيد سميت به امرأة .

* * *

واعلم أنّ الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ، نحو : إنَّ ، وليت ، ولعلّ ، ولو ، و(لا) حقهنَّ أن يكنَّ معارفَ لما أذكره لك .

(١) المبرد موافق لسيبويه في أن الظروف التي ليست بها علامة التانيث مذكرة الا قدام ، ووراء

وللمبرد مناقشة لسيبويه في نقده لكتابه في أسلوب استدلاله على تذكير أين بان جوابها يكون مذكراً . انظر النقد ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

وأما با ، وتا ، وجميع حروف المعجم فباهن أن يكن نكرات ، وسنفسر ذلك بما يوضح أمره إن شاء الله .

تقول : (إن) و(ليت) أشياء معروفة . قد عرفت مواضعها ، وأثبتت حقائقها ، ولهذا امتنعت من دخول حروف التعريف عليها . وذلك أنك إذا رأيت شيئاً منها مكتوباً لم تعبر عنه بالألف واللام وإن كانت أسماء .

وأما حروف المعجم فإنها عبارات تكون نكرة بغير ألف ولام ومعرفة/ بهما . كقولك : الألف والباء والتاء .

وأما في التهجى فقولك : با وتا وقف لا يدخله إعراب ؛ لأن التهجى على الوقف . فإن جعلتها أسماء عطفت بعضها على بعض وقلت : ألف ، وباء ، وتاء تُعربُ وتُمدُّ ؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فإن كان شيء من هذا قبيل التسمية زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ، وزدت إلى الألف ألفاً ، فتحركها ، فتصير همزة . تقول - إذا سميت رجلاً (في) : هذا في ، و(لو) : هذا لو فاعلم كما قال :

إِنَّ لَوْاً وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ(١)

وإن سمّيته (لا) قلت : هذا لاء فاعلم ، وكذلك باء ، وتاء كما قال :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ(٢)

وكما قال :

رَقٌّ تُبَيِّنُ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلِفُ(٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥ وهذا الجزء ص ٢٢

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ وقافيته هناك : قتال .

(٣) الرق (بالفتح) : ما يكتب فيه وهو جلد رقيق .

ولم أعتز على قائله ولا على بقيته .

هذا باب

ما كان معرفةً بجنسه لابيواحدة

ولمَ جاز أن يكون كذلك (١) ؟

وذلك قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة يا فتى ، وللدويبة : أم حبين . وكذلك
للتعلب : أبو الحصين . وللذئب : أبو جعدة يا فتى غير مصروف ، لأنه معرفة (٢) .
ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة : بنات أوبر يا فتى (٣) .
ولضرب من الحيات : ابن قتره (٤) . ومن هذا قولهم : حمار قبان (٥) ،

٤
٣٧٩

(١) المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرز فيهما كثيرا من الأمثلة والشواهد
ولولا اختلاف الصياغة لقلت : انها أوراق كررت خطأ .

عنون الباب الاتي بقوله ص ٦٠٣ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ « باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة
ليس واحد منها أولى به من الآخر » .

نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة ، وللتعلب : ثعالة ، وأبو الحصين ، وسسم ،
وللذئب : دالان ، وأبو جعدة » .

وقال في ص ٢٦٤ : ومثل ذلك ابن عرس ، وأم حبين » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « كما أن بنات أوبر : ضرب من الكمأة وهي معرفة » . وإذا
قالوا : بنات أوبر ، فكانهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكمأة » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « ومن ذلك ابن قتره وهو ضرب من الحيات ، فكانهم اذا
قالوا : هذا ابن قتره فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره كذا ، وكذا » .

في حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٠ : ابن قتره ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته وقيل :
هو ذكر الأفعى .

(٥) هو من أمثلة سيبويه وقال الديميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٢٢٢ : دويبة مستديرة
بقر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية .

ووزن قبان فعلان بدليل منع صرفه في قول الشاعر :

حمار قبان يسوق أرنبا

يا عجباً لقد رأيت عجيباً

وقد تكلم على هذا الرجز بافاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤ .

وابن عرس^(١) وسام أبرص^(٢) ، وابن آوى^(٣) .

فهذه كلها معارف . فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فيبين لك أنها معارف امتناعها من الألف واللام التي للتعريف .

فإن قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ؟

فالجواب فيه : أن هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخذون ويقتنون ، كالخيل والشاء ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا^(٤) إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن يتمصلوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مجراها كمجرى الناس^(٥) .

ألا ترى أن ابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء نكرات ، وأنتك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولأما ، فقلت : / هذا ابن اللبون ، ونحو ذلك ، لتعرف شيئاً من شيء ؛ كما تفعل في الخيل ، والكلاب ، ونحوها .

- (١) في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني ج ٢ ص ١٨١ : ابن عرس : حيوان دقيق طويل . . هو عدو الفار يدخل جحرها ويخرجها ويحب الحل والحلوي يسرقها . .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « وسام أبرص وبعض العرب يقول : أبو بريص »
- في عجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٧٦ : سام أبرص : هو الوزغ الصغير الرأس الطويل الذنب .
- (٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ « ومثل ذلك ابن آوى . . ويدل على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف وليس بصفة » .

في حياة الحيوان ج ١ ص ٩٨ : « ابن آوى جمعه بنات آوى . . ولا ينصرف وكنيته أبو أيوب ، وأبو كعب ، وأبو وائل وسمى ابن آوى لأنه يأوى الى عواء أبناء جنسه . . »

وانظر عجائب المخلوقات ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) انفاء فاء السببية وفي الأصل : فيحتاجون

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « إنما منع الأسد ، وما أشبهه أن يكون له اسم ممناه معنى زيد : أن الأسد ، وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ، ويقتونه ، ويتخذونه . إلا تراهم قد اختصوا الخيل ، والابل ، والغنم ، والكلاب وما ثبت معهم ، واتخذوه بأسماء كزيد ، وعمرو . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .

قال جرير :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرُّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال أيضاً :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضْلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وقال :

مُفَدِّمَةٌ قَزَا كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْرَعَهَا الرَّغْدُ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (ابن لبون) نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه في قول جرير .

ابن اللبون : ما له ثلاث سنين .

لذء شد . القرن : الحبل يشد به البعيران فيقرنان معا .

الصولة : الوثوب .

البزول : جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه .

القناعيس : جمع قنعاس بمعنى الشديد .

ضرب هذا مثلا لنفسه ، ولمن أراد مقاومته في الشعر ، والفخر .

البيت من قصيدة لجرير في هجاء التيم الديوان ص ٢٢١ - ٢٢٥ وانظر السيوطي ص ٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٦ على أن (ابن مخاض) نكرة بدلالة دخول (ال) عليه

في البيت .

ابن المخاض : هو الذي حملت أمه . الفصيل : ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا الفرزدق نهشلا ، وفقيميا وهما حيان من مضر فجعل فضل احدهما على الآخر كفضل

ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لا فضل له ولاخير عنده .

ونسب البيت في سيبويه الى الفرزدق وهو في ديوانه ص ٦٥٢ مطلع أبيات ثلاثة :

وقال الأعلم : البيت منسوب الى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا أعمامه . وهو يفخر

بنهشل ، كما يفخر بمجاشع وقال :

كان أباهَا نهشل أو مجشاع

وفي اللسان (مخض) : قال جرير ونسبه ابن برى في أماليه للفرزدق .

لجرير قصيدة في هجاء التيم والفرزدق من بحر الشاهد ورويه ديوان جرير ص ٤٣٦ - ٤٣٩

ويظهر أن الشاهد ساقط منها .

وصنيع المبرد يدل على أنه لجرير إذ قال : وقال أيضا بعد تقدم ذكر جرير .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (بنات الماء) معرفة بدخول ال .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٢ في التشبيهات المستحسنة .

فدم الابريق يقدمه فدما : شد عليه القدم وهي خرقة تشد على فم الاناء ، لتكون مصفاة =

وقال :

وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَانَتْهَا
عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٍ (١)

وهذا يَفْتَحُ لك ما يَرِدُ عليك من هذا الباب ، فتقدير قولك للأسد : هذا أسامةُ يا فتى ،
أى : هذا الضرب الذى سمعت به أو رأيته من السباع (٢) .

= بنات الماء : ما يآلف الماء وهى الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .
قال أبو حنيفة الدينورى : شبه أعناق الطير اذا نصبتها بأعناق الأباريق فلذلك قال : أفزعها
الرعد .

وخطأه بعضهم فى هذا التفسير فقال : هذا غلط ، لأن الطائر اذا سمع صوت الرعد لم ينصب
عنقه ولكن يلويه ، وكذلك أيضا الأباريق عوج ولذلك شبهت بأعناق المطير العوج .

انظر المخصص ج ١١ ص ٨٤ - ٨٥ .

البيت نسب فى سيبويه لأبى عطاء السندى ونسبه المبرد فى الكامل الى ابن الهنذى ، وكذلك
نسبه ابن السيد فى الاقتضاب ص ٣٤٨ .

وقصيدة أبى الهنذى مجرورة القوافى ورواية البيت فيها . . . تفزع للرعد .

وانظر الشعر والشعراء ص ٦٦٤ والجواليقى على أدب الكاتب ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ومهذب الأغاني ج ٥ ص ١٠٥ ونسب فى المخصص الى الأقيشر الأسدى .

ويرد هذه النسبة أن مطلع القصيدة :

سيغنى أبا الهنذى عن وطب سالم
وانظر رغبة الأمل ج ٦ ص ١٦٣ ، ولأبى الهنذى شعر آخر كرر فيه هذه المعانى قال :

سيغنى أبا الهنذى عن وطب سالم
أباريق كالغزلان بيض نحوورها

مقدمة قرا كأن رقابها
رقاب كراك أفزعتها صقورها

انظر العقد انفراد ج ٦ ص ٣٤٢ .

(١) ، استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ على أن (ابن ماء) نكرة بدليل وصفه بالنكرة .

وذكره المبرد فى الكامل ج ٦ ص ١٤٧ على أنه من عجيب التشبيه .

الاعتساف : الأخذ على غير هدى . قمة الرأس : أعلاه .

ابن ماء : طائر الماء الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٧٥ .

محلّق : مرتفع فى جو السماء فاذا رأى سمكة غاص عليها .

البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٢٨٠ - ٤٠٣ .

وانظر الاقتضاب ص ٣٥٤ والجواليقى ص ٢٤٤ والمخصص ج ٨ ص ١٥٣ ، ج ٩ ص ١١ ،
ج ١٥ ص ٢٠٤ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « واذا قلت هذا أبو الحارث ، فانت تريد : هذا الأسد ،
أى : هذا الذى سمعت باسمه . وهذا الذى عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشيّر الى شىء قد
عرفه بعينه قبل ذلك . . . »

وكذلك قولك للضبيح : أم عامر يا فتى ، وهذه حَضَاجِر ، وهذه قِثَامِ يا فتى ، وهذه جَعَارٍ ، وهذه جِيَالٌ .

وللذكر : هذا قُثْمٌ^(١) ؛ كما تقول : يا فُسْتَقُ ، ويا فَسَاقِ .

واعلم أنك إذا قلت جاعني عثمان ، وعثمان آخر ، فجعلته / نكرة قلت في هذا أجمع مثل ذلك . قلت : هذا قُثْمٌ ، وقُثْمٌ آخر ؛ كما تقول : هذه جِيَالٌ ، وجِيَالٌ أخرى . فأما قوله : وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوا ، وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « وللضبيح أم عامر ، وحضاجر . وجعار ، وجيال ، وأم عثقل ، وقثام ، ويقال للضبعان : قثم » .

(٢) جنيتك : الأصل : جنيت لك أو ضمن معنى أعطيت وروى في المخصص ج ١١ ص ١٢٦ : نجوتك .

الأكمؤ : مفردة كمء وهو واحد كمأة على العكس من باب تمرة وتمر . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٠٣ .

عساقلا : جمع عسقول : نوع من السكأة والأصل عساقيلا . فحذفت المدة للضرورة (الكبار البيض) .

بنات الأوبر : كمأة صغار مزغبة في لون التراب .

صرح المبرد في هذا الباب بأن بنات أوبر علم جنس ، ثم خرج دخول آل عليها في البيت بأنها للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير .

وصرح في الباب الآتي أيضا بعلمية بنات أوبر فهو على وفاق مع سيبويه هنا . أما في نقده للكتاب فقد ناتش سيبويه في استدلاله لعلمية بنات أوبر ، ثم اختار رأى الأصمعي بأن آل في البيت للمح الأصل قال :

« زعم أن قولهم لضرب من الكمأة : هذا بنات أوبر معرفة وإنما حجتسه في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منسح من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه ، كما دخلا على ابن المخاض ، وابن اللبون .

فأما بنات أوبر فلا دليل فيه بترك صرفه ، لأن (أوبر) أفعل الذي هو صفة ، ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف ، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة قال :

ولقد جنيتك أكْمُوا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وأما الأصمعي فزعم أنهم أدخلوا الأنف واللام مضطرين ، وذهب إلى مثل ما قال سيبويه أنه معرفة ، ولكنهم اضطروا اضطراب الذي قال :

باعد أم العمر من أسيرها

فهذا بمنزلة الحارث والعباس يجربه كما كان صفة ، ولا أرى بهذا بأساً .

انظر الانتصار ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فإن دخول الألف واللام على وجهين :

أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس على ما وصفت لك ؛
لأنَّ (أوبر) نعت نكرة في الأصل .

والآخر : على قولك : هذا ابن عرسٍ آخر تجعله نكرة ؛ كما تقول : هذا زيدٌ من
الزيدين ، أى : هذا واحد ممن له هذا الاسم . فأنت - وإن كنت لم تذكر قبْلَه شيئاً تقول
بعْدَه آخر - فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ، كما قال :

باعدَ أمَّ العَمْرُونِ أسيرها (١)

(٢)

= من هذا نرى أن المبرد كان يرى زيادة ال في البيت كما هو رأى الأصمعيّ ونه قد استقر
على هذا الرأى فى المقتضب ، وجزم فى الموضوعين بعلمية بنات أوبر .
فهل نقول : أن المبرد كان فى نقده للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال بعمليتها فى
المقتضب .

يبدو لى أنه كان مترددا بين القولين فى نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية فى المقتضب .

وقد نسب ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٥١ الى المبرد أنه يرى أن ال فى البيت مرفقة وأن
(ابن أوبر) نكرة .

وقال الشمنى ج ١ ص ١١٤ المبرد لا يرى أن أوبر علم فى وقت من الأوقات .
وانظر الدمامينى والسيوطى وغيرهما .

والبيت غير منسوب وانظر العينى ج ١ ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والسيوطى ص ٦١ ومجالس
تطلب ص ٦٢٤ والمخصص ج ١ ص ١٦٨ ، ج ١١ ص ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ج ١٣ ص ٢١٥ - ٢١٦ ،
ج ١٤ ص ١٢٠ ، والتمام فى تفسير أشعاره ذيل ص ٢٥٥ .

(١) تمامه : حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا .

استشهدوا بالبيت على زيادة ال فى الضرورة وعلى أن عمرا إذا دخلته اللام الضرورة لا
تلقه الواو الميزة بينه وبين عمر والبيت لأبى النجم العجلي .

وانظر شواهد الشافية ص ٥٠٦ والسيوطى ص ٦٠ والمغنى ج ١ ص ٥٠ .

(٢) نقلنا بقية ص ٣٨١ من الأصل والصفحات : ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧
و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، وشئ من ص ٣٩١ الى الجزء الأول ص ١٣ - ٢٩ .

هذا باب

المفعول الذى لا يذكر فاعله

وهو رفع ، نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَظَلِمَ عَبْدُ اللَّهِ .

وإنما كان رفعا ، وحُدَّ المفعول أن يكون نَصْبًا ؛ لأنَّكَ حَذَفْتَ الفاعل . ولا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فِعْلٌ ولا فاعلٌ ، فقد صار الفِعْلُ والفاعل بمنزلة شئٍ واحد ؛ إذ كان لا يَسْتغنى كلُّ واحد منهما عن صاحبه ؛ كالابتداء والخبر .

والفِعْلُ قد يقع مُسْتغْنياً عن المفعول البتَّة حتَّى لا يكون / فيه مُضْمَرًا ، ولا مُظْهِرًا .
وذلك نحو قولك : تكَلَّمَ زَيْدٌ ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعلِّية ، ولا يكون مِثْلُ هذا فى الفاعل . فلمَّا لم يكن لِلفِعْلِ من الفاعل بُدٌّ ، وكنت هاهنا قد حَذَفْتَه - أقمت المفعول مُقامه ، ليصحَّ الفِعْلُ بما قام مَقَامَ فاعله .

فإن جئت بمفعول آخر بَعْدَ هذا المفعول الذى قام مَقَامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب فى المفعول . وذلك قولك : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وَكُتِبَ أَخوكُ ثوباً^(١) ، وَظُنَّ عَبْدُ اللَّهِ أَخاك .

وتقول : ظُنِنْتَ زَيْداً . فالتاء هاهنا فى موضعها إذا كانت فاعلة ؛ نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وكذلك ظُنِنْتُ زَيْداً . إذا كان ضميرك مفعولاً ؛ كقولك : ضَرَبْنِي زَيْداً .
وتقول : زَيْدٌ ظُنَّ منطلقاً ، فضمير زَيْدٍ فاعل فى ظُنَّ ؛ كما تقول : زَيْدٌ ضَرَبَ عمراً ، فتضمير زَيْداً فى (ضرب) .

وتقول : رُفِعَ إِلَى زَيْدٍ درهماً ، فيرفع درهماً ؛ لأنَّكَ جررت زَيْداً ، فقام الدرهم مَقَامَ الفاعل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩ : وذلك قولك : كسى عبد الله الثوب ، وأعطى عبد الله المال . رفعت (عبد الله) هاهنا ، كما رفعته فى ضرب حين قلت : ضرب عبد الله ، وشغلت به كسى ، وأعطى ، كما شغلت به ضرب ، وانتصب الثوب ، والمال ، لانهما مفعولان ، تعدى اليهما فصل مفعول هو بمنزلة الفاعل ٠٠ ،

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطى زيداً درهماً ، وكسبى زيداً ثوباً . فهذا الكلام الجيد .

وقد يجوز أن تقول : أعطى زيدا درهماً ، وكسبى زيدا/ثوباً ، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تُقيمهما مقامَ الفاعل ، وتنصب زيدا ؛ لأنه مفعول . فهذا مجازٌ والأول الوجه (١) . ومن قال هذا قال : أُذخِلَ القَبْرُ زيدا ، وألبستَ الحِبةَ أخاك .

فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضربَ زيدا سوطاً ؟

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أن السوط - إذا قلت : ضربت زيدا سوطاً - مصدر ، ومعناه ضربت زيدا ضربةً بالسوط .

ويدلُّك على ذلك قولك : ضربت زيدا مائة سوطٍ . لست تعنى أنك ضربته بمائة سوط ، ولكنك تعنى أنك ضربته مائة ضربةً بسوط ، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس .

وأنت إذا قلت : أعطيت زيدا مائة درهم ، أو كسوته ثوبين - فإنما أوصلت إليه هذا التقدُّر بعينه من الدراهم ، والثياب ؛ فلذلك لم يجوز أن تُقيم المصدر مقامَ الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تُقيم المصادر ، والظروف من الأمكنة والأزمنة /مُتَمَّامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل ، وذلك نحو قولك : سيرَ بزيد سيراً شديداً ، وضربَ بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ، ومن أجله ، وسيرَ بزيد يومَ الجمعة ، واختلفَ به شهران ، ومضى به فرسخان ، ومشي به ميلان . أقمت هذه الأشياء مقامَ الفاعل ، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك .

فمن ذلك أنك إذا قلت : سيرَ بزيد فرسخاً - أضمرت السير ؛ لأنَّ (سيراً) يدلُّ على السير ، فلم تحتجْ إلى ذكره معه ؛ كما تقول : من كذبَ كان شرّاً له ، تريد : كان الكذب شرّاً له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأنَّ (كذب) قد دلَّ عليه .

(١) في شرح انكافية للرضي ج ١ ص ٧٤ - ٧٥ : « والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقاً .. »

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك .
فان لم تلبس لقرينة جاز العدول .. ،
وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧ .

ونظيره قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا) فلم يذكر البخلَ لِذِكْرِهِ (يبخلون) (١) .

وجاز أن يكون المضمر الطريق . فكأنه قال : سير عليه الطريق فرسخاً ، فحذف لعلم المخاطب بما يعنى .

وجائز أن تُقيم المجرور مع المصدر والظروف مقامَ الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنع حرف الجرّ من أن / يكون فاعلاً ؛ كما قال : ما من أحد ، ف (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بمن . وكذلك قوله : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (٢) إنما هو خير من ربكم . ف (من) لم تُغيّر المعنى وإن غيّرت اللفظ . فهذا الذى ذكرته مُشَبَّهً بذلك فى هذا الموضع إذا نصبت المصادر والظروف على مواضعها ، فلم تجعلها مفعولات على السّعة . فإن جعلتها مفعولاتٍ على السّعة فالوجهُ فيها الرفعُ ، لثَغْلِكِ الأسماء بحروف الجرّ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « ومن ذلك قوله - عز وجل - : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون .
ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بان المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : كذب فى أول حديثه .
الضمير عاد على المصدر المفهوم من الفعل السابق .

والآية فى آل عمران : ١٨٠ .

(٢) البقرة : ١٠٥ .

فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : « من خير : (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم . وحسن زيادتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفى ، فليس نظير ما يكرم من رجل ، لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نفيت الودادة كان كأنه نفى متعلقها وهو الانزال . وله نظائر فى لسان العرب .

من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ، وكذلك قول العرب : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع على البدل من الضمير المستكن فى يقول .

(من ربكم) : من لابتداء الغاية ، كما تقول : هذا الخير من زيد .

ويجوز أن تكون للتبعية . المعنى : من خير كائن من خيوز ربكم .

فاذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بالفعل ينزل .

وإذا كانت للتبعية تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف .

واعلم أنك إذا قلت : سِيرَ بزيد سَيْرًا - فالوجهُ النصبُ ؛ لأنك لم تُفِدِ بقولك : (سيرا) شيئاً لم يكن في سِيرٍ أكثرَ من التوكيد .

فإن وصفته فقلت : سَيْرًا شديدًا ، أو هيئنا - فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنك لما نعتَه قَرَبْتَهُ من الأسماءِ ، وحدتتْ به فائدة لم تكن في سِيرٍ .

والظروفُ بهذه المنزلة . لو قلت : سير بزيد مكاناً أو يوماً - لكان الوجهُ النصبُ .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً / بعيداً - اختير الرفعُ لما ذكرت لك (١) .

* * *

واعلم أن التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل . يجوز فيه ما جاز في ذلك .

تقول : أعطى زيد درهماً ، وأعطى درهماً زيد ، ودرهماً أعطى زيد ، وزيد أعطى درهماً (٢) . تجريه مجرى ذلك الباب .

وتقول : سير بالمُعطى درهمين فرسخان . أقمت الضمير الذى فى المُعطى مُقامَ الفاعل ، ونصبت الدرهمين ، وجررت المعطى بالياء فارتفع الفرسخان .

وتقول : أعطى المسيرُ به فرسخان درهمين . رفعت الفرسخين لقولك به .

وتقول : أعطى المسيرُ فرسخين درهمين . قام الضمير فى المسير مُقامَ الفاعل ، فنصبت الفرسخين .

وتقول : دُفِعَ المسيرُ به فرسخان درهمان ، لأنك أدخلت على كل واحد منهما حرف الجر .

(١) فى شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٧٦ : « ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أى : استحسن قيامى . »

ويشترط فى المفعول المطلق أيضاً ألا يكون لمجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله فى أفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرها معها كلاماً . فلو قلت : ضرب ضرب لم يجز ، لأن ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك : ضرب . بل يقال ضرب ضربة ، أو الضرب الفلانى

ويشترط فى الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وان شئت قدمت ، وأخرت ، فقلت : كسى الثوب زيد ، وأعطى المال عبد الله كما قلت : ضرب زيدا عبد الله فالأمر فى هذا كالأمر فى الفاعل . »

وتقول : ظَنَّ المعطى درهمين قائماً .

وتقول : أَخَذَ من المعطى أخوه درهماً ديناراً / لأنَّكَ أَدخَلتَ (من) على المعطى فقام الدينار مقام الفاعل .

* * *

وتقول : ذُهِبَ بالملوب ثوبه مرتين يومان ، إذا أقمَت (الثوب) مَقَامَ الفاعل . فإن جعلت في الملوب ضميراً يقوم مقامَ الفاعل نصبت الثوب وسائر الكلام على حاله .

فإن ثنَّيت على المسألة الأولى قلت : ذُهِبَ بالملوب ثوباهما مرتين يومان .

وعلى المسألة الثانية تقول : ذُهِبَ بالملوبينِ ثوبيهما ، وبالملوبينِ ثيابهم ، وبالملوبية ثوبها ، والملوباتِ ثيابهنَّ .

وعلى القول الأول بالملوب ثوبها . ففي هذا دليل على ما يرد عليك إِنْ شاء اللهُ (١) .

[ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أن تُضمَر في الملوب اسما ، وتجعل الثوب بدلاً منه فتقول :

(١) هذه المسألة مما تكلم عليه الفارقي قال في ص ٥٣ :

« ينبغي أن تقدم لهذه المسألة أصلاً يرجع إليه ، وعقداً يعتمد فيها عليه ، ليقرب علمها ، ويسهل فهمها :

وهو أن كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أن تشنى ولا تجمع جمع سلامة لأنها في ذلك تجرى مجرى الفعل وكما أن الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أن يشنى ولا يجمع لأنها ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله . فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يشنى ويجمع . وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه .
والعلة في ذلك أمران :

أحدهما : أن الفعل لما كان لا يختلف معناه من حيث هو فعل لأنه جنس ، والجنس لا يختلف ، وكانت التثنية والجمع إنما هي لمختلف وجب لذلك ألا يشنى الفعل ولا يجمع ، لأنه من شرط المختلف لا من شرط المؤتلف . فهذا وجه .
والمصدر يتفق معه فيه .

والوجه الثاني : أنه لزمه من فاعله ما يعنى تثنيته ، وجمعه عن تثنية الفعل ، وجمعه ، وهذا وجه يختص الفعل به دون المصدر .

فلما اجتمع الأمران للفعل منعا من ذلك فيه ، إذ كل وجه يجوز الحكم ، ويقترضه ، فإذا اجتمعا أوجبا الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر ، وجمعه إذا قدر تقدير المختلف ، ولم يجز مثله في الفعل لما بينا .

= ونظيره ما لا ينصرف لاجتماع علتين . فمق اجتماعا لزم الحكم ، ومتى انفرد باحدها لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع اذا تقدم على فاعله ، وبنى عليه فاعل ظاهر .
ثم ان الصفة لما عملت عمل الفعل ، ووقعت موقعه وجب لها حكمه فى ترك التثنية ، والجمع اذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل فى فاعله ، وذلك فيها بحق شبه الفعل لا بعله الأصل .

وإذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظاهر كما بينا لم تثن ولم تجمع .
وإذا تأخرت ، وعملت فى مضمرة ثنى ضميرها ، وجمع .

فأما جمع التكسير فليس يجب ذلك فى الصفة بل قد يجوز أن تعمل الصفة فى فاعل ظاهر ، وتجمع جمع التكسير . وهو لبعض الصفات لازم الا على ضعف وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب أحمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى .

والعلة فى ذلك أن الفعل ليس مما يجمع جمع تكسير فلذلك تجمع الصفة وان تقدمت جمع التكسير ، لأنه ليس مما يجب للفعل ، وهو يجب للاسم ، فيجمع بحق الأسماء .

ووجب لزومه فى أفعال ، وفعلاء ، وما جرى مجراها ، لأنه لا منع جمع السلامة ، فلم يجوز فيه عوض منها الزام جمع التكسير . فاذا أفردت كان ضعيفا . . هذا حكم الصفات فى التثنية ، والجمع ، وقد يجوز فيها على قولهم : أكلوني البراغيث أن تلحقها علامة التثنية ، والجمع . وليس ذلك تثنية ، ولا جمعا لها ، كما أنه ليس بتثنية ولا جمع للفعل ولكن علامة تشعرك بأن المذكور بعدها مثنى أو مجموع ، كما تأتى بعلامة التانيث ، لتدل على أن المذكور مؤنث فى قامت هند بدليل أنك لا تقول : ضربوني زيد . فلو كان جمعا للفعل لجاز فهذا أصل دائر فى هذه المسألة ، وغيرها مما جرى مجراها ينفع استصحابه لكل متأمل .

وأصل آخر وهو أن المفعول الذى تقيمه مقام فاعله يجرى مجرى الفاعل فى تثنيته ، وجمعه ، وأحكامه .

وكذلك الصفة الماخوذة للمفعول الذى لم يسم فاعله تجرى مجرى الصفة الماخوذة للفاعل فى تثنيته ، وجمعه على ما بيننا .

ففى هذه الأصول التى قدمناها اذا رددت هذه المسألة الى أصلها فى التقدير قلت : ذهب برجل مسلوب ثوبه مرتين يومان .
ففى مسلوب ثوبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ترفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يسم فاعله ولا يكون فى مسلوب ضمير ، ويجرى ذلك مجرى قولك : مررت برجل مضروب أبوه فى أنه لا يكون فى الصفة ضمير ، وانما عملت فى سببها الظاهر لا غير .

والآخر: أن تنصب الثوب على أنه مفعول ثان ، ويكون فى مسلوب ضمير فاعل يرجع الى الموصوف وهو قولك برجل ، فيجرى مجرى قولك : مررت برجل معطى درهما . فدرهما المفعول الثانى ، وفى معطى ضمير مفعول أول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يسم فاعله .

والآخر ان ترفع ثوبه ، وتجعل فى الصفة ضمير فاعل يرجع الى الموصوف ، ويكون هذا الظاهر بدلا من ذلك الضمير ، ويكون منقولا من قولك : سلبت زيدا ثوبه ، وقطعت اللص يده . فاذا رددته الى ما لم يسم فاعله قلت : سلب زيدا ثوبه ، وقطع اللص يده . واذا نقلته على هذا الحد الى الصفة أبدلت الظاهر أيضا من المضمرة على حد ما كان مع الفعل .. وهذا هو البديل الذى يشتمل عليه المعنى .

فاذا ثبتت على التقدير الأول قلت : مررت برجلين مسلوب ثوباهما ان كان كل واحد منهما سلب ثوبا .

ومررت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان الثوب لهما جميعا ، فأفردت الصفة ، لانه ليس فيها ضمير ، وثبتت الظاهر ، كما تقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، فلا تجمع الصفة ، ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل اذا وقع هذا الموقع ، فقلت : مررت برجلين يقوم أبواهما ، وبرجلين يسلب ثوباهما .

ومن قال : أكلونى البراغيث جاز له أن يقول هنا : مررت برجلين مسلوبين ثوباهما ، فلا يكون قوله مسلوبين تثنية لضمير فى الصفة وانما هو علامة تؤذن بأن المذكور بعدها مثنى . وكذلك ان جمعت قلت : مررت برجال مسلوبة ثيابهم ، وثوبهم على ما بينا . وان قلت على حد : أكلونى البراغيث قلت : مررت برجال مسلوبات ثيابهم ، وانما قلت : مسلوبات ، ولم تقل مسلوبين لأن الفعل لما لا يعقل وهى الثياب ، لأنها هى القائمة مقام ما لم يسم فاعله

وتقول على التقدير الثانى - وهو مررت برجل مسلوب ثوبه اذا نصبت الثوب ، وجعلت فى مساوب ضمير ما لم يسم فاعله ، فاذا ثبتت على هذا قلت : مررت برجلين مسلوبين ثوبيهما ، فنثيت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا يعود الى ما قبله ، ولم يعمل الآن فى ظاهر وان جمعت الصفة لجماعة جمعت على هذا الحد فقلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم . وانما قلت الآن مساوبين ، ولم تقل مسلوبات ، كما كنت قائلا فى المسألة التى قبل هذه ، لأن الصفة حينئذ فيها ضمير من الرجال وهو الذى قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو ، والنون .

= وان تثبت على التقدير الأخير وهو مررت برجل مسلوب ثوبه ترفع الثوب على أن تجعله بدلا من الضمير الذى فى الصفة قات :

مررت برجلين مسلوبين ثوباهما . تثبت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا قام مقام الفاعل ، وثبتت الثوبين ، لأنك جعلتهما بدلا من الضمير الذى فى الصفة .

وكذلك ان جمعت على هذا قات : مررت برجال مسلوبين ثيابهم ، ترفع الثياب على البذل من الضمير فى مسلوب .

فهذا بيان عن حكم المسألة فى أصلها قبل نقلها الى الألف واللام فقياسها ذلك القياس لا تغير حكمه تجعل الألف واللام هناك بمنزلة الموصوف ها هنا فى رد الضمير وتعلقه به ، والتثنية ، والجمع ، لا فرق بينهما .

وذلك قولك على التقدير الأول : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان .

فقولك : بالمسلوب ثوبه مرتين اسم موصول فى موضع قولك زيد و (يومان) اسم ما لم يسم فاعله (كما) فى ذهب بزيد . كأنك قلت :

ذهب بزيد يومان . والمسلوب الآن عامل فى ظاهر وهو ثوبه فإلهاء منه عائدة الى الألف ، واللام ، وليس فيه ضمير ، ومرتين ظرف للسلب كأت قات زمانين .

فان تثبت على هذا قلت : ذهب بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان ، فلم تثن المسلوب ، لأنه عمل فى ظاهر ، فخلا عن ضمير ، وجرى مجرى قولك : ذهب برجلين سلب ثوباهما مرتين يومان . لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوب ثيابهم مرتين يومان فيومان اسم ما لم يسم فاعله فى ذهب

وان عرفت المسلوب على التقدير الثانى قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ففى المسلوب ضمير ما لم يسم فاعله ، وهو العائد الى الألف واللام ، كما كان عائدا الى الموصوف فى نظيرها ، وثوبه نصب بأنه مفعول .

فان تثبت على هذا الوجه قلت : ذهب بالمسلوبين ثوبيهما مرتين يومان ، فثبتت الصفة ، لأن فيها ضميرا يعود الى الألف واللام ، فصارت بمنزلة الصفة اذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل اذا تقدمه الفاعل فى أنه يثنى ضميره ويجمع .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان .

وكذلك ان أنثت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوبيهما ، وبالمسلوبات ثيابهن .

مررت بالمسلوب ثوبه ، وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم ؛ لأنك لو قلت : سلبَ زيد ثوبه - جاز رفع الثوب على البدل من زيد ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثانٍ (١) .

* *

وتقول : أَدْخَلَ الْمُدْخَلَ الدَّارَ السَّجْنَ . تقديرها : الذي أدخل الدار أدخل السجن .
فإن أردت أن تدخل حرف الجر - لم تقل أدخل ، ولكن تقول : دَخَلَ بِالْمُدْخُولِ بِهِ الدَّارَ السَّجْنَ ، وَدَخَلَ بِالْمُدْخُولِ الدَّارَ السَّجْنَ ، وَأَدْخَلَ الْمُدْخُولُ بِهِ الدَّارَ السَّجْنَ ؛ لِأَنَّ الْمُدْخُولَ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

وتقول : / دَخَلَ بِالْمُدْخُولِ الدَّارَ السَّجْنَ ، فهذا على غير ذلك المعنى ولكن ليس هذا موضعه (٢) ولكن ذكرنا منه شيئاً لنصله بما قبله ، ثم نذكره في موضعه مبيناً إن شاء الله .
فمعنى المدخول الدار : الذي دَخَلَتْ دَارُهُ ؛ كما تقول المضروب الوجّه ، أى : الذي ضُرِبَ وَجْهُهُ .

ويجوز نصب الدار في قول من قال : الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، وتفسيره في ذلك الموضع .
وتقول : قَبِيلٌ فِي زَيْدٍ خَيْرٌ ، وَعُلْمٌ مِنْ زَيْدٍ خَيْرٌ ، وَسِيرٌ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانٌ ، وَسِيرٌ بِهِ يَوْمَانٌ ،

= وان عرفت المسلوب على الوجه الأخير قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ان جعلت في المسلوب ضمير فاعل عائدا الى الالف واللام وثوبه بدل منه .
فان ثبتت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثوباهما مرتين يومان .
ثبتت المسلوب ، لان فيه ضميرا يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر اول عمله ، وثبتت الثوبين مع رفعهما ، لانهما بدل من مرفوع مثني .

وان جمعت على ذلك قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان والتفسير على ما مضى ، وكذلك ان اثنت قلت : ذهب بالمسلوبية ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوباهما ، وبالمسلوبات ثيابهن .

فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد اصولها وتشعب فروعها . . ثم تكلم عن الإبدال في المسألة والخبار فيها .

وانظر الفارقي ص ٥٣ - ٥٥

(١) الزيادة من الفارقي .

(٢) سيتكلم الفارقي عن هذه المسألة في المسألة الآتية قريبا .

وسير به سيراً شديداً ، على ما فسرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولاتٍ .

ويجوز نصب هذا إذا جعلت المصادر والظروف في مواضعها ، ولم تحمل شيئاً منها على المفعول به ، وقد بينا تفسير هذا فيما مضى .

* * *

ولو قلت : ضُربَ هند ، وشمَّ جاريتك - لم يصلح حتى تقول : ضُربتَ هند ، وشممتَ جاريتك ؛ لأنَّ هندا ، والجارية / مؤنَّثات على الحقيقة ، فلا بدُّ من علامة التانيث .
ولو كان مؤنَّث الاسم ، لا معنى لتانيث ، ولا تذكير تحته ، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التانيث - لجاز أن تُذكرَ الفعلُ إن شئت فتقول : أُطْفِئِ نارَكَ ، وجيءَ نساؤك ؛ لأنَّ هذا إنما هو تانيث الجَمْع ؛ كما قال الله جلَّ ثناؤه : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) وقال (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) (١) .

وتقول في قول من قال : أُدْخِلِ القبرُ زيدا ، وأعطى درهمَ عمرا ، وما أشبهه : أُدْخِلِ المدخله السجنُ الدارُ . تُقيم الدار والسجنُ مقامَ الفاعل .

وكذلك تقول : ظنَّ المعطاء درهمَ زيدا ، وحسبَ المكسوته جبةَ أخاك .

ونقول في مسائل طَوَالَ يُمتحن بها المتعلمون

عَلِمَ المَدْخِلُ المَدْخِلَةَ السَّجْنَ زيدا أخوه غلامُه المظنونُ الآخِذُ دراهمه زيدُ . نصبت / (المَدْخِلَةُ) بالمَدْخِلِ ، ونصبت (السجن) ؛ لأنه مفعول ، ورفعت (زيدا) بأنه أدخله ، ورفعت (أخاه) بالابتداء ، وجعلت (غلامه) خبره ، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لعَلِمَ

(١) كرر هذا الحديث مع الآيات في الجزء الثاني ص ١٤٦ ، والجزء الثالث ص ٣٤٩ كما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث) قال في ص ١٣٩ :

« وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الدات .

وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة (واخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة تانيث .

وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تانيثه للفظه ، ولك ان تذكره على معناه »

وقال في ص ١٣٣ : « فالحيوان نحو قولك : جارية ونحو قولك : امرأة فاعلم . فان هذا

القبيل هو الذي يقال له : تانيث الحقيقة كانت فيه علامة ام لم تكن ومن ذلك قولك : ناقه وبختية » .

و(المظنون) صفة للغلام ، وفيه ضميره ، و(الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب ،
و(زيد) هو الفاعل الذى أخذ ، والدرهم منصوبة بالآخذ^(١) .

* * *

(١) « قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٥٦ . . . : هذه المسألة متى حملت على ظاهر
قوله كانت فاسدة ، ولم تصح ، وهو عندى مما اعتمده بو العباس فيها ، وقصد ايرادها على
ذلك ، لأنه اراد الامتحان . . .

وينبغى أن تقدم فى المسألة مقدمات . تكشف بها حكمها ، ونسهل معها علمها . وهو
أن فى المسألة شيئين ينبغى أن تقدم الكلام فيهما . .
فأحد الشيئين : حكم (دخلت) فى التعدى ، وخلافه .
والآخر : حكم علمت ، وظننت فى بابها . . .

فأما (دخلت) فانها عند سيبويه لا تتمدى ، وان قولهم : دخلت البيت انما هو على حذف
حرف الجر . . كانه اراد : دخلت الى البيت أو فى البيت ، وحذف حرف الجر ، ولما كان معنى
يكثُر استعماله ، ودوره فى الكلام اطرده به الحذف ، واستغنوا عن ذكر حرف الجر تخفيفا
لما كثر استعماله ، اذ كان كثرة استعمال الشيء توجب تخفيفه ، اذا لم يؤد التخفيف الى لبس ،
واشكال . . .

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأبعد من الحذف فى لا أدر .
وليس حذف الشيء يوجب الا يقدر . بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجرى مجرى
ذكره .

وإذا كان كذلك فقولهم : دخلت البيت انما هو دخلت فى البيت ، او الى البيت ، وحذفت
حرف الجر وإياه تريد

فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه .

وخالف فى ذلك أبو الحسن الاخفش ، وأبو عمر الجرمى والشبهة فى ذلك اطراد التعدى
فيه بغير حرف ، حتى لم يقبح ذلك فى الكلام ، ولم يقصر على ضرورة . بل منزلته فى النظم ،
والنثر واحدة فى القوة ، والجواز . .

وهذا عندى يكفى فى افساده ما قدمنا من انه يطرد فى الكلمة الحذف فى الكلام ، والشعر
فلا يخرجها ذلك من قولنا ، وقوله أن يكون صلها غير ما هى عليه بل اصلها التمام من نحو
لا أدر وكذلك لم يكن اذا قلت : لم يك ، ولم تبيل يطرد ذلك فى الكلام على قوة ، ومخالفة
لحال النظم ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ، لا أدرى ، ولا تبيل ، ولم يكن . فكذلك
قولهم : دخلت البيت أصله دخلت فى البيت أو الى البيت ، ولزمه الحذف للعلّة التى بنا ،
واطرده فى الكلام وفى الشعر ، ولا يخرجها ذلك مع اطراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله
دخلت الى البيت أو فى البيت . فهذا كاف عندى فى افساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة
من أبى الحسن ، وأبى عمر ، وأبى العباس ومن كان على رأيهم فى ذلك .

= وفيه دليل آخر : وهو أنا نقول : دخلت في الامر ، ودخلت في السام وما جرى مجراه ، ولا يجوز بحذف حرف الجر . وانما يحذف في الظروف .
فلو كان متعديا لجاز أن يتعدى الى هذا بغير حرف

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي - أيده الله - يحكى لنا عن أبي بكر ابن السراج - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض ، والنظير قال : فنظيره : غرت في الغور ، ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .

ونقيضه : خرجت من البيت . ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا ان يكون دخلت أيضا بحرف جر ، كما كان النقيض ، والنظير .
وهذا عندي احتجاج فيه نظر

فهذا القول على (دخلت) في اصاها ، وقد اطرده الحذف فيها ، وتصرف فيه كتصرف المتعدى ، وعلى ذلك حملة أبو العباس ، وأخرجه الى باب الحسن الوجه في قوله :

وتقول : دخل المدخول الدار السجن . وفي هذه المسألة فعلان : فعل متعد بالباء وهو دخل الأول . كأنك قلت : دخل بزيد السجن . فالسجن اسم ما لم يسم فاعله ، و (بزيد) هو المفعول الثاني بحرف الجر .

وفعل متعد وهو المدخول الدار مثل الضارب الرجل . فهذا مما صرف تصرف المتعدى ، لأنه من قولك : (دخلت) داره اذا جرى ذكر انسان ، ثم نقلته الى ما لم يسم فاعله فقلت : دخلت داره مثل ضربت جاريتي ، ثم نقلته الى باب الألف واللام فقلت المدخول داره مثل الحسنه جاريتي . اذا اعمت الصفة في ظاهر ، ثم تنقل الضمير الى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمرة فتقول : المدخول الدار ، ولو شئت نصبت على حد قولك : الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه ..

الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه ..

الا أنهم تصرفوا في دخلت تصرف المتعدى لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف ..
وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : أدخل السجن زيدا ، وأدخل القبر بكرا . فأقام المفعول بحرف جر .. مقام الفاعل ، والمفعول المطلق بغير حرف منصوبا .. ولا يجوز ذلك في غير (دخلت) الا على مذهب أبي الحسن الأخفش فانه أجاز أن تقول : ضرب في الدار زيدا ، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق .. وليس بصحيح الا أن الاجماع واقع منا على جواز ذلك في دخل اذا قلت : أدخل القبر زيدا ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطراده ، وعند الخصم على مثل : أعطى درهم زيدا ..

= وعلى هذا بنى أبو العباس مسأله في قوله :

ادخل المدخلة السجن الدار . نصب المدخلة ، لأنه مفعول على هذا وهو المفعول المطلق ، والدار هو المفعول بحرف الجر .

وكذلك الهاء في المدخلة تعود الى مفعول مطلق من حرف الجر و (السجن) مفعول بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه في النصب

ثم لا خلاف بين أحد أنها إنما تتعدى الى الأماكن دون زيد وعمرو فإذا أردت أن تعديها الى غيرها من الأناسي كان لك طريقان :

أحدهما : الهمزة ، والآخر الباء فتقول : أدخلت زيدا الدار والسجن فتعديه بالهمزة .
وتقول : دخلت بزيد الدار ، فتعديه بحرف الجر .

فإذا اشتقت الفاعل ، والمفعول صفة على طريقة المتعدى بهمزة قلت في الفاعل : مدخل مثل مكرم ، وفي المفعول : مدخل مثل مكرم .

وان اشتقت الفاعل ، والمفعول على طريقة دخلت به قلت في الفاعل : داخل ، وفي المفعول : مدخول به . . ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات في تثنيته ، وجمعه ، وتأنيته . . .



فأما الحكم في الأصل الآخر وهو باب علمت ، وظننت فإنه يتعدى الى مفعولين ، لأن معناها في الجملة التي هي مبتدأ ، وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليهما دون الآخر .

فإذا نقلت الفعل الى ما لم يسم فاعله صار متعديا الى واحد في اللفظ ، وقد أقيمت الآخر مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : علم زيد قائما ، والأصل علم عمرو زيدا قائما .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول . فتقول : علم عمرو زيدا أبوه قائم لأن مفعولها الثاني هو خبر للأول والخبر قد يكون جملة ، ومفردا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها الفائدة ، فلذلك وقعت خبرا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرا ، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ، لأنه في موقع المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون الا للبيان ، كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول جملة ، وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب . .

فعلى هذا إذا أخذت من مصدر علمت صفة للفاعل قلت : عالم ، وان أخذت للمفعول قلت معلوم .

وان أخذت للفاعل من ظننت قلت : ظان وللمفعول قلت : مظنون .
وكذلك حال المفعول إذا أقيمت مقام الفاعل في فعل ما لم يسم فاعله لم تتغير صفة عن حالها وهو مفعول محض .

= والعلة فى ذلك الدلالة على أنه وان قام مقام الفاعل فانه حكم لفظى لم يتغير فيه المعنى عن المفعول الى معنى الفاعل وان وقع موقعه ، وأعرب بأعرابه وحكم هذه الصفة فى التثنية والجمع حكم غيرها .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثانى .

ثم انا بعد ذلك نرجع الى شرح هذه المسألة على مقتضى الأصول التى تقدمت ، وبيان الفلظ فيها وذلك قوله :

علم المدخل المدخلة السجى زيد الدار أخوه غلامه المظنون الآخذ دراهمه زيد .

ووجه الغلط فيها أنه جعل فاعل المدخل وهو الموصول الأول قوله : (المدخلة) وهو الموصول الثانى ، فبطل أن يكون فيه عائد فاعل ثم جعل فاعل الموصول الثانى قوله (زيد) ، ورفعت زيدا ، لأنه أدخله .

فلا يبقى فى الكلام على هذا التقدير غير عائد واحد وهو الهاء فى المدخلة فان جعلتها تعود الى المدخل الثانى بقيت الالف واللام التى فى المدخل الأول بلا عائد .

وان جعلتها للأول بقى الثانى بلا عائد ومحال أن يعود الضمير اليهما . فلا يكون لهذه المسألة ، على هذا التقدير وجه الا الفساد من قبل أنه يبقى أحد الموصولين بلا عائد .

وقد كان بعضهم يذهب الى أنه غلط وقع فى النسخ . وهذا عندى لا يصح لبعده اتفاق مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المحلى قاله .

ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أن صاحب الكتاب أهلاها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا أن أيا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك الغلط ليكون المتعلم هو الذى يبين عنهما ، ويكشف فسادها فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك الوجه من الفلظ .

على أن هذه المسألة غلطها لا يكاد يشكل مثله لا سيما على من ابتداء بنائها ، وليس هو مما يخفى على أبى العباس وهى أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها ، وكثرة التعقيد لها ، وليس كذلك هذه . فهذا أدل على اعتماد بنائها على الفلظ ، ووضعها على الفساد .

وتصحیح هذه المسألة ان يحمل قوله فى زيد : أنه مرتفع بأنه أدخله على أنه جعل فى المدخلة ضمير فاعل يعود الى الأنف والسلام ، وجعل (زيد) بدلا منه ، فيكون هو فاعل الدخول ، لأنه بدل من الضمير الذى هو الفاعل وهما جميعا لشيء واحد .

واذا كان ذلك كذلك حسن أن يقال فى كل واحد منهما انه فاعل ، وانه ارتفع بأنه هو الفاعل .

= وتكون الهاء فى المدخلة على هذا تعود الى الالف واللام فى المدخل الاول ، فتصح حينئذ المسألة ، والى هذا القول رأيت شسيخنا أبا الحسين على بن عيسى - ايده الله - يذهب وهو وجه جيد .

وأجود منه عندى أن يقدر هذا التأويل بعينه فى المدخل اذ قال :
ورفعت المدخلة بالمدخل ، فيكون للمعنى فيه أن تجعل فى المدخل ضمير فاعل ، وتجعل المدخلة بدلا منه . واذا فعلت ذلك ، فلم تناقض القول ، ولا أبعدت التأويل ، لانه قال :
ترفعه به وأنت قد ترفع صفة الفاعل وبدل الفاعل وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذى عمل فى الفاعل فهو أحسن من أن تتأول قوله فى زيدانك رفعته لانه أدخله ، لأن هذا فيه تصريح بإيقاعه ، وليس كذلك اذا قلت : رفعته بالفعل . وهذه مصارفة دقيقة ، فتفطن لها . .

وفيه أيضا وجه آخر يقوى هذا التأويل الذى تأولناه أخيرا وهو : أن الأعلام اذا ذكرت بعد فعل مرفوعة ، أو منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هى بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمرا آخر ، لانها أسماء لا توضع لتتبع غيرها وانما نقلت لتدل على المسميات ، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها من فاعل أو مفعول أو مضاف أو ما يشبه قسما منها .

واذا كانت هذه حالها فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه فيه قبح توجيهها الى غيره ، وصرفها عنه ، لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تعلق به غير ما هو موجود لها .

وليس كذلك الصفة ، لأنها انما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور ، أو مقدر فالنفس لا بد أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه لا بد من ذلك فيها .

واذا كان الأمر على هذا الذى ذكرناه قال أبو العباس : انك ترفع المدخلة بالمدخل والمدخلة صفة لا يصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه . فقد تطرق عليها أن تجعل متعلقة بالفاعل قبلها على جهة الوسيطة ، واذا تطرق عليها ذلك أنس بتأويل آخر وهو أن يكون فى الفعل ضمير تتبعه على جهة البدل وما تفيير من وجه أنس بتغييره من وجه آخر ، وكذلك حكم التأويل .

وليس كذلك قول أبى العباس فى المدخلة السجى زيد : رفعت زيدا بأنه أدخله ، لان زيدا متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول الا اليه دون غيره لو أطلق اللفظ فكيف وقد صرح بأنه فعل الدخول ؟ فهذا وجه ثان يبين حسن ما نراه فى ذلك .

فمن الوجهين جميعا لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون فى المدخيل الاول ضمير هو عائد الالف واللام منه ، والمدخلة بدل منه ، والهاء من المدخلة للالف واللام منه ، وزيد فاعله على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له والاول جائز ، لأن طلب العائد قد أحوج الى طلب التأويل فسهل ذلك فى زيد ، وغير زيد فأما الاولى فى ذلك فقد بيناه .

= فهذا وجه قريب فى علم صحتها يخرج المسألة عن حيز الخطأ ، وقبيل الغلط على تفسيره لها ، وكلامه عليها ، وان ترك كلامه على حاله وحمل على مقتضى ظاهره فهى غلط ، وقد دللنا على براءته من الخطأ فيها ، والغلط بها ، وانما يعتمد ذلك امتحانا لغيره .

ورأيت فى تعليق لبعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال : يجوز فى المسألة أن يكون المدخل الأول ، والثانى فى معنى الفاعل بكسر الخاء قال : وجهه : ان تقدر فى المدخلة الثانى هاء أخرى تعود الى الأول ، وقد حذف ، وتكون هذه الموجودة ترجع الى الألف واللام من الثانى .

وهذا عندى غلط من قبل أن الدخول لا يعتمد على أكثر من الهاء التى فيه ، ولا يجوز تعديها الى مفعول آخر على هذا الحد .

وأىضا فلا يجوز من وجه آخر وهو أن علمت يقتضى مفعولين وعلى هذا الرأى لا يكون هنا الا مفعول واحد وهو المدخل الأول ، فتبقى علمت مقصورة على واحد وهذا لا يجوز (الا) فى التى بمعنى عرفت . .

ثم عقد بابا للتفريع على المسألة من ٦٠ ،
ثم قال : ثم انا بعد هذا نرجع الى تفسير هذه المسألة ، وبيانها على طريقتنا فى غيرها فأقول : وبالله التوفيق .

ان فى المسألة أربع موصولات فاذا بدأنا بالبيان عن الموصول الأخير وهو قولك : الآخذ دراهمه زيد . ف (زيد) رفع بانه فاعل الآخذ ، و (دراهمه) نصب بانه مفعول الآخذ ، والهاء فى دراهمه تعود الى الألف واللام فى الآخذ ، فقد تم الآخذ اسما بتمامه وهو فى موضع نصب بانه المفعول الثانى للمظنون . وفى (المظنون) ضمير مفعول قام مقام الفاعل وهو عائد الى الألف واللام منه . فكانك قلت : المظنون هو زيدا . وانما قلنا هو لتريك أن فيه ضميرا قد ناب عن الفاعل و (المظنون) منقول من قولك : ظن زيد آخذ درهما ، فزيد اسم مالم يسم فاعله نقل عن ظننت زيدا آخذا درهما ، فأزلت الفاعل ، وأضمت المفعول مقامه ، فصرت الى قولك : ظن زيد آخذا درهما . فاذا أخذت للمفعول وصفا من هذا قلت : هو مظنون آخذا درهما فى مظنون ضمير لما لم (يسم) فاعله ولو عرفته لقلت : هو المظنون زيدا ، فقد صار المظنون اسما بكماله وآخر صلته قولك (زيد) ، وصار المظنون بعد حصوله اسما على ما بينا صفة للفلام ، والفلام خبر لقولك أخوه ، وأخوه مبتدأ كأنك قلت أخوه غلامه الظريف ، وهذه الجملة بأسرها فى موضع الخبر لعلم ، ومفعول علم هو المدخل بأسره وآخر صلته قولك الدار .

وتقول : أُعْطِيَ المَأخُودُ منه درهمان المُعْطَاهُ الآخِذُ من زيد ديناراً درهماً .

رفعت (المأخوذ) بالمعطى ، ورفعت (الدرهمان) لَأَنَّكَ شغلت الضمير بمن و (المعطاه) هو المفعول الثانى لأعطى ، وهو (درهم) فكأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ من زيد ، فقام الآخذ من زيد مقامَ الفاعل ؛ لَأَنَّ الضمير مفعول ثان ، ودرهما بدل من المعطاه (١) .

= والمدخل السجن اسم ما لم يسم فاعله فى المدخل الأول (الدار) مفعوله الثانى على حذف حرف الجر عندنا والعائد اليه هى الهاء فى المدخلة . كأنك قلت : علم المدخل غلامه الدار أبوه ذاهب (الدار) آخر صلة المدخل ، و (السجن) آخر صلة المدخلة ، وأما (المدخلة) فهو الذى قام مقام الفاعل فى المدخل وفيه ضمير فاعل ، و (زيد) بدل منه و (السجن) مفعوله فقد صحت المسألة على هذا الذى أبناه وانكشف وجهها . فعائد الآخذ الهاء فى دراهمه وعائد المظنون الضمير المستتر فيه وعائد المدخلة ضمير فيه أيضاً على ما حكيناه عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيدى الله - وعائد المدخل الهاء فى المدخلة فقد تمت الصلات بعوائدها وما ذهبنا إليه نحن فى هذه العوائد التى تأولنا عليها كلام أبى العباس فقد قدمنا القول عليه

ثم أخذ يثنى ألقاب المسألة لفظاً لفظاً ويبين عوائدها .

ثم عقد باباً للإبدال فيها ص ٦١ وباباً لتقصير المسألة .

وباباً لذكر الأخبار عنها وبالجملة فحديث هذه المسألة استغرق الصفحات ٥٥ - ٦٣ .

وهذه المسألة تختلف ألقابها فى الفارقى عن ألقابنا نسختنا وقد رجع الفارقى الى نسخ

كما يقول ولكنه لم يقف على نسختنا .

(١) وهذه أيضاً من مسائل الفارقى قال ص ٦٣ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

ان فيها ثلاثة موصولات ، واذا بدأت ببيان الموصول الأخير وهو الآخذ جعلت (الدينار) مفعول الآخذ وهو آخر صلته ، وجعلت فى الآخذ عائدا ضميراً يرجع الى الالف واللام منه ، فصار بكماله اسماً فى موضع اسم موصول آخر صلته (ديناراً) ، وهو المفعول الثانى الأعطى وهو وصف لاسم محذوف . كأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ وليس بينه وبين صلة المأخوذ عمل ، فالمأخوذ وهو الموصول الثالث فى ترتيب التفسير وان كان أولاً فى ترتيب اللفظ ، وآخر صلته درهمان .

و (درهمان) مرتفع بانه اسم لما لم يسم فاعله فى المأخوذ وعائده الهاء فى منه . كأنك

قلت : الذى أخذ منه درهمان ، وآخر صلة المأخوذ قولك درهمان .

تقول : جُعِلَ للمعطى آخره درهمين لِعمرُو ديناران (١).

= و (درهما) الذى هو آخر المسألة بدل من المعطاه . كأنك قلت : أعطى زيد الشيء الذى أعطيه بكر درهما ، فتجعل الشيء الذى أعطيه بكر هو الدرهم ، ثم تجيء به آخر الكلام ، فتبدله منه .

فلو رفعته من مكانه ، وأوقفته موقعه كان تقديره : أعطى زيد درهما أعطيه عمرو .
فلو قيل لك : فهل يجوز نصب المأخوذ ، ورفع المعطاه ؟

فان ذلك جائز على قياس : أعطى درهم زيدا ، ونصب الدرهم أولى ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطاه الآخذ من زيد ديناراً درهما .

فان قيل لك : فهل يجوز أن تنصب الآخذ فيكون مفعول أعطى ؟

قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل الهاء فى المعطاه ضمير فاعل ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطى الآخذ من زيد ديناراً درهما .

تقدير أصل المسألة : أعطى رجل أخذ منه درهما شيئاً أعطيه رجل أخذ من زيد ديناراً درهما . فهذا أصل المسألة ثم دخل التعريف فصار الى ماترى .. »

ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والابدال فيها والاخبار عنها ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٤ .. :

« يحتاج فى تفسير هذه المسألة الى أصول متقدمة غير ما سلف منها ، لتكشف وجهها وتظهر قياسها ، ويسهل التفريع عليها .. »

اعلم أن (جعلت) له تصرف فى الكلام ، ودور فى الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيرت ، فلا بد أن تتعدى الى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت ، وخلقت . فلا تتعدى الا الى واحد .

فاذا كانت بمعنى صيرت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعولين أن تكون بأثرة تصل الى المفعول : كقولك : جعلت الطين خزفاً ، والخشب باباً ، والورق كتاباً .. وهى فى هذا نظير أعطيت ويجوز فيها الاقتصار .

والآخر من التعدى الى مفعولين أن يكون بغير أثره بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك ، أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلت الرجل فاسقاً ، وجعلت زيدا مؤمناً ، وجعلت بكراً أميراً وعمراً وزيراً . فانما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الأول قوله - عز وجل - : (وجعلنا نومكم سباتاً . وجعلنا الليل لباساً . وجعلنا النهار معاشاً) وكذلك قوله - عز وجل - : (وجعلنا السماء سقفاً مرفوعاً) ، فهذا لم يكن كذلك الا بعمل .

= وعلى هذا الوجه لا يجوز : جعلت متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب فى متاع ،
وبالنصب فى بعضه ، ولا يجوز رفع بعضه ، لانه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه .

الا ترى أنك لا تقول : أعطيت زيدا أبوه قائم على أن تجعل أبوه قائم جملة فى موضع
المفعول الثانى ، وذلك لانه يقتضى معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة .

ونظيرهما : ضربت زيدا . لا يجوز وقوع الجملة فى موضع هذا المفعول . لا تقول :
ضربت أبوه قائم . ذلك محال لما بينا . وكذلك ذكره أبو الحسن الأخفش فى باب أعطيت .
وانما تقع الجملة موقع مفرد هو خبر عن الاول لانه مما فيه الفائدة أعنى موقع الخبر ، والجملة
تكون الفائدة ، فلذلك وقعت موقعه .

فأما ما سوى هذا المفرد فلا تقع الجملة موقعه لما بينا .

ونظير الوجه الثانى قوله -- عز وجل -- فى الحكاية لقول الكافرين (اجعل الآلهة الها
واحدا ان هذا لشيء عجاب) وكذلك قوله -- عز وجل -- (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم ويسألون) ، أى حكموا بذلك ، وقالوه . فهذا
لا أثره فيه .

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز فى جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع ، لانه مما يطلب
المفردات دون الجمل .

وإذا كانت بمعنى عملت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعول واحد أن تكون بمعنى
اللام كقولك : جعلت لزيد مالا ، أى : أعطيته مالا ، فملكه ، أو سببت له أسبابا صار له
بها المال ، فلا بد من عمل تحدثه يقع به ملكه المال . وكذلك جعلت لزيد بابا فأنت لم تعمل
زيدا ، ولا سببا فيه ، وانما عملت الباب له ، ومن أجله . ويجوز فى هذا الوجه أن تلحق (من)
أيضا لكليتين فتكون مصاحبة للام فتقول : جعلت لزيد من الخشب بابا ، وجعلت لزيد مالا من
مالى ، وجعلت له من مائى شربا .

ونظيره قوله -- عز وجل -- (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) .

وعلى هذا الوجه أيضا لا تقول : جعلت لزيد متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب ان
حاولت المفعول ، ويجوز على معنى الحال . كأنك تقول : جعلت متاعك لزيد فى حال ما بعضه
فوق بعض ، أى ملكته اياه فى هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف
جر فتكون مطلقة على معنى عملت كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلت البناء ، أى :
عملت ولا تحتاج الى غير ذلك . وهذا الوجه هو الآخر الا بمقدار التصرف فيه بأن يذكر
مفعولا بحرف جر ، وأن يحذفه استغناء عنه ولا ثريده ولا تقدره . ولولا هذا لم يحسن أن تجعله
وجها قائما بنفسه ، كما لا تجعل الاقتصار فى أعطيت على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن اذا
قلت : أعطيت زيدا فأنت ان لم يكن هنالك مفعول آخر مقدر بطل المعنى ، وفسد .

تقديره : جعل لعمر وديناران الذي أعطى أخوه درهمين .

ولو قلت : الدرهمين ظنَّ المُعْطَى منطلقاً - كان محالاً ، سواء إذا أردت : ظنَّ المعطى درهمين منطلقاً ؛ لأنَّ الدرهمين من صلة المعطى ، فإذا قَدِّمْتَهَا فقد بدأت / بالصلة قَبْلَ الموصول ، وإنَّما هو تمام اسمه فكأنَّكَ جعلت دال زيد قَبْلَ يائه ، أو يائه من قَبْلِ زايه .

* * *

وتقول : جُعِلَ الشاربُ الشاربُ ماءك لبِنَك شرابك ؛ لأنَّ المعنى : جعل الشراب الذي شَرِبَ الرجل الذي شَرِبَ ماءك لبِنك ؛ أى : جعل هذا الشيء الذي شرب ماءك الشراب لبِنك ، و (شرابك) بَدَلٌ من قولك (لبِنك) ؛ لأنَّ اللبِن هو المفعول الثاني في جُعِلَ (١) .

= واذا قلت : عملت البناء فقد لا تريد أنك عملته لاحد البتة ، ولا يخل ذلك بلفظ ولا معنى . فهذا فرق الاختصار في أعطيت ، و (جعلت) التي بمعناها وبين (جعلت) وهي بمعنى حملت فتأمله تجد حسنه ، ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك .

فعلى هذا الوجه يجوز النصب أو الرفع في : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعلى الحال . فهذا أصل في تصرف جعلت ، ومعناها وحكمها في التعدى .

فأما باقى المسألة فنحن نفنى عن تكريره بما تقدم من نظيره ان شاء الله . فعلى هذه الأصول يكون (جعلت) هنا على لفظ المسألة من باب التعدى الى مفعول واحد ، اذ تقديرها تقدير : جعل لزيد ديناران ، وفيها موصول واحد وهو المعطى . آخر صلته قولك درهمين ، وعائده الهاء في أخوه .

و (أخوه) هو الذى قام مقام الفاعل فى المعطى .

و (درهمين) نصب على أنها مفعول أعطى الثانى كقولك :

أعطى عمرو بثوبه درهمين ، وذلك على سبيل التثمين .

و (عمرو) المجرور خارج عن صلة المعطى ، لانه بدل منه . كأنك قلت : جعل

لعمر وديناران ديناران ، اسم ما لم يسم فاعله فى جعل كأنك قلت جعل لعمر ودينارين . ثم نقلته

الى مالم يسم فاعله ، فقلت : جعل لعمر وديناران ، فأقمت ديناران مقام مالم يسم فاعله « .

ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والاختصار عنها وانظر ص ٦٤ - ٦٧ .

(١) قال سعيد بن سفيان الفارقي ص ٦٧ فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

« ان فى المسألة موصولين : وهما قولك الشارب ، والشاربه .

= فأخر صلة (الشاربه) وهو الموصول الثانى على قول أبى العباس الهاء فى قولك (الشاربه)
ضمير فاعل يعود الى الألف واللام منه .

ومفعوله الهاء فى (الشاربه) وهى عائدة الى الألف واللام من الشارب الأول و (ماءك)
مفعول الشارب الأول وهو آخر صلته .

وفاعله الشاربه ، والألف واللام من الشارب هى فى معنى شراب وهى وصف لشراب
محدوف . كأنك قلت : جعل الشراب الذى شرب شاربه ماءك . فالهاء تعود الى الألف واللام
الأولى التى فى معنى شراب شربه رجل شرب الماء فشارب الماء هو شارب الشراب فى المعنى .

و (لبنك) مفعول جعل الثانى . كأنك قلت : جعل الشارب البارد لبنك ، ثم أبدلت
شرباك الأخير من لبنك ، لأن اللبن شراب كأنك قلت : جعل هذا الشراب الذى شربه شارب
الماء لبنك ، ثم تبدل منه الشراب .

وفى المسألة تجوز من أبى العباس ان حمل على ظاهر القول كان خطأ على تفسيره .
وذلك أنه قال : ورفعت الشاربه بفعله ، وفعله شربه الماء والشراب وهذا لا يصح ، لأن شارب
الماء هو الشاربه لعمرى ، وفعله الشرب الأول فى قولك : جعل الشراب الذى شرب والضمير
للشراب . انما فاعله الضمير المستتر فى الشاربه يرتفع به الشاربه انما يرتفع به الضمير المستتر
فاذا جعل (الشاربه) يرتفع بأنه فاعل شرب الماء ، وشرب الشراب الذى ضميره الهاء فسد
على التحقيق لقوله :

ولكن وجه هذا الذى يتخلص به عندى من الغلط تجوز يسوغ مثله مع قيام
الدليل على القصد . وذلك أنه بمنزلة قولك : قام زيد وقعد . رفعت زيدا بأنه فاعل على
القيام والعودة .

فالمعنى على التحقيق أنك رفعته بالقيام ، ثم أتيت بذكر القعود فضلا فى العلة ، لتبين
أنه مع فعله القيام هو فاعل القعود وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعا .

ونظيره قولك : ضرب زيد عمرا رفعت زيدا بأنه ضرب عمرا وأنت انما رفعتاه على
التحقيق بالضرب وذكر عمرو فضلا ، لأنه لو ضرب غير عمرو لم يمنعه ذلك من الرفع .

فكذلك قول أبى العباس - رحمه الله - : رفعت الشاربه بفعله وفعله شربه الماء
والشراب . وانما فعله الذى أوجب رفعه شرب الماء ، وذكر الشراب هنا فضلا دخولها
وخروجها فى ايجاب الرفع واحد الا بمقدار البيان أنه مع شربه الماء هو شارب الشراب فى
المعنى . وذلك سائغ جائز .

وفيه عندى وجه آخر وهو أن يكون معنى قوله : وفعله شرب الماء والشراب يريد بالشراب
الهاء المتصلة به ، لانها ترجع الى الشراب فى المعنى ، فهو فاعل ذلك الشراب الذى ضميره
الهاء ، وفاعل الماء بأنه بدل من الماء فتصح المسألة على ذلك .

وقد رأيت اقواما يتسرعون الى تخطئته فى ذلك بما بينا . ووجه الصواب فى المسألة
ما تأولناه ، ولا يخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبى العباس الا على سبيل الامتحان ،
فيأتى بلفظ مشترك يحتمل التأويل .

= ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التسديس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبته إلى جده ، فليس يخرج ذلك من الصواب والصحة فكذلك ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما فليس يخرج عن أن يكون الآخر في المعنى على ما بينا .

تقدير أصل المسألة : جعل شراب شرب رجل شربه ماءك لبنك شرابك ، أى جعل شراب هذا وصفه لبنك ، ثم تجعل الشراب بدلا منه . فهذا كلام ما يقتضيه كلام أبي العباس .
وقد كان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى - أيده الله - يرى فيها تقديرا آخر

ثم عقد أبوابا للتفريغ على المسألة ، والبديل فيها ، والأخبار عنها .
وانظر ص ٦٧ - ٦٩ .

هذا باب

من إعمال الأول والثاني

وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتني عبد الله ، وجلست وجلستني إلى أخواك ، وقمت وقامتني قومك .

فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ .

وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل ؛ كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب .

ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (وَالْحَافِظِينَ / فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى ، وكذلك الحافظات ؛ لأن المعنى : والحافظات ، والذاكرات (١) .

وقال الشاعر ، فحذف أكثر من هذا (٢) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧ « باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت ، وضربني زيد ، وضربني ؛ وضربت زيدا . تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ، ونصب وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد . .

ومما يقسوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل - (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ... » .

الآية في الأحزاب : ٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧ : « وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم ... »

نَعْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (١)

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع .
وإنما اختاروا إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب من الأول . ألا ترى أن الوجه أن تقول :
خَشَنْتُ بِصَدْرِكَ ، وصدر زيد ، فتعمل الباء ؛ لأنها أقرب (٢) .
وقد حملهم قُربُ العامل على أن قال بعضهم : هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ ، وإنما الصفة
للجُحْرِ . فكيف بما يصحُّ معناه (٣) ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على وقوع الحذف من الأول للدلالة الثاني عليه ،
فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة خبر الثاني عليه والتقدير : نحن بما عندنا
راضون ...

والبيت نسبة الى قيس بن الخطيم سيبويه وكذلك نسبة اليه الأعلام وصاحب معاهد التنصيص
ج ١ ص ١٨٩ وذكر قصيدته .

وصحح البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٣ نسبة الشعر الى عمرو بن امرئ
القيس الخزرجي وكذلك نسبة الى عمرو القرشي في جمهرة أنساب العرب ص ٢٦١-٢٦٢ .
والقصيدة التي فيها هذا النشاهد في ديوان قيس بن الخطيم طبع بغداد ص ٨١ وذكرت
القصيدة على أنها من الزيادات التي أضيفت الى الديوان نشر دار العسروية ص ١٧٢ - ١٧٣
وانظر ص ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ والعيني ج ١ ص ٥٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « وانما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض
معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدرة ، وصدر زيد وجه
الكلام حيث كان الجبر في الأول ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى
سواها بينهما في الجبر كما يستويان في النصب » .

معنى خشنت بصدرة : أوغرت صدره وأغضبته وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ .
وسيكرو المبرد المثال في ٤٣١ ، ٤٦٦ ، ٦٢١ .

في شفاء الغليل ص ٨٨ « الباء زائدة عند سيبويه » . وهذا ليس صحيحا

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٧ : (ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب ؛
فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر
رفع .

ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب ،
فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة
اسم واحد . . .)

ولابن جنى رأى طريق في الجبر على الجوار عبر عنه بقوله في الخصائص ج ١ ص ١٩١-١٩٢ :
(فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بديء هذا العلم ، والى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في
قولهم : هذا جحر ضب خرب .

ولو أعملت الأول كان جائزا حسناً .

فمما جاء من إعمال الآخر في الشعر قول الفرزدق :

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّتُ وَسَبَّي بِنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ (١)

= فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على انه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن ، والشعر ساع ، وسلس ، وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب حجره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وان كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) وان كان القيام للأب لا للرجل . فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على ضب - وان كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف .

وانظر التعليق على كلام ابن جنى .

(١) استشهد بالبيت الثاني سيويه ج ١ ص ٣٩ على اعمال الثاني ولو عمل الاول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس وكذلك استشهد به صاحب الانصاف ص ٦٣ .
واستشهد بالبيت الاول أبو حيان فى البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤٦ على وقوع اسم (ان) تكرة محضة والخبر معرفة وذكر مجاشعا مكان مقاعسا وهو تصحيف فان الفرزدق كان يفتخر بمجاشع كما تقدم .

وروى التبريزى فى تهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ٢١ البيتين كرواية المقتضب وكذلك فى الاقتضاب ص ٣٦٥

ثم رواهما التبريزى فى ص ٨٨ هكذا :

وليس بعدلٍ أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ عدلا لَوْ سَبَّتُ وَسَبَّي بِنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ثم زاد عليهما بيتا ثالثا

وهذه هى رواية الديوان ص ٨٤٤ وفيه : ان سببت .
والبيتان فى ديوان الفرزدق مفردين لا ثالث معهما ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٠١
الخضارم : جمع خضرم بكسر الخاء والراء : الجواد الكثير العطاء .
النصف : بمعنى الانصاف كما فى اللسان والمسلسل ص ٢٨١
يقول : قد حرمت على نفسى مهاجاة مقاعس لضعفهم ولشرفى وانما اسب من كان نظيرا لى ،
واقدم عبر عن هذا المعنى حسان بقوله :

لا تُسَبِّئْنِي فَلَسْتُ بِسَبِّئِي إِنَّ سَبِّئِي مِنَ الرِّجَالِ الكَرِيمِ

وقال الآخر :

أ / وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ (١)

وقال :

وَكُمْتًا مُدْمَاءً كَانَ مُتَوَّهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ (٢)

ومن أعمل الأول قال : ضربت وضربني زيدا ، وضدت ، وضرباني أخيك ، لأنّه أراد ضربت زيدا وضربني ، وضربت أخويك وضرباني

وعلى هذا تقول : مررت ، ومرّ بي بزید ، وقصدت . وقصد إلى إلى زيد (٣) تريد : قصدت إلى زيد ، وقصد إلى ، ومررت بزید ، ومرّ بي .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو أعمل الأول لنصب سيفانة .

قال الأعمى « وصف منزلا خاليا ، فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغنى به ، أى تقيم ومنه قيل للمرأة غانية وللمنزل مغنى . والسيفانة : المشوقة للحم المهفهفة . شبهت بالسيف فى ارهافه ولطافته .

ومعنى : تصبى الحليم ، أى تدعوه الى الصبا بحسنها ، وجمالها . . . ونسب فى سيبويه الى رجل من باهلة وكذلك فى الانصاف ص ٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني .

نصب اللون باستشعرت ، واضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب .

ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول ، وأظهر ضمير المفعول فى استشعرت فقال : واستشعرتة .

يصف خيلا وان ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار الذهب ، والشعار : ما يلى الجسد من الثياب والمذهب هاهنا : من أسماء الذهب .

والبيت لطفيال الغنوى وانظر قصيدته فى العينى ج ٣ ص ٢٤ - ٣١ وهو فى ابن يعيش ج ١ ص ٧٨ والانصاف ص ٦٣ .

(٣) القاعدة العاملة فى التنازع : اذا أعمل الأول اضمر فى الثانى ما يطلبه ، مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا .

وإذا أعمل الثانى لم يضم فى الأول غير المرفوع ، والمنصوب العمدة .

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كنفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى

الشعر .

وقال آخر :

فردّ على الفؤادِ هوى عميداً وسوئلاً لو يُبين لنا السؤالا

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤١ « وأما قول امرئ القيس : فلو أن ما أسعى . . . فانما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ، ونصب - فسد المعنى »

استدل الكوفيون بهذا البيت على اختيار أعمال الأول وقد بسط القول في ذلك الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٧٣ فقال عن استدلال الكوفيين والبرد عليهم :

قالوا : مع الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ، ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كنفاني ، فاخترت أعمال الأول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني ، وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال انما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس منه لغتاد المعنى .

وبيانه مبنى على مقدمة وهي : أن (لو) تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين . فان كانا مثبتين وجب انتفاؤها نحو : لو كان لي مال لحججت . فالحجج ، ووجود المال منفيان

وان كانا منفيين وجب ثبوتها ، لأن نفي النفي اثبات نحو :

لو لم تزرنى لم أكرمك . فالزيارة والاكرام مثبتان .

وان كان أحدهما مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني أكرمتك ، ولو تشمتني لم أكرمك .

رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة وقوله : ان ما أسعى لأدنى معيشة شرط لو ، أى لو ثبت أن سعبي لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم يثبت ان سعبي لأدنى معيشة ، أى ان طلبى لقليل من المال وقوله : كنفاني جزء (لو) ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفياً ، أى : ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضاً ، فيفسد المعنى . . . »

وقد عرض لبيان ذلك أيضاً ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١١١ والانصاف ص ٦٦-٦٧ ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٨٧ والعينى ج ٣ ص ٢٥ - ٣٧ وابن يعيش ج ١ ص ٧٩ .
والبيت لأمرئ القيس من قصيدة في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ ، وشرحه ص ٤٥ - ٦٦ .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ٣٤ ، ١٥٨ - ١٦٢ .

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا (١)

معناه : ونرى الخُرد الخِدَال يَقْتَدِنَا . ولو أراد إعمال / الآخر لقال : بها يقتادنا الخُرد الخِدَالُ .

٤
٤٠٤

فقد بينت لك أصل هذا الباب ، وسنزيد من المسائل ما يزداد به وضوحاً إن شاء الله .

* * *

تقول - إذا سُئِلت - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟

فإن الجواب : قام وقعداً أخواك . أردت قام أخواك وقعداً .

فإن أعملت الثاني قلت : قاما ، وقعد أخواك .

فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قبيل أن تذكرهما ، والإضمار لا

لا يكون قبيل المذكور ؟

فإنما جاز الإضمار ها هنا من قبيل أن الأخوين ارتفعا بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أن يخلو فعل من فاعل ، فأضمرت فيه ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل ، وأضمر على شريطة التفسير ، وتفسير المضمر أخواك ، وما يضم على شريطة التفسير أكثر من ذلك ، وسنذكره في أبوابه (٢) إن شاء الله .

* * *

(١) ذكر البيتين سيبويه ج ١ ص ٤٠ مستنداً على إعمال الأول في البيت الثاني وكذلك استدل صاحب الانصاف ص ٦٢

وقال الأعلام : الشاهد في البيت الأخير وأنشد الأول ليرى أن القوافي منصوبة ، فلذلك اضطر إلى إعمال الأول وهو نرى ، فنصب به الخرد الخدال .

العميد : الشديد البالغ . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا .

الخرد : جمع خريدة وهي الخفرة الحبية . الخدال : جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة .

وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قد سلا عنه من الهوى والشباب

والبيت للمرار الأسدي وانظر الانصاف ص ٦٢

(٢) في باب نعم وبئس الجزء الثاني ص ١٤٥ ذكر مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

ثم قال : ومنها قولك في إعمال الأول والثاني : ضربوني وضربت اخوتك .

إن كان المبدوء به مفعولاً لم تُضمّره ؛ لأنّ المفعول يستغنى الفِعْلُ عنه كما ذكرت لك .

فمن ذلك ضربت فأوجعته زيدا . إذا أعملت الأوّل ؛ لأنّك أردت : ضربت زيدا / فأوجعته .

٤
٤٠٥

فإن أعملت الثاني قلت : ضربت فأوجعت زيدا ؛ لأنّك أردت ضربت زيدا ، فأوجعت زيدا ، فلم تضمر الهاء في ضربت ؛ لأنّها مفعولة ، ولولا أنّ الفِعْلُ لا بُدَّ له من الفاعل ما أضمرت في المسألة الأولى .

وتقول : ضرباني وضربت أخويك ، إذا أعملت الآخر على ما شرحت لك ، وضربوني وضربت قومك .

فإن أعملت الأوّل قلت : ضربني ، وضربتكما أخواك ، وضربني وضربتهم قومك (١) .

وتقول : ظننت زيدا منطلقاً ، فتعدّيه إلى مفعولين ، وكذلك جميع بابيه ، من علمت وحسبت وما أشبهه ، فإذا عطفت شيئاً من هذه الأفعال قامت في إعمال الأوّل : ظنّ ، أو علم إياه زيد منطلقاً ؛ لأنّك أردت : ظنّ زيد منطلقاً ، أو علم إياه . (فإياه) ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقام الفاعل مرفوع .

وإن شئت قلت : أو علمه . تجعل الهاء مكان (إياه) في هذا الباب (٢) .

وتقول : ظننت ، أو قلت : زيد منطلق ، إذا أعملت الآخر ؛ لأنّ (قلت) إنّما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة ؛ نحو الابتداء والخبر ، وما أشبه ذلك (٣) .

٤
٤٠٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠ « وكذلك تقول : ضربوني ، وضربت قومك إذا أعملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربت ، وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » (٢) سيبويه يختار فصل الضمير هنا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٦٢ (واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها . وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت : زيد منطلق .

ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما وقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله - عز وجل - (إذ قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله يبشرك) ولولا ذلك لقال إن الله . وكذلك جميع ما تصرف من فعله »

فإن أعملت الأوّل قلت : ظننت ، أو قلت هو هو زيدا منطلقاً ، تجعل (هو) ابتداء ، وخبره (هو) الثانی ، وهما ضمير زيد منطلق ، إلا أنّك رفعتهما ؛ لأنّهما بعد (قلت) ، فصارت حكاية .

ألا ترى أنّك تقول : قال زيد : عمرو أخوك ، وقلت : قام عبد الله .

ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجوز أن يكون إلى جانب (قام) .

لو قلت : ضربت قام زيد ، وما أشبهه - لم يجوز في معنى ولا لفظ .

نحو ذلك قول الله عزّ وجلّ : (إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) (١) وقال : (أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ) (٢) و (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازدَجِرَ) (٣) فهذا كلّه على الحكاية ، والابتداء (هو) ولكنّها محذوفة في القرآن لعلم المخاطب .

أمّا قوله (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) فإنّما انتصب ؛ لأنّه مصدر عمل فيه فعله لا القول . والمعنى - والله أعلم - : وقالوا : سلّمنا سلاماً (٤) ، وتفسيره : تسلّمنا منكم تسلّمًا ، وبرئنا براءة ؛ لأنّهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك ، والآية مكّية .

ونظيرها : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أى : متاركاً مبارئاً (٥) .

ولو قلت : قلت حقاً ، أو قال زيد باطلا - لأعملت القول ؛ لأنّك لم تحك شيئاً . إنّما أعملت القول في ترجمة كلامه

ألا ترى أنّه إذا قال : لا إله إلا الله . قيل له : قلت حقاً ، وهو لم يلفظ . بالحاء والقاف . إنّما هذا معنى ما قال (٦) .

ومثّل ذلك قول الله (إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرِّحْمُ وَقَالَ صَوَابًا) (٧) .

(١) الذاريات ٥٢ . حذف المبتدأ جواز وحذفه بعد القول كثير

(٢) الطور : ٣٠ .

(٣) القمر : ٩ .

(٤) تقدم الحديث عن الآية الجزء الثالث ص ٢١٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٦٣

(٥) انظر الجزء الثالث ص ٢١٩

(٦) يريد أن القول ينصب جملة ، أو مفردا في معنى الجملة .

(٧) النبا : ٣٨

هذا باب

إِعْرَابُ مَا يُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ
وَذِكْرُ عَوَامِلِهَا ، وَالْإِنْخِبَارِ عَمَّا بُنِيَ مِنْهَا

إِعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَدَوَاتٌ لِلْأَسْمَاءِ تَعْمَلُ فِيهَا ؛ كَمَا تَعْمَلُ / فِيهَا الْحُرُوفُ النَّاصِبَةُ وَالْجَارَةُ ،
وَإِنْ كَانَتْ الْأَفْعَالُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ .

وَكَانَ حَدُّهَا أَلَّا يُعْرَبَ شَيْءٌ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَامِلٍ . فَإِذَا جَعَلْتَ لَهَا
عَوَامِلَ تَعْمَلُ فِيهَا لَزِمَكَ أَنْ تَجْعَلَ لِعَوَامِلِهَا عَوَامِلَ ، وَكَذَلِكَ لِعَوَامِلِ عَوَامِلِهَا إِلَى مَا لَا نِهَائَةَ .
فَهَذَا كَانَ حَدُّهَا فِي الْأَصْلِ .

وَالْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : فَضْرَبٌ مِنْهَا يُعْرَبُ لَعَلَّةٌ سَأَذْكُرُهَا لَكَ أَوْجَبْتَ لَهُ الْإِعْرَابَ .
وَضَرْبَانِ لَا يُعْرَبَانِ . بَلْ يَجْرِيَانِ عَلَى مَا يَجِبُ فِي الْفِعْلِ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ النَّوْعَ الثَّلَاثَةَ الْعَلَّةُ
الَّتِي أَوْجَبْتَ لَهُ الْإِعْرَابَ .

* * *

فَأَمَّا مَا كَانَ مَاضِيًا مِنَ الْفِعْلِ فَنَحْوُ : ضَرَبَ يَا فَتَى ، وَذَهَبَ ، وَانْطَاقَ ، وَحَمَدَ ، وَمَكَثَ (١)
وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ (فَعَلَ) مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ فَهَذَا النَّوْعُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ .

* * *

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : وَهُوَ الْمُعْرَبُ : مَا لِحِقَّتْهُ فِي / أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ مِنَ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ : الْهَمْزَةُ ،
وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ ، وَالتَّاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفَعَّلُ أَنْتَ أَوْ هِيَ ، وَنَفَعَلُ نَحْنُ ،
وَيَفْعَلُ هُوَ .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَعْدَ أَنْ كَانَ حَدُّهَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ ؛ لِضَارِعَتِهَا الْأَسْمَاءُ .
وَمَعْنَى الْمُضَارَعَةِ : أَنَّهَا تَقَعُ فِي مَوَاقِعِهَا ، وَتَوَدَّى مَعَانِيهَا . فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٢١٦ : (وَقَالُوا مَكَثَ يَمَكْتُ مَكُونًا ، كَمَا قَالُوا قَعَدَ يَقْعُدُ قَعُودًا ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَكَثَ شَبِيهُهُ بِظَرْفٍ ، لِأَنَّهُ فَعَلٌ لَا يَتَعَدَّى ، كَمَا أَنَّ هَذَا فَعَلٌ لَا يَتَعَدَّى)

فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يُستقبل ، ولم يقع منه ضَرْبٌ في حالِ خَبْرِكَ ؛ كما تقول :
زيد ضاربُ الساعة ، وضاربُ غدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (١) ؛
أى : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماءُ تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعالُ المُعْرَبَةُ تقع لا يُعْرَفُ وَقْتُهَا ما كان منه
في الحال ، وما يكون منه لما يُسْتَقْبَلُ .

فإن أدخلت على الأسماءِ الألف واللام صارت معرفة .

وإن أدخلت على هذه الأفعالِ السين / أو سوف صارت لما يُسْتَقْبَلُ ، وخرجت من معنى
الحال ، وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب ؛ فلما وقعت موقع الأسماءِ في المعنى ، ودخلت
عليها الزوائد للتَّصْلُ ؛ كما دخلت الزوائد على الأسماءِ - أعربتُها كما تُعْرَبُ الأسماءُ (٢) .
وغيرها من الأفعالِ لا علةٌ فيه مما يُوجب له الإعرابُ .

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب ؛ نحو : اضرب ،
واذهب ، وانطلق . فهذا مبنيٌّ على الوقف .

وكذلك كلُّ فِعْلٍ كان في معنى (افعلْ) من غير هذه الأبنية .

فإن قلت : ما بالك بنيت هذا على الوقف ، وبنيت ما كان معناه (فَعَلْ) على الفتح ،
هلاً حرَّكت ذاك وأسكنت ذاك ؟

فالفضل بينهما : أنك إذا قلت : ضرب وما أشبهها ، فقد تصف بها الأسماء ؛ كما
تصف بالمضارعة ، نحو قولك : مررت برجل ضربنا .

(١) في صدر الجزء الثاني : باب اعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الاعراب فيها دون
سائر الأفعال ؟

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين
التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهزرة والناء والياء ، والنون وذلك قولك : افعل أنا ، وتفعل
أنت أو هي ، ويفعل هو ، وتفعل نحن . . .

وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك (لفاعل) حتى
كأنك قلت : ان زيد الفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق
(فعل) اللام .

وتقول : « سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذاك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف
واللام الأسماء للمعرفة ،

وتتمع موقع المضارعة في الجزاء ، نحو قولك : من أتاني أتيتته ، وإن أعطيتني أكرمتك .
فقد وقع في موقع : من يأتيني / آتته ، وإن تعطيني أكرمتك .

فلما ضارعت المضارعة بُنيت على الحركة ، وجُعِلت لها مزِيَّةٌ على ما لم يقع هذا الموقع (١)
ألا ترى أَنَّ كُلَّ ما كان معناه (افْعَلْ) لم يُوصف به ، ولم يقع في موقع المضارعة . فلما
لم يُجاوِز لم يزد على السكون . وسنبيِّن ما يُبنى على الحركة لتصرفه ، وما يلزمه السكون لامتناعه
من التصرف في موضع المبنيات (٢) إن شاء الله .

فإعراب المضارع الرفع ، والنصب ، والجزم :
فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحته ، والجزم بحذف الحركة منه .
وذلك قولك في الرفع : هو يذهبُ يا فتى ، وفي النصب : لن يذهبَ ، وفي الجزم :
لم يذهبُ .

فإذا ثنَّيت الفاعل في الفِعْلِ المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، ولم تكن هذه الألف
كالألف في ثننية الاسم / لأنَّها علامة للإضمار والثننية ، والنون علامة الرفع .
فإذا أردت جَزْمه حذفته هذه النون ، والنصبُ داخلٌ هنا على الجزم ؛ كما دخل في ثننية
الاسم على الجزم ؛ لأنَّ الجزم في الفِعْلِ نظيرُ الجزم في الاسم .

وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم ، والعلَّةُ واحدة فيهما .
وذلك قولك : هما يضربانِ ، وفي الجزم : لم يضربا ، والنصب : لن يضربا .
فإن جمعت لاسم في الفِعْلِ ألحقته واوا ونوناً في الرفع ، وكانت الواو علامة الإضمار
والجمع ، كالألف في الثننية .
وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢-٣
(٢) باب ما يعرب من الأسماء وما يبني تقدم الجزء الثالث ص ١٧١ - ١٨٠
قال فيه : ان حق المبنى أن يسكن آخره ثم عرض لبيان علة ما يبني على حركة من الأسماء

فإن أردت جزمه حذف النون ، وكان النصب كالجزم ، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء (١) .

وذلك قولك في الرفع : هم يضربون ، وفي الجزم : لم يضربوا ، وفي النصب : ان يضربوا . وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : أنتِ تَضْرِبِينَ ، أثبت النون في الرفع ، وحذفتها في الجزم والنصب ؛ كما وصفت لك من اجتماعهما في المعنى .

وفتحت النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب ، والجر نحو : مسلمين ، والعلّة واحدة (٢) .

* * *

/ فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم (٣) نوناً فقلت : أنتنَّ تفعَلنَّ ، وهنَّ يفعَلنَّ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ، ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء ، فتضم إليه (يفعلا) آخر ولكنك إنما ألحقت هذا علامة للفاعلين . . .

فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون ، لتكون له في التثنية علامة الرفع ، كما كان في الواحد إذ منع حرف الاعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف اعراب إذ كانت متحركة ، لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف ، لأنها علامة الاضمار ، والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قلت ، وقالت ، فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . . وذلك قولك هما يفعلان وام يفعلا ، ولن يفعلا)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥ : (وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى أو مضموم ما قبلها ، لثلاث يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنها وقعتا في التثنية ، والجمع ما هنا ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء ، وفتحت النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب . وذلك قولك : أنت تفعَلين ولم تفعلي ، ولن تفعلي)

(٣) استعمل لقباً من الأعراب مكان لقب من الألقاب البناء كما تقدم نظيره

فتحت هذه النون ؛ لأنها نون جمع ، ولم تحذفها في الجزم والنصب ؛ لأنها علامة إضمار وجمع (١) .

ألا ترى أنك لو قلت : (يفعل) في الجزم لزالَت علامة الجمع ، وصار كالأحد المذكور .
ولو قلت في التنثية ، أو جمع المذكور : لم يقوموا ، ولم يقوموا لعلم بالألف وبالواو المعنى ، ولم تحتج إلى النون .
فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعتها الأسماء ، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛
كما كان ذلك للأسماء (٢) .

فمن عواملها التي تنصبها (أن) و (لن) و (كى) ، واللام المكسورة و (حتى) و (أو) و (إذن) ، وما كان من الجواب بالفاء والواو فإنه يُذكر في موضعه ، وكذلك إذن ، و حتى .
فأما (أن) و (لن) و (كى) و (إذن) فيعملن فيها .
وأما سائر ما ذكرنا لك فإتّما ينتصب ما بعدها من الأفعال بإضمار (أن) ، وسنفسر ما وقع فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه (٣) إن شاء الله .

/وأما ما يجزمها فلم ، ولما ، ولام الأمر ؛ نحو : ليقيم زيد ، و (لا) في النفي (٤) ، نحو :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ - ٦ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا ، وكانت علامة للاضمار ، والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث ، وأسكنت ماكان في الواحد حرف الأعراب ، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلت ، وفعلن ، فأسكن هذا هاهنا ، وبنى على هذه العلامة ، كما أسكن (فعل) لأنه فعل كما انه فعل ، وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل . . . وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ، ولم يفعلن . وتفتح النون ، لأنها نون جمع ولا تحذف ، لأنها علامة اضممار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث (. . »

(٢) تقدم في الجزء الثاني باب تجريد أعراب الأفعال ص ٥

(٣) باب الحروف التي تنصب الأفعال الجزء الثاني ص ٦ . وباب حتى الجزء الثاني ص ٣٨

(٤) عبر عن النهي بالنفي في موضعين الثاني في ج ٢ ص ٢٣ وهذا ان لم يكن تصحيحا فهو اصطلاح له وقد عبر بالنهي في مواضع أخرى .

انظر المقدمة ص ١١٨

لا يَقمُ زيد ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جواب الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجرهما وينصبها .

تقول : أردت أن تقومَ يا فتى ، وأن تقوما ، وأن تقوموا ، وأن تقمى يا امرأة ، وإن تضربا ، وجئتك كى تضربَ زيدا .

وفى الجزم لم يقم ، ولم يقوما ، ولم تقمى يا امرأة ، وليقمُ عبد الله ، ولا يقعدُ زيد . إذا أردت الأمر والنهى (١) .

(١) باب الحروف التى تجزم الأفعال فى الجزء الثانى ص ٤٤ ، وباب المجازاة وحرفها فى الجزء الثانى ص ٤٦

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١).

وذلك الفعل : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معانها .

وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى إلى معنى واحد .

وذلك أنك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك . فالأخ هو / عبد الله في المعنى

وإنما مجاز هذه الأفعال ، ومجازُ الأفعال التي تقع للعلم والشك ، وباب (إن) - مجاز الابتداء والخبر .

وذلك أنك تقول : ظننت زيدا أخاك ، فإنما أدخلت (ظن) على قولك : زيد أخوك ، وكذلك علمت ، وحسبت ، وجميع هذا الباب^(٢) .

وكذلك قولك : إن زيدا منطلق ، ولكن عبد الله أخوك .

و(كان) بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : زيد منطلق ؛ لتوجب أن هذا فيما مضى . والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف .

(١) في الجزء الثالث ص ٩٧ : هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد وفي سيبويه ج ١ ص ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « تقول : كان عبد الله أخاك فانما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول ، كما ذكرت المفعول الأول في ظننت » .

و(كان) فعلٌ مُتصرفٌ يتقدم مفعوله ويتأخر (١) . ويكون معرفةً وتكرةً . أى ذلك فَعَلْتَ صَلَح . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والتكرة .

وتقول : كان القائمُ في الدار عبدُ الله ، وكان الذى ضرب أخاك ، وكذلك : ليس منطلقاً زيد .

٤
٤١٦
فإن قال قائل : أمّا / (كان) فقد عَلِمَ أَنَّهَا فِعْلٌ يَقُولُ : كان ، ويكون وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، و (ليس) لا يوجد فيها هذا التصرف ، فمن أين قلتم إنها فعلٌ ؟ قيل له : ليس كلُّ فِعْلٍ متصرفاً . وإنما علينا أن نوجدك أَنَّهَا فِعْلٌ بالدلائل الذى لا يُوجد مثله إلا في الأفعال ، ثمَّ نوجدك العلة التى منعتها من التصرف .

أمّا الدليل على أَنَّهَا فِعْلٌ فوق الضمير الذى لا يكون إلا في الأفعال فيها ، نحو : لست منطلقاً ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن ، وليست أمةُ الله ذاهبة كقولك : ضربوا ، وضربا ، وضربت . فهذا وجهُ تصرفها .

وأمّا امتناعها من التصرفِ فإنك إذا قلت : ضرب ، وكان - دالت على ماضى ، فإذا قلت : «يضرب» و «يكون» - دلت على ما هو فيه ، وما لم يقع .

وأنت إذا قلت : ليس زيد قائماً غداً ، أو الآن - أردت ذلك المعنى الذى فى يكون فلماً كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم يبين بناء الأفعال من بنات الياء مثل باع (١) وسنذكر علتها مع أخواتها فى الفعل / الذى لا يتصرف نحو «نعم» ، و «بئس» فى باب التصريف (٢) .

٤
٤١٧

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ : « وان شئت قلت : « كان أخاك عبد الله ، فقدمت ، وأخوت ، كما فعلت ذلك فى ضرب ، لأنه فعل مثله .

وحال التقديم ، والتأخير فيه كحاله فى ضرب الا أن اسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد .

(١) يريد أن أصلها ليس على وزن فعل مثل باع فلم تقلب العين ألفا ، والزممت التخفيف ، وكذلك فتحت الفاء فى لست واسبت واستم . . . فخالفت باع فى الأمرين .

(٢) تقدم باب نعم وبئس فى الجزء الثانى ص ١٤٠ وعرض لهذا المعنى فى فعل التعجب فى الجزء الثالث ص ١٩٠ وسيكرره فى باب التعجب الجزء الرابع ص ٤٨٦

وإنما هذا موضع جُمَل ، ثم نذكر بعده المسائل .

* * *

إعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجَعَلُ اسمَ (كان) المعرفة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لأنَّ بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك .

ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل قائماً ، وكان إنسان ظريفاً - لم تُفِدْ بهذا معنى ، لأنَّ هذا مما يَعْلَمُ الناسُ أنه قد كان ، وأنه ممَّا يكون ، وإنما وُضِعَ الخبرُ للفائدة (١) .

فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد أَلْقَيْتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقَّع ما تُخْبِرُه عنه . وكذلك لو قرَّبت النكرة من المعرفة بما تُحمِّلُها من الأوصاف - لجاز أن تُخْبِرَ عنها ، وكان

فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارساً ، وكان رجل من / أهل البصرة شجاعاً (٢) . وذلك لأنَّ هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يُعْلَمُ . فلذلك ذكرنا أنَّ الاسمَ المعروف

هو الذي له هذا الموضع .

تقول : كان منطلقاً عبدُ الله ، وكان منطلقاً اليوم عبدُ الله وكان أخاك صاحبنا ، وزيدٌ كان قائماً غلامه .

وكذلك أخوات (كان) (٣) فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢ : « واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ، ومعرفة فالذي

تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل

زيدا ، لأنهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء اذا قلت : عبد الله منطلق .

تبتدىء بالاعرف ، ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليماً وكان حليماً زيد . لا عليك أقدمت

أم أخرت ؟ الا انه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبد الله .

فاذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فانما ينتظر الخبر ، فاذا

قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت .

واذا قلت : كان حليماً فانما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل ،

وان كان مؤخراً في اللفظ .

فان قلت : كان حليماً ، أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن

المنكور . . .

ألا ترى أنك لو : قلت : كان رجل منطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لأنه لا

يستكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا ان يبدوا بما فيه اللبس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦-٢٧ : « ولوقلت : كان رجل من آل فلان فارساً حسن ، لأنه قد

يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجله » أجاز أبو حيان أن يقع اسم (ان) نكرة

محضة دون اسم (كان) . انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦١

(٣) توسط خبر كان واخواتها جائز كما قال الناظم :

وفى جميعها توسط الخبر : أجز .

وقد يجب التوسط أو التقدم ، نحو . كان في الدار صاحبها حتى لا يعود الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة .

المؤمنين) (١) وقال : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَمْ أَوْحَيْنَا) (٢) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : (أَنْ أَوْحَيْنَا) إِنَّمَا هُوَ وَحْيُنَا .

* * *

فإن كان الاسم والخبر معرفتين - فأنت فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق (٣) .

وتقول : مَنْ كان أخاك ؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة ، ومن كان أخوك ؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة .

وكذلك مَنْ ضرب أخاك ، وَمَنْ ضرب أخوك (٤) ؟

والآيات كلها تقرأ على هذا (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ/ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٥) و«مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ

٤
٤١٩

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) يونس : ٢ - وفي البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ : « اسم (كان) أن أو حيناً ، و (عجبا) الخبر و (للناس) فقيل هو فى موضع الحال من عجبا ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله عجبا وليس مصدرا بل هو بمعنى معجب والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول : وقيل : هو تبين ، أى : أعنى للناس .
وقيل يتعلق بكان وإن كانت ناقصة وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث . . . » وانظر المغنى ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلا رفعتنه ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك فى ضرب . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك » .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك ؟ إذا جعلت (من) الفاعل ، ومن ضرب أبوك ؟ إذا جعلت الأب الفاعل » .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : وقال تعالى : (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) ، (فان) محمولة على (كان) كأنه قال : فما كان جواب قومه الا قول كذا ، وكذا ، وان شئت رفعت الجواب ، فكان (أن) منصوبة وانظر ص ٢٤ من سيبويه أيضا .

وقوله تعالى (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) جاء فى ثلاث آيات :

النمل : ٥٦ والعنكبوت : ٢٤ ، ٢٩ .

وقراءة رفع جواب من الشواذ روى قراءة الحسن . انظر الاتحاف ص ٣٣٨ والبحر المحيط

ج ٧ ص ٨٦ ، ١٤٨ .

إِلَّا أَنْ قَالُوا (١) كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . وَإِنْ شُئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ .

وَعَذَا الْبَيْتِ يُنْشَدُ عَلَى وَجْهِينِ :

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ (٢)

* * *

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَقُولُ فِي النَّحْوِ : مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْكَ ،
فَقَدْ خَبِرْتَ عَنِ النَّكْرَةِ .

فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَحَدًا) فِي مَوْضِعِ النَّاسِ ، فَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَلِّمَهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّاسِ
وَاحِدٌ فَمَا فَوْقَهُ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ : فَقَدْ صَارَ فِيهِ مَعْنَى بِمَا دَخَلَهُ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ : عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) فَلَمْ يَكُنِ الْخَبْرُ إِلَّا نَكْرَةً
كَمَا وَصَفْتَ لَكَ .

(١) الجاثية : ٢٥ ، وقرا الحسن أيضا برفع (حجتهم) .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٧٢ ، غيث النفع ص ٢٢٧ . الاتحاف ص ٣٩٠ البحر ج ٨
ص ٤٩ وابن خالويه ص ١٣٨ .

(٢) البيت لفرزدق من قصيدة طويلة قالها في قتل قتيبة بن مسلم ويمدح سليمان بن عبد
الملك ، وبهجو قيسا وجريرا .

وهي في الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وفي سيرة ابن هشام بعض منها . انظر الروض الأنف
ج ١ ص ٥٠ . واعراب القرآن للزجاج . مفعول شهدت محذوف أي المعركة
قتيبة : مفعول به للمصدر (نصرها) .

الابهام : من الاصابع العظمى مؤنثة وحذف الياء في الجمع والأصل : الأباهيم وانظر اللسان
(بهم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ : « باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة .

وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ، وليس أحد خيرا منك ، وما كان أحد مجترئا عليك ،
وانما حسن الأخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء ، أو فوقه ،
لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجل ذاهبا ، فليس في هذا
شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج إلى أن
تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله . »

والآية تكلم عنها سيبويه أيضا ص ٢٧ فقال : « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير
والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل : (ولم يكن له كفوا أحد) وأهل
الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفوا له أحد . كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقر » .
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ - ٥٢٩ : « وقال مكي : سيبويه يختار أن يكون الظرف
خيرا إذا قدمه وقد خطاه البيرد بهذه الآية ، لأنه قدم الظرف ، ولم يجعله خيرا . »

وقال الراجز :

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (١)

فتمد أفادك معنى بقوله (فيهن) . ولو حذف (فيهن) لكان/ هاهنا معنى آخر ، وهو معنى (الأبد) كقولك : لا أكلمك ما طار طائر .

واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة .
وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد . فمن ذلك قول حسان بن ثابت :

= والجواب : ان سيبويه لم يمنع الفاء الظرف اذا تقدم وانما اجاز ان يكون خبرا ، والا يكون خبرا .

ويجوز أن يكون (كفوا) حالا من النكرة وهي أحدا لما تقدم نعتها عليها نصب على الحال فيكون (له) الخبر على مذهب سيبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول . ثم قال : ليس الجار والمجرور فيه تاما وانما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا . وقدم عليه وعلى هذا الذي قرناه يبطل اعراب مكى وغيره . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وقال الأعمش : استشهد به على تقديم (فيهن) على فصيل ، وجعله لغوا مع التقديم ، وسوغ ذلك أنك لو حذفته انقلب المعنى الى معنى آخر وهو الأبد ، فلما لم تتم الفائدة ألا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة .

لتقربن : جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء قال الجوهري : قربت أقرب قرابة مثل كتبت اكتب كتابة : اذا سرت الى الماء وبينك وبينه ليلة والاسم القرب بفتحتين .

وقال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما القرب ؟ قال : سير الليل لورد الغد .
الجلدى : بضم الجيم ، وسكون اللام بعدها ذال معجمة . معناه : السريع الشديد فهو وصف القرب .

وقيل : منادى مرخم جلدية اسم ناقته .

والضمير في فيهن عائد الى الابل ، ودل على ذلك سياق الكلام وذكر الناقة ، فأضمر وان لم يجر لها ذكر .

الفصيل : ولد الناقة .

يخاطب ناقته فيقول : لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا ولا أعذرك مادام فيهن فصيل يطبق السير . نسب هذا الرجز الى ابن ميسادة . انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠ وشرح أدب الكتاب للجواليقي ص ٦٥ .

كَأَنَّ سُلَافَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

وكان المازني يروى : يكون مزاجها عسلا وماء . يريد : وفيه ماء .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على وقوع اسم يكون نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة .

وجعله الزمخشري في المفصل ج ٢ ص ١٥٧ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وتبعه ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٩٩ .

وجعل الفارسي مزاجها منصوبا على الظرفية المجازية .

وروى البيت برفع مزاجها فأسم يكون على هذه الرواية ضمير الشأن وجملة (مزاجها عسل)

خبرها .

ويجوز أن (يكون) زائدة ، وجاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها .

وروى تكون بالتاء فأسمها ضمير سلافة ، وجملة (مزاجها عسل) خبرها أو خبرها (من

بيت رأس) مقدم عليها .

وجملة (تكون من بيت رأس) صفة لسلافة وكذلك جملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .

ورواية المازني يجوز أن يكون ماء بالرفع فاعلا لفعل محذوف والتقدير : مازجها ماء .

ويقول السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ : « خبر كأن في البيت محذوف

تقديره : كأن فيها خبيثة ومثل هذا المحذوف في النكرات حسن كقوله :

ان محلا وان مرتحلا

وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا فيه الخبر وهو قوله :

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان ، ولا لفظه « .

ورد عليه البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤١ فقال : البيت الثاني ثابت في ديوان حسان

وهو عندي نسخة قديمة تاريخ كتابته سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وكذا رواه من تكلم في شعره .

والمبرد في الكامل ج ٢ ص ٩٠ ذكر البيت الشاهد مع أبيات أخرى من القصيدة ولم يذكر

البيت : على أنيابها . . .

ورواية سيبويه : كان سبيئة وكذلك في الكامل وروى أيضا : كان خبيثة .

والسلافة : الخمر وقيل خلاصة الخمر وقيل : ما سسال من العنب قبل العصر وذلك

أخلصها .

وانما اشترط أن يمزجها ، لأنها خمر شامية صليبية فان لم تمزج قتلت شاربها ، وخص

العسل والماء ، لأن العسل أحلى ما يخالطها وأنه يذهب بمرارتها .

وأما الماء فيبردها ويلينها .

بيت رأس : في معجم البلدان ج ١ ص ٥٢٠ : « اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم

كثيرة ينسب إليها الخمر احدها بالبيت المقدس وقيل : بيت كسورة بالأردن والأخرى من

نواحي حلب » ثم ذكر شعر حسان .

قال الفرزدق :

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرٍ (١)

= وفى الخزائنة : وقيل : بيت موضع الخمر ، ورأس اسم للخمر وقصد الى بيت هذا الخمر ، لأن خمره أطيب الخمر وقيل : الرأس هنا بمعنى الرئيس : أى من بيت رئيس ، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة .

والبيت من قصيدة لحسان فى صدر ديوانه ص ٨ - ١٩ وفى سيرة ابن هشام والروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ والخزائنة ج ٤ ص ٤٠ - ٤٥ ، ص ٦٣ .

وفى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ ، وحسن الصحابة ص ١٧ - ٢٤ والهاشميات ص ١٠٠ - ١٠٤ والسيوطى ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وبعضها فى الكامل ج ٢ ص ٩٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة إنما يكون فى ضرورة الشعر .

وسيبويه والمبرد يريان أن ضمير الغائب العائد على نكرة هو نكرة .

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سكران) النكرة ، وكان نكرة لذلك .

وخبرها (ابن المراغة) المعرفة بالاضافة وانظر الخلاف فى ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى هذه الرواية يرتفع سكران بكان محذوفة ، ومتساكر معطوف عليه عطف مفردات وأم متصلة وخير كان المحذوفة محذوف أيضا .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٥ :

« ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الراجع فسر بالثانى فقال : كان ابن المراغة .

وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر (كان) المضمرة محذوف معها ، لأن (كان) الثانية دلت على الأولى وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف » .
وقيل : سكران مبتدأ .

وقال سيبويه : وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء .

يريد : أن أكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن المراغة على أنه اسم كان ويكون الخبر مقدما وهو سكران وعلى هذا لا قبح .

ويريد بقوله : ويرفع الآخر ، أى : متساكر ويكون رفعه على القطع بجعله خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أم هو متساكر وأم منقطعة .

وقد روى برفع سكران وابن المراغة فعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدأ خبره سكران وكان زائدة .

وجوز ابن السيرافى وابن خلف أن يكون اسمها ضمير الشأن ورد عليهما ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٠٣ بأنه لا يجوز للجملة المفسرة لضمير الشأن ان تتقدم هى ، ولا شئ منها عليه ، والبيت للفرزدق وذكر فى ديوانه مفردا ص ٤٨١ على أنه من فوائت السديوان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٦٥ - ٦٧ .

وقال القطامي :

قَفِي قَبِيلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا^(١)

وقال خدش بن زهير :

فَأِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلِ أَطْبِي كَانَ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارُ^(٢)

(١) استشهد بالشرط الاول سيبويه ج ١ ص ٣٣١ على ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من انهاء .

واستشهد بالشرط الثاني ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٨٤ على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة للضرورة .

أراد بضباعا ضباعة بنت زفر بن الحارث .

ولا يك موقف) يحتمل وجهين :

أحدهما : ان يكون على الطلب والرغبة . كأنه قال : لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعى

منك .

والوجه الآخر : ان يكون على الدعاء . كأنه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، وفيه

حذف مضاف أى موقف .

البيت مطلع قصيدة للقطامي فى مدح زفر بن الحارث وكان بنو أسد أحاطوا به ، وأسروه يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ، وحمله ، وكساه ، واعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٤ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ والسبوطى ص ٢٨٧ والعينى ج ٤ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والقصيدة فى الديوان ص ٣١ - ٤٢ وفيها شواهد نحوية كثيرة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة محضة ، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر ، فاسم كان ضمير عائدة على طبى النكرة فهو نكرة ، ولاعراب كما قلنا فى بيت الفرزدق السابق .

وروى الصدر أبو عبيدة : فانك لا يضرك^(٣)

ورواه مؤرج السدوسى فى أمثاله : فانك لا يضورك .

يقال : ضاره يضوره ، ويضيره بمعنى ورويا حول بدل عام .

وقال البغدادي : ولم أر رواية : فانك لا تبالي لأحد الا للنحويين .

والأم هنا معناها : الأصل وهذا معنى شائع فان الأم فى اللغة تطلق على أصل كل شئ .

سواء كان فى الحيوان أو فى غيره .

وعلى هذا يستطرد ابن الاعرابى على ابن السيرافى فوه قوله : كيف يكون الطبى ،

والحمار أمين وهما ذكر الحيوان ؟

والا (كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر . وذلك قولك :

أنا أعرفه مذ كان زيد ، أى : مذ خلق . وتقول : قد كان الأمر ، أى وقع (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً) (٢) فيمن رفع . قال

الشاعر :

== وصف فى البيت تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب ، فيقول : لا تبالى بعد قياسامك بنفسك ، واستغنائك عن أبويك من انتسبت ليه من شريف ، أو وضع ، وضرب المثل بالطبى والحمار .

والببيت من قطعة ذكرها البغدادي فى الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ ونسبها أبو تمام فى كتابه مختار أشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير الصتم (بفتح الصاد وسكون التاء المثناة الفوقية) لقب زهير .

ونسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير وزهير هذا هو زهير الصتم وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٨١ فى نسب زهير وقد وقع تحريف فى لقبه الصتم فذكر على أنه الصنم بالنون .

ونسبه العسكري فى التصحيف الى زراة بن فزوان من بنى عامر انظر الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ج ٤ ص ٦٧ - ٦٨ والسيوطى ص ٣١٠ والمغنى ج ٢ ص ١٤٩ وابن يعيش ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .

من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه فى أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جعلتا البيتين :

اسكران كان ابن المراغة ، وأظبى كان أمك من ضرورات الشعر .

ولكن ابن يعيش والرضى نسبا الى المبرد مخالفتة لسيبويه وانه رد عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال :

ان اسم كان ضمير والضمير معرفة .

فى ابن يعيش ج ٧ ص ٩٥ : (وقد رد ابو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال : اسم كان هنا مضمرة فى كان يعود الى الطبى ، والمضمرات كلها معارف ، وأمك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز .)

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٧٩ بعد ان ذكر البيتين قال :

(ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة .)

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ : (وقد يكون (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر)

(٢) البقرة : ٢٨٢ - وقراءة رفع تجارة ونصبها من السبعة فعاصم وحده نصب تجارة حاضرة فكان ناقصة واسمها مستتر أى المبايعة والباقون بالرفع . النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ، الاتحاف ص ١٦٦ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٣

فَدَى لِبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبٌ^(١)

وكذلك أصبح ، وأمسى : تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر .

ومرة تكون بمنزلة استيقظ . ، ونام^(٢) فإنما هي أفعال .

وقد يكون لفظ. الفِعْل واحدًا وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : وجَدت عليه ، من من الموجدة ، ووجَدت تريد : وجَدت الضالَّة ، ويكون من وجَدت في معنى علمت . وذلك قولك : وجَدت زيدا كريماً^(٣) .

وكذلك رأيت : تكون من رؤية العين ، وتكون من العِلْم^(٤) كقوله عزَّ وجلَّ :
(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ^(٤))

(١) استشهد به سيبويه ج ٢١ ص ٢١ على ان (كان) تامة بمعنى وقع وأراد باليوم يوما من أيام الحرب وصفه بالشدة ، فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ، ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح المصقول فيه واما لما ذكره من النجوم قاله الأعمش وفي اللسان (شهب) : يجوز أن يكون أشهب لبياض السلاح ، وأن يكون أشهب لمكان الضارب .

فدى : يمد ويقصر .

والبيت لمقاس العائذى وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٥

وروى التبريزى فى شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ البيت هكذا :

فدى لبني ذهل به شيبان ناقتى اذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

فركب بيتا من البيتين وهما فى سيبويه ج ١ ص ٢١-٢٢ والبيت الثانى :

بنى اسد هل تعلمون بلاءنا اذا كات يوما ذا كواكب اشعنا

وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٩٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ (وكما يكون اصبح ، وامسى مرة بمنزلة كان . ومرة بمنزلة قولك : استيقظوا ، وناموا)

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ (كما تقول : رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول : أنا وجدته تريد وجدان الضالَّة)

وقال فى ص ٨ : « واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت اذا أردت وجدان الضالَّة وأشباه هذا كثير »

انظر فى « من القريض فقد ذكر ذلك هناك ايضا

(٤) الفقان : ٤٥ وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥٠٢-٥٠٤

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافِظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا (١)

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يُخصى ، ولكن يُؤتى منه / ببعض ما يُستدل به على

سأثره إن شاء الله .

(١) البيت لخداش بن زهير من قصيدة ذكرها العيني ج ٢ ص ٣٧١-٣٧٢ وروى : محاولة
مكان (محافظة) بمعنى قدرة وطاقة وهي تمييز
وانظر المسلسل ص ٣٠٥

هذا باب

من مسائل (كان) وأخواتها

تقول : كان القارئُ إليه أخوه أذاك . وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني .

وتقول : كان ثوبك المزيّنه علمه عبد الله مُعجبا (١) .

وتقول : كان غلامه زيد ضاربا . فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب :

(١) هذه المسألة من المسائل التي تناولها تفسير الفارقي واليك حديثه ص ٦٩ : « قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون ثوبك اسم كان ، والمزيّنه صلة وموصولا وصفا له والهاء في المزيّنه للألف واللام ، وفاعله (علمه) وهو رفع بأنه فاعل التزيين ، والهاء من قولك علمه تعود الى الألف واللام أيضا ، ولكن عود ما لا يخل بالكلام اسقاطه . لو قلت : المزيّنه علم عمرو لاكتفى الألف واللام بالعائد الأول .

(وعبدالله) مفعول (معجبا) ، و (معجبا) هو الخبر لكان . كأنك قلت : كان ثوبك الحسن معجبا عبد الله ، فيجوز تقديم عبد الله على معجب ، لأنه مفعوله ، ولم يفرق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

ولا يجوز تقديمه على المزيّنه ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف ولو أتيت بصفة الأول بعد تمام خبره لم يمتنع

فاذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعقيد ، لأنه لو قدمت الخبر بأسره لم يقبح

وانما قبح ذلك ، لأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر .

وبما هو بعض الخبر لاجملته .

ولو قدمت معجبا وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله عليها وتقديم الجميع أحسن .

ويجوز تقديم عبد الله على (كان) ، لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لا يجوز مثله .

فأما تقديمه على ثوبك فلا يجوز ، لأنه فصل بين كان وما عملت فيه بما ليس في معمولاتها ، وجرى مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ هذا على (مذهب) من جعل الفعل كالصفة ، فلم يفرق بين أخذة وتأخذ ، وبين ضاربة وتضرب في الفصل .

ورأيت بعضهم يفرق بين (أخذة) و(تأخذ) فكان يجيز الفصل بين كان وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر إذا كان الخبر اسما لا فعلا على ما بينا ، فيجيز كان زيدا عبد الله ضاربا ، ولا يجيز كان زيدا عبد الله يضرب وعلى المذهبين جميعا فلا يجوز أن تقول :

كان عبد الله ثوبك علمه معجبا ، لأنه فصل بعبد الله بين (كان) وبين ثوبك ولم يعمل فيه واحد منهما ، وانما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني على ما بينا .

فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب . فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ^(١) .

والوجه الذى يصح فيه أن تضمير فى (كان) الخبر أو الحديث ، أو ما أشبهه^(٢) على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له . فيكون مثل الهاء التى تظهر فى (إن) إلا أنه ضمير مرفوع ، فلا يظهر ، فيصير الذى بعده مرفوعاً بالابتداء / والخبر . فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيداً ضارباً .

ووجه ذلك القول أنه لما كان فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بما يصلح أن يلى (كان) وقد عملت فيه أيضاً ، ولم يتباعد بين المقدم وما عمل فيه جاز ذلك فيه للتصرف فى الكلام .
ولما كان قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ فصلاً بينهما بما لا يصح أن يلى كان أصلاً امتنع ذلك البتة .

فأما تقديم عبد الله على (كان) فلا خلاف فيه .

ولكن لو قلت : عبد الله كان ثوبك المزينه علمه ناسجه معجب على أن عبد الله نصب بمعجب وهو خبر الأول والجملة خبر (كان) لكان هذا إلا ان (فيه) خلافاً :

منهم من يجيزه ، ومنهم من يباه ، وإباء ذلك مذهب من مذاهب الكوفيين ، ورأيت أبا العباس يجيزه فى باب من مسائل الفاعل ووجه من أباه أنه تفريق بين بعض الجملة ، وبعضها بامر طويل وكلام كثير ، وفيه لبس ، واشتباه .

وكان أبو العباس - رحمه الله ، يوجه لجوازه وجهها معناه :

انه اذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على كان وهى فى موضع الخبر ولا يضر ذلك مع البعد فليس بممتنع تقديم بعضها أيضاً والاعتماد فى ذلك على عامل متصرف ، و(كان) متصرفه ، فلا يمتنع تقديم شيء مما تعلق بها أو بمتعلقها عليها .

وعندى أنه لا يمتنع ذلك ولكن فيه ضعف ، لأن تقديم جميع الجملة لا يوقع لبساً ، ولا يخل بلفظه ، وليس كذلك تقديم البعض ويسهله قليلاً طلب ما تقدم لتمامه بما تأخر

ثم عقد فصلاً لذكر التثنية وآخر لذكر البدل وثالثاً لذكر الأخبار .

انظر ص ٦٩-٧٠

(١) المراد يمنع أن يلى كان معمول خبرها سواء كان الخبر مفرداً أم جملة وقد ذكر الفاروق أن منهم من يجيز ذلك اذا كان الخبر مفرداً (انظر كلامه فى الصفحة السابقة)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦ : (ولا يجوز ان تحمل المساكن على ليس وقد تقدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا)

وقد أشار الناظم الى ذلك بقوله : ولا يلى العامل معمول الخبر ...

وقد فصل الصبان القول فى ذلك فقال ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣

فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَىٰ مُعْرَسِهِمْ ۖ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ (١)

أضمير في ليس .

= (واعلم ان نحو : كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده .

مثلا اذا قدمت (كان) فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله ، وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو الممول .

وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر

وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) حتى لا يلى العامل معمول خبره

وفي أمالي الشجري (٢ ص ٢٠٣-٢٠٤) : (ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت : فأصبحوا والنوى على معرسهم . . .

ذكره شاهدا على اضمار الشأن والحديث في (ليس) فنصب كل النوى يلقى ، فخلت لذلك الجملة من ضمير ظاهر ، أو مقدر يعود على مرفوع (ليس) لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير ، لأن هذا المخبر عنه هو الخير في المعنى وانما يلزم أن يعود على المخبر عنه ضمير من الجملة المخبر بها عنه اذا كان الخبر غير المخبر عنه كقولك : ليس زيد يكرمه أخوك ، فقولك : يكرمه أخوك حديث عن زيد ، والحديث غير المحدث عنه ، ولو رفعت كل النوى بليس لزمك أن تقدر ضميرا يعود اليه من الجملة تريد : وليس كل النوى يلقى المساكين ، وحذف الضمير العائد من الخبر الى المخبر عنه ضعيف مبين لحذف العائد من الصفة الى الموصوف)

وهذا البيت لحميد بن مالك الارقط وكان معدودا في بخلاء العرب ، ونزل به قوم ، فأطعمهم تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم
فأصبحوا والنوى على معرسهم
كان أنيابهم فيها المساكين
وليس كل النوى يلقى المساكين

المعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل والتعريس النزول في ذلك الوقت .
يقول : أصبحوا وقد غطي النوى لكثرتة على منزلهم ، ولا يلقى المساكين اكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع

وانظر العينى ج ٢ ص ٨٢-٨٤ والخزانة ج ٤ ص ٥٨ وشرح المتنبي ج ٢ ص ٢٢٤

وقال الآخر :

هِيَ الشَّفَاءُ لِذَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ (١)

وقال الفرزدق :

قَنَاوِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ بَمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (٢)

فهذا وَجْهٌ ما ذكرت لك .

وتقول : الكائن أخاه غلامك كان زيذا يضرب ؛ كما تقول : عمرو كان زيذا يضرب (٣) .

ولو قلت : غلامه كان زيدٌ يضرب - كان جيِّداً أَنْ تنصب الغلام بيضرب ؛ لِأَنَّهُ كَلُّ ما جاز
أَنْ يتقدَّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٣٦، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) والجملة بعده خبر عن (ليس) ولو لم يقدر الشاعر ضمير الشأن لرفع شفاء ونصب مبدول وصف امرأة يحبها وهي تهجره .

والبيت لهشام أخى ذى الرمة وانظر السيوطى ص ٢٤٠ وشرح القوائد السبع ص ٤٧٤

(٢) اسم كان ضمير الشأن ، و (عطية) مبتدأ و (عودا) فعل ماض وألفه للاطلاق وفاعله ضمير عطية ومفعوله (اياهم) المتقدم وجملة (عودهم) خبر المبتدأ والجملة الكبرى (عطية عودهم) فى محل نصب خبر كان

وقال ابن هشام : يجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا عائدا على ما الموصولة أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم اياه وحذف العائد، لأنه ضمير منصوب .

القفاذ : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل يقال : أسرى من قنفذ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى هم قنفاذ .

هداجون : فعالون من الهدج بالاسكان ، والهدجان بالتحريك وهو السير السريع وفعله كضرب .

ويروى دراجون من درج الصبى والشيخ وفعله كدخل ومعناه : تقارب الخطو بمنزلة مشى الصبى . وعطية هو أبو جرير .

يقول : ان رهط جرير كالقنفاذ لمشيهم فى الليل للسرقة والفجور وان ابا جرير هو الذى عودهم ذلك .

البيت من قصيدة للفرزدق فى هجاء جرير فى ديوانه ص ٢١٢-٢١٥ وروايته هناك :

قنفاذ درامون خلف جحاشهم لما كان اياهم عطية عودا

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٧ ٤٨ والمفنى ٢ : ١٥٩

(٣) اسم كان ضمير مستتر فلم يلها معمول خبرها .

وكذلك لو قلت : غلامه كان زيد ضرب لكان جيِّداً^(١) ؛ لأنَّ (كان) بمنزلة ضَرْبَ .
 ألا ترى أنَّك تقول : ضارباً أخاك ضربت ، ورجلاً قائماً أكرمت . فهذا بمنزلة ذلك ،
 ولو رفعت / الغلام لكان غير جائز ، لأنَّه إضمار قَبْلَ الذَّكْرِ^(٢) .

فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قَبْلَ الاسم .

قيل له : إذا قدَّم ومعناه التأخير - فأنما تقديره والنية فيه أن يكون مُؤخراً . فإذا كان
 في موضعه لم يجوز أن يُنوى به غير موضعه .

ألا ترى أنَّك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأنَّ الغلام في المعنى مؤخَّر ، والفاعل في الحقيقة
 قَبْلَ المفعول^(٣) .

ولو قلت : ضرب غلامه زيدا كان محالاً ؛ لأنَّ الغلام في موضعه . لا يجوز أن يُنوى به
 غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول : « في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمَ^(٤) » ، لأنَّ الظَّرْفَ حَدَّهُ أن يكون بعد الفاعل .

وما لم يُسمَّ فاعله بمنزلة الفاعل ، وعلى هذا تقول : ضربته زيد ، وفي داره عبد الله ؛ لأنَّ
 هذا إخبار ، وحدُّ المبتدأ أن يكون قَبْلَهُما .

[وحدُّ الظرف أن يكون بعد المفعول به ، ومن ثمة جاز : لقيت في داره زيدا^(٥)] .

(١) تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم معمول أخبارها عليها إلا في
 المنفى بما لأن (ما) لها صدر الكلام وجاء في القرآن قوله تعالى (أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون) (وانفسهم
 كانوا يظلمون) فتقدم معمول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر

(٢) عاد على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز

(٣) عاد على متأخر لفظاً لارتبة وهذا جائز

(٤) هذا مما زعمت العرب على ألسن البهائم قالوا : ان الأرنب التقطت ثمرة ، فاختلسها
 الثعلب ، فأكلها ، فانطلقا يختصمان الى الضب ، فقالت الأرنب : ياأبا الحسل فقال : سميعا دعوت
 قالت : أتيناك لنختصم اليك قال : عادلا حكمتما . قالت : فاخرج الينا . قال : في بيته يؤتى الحكم ،
 قالت : انى وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاختلسها الثعلب . قال : لنفسه بغى
 الخير . قالت : فلطمته . قال : بحق أخذت . قالت : فلطمنى قال : حر انتصر . قالت فاقض
 بيننا . قال : قد قضيت فذهبت أقواله كلها أمثالا ٠٠ وانظر أمثال الميداني ج٢ ص ٧٢

(٥) هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزند ص ١١٢ نقلا عن المقتضب من باب : مسائل

كان وأخواتها

قال الشاعر :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَىٰ عِلَائِهِ هَرَمًا
تَلَقَّ السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا (١)

ولو قلت : كان الكائن أخواه قائمين منطلقاً أبواه - كان جيداً . أفردت الانطلاق بأبويه .

ويجوز في هذه المسألة : كان الكائن أخواه قائمان منطلقاً أبواه . إذا جعلت اسمه مستكناً في الكائن ، ف(أخواه قائمان) / وإن كان ابتداءً وخبراً - فموضعهما خبرٌ ، كأنك قلت ؛ كان الكائن هو أخواه قائمان منطلقاً أبواه . يكون في الكائن اسمها . ولو قلت : منطلقان أبواه جاز ؛ لأنك أردت : كان هذا الرجل أبواه منطلقان ، فجعلت المنطلقين خبراً مُقدماً (٢) .

* * *

وتقول : كان زيد هو العاقل . تجعل (هو) ابتداءً ، والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة . فكأنك قلت : كان زيد العاقل .

* * *

وإنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ؛ نحو : خَيْرٌ مِنْهُ ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام .

(١) في أمالي ابن السجري ج١ ص ٥٨-٥٩ : (اضمار الغائب مستعمل في الكلام على أربعة أوجه : ..

الثاني : توجيه الضمير الى المذكور بعده ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته التقديم كقولك : ضرب غلامه زيد ، وأكرمتهما أخواك وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقول زهير : ان تلق يومًا على علاته هرما ...)

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان في الديوان ص ٣٣-٥٥ يريد: ان تلقه على قلة مال أو عدم تلقه سمحا كريما ، ويروي : من يلق يوما ...

(٢) جعل خبر كان جملة اسمية

وإنما زيدت في هذا الموضع ؛ لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة (١) .
ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها ،
أو مفعولى ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر ، وباب (إن) (٢) .
فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ (٣)) / وقال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : (واعلم ان (هو) لاتحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة
أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا ، وعمرا نحو . خير منك ،
ومثلك وأفضل منك ، وشر منك .

كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ماضارعها .

كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة ، أو ماضارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا
حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة ، أو ماضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام (

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ (باب ما يكون فيه هو وأنت ، وأنا ونحن وأخواتهن فصلا .

اعلم أنهن لا يكن فصلا الا في الفعل ، ولا تكون كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة
في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي
الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ، ويتوقعه
منه مما لا بد له أن يذكره للمحدث ، لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده . فاذا ابتدأت
فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه والافسد الكلام .

فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخت ، ووطننت ورأيت اذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت اذا لم
ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت اذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ، ولكن تجعلها بمنزلة
صيرته خيرا منك وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى (

وقال في ص ٣٩٥ ، واعلم أنها تكون في ان وأخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع
لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل (

وانظر الحديث عن ضمير الفصل والخلاف فيه وشروطه في الانصاف ص ٤١٥-٤١٦ وأمالى
الشجرى ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ج ٣ ص ١٠٩ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢ والمفنى ج ٢
ص ١٠٤-١٠٦

(٣) الزخرف : ٧٦ وقرىء في الشواذ (ولكن كانوا هم الظالمون) وذكر الجرمي ان
لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد :
سمعتهم يقرءون (تجلوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع)

انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧ وابن خالويه ص ١٣٦

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا
الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكانه يقول : اظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا
أخوه خير منه .

فمن ذلك انه بلفظنا ان رؤية كان يقول : اظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب
يقولون (وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون) «

(إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (١) وقال : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا) (٢) .
وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة (٣) للهاء المضمرة ، وسنذكرها في موضع
صفات المضمرة مشروحا إن شاء الله .

وقرأ بعضهم : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) جعل (هم) ابتداء و(الظالمون) خبره .

ويُشد هذا البيت لقيس بن ذريح :

تَبَكَّى عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ (٤)

والقوافي مرفوعة .

ولو قلت : كان زيد أنت خير منه ، أو : كان زيد أنت صاحبُه - لم يجز إلا الرفع (٥) ،
لأن (أنت) لو حذفته فسد الكلام . وفي المسائل الأول يصلح الكلام بحذف هؤلاء الزوائد .
أما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتي هن أظهر لكم) (٦) فهو لحن فاحش ، وإنما هي
قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية (٧) .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) الزمل : ٢٠ - وقرئ في الشواذ بالرفع (ابن خالويه ص ١٦٤)

(٣) عبر عن التوكيد بالصفة وقد سبق له مثل هذا واستعمله سيبويه في كتابه كثيرا
وقد تكلم على توكيد الضمير المرفوع في الجزء الثالث ص ٢١٢ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ على اللفظة التي تجعل كل ما كان فضلا اسما مبتدئا
وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلا لنصب ما بعده

ورواية سيبويه : تبكى على ليلى وكذلك في مهذب الأغاني ج ٦ ص ٦٤

في معجم البلدان ج ٥ ص ١٨٨ : الملا : - بالفتح والقصر - هو المتسع من الأرض .

والبصريون يكتبونه بالالف وغيرهم بالياء . (انظر المقصور لابن ولاد ص ١٠١ وابن مالك
ص ٢٤٧) تحفة المودود) وقد ذكر بعضهم أن الملا موضع بعينه .

والبيت لقيس بن ذريح من قصيدة في الأغاني

(٥) لم يصلح الضمير هنا لأن يكون ضمير فصل ، لأن من شرط ضمير الفصل ان يطابق
ما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم

كذلك لا يصلح الضمير أن يكون توكيدا ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، فتعين
للابتداء لذلك

(٦) هود : ٧٨ بنصب اظهر من الشواذ (ابن خالويه ص ٦٠)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين
المعرفتين ، ويجعلونها فضلا في هذا الموضع .

وإنما فسد ؛ لأنَّ الأوَّل غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنَّك تقول : هؤلاء بناتي ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدَّم إنما تأتي قبْل الاستغناء

لتوكيد المعرفتين / وتدلُّ على ما يجيء بعدها .

٤
٤٢٧

= وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن «

فى البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧ « وقرا الحسن ، وزيد بن على ، وعيسى بن عمر ،

وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان (أظهر) بالنصب وقال سيبويه : هو لحن ، وقال أبو

عمرو بن العلاء : احتبى فيه ابن مروان فى لحنه . يعنى : تبرع ورويت هذه القراءة عن

مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب أظهر على الحال .

ف قيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى هن مبتدأ وخبر فى موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد .

وقيل : هؤلاء بناتى مبتدأ وخبر وهن مبتدأ ، ولكم خبره

والعامل قيل : المضمرة وقيل : هو لكم بما فيه من معنى الاستقرار ، وقيل : هؤلاء بناتى

مبتدأ وخبر و (هن) فصل و (أظهر) حال ، ورد بأن الفصل لا يقع الا بين جزئى الجملة ، ولا يقع

بين الحال وذى الحال «

وتأمل ما نسبه أبو حيان الى المبرد من الاعراب

هذا باب

الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال^(١)

وهي : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكانَّ ، وليت ، ولعلَّ .

و(إنَّ) و(أنَّ) مجازهما واحد ؛ فلذلك عدناهما حرفاً واحداً .

والفرق بينهما يقع في باب مُفْرَد^(٢) لهما إن شاء الله .

ف(إنَّ) إنما معناها الابتداء ؛ لأنَّك إذا قلت : إنَّ زيدا منطلق كان بمنزلة قولك : زيد منطلق في المعنى ، وإنَّ غيرت اللفظ .

وكذلك لكنَّ ، ولكنَّهما دخلتا لما أخبرك به .

أما (إنَّ) فتكون صلة للقسم ؛ لأنَّك لا تقول : والله زيد منطلق ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن قلت : والله إنَّ زيدا منطلق أتصل بالقسم ، وصارت (إنَّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيد خير منك^(٣) .

و(لكنَّ) للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مُخَفَّفة كما ذكرت لك في باب العطف^(٤) . وإنما يُسْتَدْرَكُ / بها بَعْدَ النفي ، نحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو . ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكنَّ عمرا قد ذهب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠

(٣) كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (ان) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام ونسب إليه الرضى في شرح الكافية أنه يجوز الفتح مع الكوفيين قال ج ٢ ص ٣٢٥ :

« وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله انك قائم ، وقد فتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام . ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢

ويجوز في الثقيلة والخريفة أن يُسْتَدْرَكَ بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيد ، فأقول : لكنَّ عمراً لم يأتِ ، وتكلم عمرو لكنَّ خالدٌ سكت .

فأمَّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يُسْتَدْرَكَ بها إلا بعد النفي . لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكنَّ زيداً ، ولكن : ما جاءني عمرو لكنَّ زيداً .

فإن عطف بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ؛ كما ذكرت لك . تقول : قد جاءني زيد لكنَّ عمرو لم يأتني .

* * *

وأمَّا (كأنَّ) فمعناها التشبيهية : تقول : كأنَّ زيدا عمرو ، وكأنَّ أخاك الأسد^(١) .

* * *

و(لعلَّ) معناها التوقُّع لمجرَّوً أو مخوِّف ، نحو : لعلَّ زيدا يأتني ، ولعلَّ العدوَّ يدركنا^(٢) و(ليت) . معناها : التمنيُّ ؛ نحو : ليت زيدا أتانا^(٣) .

* * *

فهذه الحروف مُشَبَّهَةٌ بالأفعال . وإنَّما أشبهتها ؛ لأنَّها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمنيُّ ، والتشبيهية التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوَّة دون الأفعال ؛ ولذلك بُنيت أو أُخِرَّها على الفتح كبناء الواجب الماضي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ . « وسألت الخليل عن (كان) فزعم أنها (ان) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع ان كلمة واحدة . . » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣١٧ وبين النحويين خلاف : هل تفيد (كان) التشبيه في كل كلام أو تفيده فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً ؟ .

انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢١ والأشباه ج ٣ ص ١٢٨ والمغنى ج ١ ص ١٦٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « ولعل وعسى طمع واشفاق »

ولام لعل الأولى زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين

وانظر الخلاف في ذلك في الانصاف ص ١٣٥ - ١٣٩

وانظر في معانيها الرضي ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٣٥ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن

يعيش ج ٨ ص ٨٥

في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « وليت تمن » .

وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فُتَشْبِهُ من الفِعْل ما قُدِّمَ مفعوله ؛ نحو : ضَرَبَ زيدا عمرو .

* * *

ولا يجوز فيها التتقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف^(١) . فيكون منها (يَفْعَل) ، ولا ما يكون في النِعْمَل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزم طريقة ؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوّة كما شبّهت به . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق ، وإنَّ أخاك قائم ، وكانَّ القائم أخوك ، وليت عبد الله صاحبك .

* * *

فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ، ونكرة فالذى يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ، لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصتها قصة (كان) في ذلك^(٢) .

فأما التقديم والتأخير ، نحو : إنَّ منطلق زيدا - فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فَعَل ، ولا فاعِل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة . ولكن / إنَّ كان الذى يليها ظرفاً فكان خبراً ، أو غير خبر جاز . وذلك : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ في الدار زيدا قائم^(٣) .

٤
٤٣٠

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « وزعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب . كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان اخاك زيد الا انه ليس لك ان تقول : كان اخوك عبد الله تريد : كان عبد الله اخوك ، لانها لاتصرف تصرف الافعال ، ولا يضم فيها المرفوع ، كما يضم فى (كان) فمن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها . . . »

وانظر الانصاف ص ١١٥ - ١١٩

(٢) انظر ص ٨٨-٨٩ من هذا الجزء

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ : « وتقول : ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف من قبل أنك - اذا اردت الوقوف والاخذ لم يكن بك . ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . الا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله اذا قلت . لك زيد وانت تريد الوقوف ومثل ذلك : ان فيك زيدا لراقب . . . »

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إنَّ) لوقوع غيرها فيه .
 وإن قال قائل فقل : إنَّ يقوم زيدا ؛ لأنَّ (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنَّ) - فإنَّ هذا
 مُحال من وجهين :

أحدهما : أنَّ (إنَّ) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ؛ كما لا يلي فعل فعلا ،
 وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد (٢) ؛ لأنَّ في (كاد) ضميرا حائلا بينها
 وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أنَّ (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يُفصل بها بين (إنَّ)
 واسمها ؛ كما لا يجوز أن يُفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إنَّ قام زيدا .

قيل له : هذا أبعد ، وذلك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ؛ لأنَّ الخبر إنما هو الابتداء

في المعنى .

وإنما دخلت (قام) ها هنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل
 قائم ، ومررت برجل صالح . فتقول : مررت برجل قام ، وبرجل صالح .

وتقول : إنَّ زيدا الظريف عاقل . فإن حذفت عاقلا رفعت الظريف ، وذلك أن الخبر
 لا بُدَّ منه (٣) ، وله وُضِعَ الكلام / والصفة تُبين ، وتركها جائز .

٤

٤٣١

(١) علل الرضى لقولهم : يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها بقوله ج ١
 ص ١٠٠ : « لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان ، أو مكان ، فصارت مع
 كل شيء كقريبه ، ولم تكن أجنبيّة منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
 حيث لا يدخل الأجنبي ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار
 ومجرور والجار محتاج الى الفعل ، أو معناه كما احتياج الظرف »

(٢) في هذا المثال يجوز أن يكون (زيد) اسم كاد ويجوز أن يكون فاعلا ليقوم واسم كاد
 ضمير الشأن ويتعين تقدير ضمير الشأن في مثل قوله تعالى (من بعد ما كاد يزيغ قلوب
 فريق منهم) على قراءة يزيغ بالياء .

(٣) سيتكلم عن حذف خبر ان في ص ٤٤٨

وتقول : إنَّ زيدا منطلق وعمرا ، وإن شئت : وعمرو .

فأما الرفع فمن وَجْهين ، والنصب من وَجْه واحد ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب ؛ كما قال :

إنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا على وجه الكلام ، ومجرّاه ؛ لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان مثله .
وأحدُ وجهي الرفع - وهو الأجودُ منهما - : أن تحمله على موضع (إنَّ) ؛ لأنَّ موضعها الابتداء . فإذا قلت : إنَّ زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .

ومثل (إنَّ) في هذا الباب (لكنَّ) الثقيلة^(٢) .

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، على الموضع . ومثله : خشنت بصدرة
وصدرَ زيد^(٣) .

وعلى هذا قراءة من قرأ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٤) حمله على موضع الفاء ، ولم
يحمّله على ما عملت فيه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ على العطف على اسم أن بالنصب

الجود - بفتح الجيم وسكون الواو : المطر الغزير .

قائل الرجز روبة في مدح عبد الله السفاح وأراد بالربيع ، والخريف ، والصيوف أمطارهن
وفي البيت عكس التشبيه والأصل : ان يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف
وانظر العيني ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣ وديوانه ص ١٧٩ وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع
بيتين آخرين

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان » .

وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على عبارة سيبويه فقال :

قال محمد : فلو قال في العطف ، والابتداء والقطع لم ينكر ولكن قال في جميع
الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل في خبر ان ، ولا تدخل في خبر لكن . وذلك
قولك : ان زيدا لمنطلق ، ولا يجوز : لكن زيدا لمنطلق . .

وقد رد ابن ولاد على المبرد انظر الانتصار ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) تقدمت هذه الجملة وشرحها (انظر تعليق ص ٧٣

(٤) سورة المنافقين تقدمت هذه الآية في الجزء الثاني ص ٣٣٩ وسيكررها مرتين في هذا
الجزء .

وقرئت هذه الآية على وجهين : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بالنصب ،
والرفع في الرسول .

ومثل ما يُحمل على الموضع قوله :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَاسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

/ وقال الآخر :

أَلَا حَىَّ نَدَمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٣)

والوجه الآخر في (الرفع إن زيدا منطلق ، وعمرو : أن يكون محمولا على المضمر في منطلق .
وهذا أبعد الوجهين ، إلا أن تؤكده فيكون وجهها جيدا مختارا ؛ نحو : إن زيدا منطلق هو
وعمر^(٤) .

* * *

(١) التوبة : ٣ - والقراءة بنصب (ورسوله) من الشواذ
في الاتحاف ص ٢٤٠ : وروى زيد عن يعقوب النصب عطفًا على اسم ان وليس من
طرقنا .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٦ : وقرأ ابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي
(ورسوله) بالنصب عطفًا على لفظ اسم ان ، وأجاز الزمخشري ان ينتصب على أنه مفعول معه،
(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ على العطف على الموضع
حمل غدا على موضع اليوم ، لأن معنى تلاقيننا من اليوم ، وتلاقينا اليوم واحد والبيت لكعب بن
جميل على ما في سيبويه وانظر الأبيات المشكلة ص ٩١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما حمل على الابتداء فقولك :
ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد . وعمرو ، وسعيد يرتفعان على وجهين :
فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف

فأما الوجه الحسن : فان يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ان زيدا منطلق : زيد
منطلق و (ان) دخلت توكيدا كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله (ان الله برىء
من المشركين رسوله)

وأما الوجه الآخر الضعيف : فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف
فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو ،
ونريد أن نبين المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه والمبسرود وهل العطف من
عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟

وتتمول : إن زيدا منطلق الظريف ، وإن زيدا يقوم العاقل ، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمرة في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وجهين :

أحدهما : أن تتبعه زيدا .

الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات وأن المعطوف عليه هو محل اسم ان قبل دخولها وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (ان) لا يمكن حمله على ظاهره لأن (ان) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : ج ٣ ص ٢٠٢ : « أن تحمل عمرا على الموضع لأنك اذا قلت : ان زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا ٠٠ » فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله لست بقائم ولا قاعدا وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقطع بأنه معطوف على محل اسم (ان) وأنه من عطف المفردات ويقول ابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ . « ويجوز الرفع بالعطف على موضع (ان) لأنها في موضع ابتداء . وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالمفوظ به ، وصار ان زيدا قائم ، وزيد قائم في المعنى واحدا فجاز لذلك الأمران : النصب ، والرفع

فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب : ولأن محل المكسورة ، وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : ان زيدا ظريف وعمرا أن ترفع المعطوف ليس بسديد لأن (ان) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الاعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد وإنما المراد موضع (ان) قبل دخولها على تقدير سقوط (ان) وارتفاع ما بعدها بالابتداء . » .

وقال الرضى ج ٢ ص ٣٢٨ : « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده . »

وفي الخزانة ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩ : « وكون هذا عند سيبويه من عطف الجميل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . قال الشاطبي : والذي عليه الاكثرون أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى هو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الايضاح وابن أبي العافية ، والشلوبين في آخر قوله ، وجماعة من أصحابه . »

ومنهم من جعل ذلك عطف حقيقة من باب عطف المفردات وان قولك : ان زيدا قائم . وعمرو عطف فيه عمرو على موضع زيد وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو قوله : فلسنا بالجبال ولا الحديد ٠٠ . وتناول بعضهم عليه كلام سيبويه ٠٠ .

والآخِر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح . وهذا الفعل يُذكر إضماره في موضعه (١)
إن شاء الله .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ) بالنصب والرفع (٢) .
فَأَمَّا (كَأَنَّ) و (ليت) و (لعل) إذا قلت : كَأَنَّ زيدا منطلق وعمرو ، وليت زيدا
يقوم وعبدُ الله -- فكلُّ ما كان جائزا في (إِنَّ) و (لكن) من رفع أو نصب - فهو جائز في هذه
الأحرف إِلَّا الحَمَلُ على موضع الابتداء . فإنَّ هذه/ الحروفَ خارجةٌ من معنى الابتداء ؛ لأنَّك
إذا قلت : (ليت) ، فإنَّما تَمَنَّى ، و (كَأَنَّ) للتشبيه ، و (لعل) للتوقُّع . فقد زال الابتداء ،
ولم يجز الحَمَلُ عليه (٣) .

(١) سيأتي في ص ٦٠١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « باب ما ماتستوي فيه الحروف الخمسة » . وذلك قولك :
ان زيدا منطلق العاقل اللبيب .

فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين .

على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد إذا أردت جواب
بمن مررت ؟ فكأنه قيل له من ينطلق ؟ فقال العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد
إذا كان جواب من هو ؟ فتقول زيد كأنه قيل له من هو ؟ فقال العاقل وان شاء نصبه على الاسم
الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل ان ربي يقذف بالحق ع لام الغيوب) و«سلام
الغيوب » وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وفي ابن يعيش ج ٨ ص ٦٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الاسم
المنصوب بأن . وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوز
ذلك في الصفة .. » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩

وقراءة علام الغيوب بالنصب من الشواذ (ابن خالويه ص ١٢٢)
والآية في سبأ : ٤٨ -

في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٢ : « قرأ الجمهور علام الغيوب بالرفع فالظاهر أنه خبر
ثان وهو ظاهر قول الزجاج .. وقال الزمخشري رفع محمول على محل (ان) واسمها أو على المستكن
في يقذف أو هو خبر مبتدأ محذوف -

أما الحمل على محل ان واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح عند اصحابنا .. وقرأ
عيسى ، وابن أبي اسحق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عيلة وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة علام
الغيوب بالنصب فقال الزمخشري صفة لربي وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية بدل وقال الحوفي:
بدل أو صفة وقيل : نصب على الملح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ : « واعلم أن (لعل) و (كان) و (ليت) ثلاثهن يجوز
فيهن جميع ماجاز في (ان) الا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء . ومن ثم اختار الناس ليت
زيدا منطلق ، وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمرا) على المضمر حتى يقولوا هو . ولم تكن
(ليت) واجبة ، ولا (لعل) ، ولا (كان) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني
فيصيروا قد ضموا الى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (ان) و (لكن) بمنزلة (ان) . »

هذا باب

من مسائل باب (كان) وباب (إن)

في الجَمْع والتفرقة

تقول : إنَّ القائمَ أبوه منطلقاً جاريته . نصبت القائم بـ (إنَّ) ، ورفعت الأب بفِعْله وهو القياس ، ورفعت (منطقه) لأنَّها خبر (إنَّ) ، ورفعت (الجارية) بالانطلاق . ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء ، وخبرها (منطقه) ، فيكون التقدير : إنَّ القائم أبوه جاريته منطلقاً ، إلاَّ أنك قدّمت وأخرت .

فإن جعلت هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول : كان القائم أبوه منطلقاً جاريته .

وعلى القول الثاني : منطلقاً جاريته ؛ لأنك تريد : كان القائم أبوه جاريته منطلقاً .

وتقول : إنَّ القائمَ وأخوه قاعدٌ . فترفع (الأخ) بعطفك إياه على / المضمَر في قائم فهذا جائز . والوجهُ - إذا أردت أن تعطفه على مضمَر مرفوع - أن تؤكِّد ذلك المضمَر فتقول : إنَّ القائم هو وأخوه قاعدٌ . وإنَّما قلت (قاعد) لأنَّ الأخ لم يدخل في (إنَّ) . وإنَّما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إنَّ الذي قام مع أخيه قاعد .

ونظير هذا قولك : إنَّ المتروك هو وأخوه مريضين صحيح^(١) ، وإنَّ المختصم هو وزيد جالس .

(١) من مسائل الفارقي - قال في ص ٧٠ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون المتروك اسم (ان) . وفيه ضمير قام مقام الفاعل ، وقوله (هو) تأكيد للمضمَر ، وأخوه عطف على انضمير بعد تأكيده ، لأن ضمير الفاعل إذا استتر ، وعطف عليه كان أحسنه أن تأتي بالتأکید أولا ، ثم تعطف عليه لشدة اتصاله بالفعل والا كنت كأنك عطفت على الفعل والضمير . فاذا أكدت بان ذلك ، فلم يتوجه القول الى أنك عاطف عليهما . »

ولو أردت أن تُدخل في (إِنَّ) الأَخ لقلت : إِنَّ المتروكَ مريضاً وأخاه صحيحان ، وإنَّ المخاصم عمرا ، وأخاه قائمان .
 فعلى هذا تلخيص هذه المسائل . وإنَّما حالها في (كان) و(إِنَّ) ، في الاحتياج والاستغناء ، حال الابتداء .

ونقول : إِنَّ زيدا كان (منطلقاً) . نصبت (زيدا) بإنَّ ، وجعلت ضميره في . (كان) ، و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إِنَّ) .

وإن شئت رفعت منطلقاً . فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام ؛ نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب^(١) الكَمَلَةَ من بنى عبس لم يُوجدَ كان مثلهم ، على إلغاء (كان) .

ومثله قول الفرزدق :

/ فكيف إذا رأيتُ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام^(٢)

٤
٤٣٥

= و (مريضين) حال منهما ، و (صحيح) خبران ، و (مريضين) هو آخر صلة المتروك فهذا بيان الوجه الذي حملة أبو العباس عليه .
 ويجوز فيه حذف (هو) على ضعف ، لأنه ضمير مرفوع ، فيسوغ العطف عليه وإن لم يؤكد ، وفي ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما .
 ويجوز أن تنصب الأخ على معنى مع فتقول :

إن المتروك وأخاه مريضين صحيح . على نحو قولك : ما صنعت وأخاك ؟

فإن جعلت الأخ مشاركا في أن قلت : إن المتروك وأخاه صحيحين مريضان (في الأصل مريض) . كأنك قلت : إن اللذين تركا في حال الصحة هما الآن مريضان » ثم ذكر نظيرا لهذه المسألة وطرفا من الاخبار عن ألفاظ المسألة .

(١) هي فاطمة بنت الخرشب الانمارية التي ولدت الكلمة وهم :

الربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٠ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٣٧ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ وشرح المفضليات للأنباري ص ٢٩ ، ص ٣٦٢ .

(٢) البيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ .

وفي نقد المبرد لسيبويه رأى أيضا أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة

والقوافي مجرورة . وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين
أجمعين .

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أن خبر (كان) (لنا) ، فتقديره :
وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ، إِنَّمَا مَعْنَى (كَانَ) هَاهُنَا التَّوَكِيدُ . فَكَانَ
التقدير - وَاللَّهِ أَعْلَمُ : كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ هُوَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا . وَنَصَبَ صَبِيًّا عَلَى الْحَالِ . وَلَوْلَا

= فقال : « قال محمد : ولا حجة له في هذا البيت ، لانه يجوز أن يكون (لنا) خبر (كان) .
كأنه قال : وجيران كانوا لنا كرام » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها ، فليس يجوز أن يكون خبرا لكان .
مثال ذلك أنك لو قلت : مررت برجل راغب فينا كان لم يجز أن تجعل (فينا) وهو معلق براغب
خبرا عن (كان) وكذلك مررت برجل نازل علينا كان .

فإن جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرا عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ولم تكن الرغبة ،
ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا . وكأنك قلت : مررت برجل راغب ، ولا تذكر فيمن راغب ؟ ثم
قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضى حرفا من الحروف ،
وكانه قال في البيت : وجيران ولم يبين لمن هم جيران ؟

ثم قال : كانوا لنا : أي كانوا نملكهم . وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر ، وهو متكلف .
انظر الانتصار ص ١٤٣ - ١٤٤ . وقد ردد الأعلام كلام ابن ولاد ورد عليه البغدادي بأن اللام
لاختصاص لا للملك .

فهذا ما يراه المبرد في كتابيه ولكن الزجاج ينقل عن المبرد زيادة (كان) في بيت الفرزدق
كما ذكره البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٣٨ فقال « وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة
(كان) في البيت الى المبرد ونقل عنه غلطة لم يقلها أصاغر الطلبة قال - عند قوله تعالى
(انه كان فاحشة ومقتنا) - : قال محمد بن يزيد جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا :
انه فاحشة ومقت ، وأنشد في ذلك قول الشاعر

وكيف اذا حللت ديار قوم
وجيران لنا كانوا كرام

وهذا غلط من أبي العباس ، لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى .
وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال بها سيبويه لكن
الزجاج تلميذ المبرد وهو أدرى بمذهب شيخه - والله أعلم -

ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلَّ الكلامُ على أَنه تكلمَ في المهدي ؛ لأنك تقول للرجل : كان فلان في المهدي صبيّاً . فهذا ما لا ينفكُّ منه أحدٌ أنه قد كان كذا ثمَّ انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلّمه وهو الساعة كذا (١) .

والوجهُ الآخر في جواز الرفع في قولك : (إنَّ زيدا كان منطلقاً) على أن تضمير المفعول في (كان) وهو قبيح (٢) / كأنك قلت : إنَّ زيدا كأنه منطلق . وقُبَّحه من وجهين :

٤
٤٣٦

= وتجويز المبرد زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر قال ابن السيد في أبيات المعاني : كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة (كان) في البيت ، ويقول : إنما تُلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر كيف : استفهام وفيه معنى التعجب وعاملها فعل محذوف يقدر بعدها : على أي حال أكون إذا مررت . . .

وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه والثناء في مررت أورابت للمتكلم بدليل قوله : لنا . البيت من قصيدة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك في الديوان ص ٨٢٥ - ٨٤٠ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٧ - ٤٠ - والعيني ج ٢ ص ٤٢ - ٤٧ والمغني ج ١ ص ٢٢٢ والسيوطي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ « ومنه قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهدي صبيّاً) والمراد : كيف نكلم من في المهدي . ولو أريد بها معنى المضى لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٣ والروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . وفي البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٧ « كان : قال أبو عبيدة زائدة وقيل تامة وينتصب صبيّاً على الحال في هذين القولين . وانظروا أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع ، كما لم يدل في قوله (وكان الله غفوراً رحيماً) وفي قوله (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة) والمعنى : كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن (كان) هذه بأنها ترادف لم يزل) .

الآية في سورة مريم : ٢٩ في أصل المقتضب : معنى كان هنا التوحيد في الأضداد لابن الأنباري ص ٥٠ : معناه : من يكون في المهدي ، فكيف نكلمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه

(٢) في الأشباه ج ١ ص ٢٩٦ : « نقض الغرض قال ابن جنى : حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت : خبر (كان) يتجاذبه شيان :

أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله . والثاني : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع . وكل واحد من خبر المبتدأ ، والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضاً من المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله وكان نحواً من ادغام الملحق ، وحذف المؤكّد » .
وباب نقض الغرض في الخصائص ج ٣ ص ٢٣١ وليس فيه هذا النص الذي ذكر هنا ونقل ابن السجري في أماليه ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢ جواز حذف خبر (كان) وحده وانظر البحر

أحدهما : حَذَفُ هذه الهاء . كقولك : إِنَّ زيدا ضرب عمرو ، وليس هذا من مواضع حَذَفِها ، وسنذكر ما حَذَفُها فيه أَحْسَنُ من إثباتها ، وما يجوز من الحَذَفِ وليس بالوجه ، في موضعه (١) إِنْ شَاءَ اللهُ .

وَقُبْحُها من الجهة الأخرى : أَنَّكَ تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة ، وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة ، فلو كان : (إِنَّ زيدا كان أخوك) كان أسهل ، وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء .

* * *

فأما قولهم : كَانِي أَخوك ، وكنت زيدا - فمحال إن أردت به الانتقال ، وأنت تعني أخاه في النسب . ولكن لو قلت : كنت أخاك ، أى : صديقك ، وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيدا ، وأنا الساعة عمرو ، أى : غيرت اسمي - كان جائزا .

وجائز أن تقول : كنت أخاك وإن كان أخاه/ الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان ، ولا تُخبر عن وقته الذى هو فيه لِعَلْمِ المخاطب ذاك ، ولأنَّ للقاتل - إذا كانت الأخبار حَقًّا - أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره . فمن ذلك قول الله (وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (٢) (وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) (٣) . فقَوْلُ النحويين والمفسرين فى هذا واحد ، إِنْ معناه - والله أعلم - : أَنَّهُ خَبَرْنَا بِمَثَلِ ما يُعرف من فَضْلِهِ ، وطَوْلِهِ ، ورحمته ، وغُفرانه ، وَأَنَّهُ عَلَامُ الغيوب قَبْلَ أن تكون . فعَلَّمْنَا ذلك ، ودَلَّنَا عليه بهذا وغيره .

ومِثْلُ ذلك قولُهُ : (وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) (٤) ونحن نعلم أَنَّ الأمرَ أَبداً للهِ .

* * *

= المحيط ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ والرضى ج ٢ ص ٢٧٢ والمفنى ج ٢ ص ١٥٩ والهمع ج ١ ص ١١٦ .

ومن حذف خبر كان وحده الحديث : عن عائشة رضى الله عنها انها قالت : فربما قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : كان لم يكن فى الدنيا امرأة الا خديجة ، فيقول : انها كانت وكانت ، وكان لى منها ولد .

- (١) تقدم حديث عنه فى الجزء الثانى ص ٣٤٢ الجزء الثالث ص ١١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ .
- (٢) النساء : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان : ٧٠ - الأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح : ١٤ .
- (٣) النساء : ١٤٨ .
- (٤) الانفطار : ١٩ .

ذكر أبو حيان فى البحر المحيط أن (كان) تفيد الاستمرار فى آيات كثيرة :

وتقول : كان القائمُ القاعدُ أبواه إليه منطلقاً جاريته .

رفعت القائم بـ (كان) ، ورفعت (القاعد) بالقائم ، ورفعت (أبويه) بالقاعد ، وأولا قولك إليه لم تجز المسألة ؛ وذلك أن تقديرها : كان الذي قام الرجل / الذي قعد إليه أبواه . فلا بُدَّ من ضميرين يرجع أحدهما إلى الألف واللام في قاعد ، والآخر إلى الألف واللام في القائم .

* * *

وتقول : إنَّ الراغبَ فيه أبواه كان زيدياً ، وإنَّ زيدياً كان الراغبُ فيه أبواه ضاربه . ولو قلت : كان عبدُ الله زيدياً يضره - جعلت أيهما شئت فاعلا .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدياً ضاربه ، فجعلت الضارب زيدياً كان جيدياً . فإن جعلت الضارب عبد الله قلت : ضاربه هو ؛ لأنَّ ضاربا اسم ، فإذا جرى صفة أو حالا أو خبراً لغير من هو له - فلا بُدَّ من إظهار الفاعل والخبر فيه .

والفعل يحتمل أن يجري على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبين عمَّن هو له . ألا ترى أنك تقول : زيد تكرمه فيكون جيدياً ، ولو قلت : زيد مكرمه ، فتضعه في موضع تكرمه لم يجز حتى تقول : (أنت) وكذلك : عبد الله زائره أنا . وتفسير هذا ، وإجراء المسائل / مستقصى في باب الابتداء (١) إن شاء الله .

وتقول : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضَّارِبَ أَخَاهُ كان زيدياً (٢) .

= (كنتم خير أمة أخرجت للناس) البحر ج ٣ ص ٢٨ .
(ان الله كان عليكم رقيبا) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .
(ان الله كان عليما حكيماً) البحر ج ٣ ص ١٨٧ .
(انه كان فاحشة ومقتنا) البحر ج ٣ ص ٢٠٩ .
(ان كيد الشيطان كان ضعيفا) البحر ج ٣ ص ٢٩٦ .
(وكانوا بآياتنا يجحدون) البحر ج ٧ ص ٤٩٠ .
(وكان الله غفورا رحيما) البحر ج ٦ ص ١٨٧ .
(١) باب الابتداء وهو باب الاخبار بالألف واللام تقدم في الثالث ص ٨٩ وذكر مسألة ابراز الضمير في ص ٩٣ ، وأعاد ذلك في ص ٢٦٢ وسيكرره في هذا الجزء ص ٤٥٠ ويحيل على باب الاخبار .

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧١ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون في أفضلهم النصب ، والرفع ، وفي الضارب النصب والرفع وفي أخاه النصب والرفع وفي زيدياً النصب ، والرفع .
فنصب (أفضل) على وجهين ، ورفعه على وجه واحد .

- = ونصب الضارب على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه •
 • ونصب أخاه على ثلاثة أوجه ، ورفع على ثلاثة أوجه •
 • ونصب زيدا على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه •
 فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجها :

بيان الوجوه التي تقدمت

إذا نصبت (أفضلهم) فأحد وجوه النصب : أن يكون اسم (ن) وهو الأظهر فيها
 والوجه الآخر : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها ويكون في ان ضمير المجهول
 وإذا رفعت فعله فملي أنه مبتدأ وخبره (كان) وما بعدها ، وفي (ان) مجهول مضمر

وإذا نصبت الضارب فأحد وجوهها : أن تجعله وصفا لأفضلهم •

والثاني : أن تجعله خبرا لكان تقدم عليها ، وترفع (زيدا) على هذا الوجه •

والثالث : ان تجعله بدلا من أفضلهم • وكل ذلك جائز • وهذا الوجه كان بعضهم ياباه ، ويأبى
 أن يبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبديل من ذلك بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر • فتبديل
 خبرا من خبر • وذلك مجمع على جوازه •

وإذا رفعت فعله أن أحد الوجهين : يكون وصفا لأفضل في الحال الذي ترفع أفضلهم •

والوجه الآخر : البديل منه ، والثالث : أن يكون خبرا لأفضلهم على أن يكون (كان) زائدة •

و (زيد) بدلا من أفضلهم ، أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون (كان) وصفا للأخ ، ولا
 الضارب ، لأن الفعل لا يكون وصفا لمعرفة اذ هو نكرة •

وعندى أن العامل حينئذ يكون في الحال ضارب لأنه لا يعمل فيها الا فعل ، أو معنى فعل
 ولا يعمل (ان) في الحال ، كما يعمل هذا •

وقد سأل أبو العباس - رحمه الله - نفسه : هل يكون (كان) على هذا الوجه حالا ، فيكون
 (أفضل) اسم أن و (الضارب) الخبر ، و (كان) حالا ، فمنع من ذلك على رأيه ، وأجازه على رأى
 أبي الحسن الأخفش ، لأنه يرى أن يجعل الماضي حالا ، وضعفه من قبل أن الحال تكون بلفظ الفعل
 المضارع • تقول : مررت بزيد يقوم ، أى : قائما ، ولا تقول : مررت بزيد قام •

وهذا هو عندى كما ذكر في ضعف وقسوع الماضي في موضع الحال •

فأما أن يمتنع من ذلك البتة ، فلا ينبغي أن يقال به ، لأن له وجها يجوزه وهو أن يقدر معه
 (قد) ••• كأنك قلت : مررت بزيد قد قام ، كما قال - عز وجل - (أو جاءكم حصرت
 صدورهم) وهو تقديره : قد حصرت صدورهم فإذا قدر معه (قد) قلبته الى الحال عن الماضي •
 وكان نظير لم يقم فى أن (لم) تدخل على المضارع ، فتقلبه الى الماضي ، وكذلك ان قمت قمت ،
 دخلت (ان) على الماضي فقلبته الى المستقبل وقد زعم أبو العباس أنه ليس كون الماضي حالا ككون
 ان قمت قمت وكذلك لم يقم ، لأن (ان) و (لم) حرفان يغيران وليس في الماضي حرف بغيره •

وهذا عندى فاسد بما بينا من أن مع الماضي أيضا حرفا مقدرا يقلبه والمقدر كالمذكور مع قيام
 الدليل عليه ، فلا فرق بينهما الا بمقدار أن أحدهما مقدر محذوف قد دل عليه •
 ومنع من الحال فى حصرت صدورهم ، وقال : هو على الدعاء مثل : قطع الله يده •

وهذا عندى وجه لا يمنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذى نصرناه .
وليس سبيل من صح عنده فى المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لاوجه سواه .
ونظير هذا قولك . مررت برجل معه صقر صائدا به غدا .

فنحن نعلم أن فعل غدا لا يكون حالا لفعل واقع اليوم من أجل أن الحال ظرف للفعل ، ولكننا
جوزنا ذلك لحسن تأويله . كأنه قال : مررت برجل معه صقر مقدرًا به الصيد غدا ، فيكون
قوله مقدرًا هو الحال . ولكن وقع (صائداً) موقعه ، فصرنا ننصبه بأنه حال على هذا الوجه
الذى ذكرنا . فكذاك مررت بزید قام . يتوجه أن يكون معناه : قد قام فقلبتہ (قد) الى الحال .
ويتوجه أن يكون مقدر كأنك قلت : مررت بزید مختصا بالوصف أنه قام فى الماضى ، فيكون
مختصا هو الحال التى وقع فيها هذا الفعل ، ويكون الماضى مذكورا ، ليدل به على هذا الغرض
وهذا كاف فى نصره هذا المذهب ، وافساد غيره مما خالفه .

وإذا رفعت (الأخ) فأحد وجوهه : أن يكون فاعل الضرب .
والآخر : أن يكون مبتدأ خارجا عن صلة الضارب (والضارب) حينئذ وصف لأفضلهم ،
ويكون (أخوه) مبتدأ ، (وكان) خبره ، والجملة خبر أفضلهم .
والثالث : أن يكون خبر (ان) ، وتجمع (زيدا) بدلا منه ، و (كان) زائدة .
والرابع : أن يكون بدلا من الضارب اذا رفعت الضارب على الوصف أو الخبر فان أبدلته منه
والضارب وصف كان زيد عطف بيان .
وإن أبدلته منه وهو خبر « كان » الأخ هو خبر أيضا .

وإذا نصبته فأحد وجوهه فى النصب : أن يكون مفعول الضارب ، فيكون فى صلته .
والثانى : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها وذلك مع رفع زيد . والجملة خبر (أفضل)
والثالث : أن يكون بدلا من الضارب ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت (زيدا) فأحد الوجوه : أن يكون اسم (كان) .
والثانى : أن يكون (زيد) بدلا من الأخ و (كان) ملغاة .
والثالث : أن يكون خبر (ان) و (كان) ملغاة .
الرابع : أن يكون خبر الأخ ، و (كان) زائدة ملغاة ، والجملة خبر أفضلهم ويجوز لك فى أحد
هذه الوجوه أن تقدر فى كان هاء مضمرة ، وترفع زيد بأنه اسم (كان) كأنك قلت : كأنه زيد .

وإذا نصبته فأحد الوجوه : أن يكون خبر (كان) وهو أظهرها .
الثانى : أن يكون مفعول الضارب ، وأخوه فاعله ، و (كان) ملغاة في صلة الضارب .
الثالث : أن يكون بدلا من أخاه ، و (كان) ملغاة أيضا .
وجميع هذه الأوجه انما ذكر أبو العباس - رحمه الله - منها خمسة أوجه وما سوى ذلك
تفريع فرغناه .

بنصب الضارب ، ففي هذا وجوه :

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ . فجعلت (الضارب) نصباً صفة ، وجعلت (كان) وما عملت فيه الخبر .

وإن شئت رفعت (الضارب) ، فجعلته خبراً ، وجعلت (زيداً) بدلاً منه فرفعته ، وجعلت (كان) زائدة على ما كنت شرحت لك .

وإن شئت رفعت (زيداً) على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ ، وكانك قلت : إنَّ أفضلهم الذي ضرب أخاه زيد .

وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيداً ، وترفع (الضارب) .

ولو قلت : إنَّ أفضلهم الضاربُ أخاه كان زيداً . ترفع (الضارب) على أن تجعل (كان) صفة للأخ - لم يجز ؛ لأنَّ الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جُمَل ، وإنَّما تكون الجُمَل صفاتٍ / للنكرة ، وحالاتٍ للمعرفة ؛ لأنَّ (يفعل) إنَّما هو مضارع (فاعل) ، فهو نكرة مثله . ألا ترى أنَّك تقول : مررت برجل يضرب زيداً ؛ كما تقول : مررت برجل ضارب زيداً .

وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال ؛ كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : إنَّ أفضلهم الضاربُ أخاه ، كان جيِّداً أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة .

فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالاً لها فإنَّ ذلك قبيح ، وهو على قبحه جازئ في قول الأَخفش ، وإنَّما قبحه أنَّ الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

= وجملة الوجوه التي ذكرها أبو العباس أن يكون (الضارب) نصباً على الوصف لأفضلهم ، ويكون رفعا على الخبر ، و (زيد) بدل منه ، و (كان) زائدة .

ورفع (زيد) على أنه فاعل الضرب ، ثم قال : وإن شئت رفعت الأخ ونصبت زيداً على خبر (كان) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان مافي المسألة ، وما سوى ذلك من التفریع فقد تقدم ما يفنى عن اعادته في هذا الموضوع وإنما نذكر الآن ما لم يَمْضُ ، إذ كان غرضنا الافادة لا الاعادة » . (ص ٧١-٧٢)

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل - قلت على هذا : مررت بزريد يأكل ، فكان
معناه : مررت بزريد آكلًا .

وإذا قلت : (أكل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ؛ كما تقول : هو يأكل : أي
هو في حال أكلٍ . فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع / الحال امتنع في هذا الموضع .
وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) في موضعها . كما تقول : إن ضربتني ضربتك ،
والمعنى : إن تضربني أضربك .

وهذا التشبيه بعيد ؛ لأنَّ الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تُزيل الأفعال عن مواضعها .

ألا ترى أنك تقول : زيد يضرب غداً ، فإذا أدخلت (لم) قلت لم يضرب أمس ، فبدخول
(لم) صارت (يضرب) في معنى الماضي . وتناولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ،
وهي قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١) .

وليس الأمرُ عندنا كما قالوا . ولكن مخرجها - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء ؛
كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو من الله إيجابُ عليهم .

(١) النساء : ٩٠

وقوع الفعل الماضي حالا من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين ، والآخرس . وقد
عقد لذلك الأنباري مسألة في الانصاف ص ١٦٠ - ١٦٤
وقد جهد الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من
القياس والسمع .

والمتبع لأبي حيان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ،
ولا يقدر (قد) مع الماضي . فيقول ج ٣ ص ٣١٧ :
« جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) ، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالا
في لسان العرب بغير (قد) ، فساغ القياس عليه » .
ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضي حالا بغير
قد كثرة ينبغى القياس عليها » .

ويقول ج ٧ ص ٤٩٣ : وقد أجاز الآخرس من البصريين وقوع الماضي حالا بغير
(قد) وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها
التأويل » .

وكرر ذلك في ج ٨ ص ٤٢٣

فَأَمَّا الْقَرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ فَإِنَّمَا هِيَ (أَوْ جَاءُواكُمْ حَصِرَةً صُدُّورُهُمْ) (١).

وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْجُمَلِ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَلَوْ وَضَعْتَ فِي مَوْضِعِ رَجُلٍ مَعْرِفَةً لَكَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ حَالٍ . فَعَلِيَ هَذَا تَجَرِّي الْجُمْلِ .

/ وَإِذَا كَانَ فِي الثَّانِيَةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ جَازَ إِلَّا تَعَلَّقَهُ بِهِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَإِنْ عُلِّقَتْ بِهِ فَجَيِّدٌ .

وَإِذَا كَانَ الثَّانِي لَأَشْيَاءٍ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ الْعَطْفِ (٢) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَجَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَبُوهُ يَكَلِّمُهُ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَأَبُوهُ يَكَلِّمُهُ بِالْوَاوِ ، وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ .

فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرُو فِي الدَّارِ - فَهُوَ مُحَالٌ إِلَّا عَلَى قَطْعِ خَبَرٍ وَاسْتِثْنَاءٍ آخَرَ . فَإِنْ جَمَلْتَهُ كَلَامًا وَاحِدًا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو فِي الدَّارِ .

وَهَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي يَسْمِيهَا النُّحَوِيُّونَ وَآوُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَعْنَاهَا : (إِذْ) . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٣) وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُفَسِّرِينَ .

(١) هذه جراءة من المبرد فصنعه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالياء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٥١ والاتحاف ص ١٩٣ .

وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

(٢) يريد واو الحال وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ وابن يعين ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧ : « وأما قوله - عز وجل - (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم فأنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فأنما جعله وقتا ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف . إنما هي واو الإبتداء » .

الآية في آل عمران : ١٥٤ وقد تقدمت في الجزء الثاني ص ٦٦ والثالث ص ٢٦٣ .

هذا باب

/المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغنى كل واحد من (١) صاحبه (٢)

فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره ، وما دخل عليه نحو (كان) (٣) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإثما تذكره للسامع ؛ لِيَتَوَقَّعَ ما تُخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه - صحَّ معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنَّه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنك قائلا له : رجل يُقال له زيد فلما كان يعرف زيدا ، ويجهل ما تُخبره به عنه - أفدته الخبر ، فصحَّ الكلام ؛ لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئا ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام .

• • •

فأما /رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإثما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسنبيِّن هذا بالاحتجاج في موضعه (٤) إن شاء الله .

(١) استعمال (عن) هنا أنسب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ «باب المسند والمسند إليه»

وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا .

فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من

الآخر في الابتداء .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧ : «ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا ،

وليت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج الى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ الى ما بعده .»

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٤٩ وهذا الجزء ص ١٢

فإذا قلت : عبد الله أخوك ، وعبد الله صالح لم تُبَيِّلْ (١) أكان الخبر معرفةً أو نكرة ؟ لكل لفظه منهما معناها .

فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات .

ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل ظريف - لم تُفد السامع شيئاً (٢) ؛ لأن هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيراً ، وقد فسرنا هذا في باب « إن » وباب « كان » (٣) . ولو قلت : خيرٌ منك جاءني ، أو صاحبٌ لزيد عندي جاز وإن كانا نكرتين ، وصار/ فيهما فائدة ؛ لتقريبك إليهما من المعارف .

٤
٤٤٥

وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ؛ لأن (زيداً) هو المبتدأ (٤) .
وتقول على هذا : غلامٌ لك عبدٌ الله ، وظريفان أخوك ، وحسان قومك .

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى (٥) ؛ نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم .

(١) الاصل تباك وتقدم شرحه في الجزء الثالث ص ١٦٧-١٦٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٥ « ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر .. » .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ص ١٠٩ من هذا الجزء

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجمل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدماً ، ويكون (زيد) مؤخراً . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربى جيد وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنوك ، ورجل عبد الله .. » .

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان جملة ، نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو . والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وذهب البصريون الى جواز التقديم وقد عقد الانبارى مسألة لهذا الخلاف فى الانصاف ص ٤٨-٥٢ .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان .. » .

وللمبرد مناقشة لعبارة سيبويه فى نقده لكتابه . الانتصار ص ١٣٩ - ١٤١ .

فَالْخَبْرُ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ فِي الْمَعْنَى . أَوْ يَكُونُ الْخَبْرُ غَيْرَ الْأَوَّلِ : فَيَكُونُ لَهُ فِيهِ ذِكْرٌ . فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ مُحَالٌ .

وَنظِيرُ ذَلِكَ : زَيْدٌ يَذْهَبُ غَلَامُهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ عَمْرُوهُ إِلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَتْ :
زَيْدٌ قَامَ عَمْرُوهُ - لَمْ يَجْزِ (١) ؛ لِأَنَّكَ ذَكَرْتَ اسْمَهُ ، وَلَمْ تُخْبِرْ عَنْهُ بِشَيْءٍ ، وَإِنَّمَا خَبِرْتَ
عَنْ غَيْرِهِ .

* * *

فَإِذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ قَامَ ، فَ(عَبْدُ اللَّهِ) رَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ(قَامَ) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، وَضَمِيرُهُ
الَّذِي فِي قَامَ فَاعِلٌ .

فَإِنْ زَعِمَ / زَاعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْفَعُ (عَبْدُ اللَّهِ) بِفِعْلِهِ فَقَدْ أَحَالَ مِنْ جِهَاتٍ (٢) :

مِنْهَا أَنَّ (قَامَ) فِعْلٌ ، وَلَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ فَاعِلِينَ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْإِشْرَاقِ ؛ نَحْوُ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ
وَزَيْدٌ ، فَكَيْفَ يَرْفَعُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَضَمِيرُهُ ؟ وَأَنْتَ إِذَا أَظْهَرْتَ هَذَا الضَّمِيرَ بَيَّانًا تَجْعَلُ فِي مَوْضِعِهِ
غَيْرَهُ بَيَّانًا لَكَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ قَامَ أَخُوهُ فَإِنَّمَا ضَمِيرُهُ فِي مَوْضِعِ أَخِيهِ .

وَمِنْ فُسَادِ قَوْلِهِمْ أَنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ قَامَ ، فَيَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَا يُزِيلُهُ ، وَيَبْقَى
الضَّمِيرُ عَلَى حَالِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ هَلْ قَامَ ؟ فَيَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمُحَالٌ أَنْ
يَعْمَلُ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ فِيمَا قَبْلَهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : ذَهَبَ أَخْوَاكَ ثُمَّ تَقُولُ : أَخْوَاكَ ذَهَبَا . فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ عَامِلًا
كَعَمَلِهِ مُقَدِّمًا لَكَانَ مُوَحَّدًا ، وَإِنَّمَا الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ دَافِعًا لِلضَّمِيرِ كَانِ ، أَوْ خَافِضًا
أَوْ نَاصِبًا . فَقَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتُهُ ، وَزَيْدٌ مَرَّتَ بِهِ .

* * *

(١) لَخَلُو الْجُمْلَةِ عَنِ الرَّابِطِ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٧٩-٨٤ والمغنى ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ والمبرد انمسا يرد على الكوفيين والأخفش الذين أجازوا هذا .

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبهه / هذا- لجاز أن
تُضمَر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع .

٤
٤٤٧

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أى :
هذا الهلال^(١) .

وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقلت : زيدٌ جاز على ما وصفت لك .

ونظير هذا الفعل الذى يُضمَر إذا علمت أن السامع مُستغْنٍ عن ذكره - نحو قولك
- إذا رأيت رجلا قد سدّد سَهْمًا فسمعت صوتاً - : القِرطاس والله ، أى : أصاب القِرطاس ،^(٢)
أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً ، ثم سمعت تكبيراً قلت : الهلال والله ، أى : رأوا الهلال .
ومثلاً هذا مررت برجل زيد ، لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو ؟ فكأنك قلت :
هو زيد . وعلى هذا قول الله عز وجل (بِشْرٌ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ)^(٣) وتقول : البرُّ بخمسين ،
والسمن مَنوان ، فتحذف الكُر والدرهم ليعلم السامع ، فإنهما اللذان يُسعر عليهما^(٤) .

* * *

وَمَا يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : لا عليك^(٥) إنما يريدون : لا بأس عليك .
وقولهم / ليس إلا ، وليس غير^(٦) . إنما يريدون ليس إلا ذلك .

٤
٤٤٨

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا .
وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله
وربى . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتا ، فعرفت صاحب الصوت
فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربى ... » .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١٨ ، والثالث ص ٢١٦ ، وص ٢٦٧

(٣) الحج : ٧٢ ، وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٩ « قرأ الجمهور النار رفعا على اضمار
مبتدأ . كأن قائل يقول : وما هو ؟ قال النار .

وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدأ ، ووعدها الخبر وأن يكون وعدها حالا على
الاعراب الاول .. وأجيز أن تكون خبرا بعد خبر ... » .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢٥٤

(٥) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٥١

(٦) سيمعده له بابا يختم به الكتاب وذكر فى الجزء الثانى ص ١٥٢ .

ويقول القائل : أما بقي لكم أحد فإن الناس ألب عليكم ، فتقول : إن زيدا ، وإن عمرا (١) ،
أى : لنا . قال الأعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا (٢)

ويروى : إذ مضوا .

والمعرفة ، والنكرة ها هنا واحد . وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تقدم له
خبيرا ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ : « ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ ان الناس الب عليكم .
فيقول : ان زيدا وان عمرا ، أى لنا » .

فى النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٣٨ « الحديث : ان الناس كانوا علينا ألبا واحدا .
الألب بالفتح والكسر : القوم يجتمعون على عداوة انسان وقد تألبوا أى تجمعوا » وفى اللسان :
الفتح فى ألب أعرف .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ : ٢٨٤ : على حذف خبر « ان » للعلم به .
وفى الخصائص ج ٢ ٣٧٣ - ٣٧٤ : « وقد حذف خبر (ان) مع النكرة خاصة ،
نحو قول الاعشى : ان محلا وان مرتحلا . . أى أن لنا محلا ، وان لنا مرتحلا .
وأصحابنا يجيزون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم اذا قيل لهم :
ان الناس ألب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لنا زيدا ، وان لنا عمرا .
والكوفيون يأبون حذف خبرها الا مع النكرة .
فأما احتجاج أبى العباس عليهم بقوله :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو ان الاكارم نهشلا

أى أو ان الاكارم نهشلا تفضلوا . قال أبو على : وهذا لا يلزمهم ، لأن لهم أن يقولوا :
انما منعنا حذف خبر المعرفة مع ان المكسورة فأما مع (ان) المفتوحة فلن نمنعه . . .
المحل ، والمرتحل : مصدران ميميان بمعنى الحلول ، والارتحال ، أو اسما زمان ، أى ان
لنا فى الدنيا حولا ، وان لنا عنها ارتحالا .

السفر : اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر .

المهل : السبق وقال ابن الحاجب هو بمعنى الامهال ورده البغدادي .

ويجوز أن يكون بمعنى عبرة .

و (إذ) ظرف عامله ما بعده وظاهر كلام ابن الحاجب انها بدل من السفر ، وقيل

للتعليل .

البيت مطلع قصيدة للاعشى فى مدح سلامة ذى فائش الديوان ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨١ - ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ المبنى ج ٢ ص

١٦٨ ومعاهد التنقيص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥

فمن المعرفة قول الأخطل .

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلًا (١)

والبيت آخر القصيدة .

وتقول : النازلُ في داره أخواك غلامُك ، والضاربُ أبواه أخويه عبدُ الله .

* * *

ولو قلت : أنا الذى قمت ، وأنت الذى ذهبت - لكان جائزا ولم يكن الوجه . وإنما وجهُ

الكلام : أنا الذى قام ، وأنت الذى ذهب (٢) ؛ ليكون الضمير فى الفعلِ راجعاً إلى الذى .

وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت ؛ لأنك تحمله على المعنى .

(١) فى هذا البيت رد على الكوفيين فى اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء فى اشتراطه تكرير ان فانه حذف خبر (ان) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله واسمها معرفة وهى غير مكررة .

(أو) بمعنى الواو ، و (خلا) أداة استثناء .

الحى : القبيلة . تفضلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزية .

و (نهشل) : بدل من الاكارم .

والبيت نسبة أيضا ابن الشجرى فى اماليه ج ١ ص ٣٢٢ الى الاخطل كما نسبه

اليه ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤

ويقول البغدادي : وللأخطل فى ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وديوان الاخطل ص ٣٩٢ فقد ذكر هناك على

انه مما نسب الى الاخطل ونسبه الى الاخطل أيضا ابن الانبارى فى شرح القصائد السبع ص ٥٦ مستشهدا به على حذف خبر ان وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤

واقول : مما ينصر مذهب البصريين أن خبر (ان) جاء محذوفا فى القرآن فى قوله

تعالى (ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء

المعكف فيه والباد) .

وذلك باتفاق المعريين والمفسرين .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٠ واعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٥ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٢

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٤١ ، ج ٤ ص ٣٨٢

واختلفوا فى قوله تعالى (ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز) .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٩٣ . العكبرى ج ١٢٩٢ ، ١٦٨ الهمع ج ١ ص ١٣٦ . البحر

المحيط ج ٧ ص ٥٠٠ المغنى ج ٢ ص ١٢٩ ، ص ١٦٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤١ ضبط لهذه المسألة قال : « واعلم انه اذا كان

الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر ، لأن المظهرات كلها غيب ، نحو : انا الذى قال كذا .

ولو قلت : الذى قمت أنا - لم يجز ، وهذا قبيح . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى ؛
لأنه ليس فى جملة (الذى) ما يرجع إليه

/ فمما جاء من هذا المعنى قول مهلهل :

وأنا الذى قتلتُ بكرًا بالقنا وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سنام^(١)

وقال أبو التَّجَم :

يا أيُّها الذَّكْرُ الذى قد سُوتنى وفَضَحْتنى ، وطَرَدْتَ أمَّ عِيَالِيَا^(٢)

فإنَّما يصلحُ هذا بالمقدِّمات التى وصفت لك .

* * *

وتقول : زيد فى الدار قائم . إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد . فإن جعلت فى
الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

وتقول : زيد يوم الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تَصْمَنُ الجُثْثَ .
ألا ترى أنَّك تقول : زيد فى الدار ، فيصلحُ وتُهيِّدُ به معنى ، ولو قلت : زيد يوم الجمعة
لم يصلحُ ؛ لأنَّ الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفِعْلُ جاز

== وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى . قال على - كرم الله وجهه - :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .

قال المازنى لو لم اسمعه لم أجوزه .

وكذا إذا كان الموصول ، أو موصوفه خيراً عن مخاطب ، نحو : أنت الرجل الذى قال كذا
وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه . أما معه فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذى وهب
المئين ... » وانظر ص ٤٦ منه والمضى ج ٢ ص ١٠٩ ، والخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) الشاهد فى قوله : قتلت والكثير قتل وانظر الأبيات المشككة ص ٢٢٨

وفى المقصور لابن ولاد ص ٨٨ : القنا ، جمع قناة يكتب بالألف ، لأنك تقول فى جمعه
قنوات ، والبيت لمهلهل كما نسبه المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة

السنام يستعار كثيراً للعز .

(٢) الشاهد فيه كالببيت السابق وانظر المسائل المشككة أيضاً ص ٢٢٨ ، أمالى الشجرى

ج ١ ص ٢٩٢ ، والأشباه ج ٤ ص ١٣٧

والبيت لابی النجم كما نسبه المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة

أن تكون أممها الزمان ظروفاً له ، نحو قولك : القتالُ يومَ الجمعة ، ومقدمَ الحاج ، والمحرمَ
يا فتى ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعلٌ قد كان يجوز / أن يخلو منه هذا
الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار (١)

* * *

وتقول : عبدُ الله زيدُ الضارِبِ (٢) . إذا كانت الألف واللام والفعلُ لزيد . ف (عبد الله)
ابتداء ، و (زيد) ابتداء ثان ، و (الضارب) خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبد الله ، والهاء التي
في الضارِبِ راجعة إلى عبد الله .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وسيكرر ذلك في ص ٤٨٣ ، ص ٦١٣

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧٢ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : هذه المسألة على صغرها لها شعب مشكلة ، وفروع
ملبسة ، فينبغي أن نحدد لها عقداً يكون مسهلاً لمعرفة مقرباً لفائدتها فمن ذلك :

ان كل اسم فاعل جرى على غير من هو له لم يجز ان يتضمن الضمير ، ولا بد فيه من
اظهاره لما بينا أولاً ، وقد مضى ذكر علتسه ، ونكتتها أنهم جعلوا للفعل مزية على اسم الفاعل
في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل دون الوجه الذي يقوى . . . فهذا وجه مما يحتاج
اليه في علم المسألة .

ومن ذلك أيضاً ان الخبر المفرد لا يجري على المبتدأ الا اذا كان هو هو ، وان كان غيره لم
يجر عليه ، لأن أصل المبتدأ وخبره ان يكونا اسمين مدلولهما واحد ، ليجرى على طريقة :
هذا هذا ، وذاك ذاك ، وهو هو .

وعلى ذلك مبني الجملة من مفردين . فمتى لم يكن مدلولهما واحداً كان باب الجملة
أحق به ، واحتاج حينئذ الى ضمير يعود اليه من الجملة التي صارت خبراً عنه لينمقد به ،
ولولا الضمير ما انعقدت ، لان الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج الى غيره . فمتى لم
يكن فيها ذكر يتعاقب بما قبله ، فيدعو الى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير لم يكن
بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه .

الا ترى أنك لا تقول : زيد عمرو ، وعمرو غير زيد ، ولا تقول : زيد قائم بكر ، ولا زيد
قام بكر . كل ذلك لانه لا تعلق للمفرد ، ولا للجملة بالاول .

فعلى هذه الاصول في المسألة اربع تقديرات :

الأولى منها : ان تكون الالف والسلام في الضارب والفعل جميعاً لزيد فلفظ المسألة على
ما تقدم لا يحتاج الى زيادة . تقول : عبد الله زيد الضارِبِ . فالضارِبِ خبر زيد لانه هو هو ،
و (زيد) مبتدأ ، والجملة التي هي زيد الضارِبِ خبر عن (عبد الله) الذي هو مبتدأ

اول والعائد من الجملة الى عبد الله الهاء في الضاربه ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمرو ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود الى الألف واللام فهذا بيان التقدير .

الثانية منها : ان تكون الالف واللام والفعل جميعا لعبد الله ، فلا بد في ذلك من (هو) ليكون خيرا للضاربه ، ويكون (الضاربه) مبتدأ ثالثا ، ويكون الضاربه وخبره جملة هي خبر (زيد) ويكون عائد الهاء ويكون زيد وخبره خبر (عبدالله) ، ويكون عائد قولك هو . ومنزلة ذلك منزلة قولك : عبد الله هند ضربها أبوه .

ويكون العائد الى الألف واللام الضمير الذى فيها ، ولذلك قلنا : لا بد من (هو) فى المسألة . ولو جعلت موضع قولك (هو) شديد أو ما جرى مجراه لم يجز ، لأنه كان يبقى (عبد الله) بلا عائد . واللفظ بها أن تقول : عبد الله زيد الضاربه هو .

فان قيل لك : فهل (هو) فى هذا الكلام اظهار الضمير الذى فى الضارب أم غيره ؟

قلت : هذا لا يجوز أن يكون اظهارا للضمير ، لأنه قد جرى على من هو له ، وأيضا فكان يجيء منه أن تبقى الألف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد . من أجل أنه لا يكون فى الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومحال ان يعود ضمير الى شيئين . فليس الضمير الا مجتليا ليكون خيرا للضاربه ، وعائدا الى عبد الله ، لأنه لما وقع الضارب وهو مفرد بعد زيد ، وليس إياه - وجب أن يجاه له بخبر ليصير به جملة يحسن أن يرجع الى الأول منها ضمير ، ويكون خيرا عن (زيد) ، وقد مضى البيان عن أن المفرد لا يكون خيرا لمبتدأ ليس به ، ولا بسببه .

الثالثة منها : أن يكون الألف واللام لزيد ، و (ضارب) لعبد الله . فلا بد فى هذا الوجه أيضا من اظهار (هو) مرة واحدة ، لأن (ضاربا) حينئذ جار على غير من هو له من أجل أن الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله فهو غيره . واللفظ بها : عبد الله زيد الضاربه هو .

فاللفظ فيها وفى التى قبلها واحد . والتقدير يختلف ، لأن (هو) فى هذه اظهار للضمير المستتر فى الضارب من أجل أنه جرى على غير من هو له .

وفى الأولى (هو) خبر للالف واللام مجتاب فيبينهما هذان الفرقان .

وبيانها أن يكون (عبد الله) مبتدأ أول ، و (زيد) مبتدأ ثانيا ، و (الضاربه) خبر زيد ، لأن الألف واللام هى له فقد صار الخبر مفردا هو هو ، فجرى عليه خيرا والجملة خبر عبد الله ..

الرابعة منها : أن يكون الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد ، فلا بد على هذا من أن تذكر (هو) مرتين :

احدهما : يكون اظهارا للضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، اذ الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له على ما بينا .

و (هو) الثانى لا بد منه أيضا ، ليكون خيرا للضارب من أجل أن الألف واللام لعبد

فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربه هو . تجعل (الضارب)
ابتداءً ثالثاً ؛ لأنه لا يكون خبراً عن زيد ؛ لأنه غيره ، وتجعل (هو) خبر الضاربه ، والهاء
المنصوبة ترجع إلى زيد ، وهما جميعاً خبر عن (زيد) ، و (زيد) وما بعده خبر عن عبد الله .
فإن جعلت الألف واللام لزيد والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربه هو . ف (هو)
ها هنا إظهار الفاعل ؛ لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبراً عنه ؛ وصار الفعل جارياً على
على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كإظهارك إياه / أو كان غير الأول ؛ نحو قواك : عبد الله
هند الضاربه أبوه .

ف (هو) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى التي ؛ لأنها لهند .
فإن كانت الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد قلت : عبد الله زيد الضاربه هو هو .
وذاك لأن الألف واللام لعبد الله ، فقد صار ابتداءً ثالثاً ، وجرى الفعل على غير من هو له ،
فجعلت (هو) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء . وسنأتي على بقية هذا الباب في
باب الألف واللام (١) .

= الله ، وقد وقعت بعد زيد ، ولا يصح أن يكون خبراً له ، لأنه مفرد ، والمفرد لا يكون خبراً إلا
لن هو له ، ولسببه من نحو : زيد قائم أبوه ، فلا بد على هذا من ذكر (هو) الثاني ، ليكون
خبراً عن الألف واللام ، ويصير الضارب وخبره خبراً عن (زيد) ، وزيد وخبره خبراً عن
(عبد الله) ، وعائد زيد (هو) الأول ، وعائد عبد الله (هو) الثاني ولا تحتاج الألف واللام
إلى عائد من خبر لأنه مفرد هو هو ، وعائد الألف واللام من الصلة الهاء في الضاربه .

ولا يجوز في شيء من التقديرات أن تجعل الهاء والفعل جميعاً لواحد ، لأن ذلك يوجب
تعدي فعل الشيء إلى نفسه في غير باب علمت وهذا محال إلا في علمت وقد مضى بيانه .
فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والآخر منها أشكلها وأصعبها ، وقد اجتهدنا في
إبانتها للناظر فيه .

انظر ص ٧٢-٧٣

(١) باب الألف واللام تقدم في الجزء الثالث ص ٨٩-١٣٢ ، مع ابوابه الكثيرة وسيعيد طرفاً
منه ص ٦٣٢

هذا باب

الإضافة^(١)

وهي في الكلام على ضربين :

فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جرّ .

ومنها ما تُضيف إليه اسما مثله .

وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن ، وإلى ، وربّ ،
وفي ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة . فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلها .

فأما ما / وضعه النحويون نحو : على^(٢) ، وعن ، وقبّل ، وبعُد ، وبيّن ، وما كان مثل
ذلك ، فإنّما هي أسماء - وسنخبر عن ذلك بما يوضّحه إن شاء الله .

٤
٤٥٢

* * *

أما (من) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبويض ، وتكون زائدة لتدلّ على أنّ الذي
بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها .

فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أنّ ابتداء السير كان

من البصرة .

ومثله ما يجزى في الكتب ، نحو : من عبد الله إلى زيد . إنّما المعنى أنّ ابتداء الكتاب من

عبد الله^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ : « هذا باب الجرّ .

والجرّ انما يكون في كل اسم مضاف اليه وأعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً وباسم لا يكون ظرفاً .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مرت بعبد الله » .

(٢) قال في الجزء الأول ص ٤٦ : (وقد يكون اللفظ واحدا ويدل على اسم وفعل ، نحو
قولك : زيد على الجبل يفتى ، وزيد علا الجبل ، فيكون (على) فعلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى
قريب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك
قولك : من مكان كذا ، وكذا الى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : اذا كتبت كتاباً من فلان الى
فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . »

يرى الكوفيون أن (من) تكون للابتداء في الزمان أيضاً . انظر الانصاف ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

وكذلك : أخذت منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أى : هو أول الحديث ، وأول مُخرج الدرهم .

وأما التي تقع للتبعيض^(١) فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع . فإن قلت : أخذت من ماله : وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه / دلّت (من) على البعض .

وأما الزائدة^(٢) التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك :

ما جاعني من أحد ، وما كلّمت من أحد .

وكقول الله عزّ وجلّ : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣) إنّما هو « خيرٌ » ولكنها توكيد . ومثّل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتَكَ ضِعْفَ الْوَدِّ لَمَا اسْتَثْبَيْتَهُ وما إن جزاك الضّعف من أحد قبلي^(٤)

فهذا موضع زيادتها . إلا أنّك دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وتكون أيضاً للتبعيض . تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت بعضه » .

والمبرد في الجزء الأول ص ٤٤ قال : كون (من) في التبعيض راجع الى ابتداء الغاية ..

(٢) انظر ما قاله المبرد عن معنى زيادة (من) في الجزء الأول ص ٤٥ .

(٣) في البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : « (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها ها هنا . وان كان (ينزل) لم يباشره حرف النفي فليس نظير : ما يكرم من رجل - : لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى ، لأنه اذا نفيت الودادة كان كأنه نفي متعلقها وهو الانزال وله نظائر في لسان العرب . من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفي حسن دخول الباء ..

و (من) في (من ربكم) لابتداء الغاية كما تقول : هذا الخير من زيد ، ويجوز أن تكون للتبعيض . المعنى : من خير كائن من خيور ربكم فاذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بقوله (ينزل)

وإذا كانت للتبعيض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف ... » .

والآية في البقرة : ١٠٥

(٤) في الخزانة ج ٤ ص ٥٠٠ : الضعف هنا : بمعنى المضاعف كقوله تعالى (فاتهم عذاباً ضعفاً من النار) ، أى : مضاعفاً .

وفي مفردات الراغب ص ٢٩٨ - ٢٩٩ : « فضعف الشيء هو الذي تشبهه ومتى أضعف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو أن يقال :

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني من رجل ، ولا تقول : ما جاعني من زيد ؛ لأن رجلا في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموقع ؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه .

ألا ترى أنك تقول : عشرون درهماً ، ولا تقول : عشرون الدرهم ؛ لأن درهماً في موضع جميع . إنما تريد به من الدراهم .

وكذلك : هذا أول رجل جاعني ، إنما هو أول الرجال إذا عدوا رجلا رجلا ، وكل رجل يأتيك فله درهم / فهذا موضع هذا .

٤
٤٥٤

* * *

وأما قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاء والبعير فليس من هذا الباب . إنما هو تعريف الجنس . ألا ترى أن الرجل يُعطيك دينارا واحدا فتقول : أنا لا أقبل منك الدينانير .

وكذلك لو أعطاك ثوباً قلت . فلان يبرئني بالثياب . إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف .

ونظير قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم - وأنت تريد الجميع - قول الله عز وجل

= ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف .
وعلى هذا قول الشاعر : جزيتك ضعف الود . . « وانظر اللسان (ضعف) .
و (أن) زائدة بعد (ما) . ذكر الأصمعي أن أبا ذؤيب لم يصب في قوله « ضعف الود »
وانما كان ينبغي أن يقول : ضعف الود .

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في الديوان ج ١ ص ٣٤ - ٤٥ .
ورواية الديوان « لما شكيتك » وكذلك الخزانة والعيني ومفردات الراغب . شكيت لغة في شكوت كما في القاموس .
ورواية اللسان كرواية المقتضب . والخطاب لامرأة ، اذ مطلع القصيدة السابق للبيت :

ألا زعمت أسماءً إلا أحبها فقلت : بلى لولا يَنازِعُنِي شُعْلِي

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ والعيني ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٩ ، ج ٢ ص ٣٨٨

- ٣٩١ -

(إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حُسْرٍ) (١) فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ : - النَّاسُ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ، وَلَا يُسْتثنَى مِنَ الشَّيْءِ إِلَّا بَعْضُهُ .

* * *

وَأَمَّا (إِلَى) فَإِنَّمَا هِيَ لِلْمُنْتَهَى (٢) أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : ذَهَبْتَ إِلَى زَيْدٍ ، وَسَرْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، وَوَكَلْتُكَ إِلَى اللَّهِ .

و(حَتَّى) مِثْلُهَا ، وَلَكِنْ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا هَاهُنَا لِتَفْرُدَ لَهَا بَاباً (٣) .

* * *

وَأَمَّا (فِي) فَإِنَّمَا هِيَ لِلْوَعَاءِ (٤) ؛ نَحْوُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَاللَّصُّ فِي الْحَبْسِ ، فَهَذَا أَصْلُهُ .

وَقَدْ يَتَّسَعُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَدَأْنَا بِهِ الْأَصْلَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ ، فَصَيَّرْتَ الْعِلْمَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَضَمِّنِ . وَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِكَ : قَدْ دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْعِلْمِ ، وَخَرَجَ تَمَّ يَمْلِكُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : فِي يَدِ زَيْدٍ الضَّيْعَةُ (٥) النَّفِيسَةُ . وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُحِيطاً بِهِ مِلْكُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا أُحِيطَتْ بِهِ يَدُهُ .

* * *

و(رُبَّ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ يَقَعُ قَلِيلاً ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا مَنْكُوراً ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ يَدُلُّ

(١) سُورَةُ الْعَصْرِ - وَال فِي الْإِنْسَانِ لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣١٠ : « وَأَمَّا (إِلَى) فَمُنْتَهَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، تَقُولُ : مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، وَكَذَلِكَ حَتَّى .. وَلَهَا فِي الْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ لَالِي . وَيَقُولُ الرَّجُلُ : إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ ، أَيْ إِنَّمَا أَنْتَ غَايَتِي ، وَلَا تَكُونُ (حَتَّى) هَاهُنَا . فَهَذَا أَمْرٌ (إِلَى) وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ ، وَهِيَ أَعْمُ فِي الْكَلَامِ مِنْ حَتَّى ... » .

(٣) بَابُ حَتَّى فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣٨-٤٢

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٠٨ : « وَأَمَّا (فِي) فَهِيَ لِلْوَعَاءِ . تَقُولُ هُوَ فِي الْجِرَابِ ، وَفِي الْكَيْسِ ، وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْغُلِّ ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ إِذَا دَخَلَهُ فِيهِهِ كَالْوَعَاءِ لَهُ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْقُبَّةِ ، وَفِي الدَّارِ . وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِي الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى هَذَا . وَإِنَّمَا تَكُونُ كَالْمِثْلِ يَجَاءُ بِهِ يُقَارَبُ الشَّيْءَ ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ » .

(٥) مَعْنَاهَا : الصَّنْعَةُ ، وَسُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُضَيِّعُ بِتَرْكِهَا . وَالضَّيْعَةُ وَالضِّيَاعُ عِنْدَ الْحَاضِرَةِ : مَالُ الرَّجُلِ مِنَ النَّخْلِ وَالكَرْمِ وَالْأَرْضِ ، وَالْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ الضَّيْعَةَ إِلَّا الْحِرْفَةَ وَالصَّنَاعَةَ . مِنَ اللِّسَانِ

على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رب) (١) إلا في أول الكلام للدخول هذا المعنى فيها .

وذلك قولك : ربَّ رجل قد جاعني ، وربَّ إنسان خيراً منك .

* * *

وأما الكاف الزائدة (٢) فمعناها التشبيهية ؛ نحو : عبد الله كزيد ، وإنما معناه : مثل زيد ، وما أنت كخالد .

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل ، وأدخل عليها الحروف ؛ كما تدخل على الأسماء . فمن ذلك قوله :

* وصاليات ككَمَا يُوثِقِينَ (٣) *

/فدخلت الكاف على الكاف ؛ كما تدخل على (مثل) في قوله عزَّ وجلَّ : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤) . وقال الآخر :

٤
٤٥٦

(١) انظر الجزء الثالث ص ٦٥،٥٧

(٢) لعله يريد بالزائدة أنها ليست حرفاً من بنية الكلمة ، لأنها أفادت معنى وهو التشبيه وكذلك عبر في اللام فقال : واللام الزائدة معناها الملك ، وقال : الباء الزائدة وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ . ص ٣٩٢

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ وسيأتي أيضاً .

(٤) الشورى : ١١ في الروض الأنف ج ١ ص ٤٧ : « الكاف تكون حرف جر وتكون اسماً بمعنى مثل . ويدل على أنها حرف وقوعها صلة للذي ... وتكون اسماً بمعنى مثل ويدل على أنها تكون اسماً دخول حرف الجر عليها ... وإذا دخلت على مثل كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) فهي اذن حرف اذ لا يستقيم أن يقال : مثل مثله » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٥١ : « تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا ، يريدون به المخاطب . كأنهم اذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفيًا عن الشخص وهو من باب المبالغة . . فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من اطلاق المثل على نفس الشيء . وما ذهب اليه الطبري وغيره من أن مثلاً زائدة للتوكيد . . ليس بجيد ، لان مثلاً اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فانها حرف ، فتصلح للزيادة .

ويحتمل أيضاً أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ . . فيكون المعنى : ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهذا محتمل سهل والوجه الأول أغوص . . . » . وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٩ ، والمعنى ج ١ ص ١٥٣ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ والخزانة ج ٤ ص ٢٧٣ . ومفردات الراغب ص ٤٧٨

* فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ * (١)

ووقعت فاعلةً ، ومفعولةً على هذا المعنى ، وذلك قوله :
أَتَنَّتُهُونَ - وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ . كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢)
فالكاف هنا في معنى مثل . إنما أراد : شيء مثل الطعن .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل .
وقال الأعلام « وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا ، لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ، ولو كرر المثل لم يحسن » .
وقال أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ : « فلا بد فيه من زيادة الكاف فكانه قال : فصيروا مثل عصف مأكول فاكد الشبه بزيادة الكاف ، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى (ليس كمثله شيء) الا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع وفي البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف وهو الكاف » .
العصف : قال الفراء هو بقل الزرع . وقال الحسن البصري : الزرع الذي أكل حبه وبقي تبته .

نسب الرجز في سيبويه الى حميد الأرقط ونسبه العيني الى رؤبة .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ والعيني ج ٢ ص ٤٠٢ والسيوطي ص ١٧١
والروض الأنف ج ١ ص ٤٧ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ - ٣٠٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩
وانظر ديوان رؤبة ص ١٨١ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه وقبله :
ولعبت بهم طير أباييل

(٢) وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة قال ج ١ ص ٢٠٣ : « الا ان ناسا من العرب اذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » وكذلك ابن صفور

في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما قوله : (ولن ينهى ذوى شطط كالطعن)
فلو حملته على اقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح ..
لان الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى ...
والفاعل لا يكون الا اسما صريحا محضاهم على امحاضه اسما أشد محافظة من جميع
الاسماء ... » .

أتنهون . استهفام انكارى وروى : لاتننهون ، هل تنهون .

وتننهون : بمعنى : تنزجرون .

ولن ينهى ذوى شطط : جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في البيت الثاني .

الشطط : الجور والظلم ، فعله كضرب وقتل .

والكاف من كالطعن فاعل ينهى اسم مضاف الى الطعن .

وفعل الطعن من باب نصر ، وجملة (يهلك) صفة للطعن لان اللام فيه للجنس .

الفتل : جمع فتيلة أراد فتيلة الجراحة .

والمعنى : لايتهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ الى الجوف يغيب فيه الزيت ، والفتل =

وقال الأخطل :
 قَلِيلٌ غِرَارٍ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهَا الزَّجْرُ^(١)
 أراد مِثْلَ القَطَا .

وأما الباءُ فمعناه الإلصاق بالشيء ، وذلك قولك : مررت بزبد . فالباءُ ألصقت مرورك بزبد ، وكذلك : لصقتُ به ، وأشممتُ الناسُ به^(٢) .

= البيت من قصيدة مشهورة للأعشى في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٢٨٨ - ٣٠٧ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٥ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٦ والكمال ج ١ ص ٢٣٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ والعيني ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٥ وابن يعيش ج ٨ ص ٤٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٨٦ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٨ .

(١) استشهد به أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٧ على أن الكاف اسم بمعنى مثل وذكر الشطر الثاني في الخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ ولم ينسبه فيهما .
 وذكر الشطر الثاني في المخصص ج ١٤ ص ٤٩ ونسبه الى الأخطل وقطعة منه في الخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ ، وهو في ديوان الأخطل ص ١٩٦ وروايته هناك :

قَلِيلُ غِرَارِ العَيْنِ حَتَّى يُقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهُ القَطْرُ

في المقصور والمدود ص ٨٨ : قَطَا ، جمع قَطَاة وكتابتها بالالف لانك تقول في الجمع قَطَوَات ، وقد قَطَا يَقْطُو .

وفي اللسان : القَطَا : طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه واحدته قَطَاة والجمع قَطَوَا وقَطِيَّات ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وعجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٤٢ .
 والقَطَا نوعان : كدرى اسود منقط ببياض ، وجونى اسود ، والجونى اكبر من الكدرى .

تقلسوا : اسرعوا وشمروا ، وفي أصل المقتضب (يقلصوا) .

يريد أنه تنبه لهم بالليل وما زال يرقبهم حتى ذهبوا مسرعين .

والرواية في غير المقتضب : أفزعه الزجر .

وانظر وصف القَطَا وأنواعه في المخصص ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧ والحيوان للجاحظ ج ٥

ص ١٦٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ : « وباء الجر انما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك :

خرجت بزبد ، ودخلت به ، وضربت بالوسط . ألزقت ضربك اياه بالوسط » .

و (مُنْدُ) في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء . وذلك قولك :
لم أره منذُ يومين ، فالغاية في الرؤية تما يلي أول اليومين (١) .

* * *

واللام الزائدة معناها / المِلْك ، والتحقيق (٢) .

* * *

وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد .
كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أخُ لزيد ، وجارُ لزيد ، وصاحبُ له ، فهذا بمنزلة قوله :
جاره ، وصاحبه (٣) .

فلا فَضْلَ بينهما إلاَّ أنَّ اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأوَّل معرفة بالثاني من أجل
الحائل .

فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأوَّل نكرة ومعرفة بالذي بعده .
فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسمٍ مثله مُفْرَدٌ أو مضاف - صار الثاني من تمام الأوَّل ، وصارا
جميعاً اسماً واحداً ، وانجزَّ الآخر بإضافة الأوَّل إليه ، وذلك قولك : هذا عبد الله ، وهذا
غلام زيد ، وصاحب عمرو .

ولا تدخل في الأوَّل ألفاً ولا ماً ، وتحذف منه التنوين .

وذلك أنَّ التنوين زائد في الاسم ، وكذلك الإضافة والألف واللام ، فلا يحتمل الاسم
زيادتين .

٤
٤٥٨
ألا ترى أنَّك تقول : هذا غلامٌ فاعلم . فإنَّ زادت / الألف واللام قلت : هذا الغلامُ يا فتى ،
وكذلك إنَّ أدخلت الإضافة قلت : هذا غلامُ زيد ، وهذه ثلاثة دراهم .
فإنَّ أردت تعريف الأوَّل عرَّفت الثاني ؛ لأنَّه إنَّما يكون الأوَّل معرفة بما أضفته إليه .

(١) عقد بابا لمد ، ومنذ في الجزء الثالث ص ٣٠-٣١

(٢) تكلم عنها وعن حركتها في الجزء الأول ص ٣٩ ، ص ٢٥٤ والثاني ص ٣٧

(٣) الاضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى من باتفاق النحويين وزاد ابن السراج أنها تكون

بمعنى في .

انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والأشبهاء ج ٢
ص ١٩٢ .

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ رجلٍ ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلامٌ الرجل ، وهذا صاحبُ المال .

وكذلك هذه ثلاثة الأثواب ، وخمسة الدراهم . ووثلُ ذلك قول الشاعر :
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَابِ وَالْديَارُ الْبَلَاغُ^(١)

* * *

فإذا ثنيت الواحد ، ثم أردت إضافته حذف النون من الاثنين النون^(٢) والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيد ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ؛ نحو : هؤلاء مسامو زيد وصالحو قورهم .

* * *

فإن كان الاسم الذي تُضيفه مشتقا من الفعل عاملا فيما بعده - فإن الثاني يدخل في صاة الأول .
وذلك قولك : هذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد .

فإن أدخلت الألف / واللام في الأول فهو جيد ؛ لأن معناها معنى الذي ؛ فذلك دخاتا .
فإذا قلت في الواحد : هذا الضاربُ زيدا ، وهو القاتلُ الرجل - فمعناه : الذي ضرب زيدا ، والذي قتل الرجل ، فتنصب ما بعده ؛ لأن فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا الغلامُ زيدا كان مُحالا .

فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام ؛ كما لا تعاقبها النون ، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون . وذلك قولك : هذان الضاربان ، فثنيت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ؛ وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد ؛ كما قلت : هذان الغلامان .

(١) سبى في الجزء الثاني ص ١٧٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فان كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدلا من النون . لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام »

وتقول : هذا الضاربان زيدا ، والشامان عمرا ، والمكرمون أخاك والنازلون دارك . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (١) وقال القطامي :

الضَارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ
بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَلِيمٍ عَادِي (٢)

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجررت ، فقلت : هم الضاربو / زيد ، وهما الشامتا عمرو ؛ كما قال الشاعر :

الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ (٣)

وقال الأنصاري ، وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فهذا لم يُرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له . والدليل على ذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فإذا نثيت ، أو جمعت فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربان الرجل . لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة . فمن ذلك قوله - عز وجل - (والمقيمِينَ الصلاة والمؤتون الزكاة) .

الآية في النساء : ١٦٢

(٢) استشهد به ابن السجري في اماليه ج ١ ص ١٣٢ على اضافة يوم الى الجملة الاسمية والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٨٦-٩١ .

ورواية ابن السجري : الضاريين عميراعن بيوتهم ، وروى في الديوان في بيوتهم . وانظر ديوان المتنبي ج ٤ ص ١٥٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على اضافة الفارجي الى ما بعده . ونسبه الى رجل من بنى ضبة

وصف أقواما أشرافا لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تفلق الأبواب دونهم .
المبهم : المغلق . الفارج : الفاتح .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون للتخفيف ونصب عورة . والنطف : الذنب ، وروى «وكف» : وهو العيب

ونسبه سيبويه الى رجل من الانصار وقال الاعلم : ويقال : هو قيس بن الخطيم . والبيت مطلع قصيدة في ديوان قيس بن الخطيم طبع بفساد ص ٨١ ونشر دار العروبة ص ١٧٢ .

وذكرنا أن التحقيق نسبة هذه القصيدة الى عمر بن امرئ القيس ، انظر الثالث ص ١١٢ - ١١٣ وهذا الجزء ص ٧٣ ونسب في شروح سقط الزند ص ١٣٠٧ الى الحارث بن ظالم المري ، وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

حَذَفُوهُمُ النُّونَ تَمَّا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ ، وَلَا تَجُوزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ (١) فَيَحْذَفُونَ لَطُولَ الصَّلَةِ . فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

أَبْنَى كُتَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَ (٢)

فحذف النون من اللذين . وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا نثيته أو جمعته بالإضافة مع

الألف واللام فتقول : هما الغلاما زيد ؛ كما تقول : هما الضاربا زيد ؟

(١) الأسماء المبهمة لا تضاف ؛ لأنها لا تكون نكرة قال سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ :

« وإعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زيدك ، لأنها لا تكون نكرة ، فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون من اللذان للتخفيف .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٦ : « فان نثيت الذي ففيه ثلاث لفسات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، واللذان بحذف النون ، قال الأخطل . . . هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة » .

البيت للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا

الهمزة للنداء وبنو كليب بن يربوع هم رهط جرير ، وانظر جمهرة الانساب ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ وديوان الأخطل ص ٤٤ وشرح الفضليات للأنباري ص ٤٣٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٦ على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من الذين . قال الأعمش : والدليل على أنه أراد الجمع قوله دماؤهم ، ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي معنى الجمع . .

وهكذا روى في المؤلف والمختلف ص ٣٣ وروى في البيان والتبيين ج ٤ ص ٥٥ وان الألى حانت بفلج دماؤهم .

وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ قال أبو منصور : فلج اسم بلد ثم أشد البيت . . وقال غيره : فلج واد بين البصرة وحمى ضربة

وتقدم في الجزء الثالث ص ٣٥٧ أن فلجا يقلب عليه التذكير فيصرف . .

الحين الهلاك ، ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بديهة ولا قصاص .

كل القوم : صفة لقوم دلالة على كمالهم

قال الواحدي : يا أم خالد ، ويا ابنة القوم هو من عادة العرب بهذا الخطاب للنساء

لحثهن على البكاء .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٧-٥١١ ودخل البيت الحزم على هذه الرواية

والبيت للأشهب بن رُمَيْلة ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار القبائل إلى حريث بن محفض

وانظر السيوطي ص ١٧٥ . والمفصل ج ٢ ص ٢٧

قيل له : إنما يقع الحذفُ في المشتقِّ ؛ لأنه يجوز أن تقول : هما الضاريان زيدا ،
والضاريون عمرا ، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنَّيته ، فلما كففت النون عاقبها ما كان
مُستعملا بَعْدَها .

وما لم يشتقَّ من الفعل لا معنى للاسم الثاني بَعْدَ النون فيه .
ألا ترى أنك لا تقول : هذان الغلامان زيدا ، ولا هؤلاء الصاحبون محمداً .

هذا باب

اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع

وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدا . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلامُ زيد .

تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهما ضاربا زيد ، وهم ضاربو عبد الله ، وهنَّ ضاربات أخيك . كلُّ ذلك إذا أردت به معنى الماضى لم يجز فيه إلا هذا ؛ لأنَّه اسم بمنزلة قولك : غلامُ زيد ، وأخو عبد الله .

ألا ترى أنَّك لو قلت : هذا غلامُ زيدا كان محالا .

فكذلك/ اسمُ الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه ؛ لأنه اسم ، وليست فيه مُضارعةُ الفعل^(١) .

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتُضيفه ؛ كما لم يجز ذلك فى الغلام ، فهو كالأسماء التى لا معنى للفعل فيها .

وتقول : هؤلاء حواجُ بيتِ الله أمس ، ومررت برجل ضاربا الزيدان ، ومررت بقوم ملازمومهم إخوتهم ، فتشنى وتجمع ؛ لأنَّه اسم ؛ كما تقول : مررت برجل أخواه الزيدان ، وأصحابه إخوتك .

* * *

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فاذا أخبر أن الفعل قد وقع ، وانتضى فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الاعراب . فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل ، كما شبه به فى الاعراب . وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله ، وأخيه . »

وجه الكلام ، وحده الجر ، لأنه ليس موضعا للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه . . . »

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ماتفعله بَعْدُ ، ولم يقع -
جَرى مَجْرَى الفِعْل المضارع في عمله وتقديره ؛ لَأَنَّهُ في معناه (١) وقد مضى تفسير هذا (٢) .
وذلك قولك : زيد أَكَلُ طعامَكَ الساعة - إذا كان في حالِ أَكَلٍ ، وزيد أَكَلُ طعاماً غدا ؛ كما
تقول : زيد يَأْكُلُ الساعة - إذا كان في حالِ أَكَلٍ ، وزيد يَأْكُلُ غدا .

وتقول على هذا : أخواك أَكِلانُ طعاماً ، وقومك ضاربُونَ زيدا ، وأخواتك ضارباتٌ عمرا .
وتقول : مررت برجل ضاربٍ زيدا ، فتصفه به ؛ لَأَنَّهُ نكرةٌ مِثْلُهُ ؛ كما تقول : مررت
! برجل يضرب زيدا .

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقِع ، وذلك أنك لا تقول :
مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ إِلَّا على البَدَل ؛ كما لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ زيد .
وتقول : مررت بزید ضارباً عمرا . إذا أردت التي تجرى مَجْرَى الفِعْل . فإن أردت
الأخرى قلت : مررت بزید ضاربٍ عمرو ؛ كما تقول : مررت بزید غلامٍ عمرو .

* * *

واعلم أَنَّهُ قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجرى مَجْرَى الفِعْل ، ولا
يكون الاسم إِلَّا نكرةً وإن كانا مضافاً إلى معرفة ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا تحذف النون استخفافاً . فلَمَّا
ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى مَعْنَى ثَبَاتِ النون (٣) . فمن ذلك قول الله عزُّ
وجلَّ : (هَدِيًّا بِأَلِغِ الكَعْبَةَ) (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفةً لهَدَى وهو نكرة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٢ : « باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع
في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان متوناً نكرة .
وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا . »

وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضارب
عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضارباً أباك .
فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه . فمعناه وعمله كقولك : كان زيد يضرب
أباك »

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١١٩

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٨٤ : « ويزيد هذا عندك بيانا قوله - عز وجل - (هدياً بالغ الكعبة) و (عارض مطرنا) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة . »
(٤) المائدة : ٩٥

ومن ذلك قوله تعالى : (هَذَا عَارِضٌ مُّطْرِنَا) (١) و (ثَانِي عِطْفِيهِ) (٢) ؛ لِأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً .

/ ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) (٣) فَإِنَّمَا هَذَا حِكَايَةٌ قَوْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ قَبْلَ إِرسَالِهَا .

وكذلك (إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٤) و (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٥) ومن نَوْنٍ قَالَ : (آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٦) ، و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧) ؛ كَمَا قَالَ عزَّ وجلَّ : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) (٨) . وَهَذَا هُوَ الْأَضْلُّ ، وَذَلِكَ أَخْفٌ وَأَكْثَرُ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا لِمَعْنَى ، وَكِلَاهُمَا فِي الْجَوْدَةِ سَوَاءً . قَالَ جَرِيرٌ :

يَا رَبِّ غَاطِبِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٩)

ف (رَبٌّ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يُرِيدُ : رَبٌّ غَاطِبٌ لَنَا . وَمِثْلُهُ :

(١) الأحقاف : ٢٤ .

(٢) الحج : ٩ .

(٣) القمر : ٢٧ .

(٤) مريم : ٩٣ .

(٥) في آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

(٦) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠ : « وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو حَيَّةَ ، وَطَلْحَةَ (الْآتَى) بِالتَّنْوِينِ ، وَ (الرَّحْمَنُ) بِالنَّصْبِ ، وَ الْجُمْهُورُ بِالْإِضَافَةِ » وَانظُرْ شَوَازِدَ ابْنِ خَالَوِيَّةِ ص ٨٦ .

(٧) هي من الشواذ أيضا الاتحاف ص ١٨٣ ، ص ٣١٠ وابن خالويه ص ٢٣ .

(٨) المائدة : ٢ .

وفى سيبويه ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ : « وَاعْلَمَ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَخْفُونَ فَيَحذفون النون والتنوين ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، وَيَنْجِرُ الْمَفْعُولُ لِكِفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْإِسْمِ ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجَرُّ ، وَدَخَلَ فِي الْإِسْمِ مَعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ ، فَجَرَى مَجْرَى غَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّهُ إِسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، وَلَيْسَ يَغْيِرُ كِفِّ التَّنْوِينِ إِذَا حَذَفْتَهُ مَسْتَخْفًا مِنَ الْمَعْنَى شَيْئًا ، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً . »

فمن ذلك قوله - عز وجل - (كل نفس ذائقة الموت) و (انا مرسلو الناقة)

فالمعنى معنى (ولا آمين البيت الحرام)

(٩) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٢٧

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدُ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

أراد : باعْتُ دِينَارًا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُهُ عَمَّا سِيَقِع .

ونصب الثاني لِأَنَّهُ أَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ بَاعْتُ عَبْدُ رَبٍّ . ولو جَرَّهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا مِثْلَ النَّصْبِ .

وذلك لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْمَلُوا الْمَعْطُوفَ عَلَى مَا عَطْفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَعَمْرُو غَدَا ، وَيَنْصَبُونَ عَمْرًا . إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ كَلَّمَا تَبَاعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوِيَ النَّصْبُ ، وَاخْتِيرَ . نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا مَعْطَى زَيْدِ الدَّرَاهِمِ ، وَعَمْرُو الدَّنَانِيرِ ، وَالجَرُّ جَيِّدٌ بِالْف .

ولو قلت : هَذَا مَعْطَى زَيْدِ الْيَوْمِ الدَّرَاهِمِ ، وَغَدَا عَمْرًا الدَّنَانِيرَ - لَمْ يَصَاحَ [أَيَّ عَمْرًا] (٢) إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَعَطْفِ الْأَسْمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْعَطْفَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَلَمْ يَقْوِ الْجَرُّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ أَمْسَ بِزَيْدٍ ، وَالْيَوْمَ عَمْرُو . فَإِذَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ جَازٌ ، لِأَنَّ النَّاصِبَ يَنْصَبُ مَا تَبَاعَدَ مِنْهُ .

(١) ظاهر كلام المبرد أن عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار ، لأن (باعث) اسم فاعل بمعنى الاستقبال .

واستشهد بالبيت سيبويه ج ١ ص ٨٧ فقال ابن خلف :

الشاهد فيه نصب عبد رب باضمار فعمل كأنه قال : أو تبعث عبد رب ، ولا يجوز أن يضم الالف الفعل المستقبل ، لأنه مستفهم عنه بدليل قوله : هل . ويجوز أن ينتصب عبد رب بالعطف على موضع دينار ، لأنه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

وقال الأعمى : الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار .

ورد عليه البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب . كأنه قال : أوقف دينارًا ، أو عبد رب وهمسارجلان ، أخا عون : صفة أو بدل ، أو عطف بيان .

قال البغدادي : البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . وقيل هو لجابر السبسي أو لجرير أو لتأبط شرا وقيل مصنوع هو ليس في ديوان جرير .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والعيني ج ٢ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ وشواهد الكشاف ص ٢٠٦ .

(٢) تصحيح السيرافي

ألا ترى أنك تقول : هذا ضاربُ اليوم زيدا ، وغدا عمرا ؛ كما تقول : هذا يضربُ
اليوم زيدا ، وغدا عمرا .

وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا . لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمرة المجرور (١)
حملته على الفعل ؛ كقول الله عز وجل : (إِنَّا / مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ) (٢) كأنه قال :
وَمُنْجُونَ أَهْلَكَ ، ولم تعطف على الكاف المجررة .

ومِمَّا تُنْشِدهُ العربُ نصماً وجرّاً لاشتمال المعنى عليهما جميعاً قولُ لبيد :

فإن لم تجد من دونِ عدنانَ والِدًا ودونَ معدٍّ ، فلتزَعك العَوَادِلُ (٣)

ينصبون (دُون) ويجرونها . وقال الفرزدق :

قُعُودٌ لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَّاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا (٤)

(١) لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار اسما كان أو حرفا .

(٢) العنكبوت : ٣٣ .

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٥١ : « الكاف في مذهب سيبويه في موضع جر ، وأهلك منصوب
على اضمار فعل : أى ونجى أهلك ومن راعى هذا الموضع عطفه على موضع الكاف . . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤ على العطف على الموضع فعطف دون المنصوب على محل
دون المجرور بمن ، لأن معنى تجد من دون عدنان ، وتجد دون عدنان واحد .

وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في
اللفظ زائدا . بدليل قوله : « وأنشد البيت . . »

وزعه يزعه بالفتح ، ويزعه بالكسر ، وزعا ، ووزوعا : اذا كفه .

يقول : لم يبق لك أب حى الى عدنان ، فكف عن الطمع فى الحياة .

البيت من قصيدة للبيد يرثى بها النعمان بن المنذر فى ديوانه ص ٢٥٤ - ٢٦٦ .

وانظر الخزائنة ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ ، ج ٣ ص ٦٦٩ ، والمغنى ج ١ ص ٧-٢٠ ، والسيوطى

ص ٥٦ ، والشعر والشعراء ص ٢٣٧ ، وشواهد الكشاف ص ٢٢٣ .

(٤) البيت من قصيدة للفرزدق فى ديوانه ص ٢٢٥ - ٢٢٨ قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع

فى يده .

والشاهد فيه عطف حاجة بكرا على محل حاجة عوان . فى الأضداد لابن الانبارى ص

٣٣ : حاجة عوان : طلبت مرة بعد مرة وأنشد البيت .

وذكر البيت فى ديوان ذى الرمة ص ٦٦٧ على أنه مما نسب الى ذى الرمة وروايته :

وقوفا لدى الأبواب .

وقال جرير :

جِيثُوا بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ (١)

يَجْرُونَ (مِثْل) ، وينصبونها . فمن جرَّ فعلى الأوَّل ، ومن نصب فعلى : أو هاتوا مِثْلَ أُسْرَةٍ ، لأنَّ هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأوَّل . ومن قال هذا قال : خَشَّنت بصدرك ، وصدَرَ زيد ، على الموضع (٢) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٤٨ ، ص ٨٦ على العطف على المحل .
وقال الأعلام : استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما علمت فيه ، لأن معنى قوله : جنني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم ، فكانه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور .
والذي يظهر لي أن الذي سوغ العطف على المحل في قول جرير : جنني بمثل بني بدر أن الفعل (جاء) يتعدى بنفسه وبحرف الجر وقد جاء الاستعمالان كثيرا في القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ فقال : وجئت زيدا وجئت إليه .
ولو كان مجيء الفعل المتعدى بحرف الجر بمعنى فعل متعدد بنفسه مما يسوغ العطف على المحل في الاختيار لم يكن نحو مررت بزید وعمرا من القليل .

قال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : « العطف على المحل وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : إمكان ظهوره في الفصح ٠٠ فعلى هذا لا يجوز مررت بزید وعمرا خلافا لابن جنى ٠٠ »
وأبو الفتح عرض كذلك في الخصائص ج ١ ص ١٠٢ فقال : « ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجهيز العطف عليهما جميعا بالنصب ، نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليهما وجعفرًا » .

وقال في ص ١٠٦ : فتقول : مررت بزید وعمرا وانظر ص ٣٤١ .

وفي كلام سيبويه ما يفيد جواز ذلك قال في ج ١ ص ٤٨ : « ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا لكان عربيا » .

وكذلك قول المبرد بعد : وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزید وعمرا لأن معناه : أتيت ، فحمله على المعنى . وانظر ص ٣٣ من هذا الجزء .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٣١٠ - ٣١٣ وروايته : جنني كرواية سيبويه .
يخاطب الفرزدق ، فيفخر عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان .

وبنو سييار من سادات فزارة ، (انظر جمهرة الانساب ص ٥٨)

أسرة الرجل : رهطه الأذنون إليه واشتقاقه من أسرت الشيء : إذا شدته وقوته ، لأن الإنسان يقوى برهطه على العدو .

(٢) جعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ خشن مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى مثل جاء .

معناه : أوغر صدره وأغضبه وانظر ص ٧٣ ، ص ١١١ من هذا الجزء .

وعلى نَحْوٍ من هذا أجازوا : مررت بزيد وعمرا ؛ لِأَنَّ معناه : أتيت ، فحمله على المعنى ؛
إذ كان قوالك (بزيد) بعد مررت في موضع نصب . وقال الشاعر :

/ أَلَا حَتَّى نَدَمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَلَاقَيْنَا غَدًا .

* * *

واعلم أَنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أميس وعميرو ، وهذا
مُطْلَى الدرهم أمس وعمرو - جاز لك أن تنصب عمرا على المعنى لِبُعْده من الجار . فكأنك
قلت : وأعطى عمرا^(٢) فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)^(٣) على معنى : وجعل ، فنصب .

(١) تقدم في ص ١١٢ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فاذا خبرت أن الفعل قد وقع وانقطع - فهو يغير تنوين
البتة ... »

ولو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيدا جاز على اضمار فعل ، أى : وضرب زيدا .
وأما جاز هذا الاضمار ، لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا
وان كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى ... »
وقال فى ص ٨٩ : « وكلما طال الكلام كان أقوى . وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما
يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله - عز وجل - (وجاعل الليل سكونا والشمس
والقمر حسبانا) ... »

وانظر ص ١٧٨ من سيبويه أيضا .

(٣) الآية فى الانعام : ٩٦ - وقراءة : وجاعل من السبعة ايضا فى النشر ج ٢ ص ٣٦ :
« قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وبنصب اللام من الليل .
وقرأ الباكون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل » .
وانظر الاتحاف ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ .

هذا باب

من مسائل الفاعل

تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفعله ، وتجرى (قائماً) على رجل ؛
لأنَّ ذكره وصنفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه .

فإن قال قائل : قد علمنا أنَّ القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجري على رجل ؟

قيل له : لأنَّ قولك : قائم أبوه - إنما هو صفة للرجل في الحقيقة .

٤
٤٦٨

ألا ترى أنَّك قد حلَّيت / الرجل بقيام أبيه ؛ كما تحلَّيه بفعله ، وفصلت هذه الصفة
بينه وبين رجل لم يقوم أبوه ؛ كما أنَّك إذا قلت : مررت برجل قائم فصلت بينه وبين من
لم يقوم . ولو قلت : مررت برجل قائم أبوه . تريد بقائم التأخير ، كأنَّك قلت : مررت برجل
أبوه قائم ، ثمَّ قدَّمت على هذه الجهة - كان جيِّداً ، وكنت تقول على هذا الشرط :
مررت برجل قائمان أبواه ، لأنَّك تريد : أبواه قائمان .

وعلى القول الأوَّل - وهو الأجود - مررت برجل قائم أبواه ، وقائم أبواه ؛ لأنَّه بمنزلة
الفعل المقدم (١) .

وتقول : مررت بزيد ضاربا عمرا أخواه ، ومررت بجاريتك قائماً إليها أبواك ، وهذا
رجل ملازمه إخوته . أردت : ملازم له إخوته ، فطرح التنوين استخفافاً على ما وصفت
لك في الذي قبلاه (٢) .

* * *

(١) في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ مجلس بين ثعلب وابن كيسان في مررت برجل
قائم أبوه .

(٢) يريد أن الاضافة لفظية ، فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وتقول : زيدا عمرو ضاربٌ ؛ كما تقول : زيدا عمرو يضرب (١) .

ولو قلت : زيدا عمرو الضاربُ لم يجز ؛ لأنَّ الفِعْلَ صار في / الصلة (٢) .

ولو قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ - كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أنَّ بعضهم يقول :

إذا قلت : عبد الله زيدٌ ضاربٌ - فإنما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خبر زيد . فكأنك قلت : زيد يضرب عبد الله ، وزيد ضاربٌ عبد الله .

فإذا قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و (أبوها) ابتداء ثانٍ ، و (ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله .

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء . وذلك لأنَّ (ضارباً) يجرى مجرى الفِعْل في جميع أحواله من العمل . فالتقديم والتأخير في الفِعْل ، وما كان خبراً للأول - مفرداً أو مع غيره - فمجرهما واحد .

وإنما يُكره الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قواك : كانت زيدا الحمى تأخذ . فتنصب زيدا بتأخذ ، و (تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل بزيد بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز (٣) .

أو يكون العامل غير متصرف / فلا يجرى مجرى الفِعْل ، نحو : عندي عشرون اليوم درهماً ، وإنَّ منطلقُ زيدا ، وزيدا إنَّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز .

فأما إذا كان العامل متصرفاً ، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيءٍ ليس منه ، ولا بسببه - فعَمَلُهُ فيه كَعَمَلِهِ إذا وليه . وقد فسّرنا مثل هذا فيما مضى (٤) .

(١) . تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية عند المبرد وقد أشار إلى ذلك الفارقي فيما مضى ما لم يمنع مانع كما سيأتي .

وقال المبرد ١٠١ : كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(٢) زيدا مفعول به لصلة ال ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فهذا هو الذي

منع من تقديم معمول الخبر على المبتدأ .

(٣) انظر ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٠٩ .

ومثّل ذلك من المصادر: أعجبنى اليومَ ضربُ زيدٍ عمرا . إن جعلت (اليوم) نصباً بأعجبنى فهو جيد .

وإن نصبته بالضرب كان محالا ، وذلك لأنَّ الضربَ في معنى «أن فعل» ، و «أن يفعل فمحال أن ينصب ما قبله ؛ لأن ما بعده في صلته ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه ، فيصير بعض الاسم ، ولا يُقدّم بعض الاسم على أوله (١) .

فإن لم يكن في معنى أن وصلتها أعملته (٢) عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدّمت فيه وأخرت . وذلك قولك : ضرباً زيدا ، وإن شئت قلت : زيدا ضرباً ؛ لأنّه ليس في معنى (أن) ، وإنما هو أمر .

فقولك : (ضرباً زيدا) ينتصب بالأمر ، كأنك قلت : اضرب ، إلا أنّه صار بدلاً من الفعل لما حذفته (٣) .

ألا ترى أنّ قولك «سَقِيَا» بمنزلة /سقاك الله ، و«مرحبا» (٤) بَدَل من قولك : رَحِبْتِ بلادُك . فعلى هذا يجري ما وصفت لك في الإعمال ، والتقديم ، والتأخير .

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٢) في الأصل : أعملتها .

(٣) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢١٨ ، ٢٢١

هذا باب

الصفة المُشَبَّهة بالفاعل فيما يَعْمَلُ فيه

وإنما تَعْمَلُ فيما كان من سببها^(١)

وذلك كقولك : هذا حَسَنُ الوَجْهِ ، وكثير المال .

إِعلم أَنَّ هذه الصفة إِنما حَدُّها أَن تقول : هذا رجل حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وكثيرٌ مالُهُ . فترفع ما بَعَدَ (حَسَن) و (كثير) بفِعْلِهِما ؛ لِأَنَّ الحُسْنَ إِنما هو لِلوَجْهِ ، والكثْرَةُ إِنما هي لِلمالِ فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائمٌ أبوه ، وقاعدٌ أخوه .

ويجوز أَن تقول : هذا رجل حَسَنُ الوَجْهِ . فالوَجْهُ لم يجعل (حَسَنًا) معرفة ، وإن كان مضافاً إليه ؛ وذلك لِأَنَّ التنوين هو الأَصْلُ . ومعنى هذه الإضافة الانفصال^(٢) ؛ كما كان ذلك في قوله : (هَدِيًّا بِالرِّغِ الكَعْبَةِ) و (هَذَا عَارِضٌ مُنْطَرِنًا)^(٣) / لَمَّا كان التقدير : إِنما هو التنوين ثَبَتَ الاسم نكرة ، وصار بمنزلة ما لفظوا بتنوينه .

فيجوز في هذا أَوْجُهُ :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ : « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ... انما تعمل فيما كان من سببها معرفة بالالف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا ... »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٠ : « ومع هذا انهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدا الا نكرة على حاله منونا ... »

ونقل الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٦ أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها اضافة لفظية وان ذلك من المتفق عليه ومثله في ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٠ وغيرهما وما في كليات أبي البقاء ص ٥٤ من أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص غير صحيح مخالف لنقل النحويين .

(٣) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ فقد ذكر اليتين هناك .

منها الأضل ، نحو : حسنٌ وجهه ، وحسنٌ الوجوه ، وحسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهها ، وحسنٌ الوجوه^(١) . كلُّ ذلك جائز ومعناه واحد في ذكرته وأجود ذلك - إذا لم تقل حسنٌ وجهه - : حسنٌ الوجوه ، وذلك لأنَّ (وجهه) كان معرفة وهو الأصل . فكان الأحسن أن يُوضع في موضعه معرفةً مثله .

لا تعرف الأول ؛ كما كان ذلك في وجهه ، وأنه لو عرفه لم يكن الأول معرفة ، وإنما صار (وجهه) معرفة ؛ لأنه علمٌ أنه لا يعنى من الوجوه إلا وجهه .

وأما حسنٌ وجهه^(٢) فإنه أخفٌ في اللفظ . فحذفوا الألف واللام تخفيفاً ، فمن ذلك قولهم : هو حديثٌ عهدٌ بالوجع وأشد :

* لَاحِقٍ بَطْنٍ بِقَرَأٍ سَمِينٍ^(٣) *

(١) صور الصفة المشبهة مع معمولها المشهورة سنة وثلاثون صورة وبيانها :

الصفة لها صورتان : تكون بال ومجردة منها .

معمول الصفة : إما أن يكون بال أو مضافاً لما فيه أل أو مضافاً للضمير أو مضافاً لمضاف إلى الضمير أو مجرداً من ال والإضافة أو مضافاً إلى المجرد فهذه ستة أحوال للمعمول .

وعلى كل إما أن يكون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فمجموع صور المعمول ١٨ صورة : 6×3 .

وبضرب حالتى الصفة فى أحوال المعمول تكون الصور ٣٦ صورة : 18×2 .

المتنع من الجر فى هذه الصور باتفاق النحويين صورتان .

(أ) أن تكون الصفة بال والمعمول مضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلامه .

(ب) أن تكون الصفة بال مضافة إلى المجرد ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلام .

واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من ال مضافة إلى معمول مضاف للضمير ، نحو : حسن وجهه : فسيبويه والبصريون أجازوها فى الضرورة ، والنكوفيون أجازوها فى السعة والاختيار وانظر تفصيل ذلك فى شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ - ٩٦ وشرحها للجامى ص ١٩١ - ١٩٢ وشرحها للعصام ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرحها للرضى ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٥ وابن يعيش ج ٦ ص ٨٤ - ٨٩ والأشمونى وغيره .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ : « مسألة لا قبيحة ولا فى غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر إذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لأصله فى التعريف : أعنى وجهه » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على إضافة لاحق إلى بطن وهو نكرة .

الأصل لا حق بطنه . وقال الآخر :

ولا سَيْئِي زِيٌّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةِ يَوْمًا مُخَيَّبَةً بُرْلاً (١)

وإنما جاز حذف الألف واللام لعلم السامع أنك لا تعنى إلا وجهه ، وأن الأول لا يكون به معرفة أبداً .

وقال ابن يعيش ج ٦ ص ٨٥ : « الشاهد فيه إضافة (لاحق) الى (البطن) مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة حسن وجه . »

واعلم أن قوله : لاحق بطن وان كان أصله اسم فاعل كضارب ، وخارج فانما ذكره في هذا الباب : لأنه أجرى مجرى الصفة المشبهة ، فقدربلا لاحق بطنه ، كما قدر حسن وجه بحسن وجهه فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعل في المعنى ، واسم الفاعل لا يضاف الى الفاعل . لا تقول : هذا ضارب زيد وزيد فاعل ، لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، وليس كذلك الصفة ، لأنها نقلت النقل انذى لا يكون في اسم الفاعل . »

اللاحق : الضامر .

القرأ : الظهر . يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء انظر ابن ولاد ص ٨٧ وذكر في اللسان أن ثنينه قروان ، وقریان عن اللحياني .

وصف فرسا بضمور البطن ، ثم نفى أن يكون ضموره من هزال .

والرجز لحميد الأرقط كما في سيبويه وابن يعيش .

ولحميد الأرقط رجز على هذا الروى في وصف ناقته في السمط ص ٨٨٦ وهو مكسور حرف الروى .

والشاهد في سيبويه وتكلم عليه الأعلام كما هو في الفصل ١٢٤:٢ وتكلم عليه ابن يعيش كما ذكرنا والصبان يقول ج ٢ ص ٢٢٠ عن هذا الرجز : ولم أر من تكلم على هذا البيت .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على إضافة سوء الى زى وهو نكرة على تقدير اثبات الأنف واللام وحذفها للاختصار وذكر قبله البيت :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بآية ما كانوا ضِعَافاً وَلَا عُرْلاً

الشعر لعمر بن شأش ، وصف أنه تفرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجلاً اليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ، ووفادتهم على الملك بأحسن الزى .

ومعنى تلبسوا : ركبوا ، وغشوا . المخيسة : المذلة وهي صفة تقدمت فأعربت حالا .

اليزل المسنة واحدها : بازل وهو جمع غريب .

وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩٦ - ٦٠١ والسيوطى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن قال : هو حسنٌ وجهها قال : هو الحسنُ الوجهُ يا فتى ، وهما الحسنان الوجوه ، فنصب ؛ لأنه أضمم الفاعل في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : الضارب الرجل ، والقائل الحق . وقال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفِزْرَةَ الشُّعْرَى رِقَابًا (١)

ويروى : الشعْر الرقَابًا . فمن قال ذا يشبَّهه بالضارب الرجل .

ومن قال : الضارب الرجل يقول تشبيهاً بالحسن الوجهِ (٢) ، ولا يجوز الضارب زيد ؛ كما لا تقول الحسن وجهه .

وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجهِ ، فيكون نكرة . فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام ولم تعاقبا / الإضافة ؛ إذ كانت الإضافة ها هنا على خلاف المضاف ؛ لأنَّ ها هنا نيّة التنوين ، فلذلك لم تعرف الأول وكان كقولك : الحسن وجهه .

فإذا قلت : هو الحسنُ وجَّها ، والطيبُ خبيرا ، والحسانُ وجوهاً - لم يكن إلاّ النصب ؛ لأنك أهتمت الحسن ، وأضمرت في الحسن الفاعل ، فانتصب ما بعده لأنه تمييز إذا كان نكرة .

(١) أنشده سيوييه بروايتين : الأولى : الشعري رقابا فيكون مثل الحسن وجها .

والثانية الشعر الرقابا فيكون مثل الحسن الوجه . وقال عنها سيوييه : وهي عربية جيدة ج ١ ص ١٠٣ .

وبهذه الرواية روى في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٤٣ وسيرة ابن هشام الروض الانف ج ١ ص ٧٣ والبيان للجاحظ ج ٤ ص ٣٨ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ١ ص ١٩٣ ، ج ٢ ص ١١٩ .

وروى الروايتين ابن يعيش ج ٦ ص ٨٩ والانصاف ص ٨٤ .

الشعر : جمع أشعر وهو كثير شعر القفاراد كل واحد منهم هذه صفته والشعري : مؤنث الأشعر وأراد القبيلة .

قال الجاحظ في البيان : هجيت فزارة بكثرة شعر القفا .

البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم ص ٣١٤ - ٣١٦ وفي شرحها للأنبازي ص ٦١٨ - ٦٢٢ وبعضها في سيرة ابن هشام ثم قال : هذا ما انشدني أبو عبيدة منها ، الروض الانف ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ والعيني ج ٣ ص ٦٠٩ - ٦١٢ . والأغاني ١٠ : ٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٢

ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به . وذلك قولك : هو الحسن الوجهة ؛ كما تقول : هو الضارب الرجل (١) .

ألا ترى أن الحسن يجرى على ما قبله مؤنثاً كان أو مذكراً ؛ **يجرى الفاعل** . فنقول مررت بامرأة حسنة الوجهة ، ومررت بأخويك الحسنين الوجهة . فعلى هذا تميز إذا حذف الألف واللام ، فقامت : مررت بأخويك الحسنين وجوها ؛ كما قال الله عز وجل (هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) .

وقال رؤبة :

/ الحزنُ باباً والعقورُ كلباً (٣)

فهذه الأوجه عربيّة جيّدة . وبيت الأعشى يُنشد جرّاً :

(١) في ابن يعيش ج٦ ص٨٤ : (وأما الثالث وهو : هذا رجل حسن وجها فيحتمل نصب وجهه أمرين :

أحدهما : انه منصوب بحسن على حد المفعول ، كما يعمل ضارب في زيد اذا قلت : هذا ضارب زيدا على التشبيه به . .

الثاني : ان يكون منصوباً على التمييز كما تقول : هذا أحسن منك **وجها**) .

وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ ص١٩٤

(٢) في سيبويه ج١ ص١٠٣ : (وأذا نثيت أو جمعت فأنثيت النون فليس الا النصب . وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار وهما الحسنان الوجوه ومن ذلك قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)

والآية تقدم الحديث عنها ج٢ ص٢١٦ ، ج٣ ص٣٤-٣٥

(٣) استشهد به سيبويه ج١ ص١٠٣ على نصب بابا ، وعلبا على حد الحسن وجها .

الحزن : صفة مشبهة ضد السهل

عقر من باب ضرب : جرح

الرجز لرؤبة وقبله : فذاك وخم لايبالي السباً وصف رجلاً بشدة الهباب ومنع الضيف ،

فجعل بابه حزناً لا يستطاع فتحه وعلبه هزلاً لمن **بناه** علماً معروفاً وانظر العزارة ج٣ ص٤٨٠

والصيني ج٣ ص٦١٧-٦١٨ والبيت ختام أرجوزة لرؤبة ، ديوانه ص١١-١٥

الواهب المائة الهجان وعبدها عودًا تزجى خلفها أطفالها (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٤ على أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع قال : ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله .
وقال ابن السراج (ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلة تلي (كل) لم يستقم
ومن كلام العرب : هذا الضارب الرجل زيد ولو كان (زيد) يلي الضارب لم يكن جراً ، وينشدون هذا البيت جراً : الواهب المائة الهجان وعبدها
وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : إن الضمير في عبدها هو المائة فكأنه قال وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ، ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه الا على هذا البيت .

وقال المازني انه من كلام العرب ، والذي قال ابو العباس أولى وأحسن)
وقال الأعلم : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا البيت ، لأن العبد مضاف لضمير المائة وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله . .
ومعنى البيت : أن هذا المدوح يهب المائة من الابل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً وهو المراد من العبد ، وخص الهجان ، لأنها أكرمها .
والهجان : البيض قال الجوهري : يستوى فيه الذكر والمؤنث والجمع وانظر في ذلك الجزء الثاني من المقتضب ص ٢٠٥

وقال الأصمعي : الهجان الكرام وأصل الهجان البيضاء وهي تكون للواحد وللجمع وربما جمع هجانين .

عودًا : حال من الهجان وهو جمع عائد وهو جمع غريب .
قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت وبعد ما تضع أياها حتى يقوى ولدها .
وقال شارح ديوان الأعشى : العود : الحديدات النتاج قبل أن توفى خمسة عشرة ليلة ثم هي مطفل بعده .

وعائد صيغة نسب

تزجى : تسوق والتزجية السوق مثل الازجاء

البيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٧-٣٣

وقد كرر الأعشى معنى هذا البيت في قصائده انظر ص ٢١ ، وص ٥١ من الديوان وذكر البغدادى له بيتا آخر وهو :

الواهب المائة الهجان وعبدها قطنا تشبهها النخيل المكرعا

وليس في ديوانه المطبوع

والأعشى مسبوق في هذا المعنى بما قاله بشر بن أبي خازم انظر ديوانه ص ٣٩ وبما قاله أوس ابن حجر ص ٢٥ من ديوانه

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨١-١٨٥

فإن قال قائل : ما بالك جرت (عبيدا) وإنما يُضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجّه وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبداً ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبداً ، كما جاز : ربّ رجل وأخيه . وأنت لا تقول : ربّ أخيه ولكنه على تقدير : وأخ له .
ومثل ذلك كُله شاة وسَخَلْتِها بدرهم . وأنت لا تقول : كلُّ سَخَلْتِها . ولكنه على التقدير الذي خبرتكَ به ، وأخرت الاحتجاج عنه لنذكره في موضعه^(١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أنّ هذه الصفة لا يجوز أن يتقدّمها مفعولها^(٢) ؛ وذلك أنّها ليست كالفاعل في الحقيقة . ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد ضاربُ عمرا ، وزيدا ضاربُ عمرو ، وزيدا عمرو ضارب - أنّ الثاني عمل في الأوّل . وأن (ضارباً) صار بمنزلة يضرب / في المعنى .
ولو قلت : زيد الحسن وجهها ، أو الحسن الوجّه لم يكن الحسن عمل في الوجّه شيئاً ، وإنما الحسن في المعنى للوجّه ، فمن ثمّ لم يجز أن تقول : وجّها زيد حسن ، ولا زيد وجّها حسن .

٤
٤٧٦

ولذلك لم يجز لهذه الصفة أن تعمل إلّا فيما كان من سببها .
ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد حسن وجهه ، أو حسن الوجّه ، أو الحسن وجهها أنّك لا تعنى من الوجوه إلّا وجهه ؛ لأنّه في الأصل زيد حسن وجهه ، وكذلك كثير المال ، وفاره العبد ، وجيد الدار يجزّين مجزّى واحداً .

(١) سيذكر أيضا في ص ٥٤٢

ومن كلام النحويين يفتقر في التابع مالا يفتقر في المتبوع - أو يفتقر في الثواني مالا يفتقر في الأوائل .

وقد عقد السيوطي في الأشباه فصلا خاصا بذلك ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٩ وانظر المغني ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ : (ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .)

لو قلت : عمرا زيد الضاربُ - لم يَجْز ، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ،
ولكن معناه : زيد الضارب عمرا ، أى : الذى ضرب عمرا . فلَمَّا قَدَّمت عمرا على هذه الصفة
لم يَجْز ؛ لأنَّه بعض الاسم إذ كان من صلته . فإنَّما امتنع من هذا الوجه .

فإن جعلت ضارباً ، وقائلاً ، وما أشبه ذلك بغير ألف ولام - جاز التقديم والتأخير ،
والإظهار والإضمار ، وجرى مَجْرَى (يضرب) لما ذكرت لك من المضارعة (١) .

(١) انظر ص ١٥٦ من هذا الجزء

هذا باب

من المفعول

ولكننا عزلناه مما قبله ، لأنه مفعول فيه

وهو الذي يسميه النحويون (الحال)

اعلم أنك إذا قلت : جاءني عبد الله ، وقصد إلى زيد ، فخفضت أن يعرف السامع اثنين ، أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد - قامت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب ، أو ما أشبه ذلك من الصفات ؛ لتفصيل بين من تعني ، وبين من خفت أن يلتبس به . كأنك قلت : جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاءني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا .

فإن لم ترد هذا ، وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت : جاءني زيد راكباً ، أو ماشياً ، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتاً له لأنه معرفة . وذلك أنك لم ترد : جاءني زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تحلية بما قد عرف/ وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال . وكذلك : رأيت عبد الله جالساً ، ومررت بعبد الله ضاحكاً . خبرت أن رؤيتك إياه ، ومرورك به وقعا في هذه الحال منه (١) .

وتقول : زيد في الدار قائماً ، فتنصب قائماً بمعنى الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأن المعنى : استقر عبد الله في الدار ؛ ولذلك انتصبت الظروف .

ألا ترى أنك تقول : زيد خلفك ، وزيد دونك ، فتنصب الدون ، والخلف بفعل زيد . كأنك تقول : استقر زيد خلفك ، وثبت دونك ونفسر هذا في باب الظروف (٢) إن شاء الله .

(١) عرض لهذا أيضا ابن يعيش ج٢ ص ٥٧ والرضي في شرح الكافية ج١ ص ١٨١ وانظر الأشباه

ج ٢ ص ٢١٣-٢١٤

(٢) سيأتي في ص ٦١١

فإن جعلت (في الدار) للقيام ، ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائمٌ ؛ لأنك إنما أردت : زيد قائم في الدار ، فجعلت (قائماً) خيراً عن زيد ، وجعلت (في الدار) ظرفاً لقائم .

فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم .

ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائماً . فيكون (في الدار) الخبر ، ثم خبر على آية حال وقع استقراره / في الدار ، فقال قائماً ، أي : على هذه الحال ولما قال (قائم) إنما قال (في الدار) ليخبر أي موضع وقع قيامه (١) .




فنظير ذلك قوله جلّ وعلا (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ) (٢) ، وقوله عز وجلّ (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ) (٣) .


وذلك أن قوله (في جَنّاتٍ) خبر (إنّ) ، فنصب (آخِذِينَ) و(فَاكِهِينَ) على الحال .

ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر ؛ كما قال الله عز وجلّ (وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) (٤) لأنّ المعنى : وهم خالدون في النار . فإنما (في النار) ظرف للخلود .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ (باب ما ينصب فيه الخبر . . .)

وذلك قولك : عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً و (عبد الله) ارتفع لابتداء ، لأن الذي ذكر قبله ، وبعده ليس به . . .

الا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسن ، واستغنى في قولك :    ،

وتقول : عبد الله  ، فيصير قولك : عبد الله أخوك ، الا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء .

ويدلك على ذلك أنك تقول : ان فيها زيدا ، فيصير بمنزلة قولك : ان زيدا فيها . . .

وان شئت الغيت (فيها) فقلت : فيها عبد الله قائم وانظر المقتضب ج ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧

و ٤ : ١٣٢

(٢) الذاريات : ١٥ ، ١٦

(٣) الطور : ١٧ ، ١٨

(٤) التوبة : ١٧

وتقول : هذا زيدٌ راكباً ، وذاك عبدُ الله قائماً .

فإن قال قائل : ما الذى ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له : (هذا) إنما هو تنبيه . كأنك قلت : انتبه له راكباً .

وإذا قامت : ذاك عبد الله قائماً . (ذاك) للإشارة . كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً .

فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلاً فِعْلٌ أو شىء فى معنى الفِعْل ؛ لأنها مفعول فيها (١) .

وفى كتاب الله جلَّ وعلا : (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٢) .

* * *

ولو/ قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً - كان غير جائز ؛ وذاك أنه ليس ها

هنا فِعْلٌ ، ولا معنى فِعْلٌ ، ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، [ولا يكون أباه فى حال أخرى ،] (٣)

ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أخوة الصداقة جاز ؛ لأنَّ فيه معنى فِعْلٌ . كأنك

قلت : زيد يُؤاخيك قائماً ، فعلى هذا يستقيم ويمتنع (٤) .

* * *

واعلم أنَّ الحال إذا كان العامل فيها فِعْلاً صحيحاً جاز فيها كلُّ ما يجوز فى المفعول به من

من التقديم والتأخير ، إلاً أنها لا تكون إلاً نكرة .

وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل . تقول :

جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمرا

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - (باب ما ينتصب لانه خبر للمعروف . .

فاما المبنى على الاسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك عبد الله ذاهبا ، وهذا عبد الله معروفا . (فهذا) اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده وهو (عبد الله) ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله . .

والمعنى : أنك تريد أن تنبيهه له منطلقا . لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه بجعله فكانك قلت : انظر اليه منطلقا (فمنطلق) حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً صار (جاء) لعبد الله ، وصار (الراكب) حالا ، فكذلك هذا .

وذاك بمنزلة (هذا) الا انك اذا قلت ذاك فأنت تنبيهه لشيء مترخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا . واولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك .

(٢) هود : ٧٢ وقرئ فى الشواذ شيخ بالرفع - الاتحاف ص ٢٥٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٥٨

(٣) تصحيح السيرافى

(٤) تقدم ذلك فى ج ٣ ص ٢٧٤ ، وسيكرره مرة أخرى فى ص ٥٩٧

ضرب زيدٌ ، وقائماً زيدا رأيتُ ؛ كما نقول : الدرهمَ زيدا أعطيتُ ، وضربت قائماً زيدا (١) .

* * *

ومن كلام العرب : رأيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، ورأيت زيدا راكباً ماشياً - إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً ، وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَدِراً (٢) .

* * *

وقول الله - عزَّ وجلَّ - عندنا على / تقديم الحال - والله أعلم - وذلك : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٣) .

(١) لايجوز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسما ظاهرا ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجيزونه مع الضمر ، نحو : راكباجتت وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ١٥٨-١٦٠ وانظر أسرار العربية ص ١٩٢ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٨٨ وعرض في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤-٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز

(٢) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٢ : (وتقول : لقيت زيدا مصعدا منحدرًا ، فتجعل (مصعدا) حالا من زيد ، لأنه ملاصق له ، و (منحدرا) حالا من ضميرك ، ليكون في الكلام فصل واحد وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها

ولو جعلت (مصعدا) حالا من التاء، ومنحدرا حالا من زيد كان في الكلام فصلان : فصلك بزيد بين التاء وحالها وهو مصعدا ، وفصلك بمصعدا بين زيد وحاله)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ والمغنى ج ٢ ص ١٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٧١ والأشباه ج ١ ص ٢٨٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٦

(٣) القمر : ٧ - في البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٥ : (انتصب خشعا على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لايجوز تقدم الحال على الفعل ، وان كان متصرفا ، وقد قالت العرب : شتى تؤوب الحليسة . . . وقيل : هو حال من الضمير المجرور في عنهم من قوله (فتول عنهم) وقيل مفعول بيدع وفيه بعد)

وانظر الهمع ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢

وكذلك هذا البيت :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِ وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْيِي رَتَعَ (١)

ولست تحتاج مع ما عرفتك من حالها ، وإجرائها مُجْرَى المفعول ، وما لزم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضح لك بأكثر منه .

وقال الشاعر :

ضاحِكًا مَا قَبَلْتُهَا حِينَ قَالُوا نَقَضُوا صَكَّهَا ، وَرُدَّتْ عَلَيَّ (٢)

وتقول : ضارباً عمراً رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشائماً أخاه أقبل عبدُ الله . فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه - لم تتقدم الحال على العمل ، لأنَّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول . وذلك قوله : زيد في الدار قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار وتقول : هذا قائماً حسن ، ولا تقل : قائماً هذا حسن (٣) .

* * *

(١) مزبدا : من أزيد الجمل : إذا ظهر الزيد على مشافره ساعة هياجه .

يخطر : من الخطر بسكون الطاء : وهو ضرب الفعل بذنبه حين هياجه .

والبيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري ص ١٩١-٢٠٢ وفي شرحه

للأنباري ص ٣٨١-٤٠٩

أبياتها تبلغ ١٠٨ وبعضها في الشعراء ص ٣٨٥-٣٨٦ والخزانة ج ٢ ص ٥٤٦ - ٥٤٧

والبيت في المقتضب مركب من بيتين وروايتهما :

مزبدا يخطر ما لم يرني فاذا أسحته صوتي انقح

ويجيني إذا لاقيتني وإذا يخلو له لحي رتع

وهكذا الرواية برفع مزبدا في المفضليات والشعراء ، والخزانة والاصابة ج ٢ ص ١٣٣

(٢) الصك : الكتاب

وما في قوله : ضاحكا ما قبلها زائدة ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن (ما) النافية لها صدر

الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها

ولم أقف له على قائل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : (واعلم انه لا يقال : قائما فيها رجل .

فان قال قائل : اجعله بمنزلة راكبا من زيد ، وراكبا من الرجل .

وتقول : مررت راكباً بزيد . إذا كان (راكباً) لك . فإن أردت أن يكون لزيد لم
لم يجز ؛ لأنَّ العامل الباء (١) ، فعلى ما ذكرت لك يجرى هذا الباب .

* * *

فإن قال قائل : فما بالك تقدّم / الظروف وهى مفعول فيها والعامل معنى الفعل ، ولا يجوز
أن يعمل فيها التنبيه كما عمل في الحال ، وكلاهما مفعول فيه ، فمن أين اختلفا ؟
قيل له : الفصل بين الحال والظرف أنّ الحال هى الاسم الأوّل ، فاعلا كان أو مفعولا
أو غير ذلك من الابتداء وخبره . والظرف متضمّن للحال وغيرها . لا يقع شيء إلا في زمان
ومكان . فالحال تقع في الظروف ، والظرف لا يقال إنّها واقعة في الحال .

فإذا قلت : يوم الجمعة زيد في الدار . ف(يوم الجمعة) غير زيد ، وقد عمل فيه استقرار
زيد .

وإذا قلت : جاءني زيد راكباً . فالراكب هو زيد ، وكذلك ضربت زيدا قائماً ، وزيد
منطلق راكباً . فالقائم ، والراكب ، وما أشبه ذلك هو زيد ، فلمّا كان إياه عمل فيه ما
يعمل في المفعول به ؛ لأنّه اسم مثله .

ولمّا كان الظرف متضمّناً لهذا وغيره ، وكان غيرهما في المعنى إنّما هو اسم زمان أو مكان
لا يخلو من كون فيها واستقرار - كان الناصب لهما المعنى الذي جرى بهما من أجله (٢) .

= قيل له : فانه مثله في القياس ، لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من
الفعل ، لان فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل ، فأجره كما أجرته العرب واستحسننت

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٧ وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٢ والأشباه ج ٤ ص ٢٣ -

٢٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل
العامل في الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .
فان قال : أقول . مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل أنه لا يفصل بين الجار
والمجرور . . . » .

وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٩ وقال ابن مالك
وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد .

(٢) في كليات أبى البقاء ص ٢٢٨ : « وجوزوا عمل اسم الإشارة في الظرف مع انه أضعف
الأسماء في العمل دون غيره ، كما في قوله تعالى (فذلك يومئذ يوم عسير) فان انتصاب يوم في
يومئذ بذلك » .

/ فإن قيل : لم لا تقول : هذا زيد يوم الجمعة ، وهذا زيد شهر رمضان فتعمل التنبيه ؟

قيل له : إذا كان الظرف من المكان لم يمتنع من شيء من الأسماء ؛ لأنها تفيد فيه معنى .
وذلك أنك إذا قلت : زيد عندك أو في دارك ، أو بالبصرة ، فقد أفدت فيه ما قد كان يجوز أن يخلو منه .

وإذا قلت : زيد يوم الجمعة فلا معنى لهذا ؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه ، ولا حتى ولا ميت ، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان للجثث .

وإنما امتنع قولك : هذا زيد يوم الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه ، و(ذا) للإشارة ولم يكن مثل قولك : القتال شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ لأنك إذا قلت : القتال يوم الجمعة ، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة ، قد كان يجوز أن يخلو منه .

وأنت إذا قلت : هذا زيد ، فقد نبهت ، وأعلمت في أي وقت هو ؟ فلا معنى لقولك يوم الجمعة ، ولا للذكر وقت ، لأن السامع في الوقت وأنت سواء (١) .

ألا ترى أنك إذا قلت : أنا آكل يوم الجمعة ، وأنت تخبر / عن أنك تفعل هذا إذا كان يوم الجمعة - كان جيدا .

ولو قلت : أنا آكل يوم الجمعة - تخبر عما أنت فيه - لم يكن له معنى ، فإن أردت أن تفيد السامع أن اليوم يوم الجمعة قلت : أنا آكل ، وهذا يوم الجمعة ؛ ليصير خبراً بعد خبر .

فتفهم هذا فإن معرفة الأصول أحكام الباب ، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة إن شاء الله .

= وهذا نقل غريب فابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ قد عرض لما ينصب الظرف ولم يذكر منها اسم الإشارة وكذلك غيره وذكر أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٢٧٢ أن يومئذ متعلق بعسير

وفيه تقدم معمول الصفة على الموصوف ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله تعالى (وقل لهم في

أنفسهم قولا بليغا) .

(١) تقدم هذا التعليل في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٢٢ وسيكرره في ص ٦١٤

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَفَاعِلُهُ مُبْهَمٌ

وَلَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ

وَيَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَزِمَهُ عَلَى ذَلِكَ

وَهُوَ بَابُ التَّعَجُّبِ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ .

ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسن) خبره ، وهو فِعْلٌ ، و (زيدا) مفعول به ، فتقديره : شيء أحسن زيدا (١) إِلَّا أَنَّ مَعْنَى التَّعَجُّبِ دَخَلَهُ مَعَ (ما) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ غَيْرِ (ما) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ رَأَيْتَ (ما) تَكُونُ اسْمًا بِغَيْرِ صِلَةٍ إِلَّا فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا كَانَتْ فِي الْجَزَاءِ / وَالِاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ صِلَةٍ إِذَا قُلْتَ مُجَازِيًا : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ، أَوْ مَسْتَفْهَمًا : مَا تَصْنَعُ يَا فَتَى ؟ لِأَنَّكَ إِذَا تَسْتَفْهَمْتَ عَمَّا تَنْكُرُ ، وَأَوْ كُنْتَ تَعْرِفُ كُنْتَ مُخْبِرًا لَا مُسْتَخْبِرًا ، وَالصَّلَاةُ تَعْرِفُهُ .

وَكذَلِكَ الْجَزَاءُ إِذَا قُلْتَ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ؛ لِأَنَّكَ أَهْمْتَهُ ، وَلَمْ تَقْصِدْ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ ، فَالْمَعْنَى مِنَ الْإِهْمَامِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ هُوَ التَّعَجُّبُ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَقَدْ أَهْمْتَ ذَاكَ فِيهِ ، وَلَمْ تَخْصُصْ .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٣٧ : « بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ . زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَهَذَا تَمَثِيلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ . . . »

وَانظُرِ الْخِلَافَ فِي الْأَنْصَافِ ص ٨١ - ٩٥ وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١١٣ - ١٢٥ وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٤ وَالْأَشْبَاهَ ج ٢ ص ١٣١ ج ١ ص ٦٣ وَابْنَ يَمِيشَ ج ٧ ص ١٤٨ وَالرُّضَى ج ٢ ص ٢٨٨

وَمَا جَاءَ مِنْ (ما) بغير صلة في غير الجزاء والاستفهام ، لمشاركتها إياهما في الإبهام :
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلُ . فالمعنى : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلُ (١) .

وتقول : إِنِّي تَمَّا أَفْعَلُ عَلَى مَعْنَى : رُبَّمَا أَفْعَلُ (٢) . كما قال :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَسَمِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ وتقول : اني مما أن أفعل ذلك . كأنه قال : اني من الامر او من
الثمان أن أفعل ذلك فوقعت ما هذا الموقع كما تقول العرب : بثسما له يريدون بثس الشيء ماله
وانظر ج ١ ص ٣٧

في المعنى ج ٢ ص ٣ : « قولهم اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فاعل
كالكتابة : ان زيدا مما ان يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى انه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو
الكتابة . فما بمعنى شيء ، وان وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته في (خلق
الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى
الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل
على هذا التقدير » وانظر موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ : « وان شئت قلت : اني مما أفعل فتكون (ما) مع
(من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ : « وقد كفوا (من) بما فقساوا : اني لما أفعل قال
أبو العباس المبرد يريدون : لربما أفعل »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٠

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ على أن (مما) بمعنى ربما والأصل : (من) زيدت
عليها (ما)

وأبوحيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال في الارتشاف : « زعم السيرافي والأعلم وابن
طاهر وابن خروف أن (من) اذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما . وزعموا أن سيبويه
يشير الى هذا المعنى في كلامه » .

وتبع أبا حيسان ابن هشام في المعنى في موضعين ج ٢ ص ١٠ ، ص ١٦ ثم قال : والظاهر
أن (من) فيها ابتدائية و (ما) مصدرية .

ويبدو لي أيضا أن الشجرى لم يقف على كلام سيبويه فقد نسب هذا القول وانشاد البيت
الى المبرد الأمالي ج ٢ ص ٢٤٤

قال النحاس : وان شئت جعلت (ما) بمعنى الذي ورفعت الكبش ، وردة البغدادي فقال
هذا لا يصح .

الكبش : سيد القوم ، لأنه يقارع دونهم .

البيت لأبي حية النميري ، وأخذه من بيت للفرزدق وهو :

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٦

وقال الآخر :

أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أَلِيمَ بِهَا ذِكْرًا (١)

/ ومن ذلك قولهم : دَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعْمًا ، أَي نَعَمَ الدَّقُّ (٢) .

فإن قال قائل : فإذا قلت : ما أَحْسَنَ زيدا فكان بمنزلة : شيءٌ حسنٌ زيدا ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك في قولك : شيءٌ أحسنٌ زيدا ؟

قيل له : قد يدخل المعنى في اللفظ ، ولا يدخل في نظيره . فمن ذلك قولهم : عَلِمَ اللهُ لأَنَّ . لفظ : رزق الله ، ومعناه القسم .

ومن ذلك قولهم : غَضِرَ اللهُ لزيد ، لفظه لفظ . الخبير ، ومعناه الدعاء .

ومن ذلك أنك تقول : تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ . فتقسم على معنى التعجب ، ولا تدخل التاء على من أسماء الله غير هذا الاسم ؛ لأنَّ المعنى الذي يُوجب التعجب إنما وقع ها هنا (٣) .

وكلُّ ما لزمه شيءٌ على معنى لم يتصرف ؛ لأنَّه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التي تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك .

(١) الزاهرية : عين في رأس عين لا ينال قعرها كان المتوكل نزلها وبنى بها بناء

المراد به البلدان ج ٣ ص ١٤ ، ص ١٢٨

ذكرا : هل أو تمييز

ولم : هل على البيت

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧ : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : انى ما أن أصنع أم من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلًا نعمًا : أى نعم الغسل » .

وهي ج ٢ ص ٢٠ التامة تقع في ثلاثة أبواب ..

الثاني : باب نعم ويئس ، نحو : غسلته غسلًا نعمًا ، ودققته دققًا نعمًا ، أى نعم شيئًا (نعم) نصب التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة .

(٣) انظر ج ٢ ص ٣٢٠، ٣٢٥

فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيدا ، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - بمنزلة قولك : شيء حسن زيدا ، / فكيف تقول هذا في قولك : ما أعظم الله يا فتى ، وما أكبر الله ؟

قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظيم الله يا فتى . وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقولك : كبرت كبيرا ، وعظمت عظيماً (١) .

فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب زيد .

قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به .

ألا ترى أنك تقول : شتمت زيدا ، وأكرمت عمرا فالفعل الناصب جنس واحد ، والمعنى مختلف ، وليس شيء يُخبر به عن الله - عز وجل - إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال .

فمن ذلك ما أذكره لك ليبدل على سائره إن شاء الله .

(١) في الانصاف ص ٩٤ في الرد على الكوفيين :

وأما قولهم : لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله ، أى وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان - كبرت كبيرا ، وعظمت عظيماً ، أى وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيرا وعظيماً فكذلك ها هنا . ولذلك الشيء ثلاثة معان :

أحدها : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده .

والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته .

والثالث : يعنى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة الى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة فانكروا عليه . ثم سحبوه من الحلقة ، وأخرجوه فلما قدم المبرد الى بغداد أوردوا عليه هذا الاشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا : شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا على معنى شيء اعظمه فان الالفاظ الجارية عليه - سبحانه - يجب حملها على ما يليق بصفاته . . .

وانظر الأشباه ج ٤ ص ٥٩ - ٦٣

وفى أصل المقتضب : كبرت تكبيرا ، وعظمت تعظيماً

وهو نحو قولك : رحم الله الناس ، ورحم زيد عمرا ، فالرحمة من زيد رقة / وتحنن ، والله - عز وجل - يجعل عنها .

وكذلك علم الله ، وهو العالم بنفسه . وتقول : علم زيد علماً ، وإنما ذلك علم جعل فيه ، وأدب اكتسبه . وكذلك جميع ما تُخبر به .

وإذا كان (زيد) مفعولاً قلت : لقيت زيدا ، ورأيت عمرا ، وتقول : ذكرت الله . فإنما تعني أن ذكرت كان لهذا الاسم ، وكذلك دعوت الله .

فمخارج الأفعال واحدة في الأعمال ، والمعاني تختلف . فعلى هذا يجرى التقدير فيما ذكرت لك .

وقد قال قوم : إن (أحسن) صلة (ما) ، والخبر محذوف .

وليس كما قالوا ؛ وذلك أن الأخبار إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها (١) .

وإنما هربوا من أن تكون (ما) وحدها اسماً ، فتقديروهم : الذي حسن زيدا شيئاً (٢) ، والقول

فيها ما بدأنا به من أنها تجرى بغير صلة ، لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام .

فإذا قلت : ما / أحسن زيدا - لم يجوز أن تضع الفعل المضارع ما هنا فتقول : ما يُحسنُ

زيدا ، وما مُحسنُ زيدا (٣) ؛ لأنَّ معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى .

ألا ترى أنك تقول : العُمُر ، والعَمْر ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحاً ؛ لدخول المعنى على هذه الهيئة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٨ « وقال الأخفش : (ما) موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف ، أي الذي حسن زيدا موجود . وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التعجب كما كان في تقدير سيبويه ... »

(٢) في الأصل : الذي حسن شيئاً زيد

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا » .

ولو قلت . ما أحسن عندك ريذا . وما أجمل اليوم عبد الله - لم يجز ، وكذلك لو قلت :
ما أحسن اليوم وجهَ زيد ، وما أحسن أمس ثوبَ زيد ؛ لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم
طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء (١) .

والدليل على ذلك أنَّك تقول : أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفاً ، لأنَّه فعلٌ ،
وتقول في الاسم : هذا أقومٌ من ذا ، فلا يُعلُّ . وتقول في التعجب : ما أقوم زيدا ، وما
أبيعه ، فيكون هذا الفعل لاحقاً بالأسماء لما أخبرتك به من قلة تصرفه (٢) .

* * *

/ واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة (٣) ، نحو : ضرب ، وعلم
ومكث ، وذلك أنَّك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته ، فتلحقه الهمزة ،
إذا جعلته محمولاً على (فعل) .

وكذلك تقول : حسن زيد ، ثمَّ تقول : ما أحسنه : لأنَّك تريد : شيء أحسنه .

فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنَّما هو من أعطى ، وأولى
فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنَّما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ « وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقاً ، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي ،
فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيداً على أن يتعلق (أمس) بليقت وكذا ان تعلق بهما وكان
غير ظرف نحو : ما أحسن قائماً زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب
وأما بالظرف فنعه الأخص والمبرد وأجازه الفراء والجرمي وأبو علي والمأزني ، نحو
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم بزيد . . . »

وسياتي في ص ١٨٧ من المطبوع ما يفيد الجواز من كلام المبرد فقد مثل بقوله : ما أقبح
بالرجل أن يفعل كذا ، وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس وفي الهمع ج ٢ ص ٩١ : قال أبو حيان
ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق به وجب تقديم
المجرور ، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليبي ما أحرى بنى اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم (أفعل) اسماً وذلك قولك : هو أقول الناس ، وأبيع
الناس ، وأقول منك ، وأبيع منك : وإنما اتموا ، ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف ، نحو :
أقال ، وأقام

ويتم في قولك : ما أقوله ، وما أبيعه ، لأن معناه معنى أفعل منك . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وبنائوه أبداً من فعل ، وفعل ، وفعل (بفتح وكسر وضم
العين) وافتل ، هذا ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرفوا ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه ، فشبّه هذا
بما ليس من الفعل ، نحو (لات) ، و (ما) وإن كان من حسن وكرم وأعطى . . . »

وعلى هذا جاء : (وأرسلنا الرياح لواقح^(١)) ولو كان على امطه اكان للاقح ؛ لأنه يقال
ألقحت فهي مُلقحة . ولكنه على حذف الزوائد . ومن ذلك قوله :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَاذِ لَيْلٍ غَاضِي^(٢)

وإنما هو مُغضٍ . واستعمل بحذف زيادته . ومثله ذلك :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ^(٣)

(١) الحجر : ٢٢

وفى المخصص ج ١١ ص ١٠٩ : « فأما قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) فزعم

أبو العباس محمد بن يزيد أنه على طرح الزوائد كنحو ، يخرجن من أجواز ليل غاضي
قال أبو علي : قال أحمد بن يحيى : ليس على حذف الزائد ، ولكنه يقال : ربح لاقح ، كما
يقال : ربح عقيم » .

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٢ ص ٣٥ على حذف الزوائد أيضا . فى اصلاح المنطق ص
٢٧٥ : « غضى الليل فهو غاض ومغض اذا أظلم » ثم أنشد الرجز .

وفى الاقتضاب ص ٤٧٥ : « أنشده ابن قتيبة على أن غاضيا من أغضى جاء على حذف
انزيادة من الفعل ، وهذا لا يلزم ، لأن الأصمى وغيره حكوا غضا الليل وأغضى ، فغاض من
غضا ، لا من أغضى ولعل روبة كان من لغته أغضى » .

وفى المخصص ج ٩ ص ٣٩ : « قال الفارسي : قال أبو العباس : أغضى الليل ولا
يقال غضا . . » وفى اللسان : ليل ممغض لغة قليلة وأكثر ما يقال : ليل غاض .
الأجواز الأوساط . والضمير فى يخرجن للابل .

الرجز لرؤية من شعر يمدح به بلال بن أبى بردة وانظره فى رغبة الأمل ج ٢ ص ٣٥
الجواليقى ص ٤٠٩ والمخصص ج ٩ ص ٣٩ ، ص ١٦٧ ، ج ١١ ص ١٠٩ والتمام فى تفسير
أشعار هذيل ص ١٥٢ والأرجوزة فى ديوانه ص ٨١-٨٣

والتمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٥٢

(٣) فى اللسان (دلا) « قال الجوهري . وقد جاء فى الشعر . الدالى بمعنى المدلى وهو
قول العجاج :

يكشف عن جماته دلو السدال عباة غيراء من أجن طال

يعنى المدلى قال ابن برى ومثله لرؤية : يخرجن من أجواز ليل غاضى . أى ممغض قال :

وقال على بن حمزة : قد غلظ جماعة من الرواة فى تفسير بيت العجاج آخرهم ثعلب .

قال : يعنى كونهم قدروا الدالى بمعنى المدلى . قال ابن حمزة : وإنما المعنى فيه أنه لما كان
المدلى اذا أدلى دلوه عاد ، فدلاها ، أى أخرجها ملامى قال : دلو الدال . . .

وروى فى المخصص ج ٩ ص ١٦٧ : يكشف عن حماته .

والحماة الطين الأسود وانظر شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ ، والتمام ص ١٥٢

والبيت من أرجوزة نسبت الى العجاج انظر ديوانه ص ٨٦

بريد : المُدلي .

ومن ذلك حَذْفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت / إلى حَذْفِها في تصغير ، أو جمع ، أو اضطرَّ إليه شاعر ؛ كما قال العجاج :

ومَهْمَه هَالِك مَنْ تَعَرَّجًا (١)

إنما هو مُهْلِك في بعض الأقاويل .

واعلم أَنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجْزُ أَنْ يُقال فيه : ما أَفْعَلُهُ . وذلك لأنَّك إن بنيتَه هذا البناء حذفت من الأَصْلِ حرفاً . وهذا ممَّا لا يجوز ؛ لأنَّ معناه إنَّما كُمِّل بحروفه ؛ إذ كُنَّ كلُّهنَّ أصولاً ، وإنَّما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلُّ عليه من فِعْلٍ غيرِه وذلك أَنَّك إذا قلت : دحرج ، واحرنجم ، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أَشَدُّ دَحْرَجْتَه ، وما أَشَدُّ احرنجامَه . لأنَّك لو أَدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحَذْفُ لما وصفت لك .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ : « وهلك الشيء وهلكته قال العجاج

ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان : أحدهما : أن هالكا بمعنى مهلك ، أى مهلك من تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك : هذا رجل حسن الوجه فوضع (من)

موضع الألف واللام » .

وفي الاقتضاب ص ٤٠٣ : « قال أبو عبيدة : هالك بمعنى مهلك وكذلك حكى يونس

وقال : كانت لغة رؤبة بن العجاج هلكنى الله ، وهلكه الله فمن على رأيه فى موضع رفع » .

وفي الجواليقي ص ٣١٠ : « المهمة : القفر » .

وهالك من وصف المهمة ومن تعرج فى معنى الذين تعرجوا فيصير المعنى : هالك

المتعرجين فيه .

ويجوز أن يكون هالك من فعل المتعرجين والضمير العائد الى المهمة محذوف تقديره :

ومهمه هالك متعرجوه ، كما تقول : مكان مهتد سالكوه ، فاذا نقلت الضمير وأدخلت الألف

واللام قلت : مكان مهتد السالكين بنصب السالكين وتنوين مهتد ، ويجوز الاضافة فتقول :

مهتدى السالكين . . .

وقال الأنبارى فى شرح الفضليات ص ٢١٧ : يريد هو هالك المتعرجين

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج انظرها فى العيني ج ١ ص ٢٩ وأبيات منها فى الاقتضاب

ص ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ وتهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ١٤٠ والمخصن ج ٦ ص ١٢٧ وشرح

الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ واللسان (هلك) وديوان العجاج ص ٧ - ١١

وكذلك ما كان من الألوان والعيوب ، نحو : الأعرور والأحمر ، لا يقال : ما أحمره ، ولا ما أعوره .

وإنما امتنع هذا لشيئين (١) :

أحدهما : أن أصل فعله أن يكون أفعل ، وأفعال . / نحو : احمر واحمار . ودخول الهمزة على هذا محال (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ : « باب مالا يجوز فيه ما أفعله .

وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه . إنما تقول : ما أشدحمرته وما أشد عشاه . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ..

إنما دعاهم الى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل .

ألا ترى قلتة في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعيل ، فلما كان مضارعا للفعيل موافقا له في البناء كره فيه مالا يكون في فعله أبدا .

وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه : ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد ، والرجل .. »

(٢) كلام المبرد فيما مضى (واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضرب ، وعلم ، ومكث) .

وقوله هنا : ودخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله ، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة .

بقي أن نبين هل يرى المبرد قياس التعجب من (أفعل) كما يرى سيبويه ذلك ؟

لقد عبر سيبويه بقوله ج ١ ص ٣٧ : وبنائوه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل ، وأفعل أما المبرد فقد عبر عن ذلك بعبارة حاصرة (إنما يكون من بنات الثلاثة) ، ثم أخذ يلتبس وجها للمسموع من نحو ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ونظر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاض) (دلو الدال)

ويشهد صنيعة هذا بأن التعجب من (أفعل) يوقف عند المسموع منه .

والعجيب بعد هذا أن ينسب التبريزي في شرحه للحماسة وابن يمشي والرضي الى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس واطراد من صيغ الزوائد جميعا موافقا للاخفش ومخالفا لسيبويه .

في شرح الحماسة للتبريزي ج ٢ ص ٢٨٩ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد ، بمعنى بناء التعجب من أفعل ويشبهه بقول الشاعر :
تكشف عن جماته دلو الدال

وبقوله :

ومهمة هالك من تفرجا

ويقول الله تعالى : (وارسلنا الرياح لواقح) .

ويجوز مثل هذا فيما كان أصله ثلاثيا على أي بناء كان ، وكان يتبع مذهب الاخفش في ذلك .

والقول الآخر قول الخليل : وهو أنَّ هذا شيء قد ثبت واستقر ، فليس يجوز فيه
الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ؛
كما لا تقول : ما أيدها ، ولا ما أرجله . وإنما أقول : ما أشدَّ يده . فعلى هذا : ما أشدَّ حُمْرته .
وما أشدَّ عَوْرَه ، وكذلك جميعُ بابها .

ومثلُ هذا قوله : هذا أَحْسَنُ من هذا ، وهذا أَضْرَبُ من ذا ، وهذا أَشَدُّ عَوْرًا من ذا ،
وأشدُّ حَوْلًا من ذا ؛ لأنَّ هذا والتعجبُ من باب واحد .

فإن قال قائل : فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ
سَبِيلًا (١)) .

قيل له : في هذا جوابان ، كلاهما مُفْنِعٌ :

أحدهما : أن يكون من عمى القلب ، وإليه يُنسب أكثر الضلال ؛ لأنه حقيقته كما
قال : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) (٢) . فعلى هذا تقول
ما أعماه ؛ كما تقول : ما أحمقه .

والوجه الآخر : أن يكون من عمى العين ، فيكون (فهو في الآخرة أعمى) لا تريد به
به أعمى / من كذا ، ولكنه في الآخرة أعمى ، كما كان في الدنيا ، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلاً (٣) .

* * *

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ : « وقد قالوا : ما أعطاه للدرهم ، وأولاه للخير فهنا ،
ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه . لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من
فعل قياس مطرد ، ومن أفعال مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب .
وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، كاستفعل ، وأفعل ، وانفعل ، لأن
أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه . كأنه يحذف الزوائد ، ويرده على الثلاثة ،
وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه . . . »
سيبويه يجيز التعجب من أفعال بقياس كما ذكرنا فما نسبته إليه ابن يعيش غير
صحيح .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦ : « وبينى من باب (أفعل) أفعالاً قياساً عند
سيبويه سماعاً عند غيره ، نحو : ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له . والأخفش ، والمبرد
جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه . »

(١) الإسراء : ٧٢

(٢) الحج : ٤٦

(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٦٣-٦٤

وتقول : يا هند أحسن بزيد . ويا رجلاً أحسن بزيد : لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً ، وإنما المعنى : ما أحسنه (١) . فإذا كان من الألوان ، والعيوب [قلت] ياهند ، أشد بجمرة زيد ، ويا رجال ، أشد بجمرة زيد . ومن هذا الباب قول الله عز وجل (أسمع بهم وأبصر) (٢) .

ولا يقال لله - عز وجل - تعجب . ولكنه خرج على كلام العباد ، أى هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم : ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : (فقولا له قولاً لنا لعلنا نلناه أو يخشى) و (لعل) إنما هي للترجي ، ولا يقال ذلك لله . ولكن المعنى - والله أعلم - إذهبا أنما على رجائكما ، وقولا القول الذى ترجوان به . ويرجو به المخلوقون تذكراً من طالبوه (٣) .

وأما قوله : (فما أصبرهم على النار) (٤) فليس من هذا ، ولكنه - والله / أعلم - التقرير والتوبيخ . وتقديره : أى شئ أصبرهم على النار ؟ ، أى دعاهم إليها ، واضطروهم إليها ، كما تقول : صبرت زيدا على القتل (٥) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يضبر الروح .

(١) انظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ والاشباه ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١

(٢) مريم : ٣٨ - انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٩١

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٧ : « ومثل ذلك قوله تعالى : (فقولا له قولاً لنا لعلنا نلناه يتذكر أو يخشى) فالعلم قد أوتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا انما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم وليس لهما اكثر من ذا ما لم يعلما .

ومثله : (قاتلهم الله) فانما أجرى هذا على كلام العباد وبه انزل القرآن . وانظر تعليق السيرافى والروض الأنف ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ والآية فى سورة طه : ٤٤

(٤) البقرة : ١٧٥

(٥) فى البحر المحيط ج ١ ص ٤٩٥ : « وذهب معمر بن المثنى والمبرد الى ان ما استفهامية لا تعجبية وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أى شئ صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل وهو قول ابن عباس والسدى يقال : صبره ، وأصبره بمعنى ، أى جعله يصبر . لا أن أصبر هنا بمعنى حبس ، واضطر ، فيكون افعال بمعنى فعل خلافا للمبرد اذ زعم أن أصبر بمعنى صبر ، ولا نعرف ذلك فى اللغة انما تكون الهمزة للنقل ، أى يجعل ذا صبر . »

ومثل ذلك قوله :

قلتُ لهُ : أَصْبِرْهَا دَائِنًا أَمْثَالُ بِسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ (١)
فهذا مجازه ، ولا يقال لله عز وجل ؛ لآنه إنما يعجب من يرد عليه ما لا يعلمه ، ولا
يقدره ، فيتعجب كيف وقع مثله ؟ وعلام الغيوب يجل عن هذا (٢) .

ونقول في شيء من مسائل هذا الباب

ما أحسن ، وأجمل زيدا . إذا نصبت بأجمل . فإن نصبته بأحسن قلت : ما أحسن ،
وأجمله زيدا ؛ لأنك تريد : ما أحسن زيدا ، وأجمله (٣) .
وتقول : ما أحسن ما كان زيد . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفعل في معنى

(١) في اللسان : صبره عن الشيء يصبره صبرا حسبه قال الحطيئة :

قلت له أصبرها جاهدا ويحك أمثال طريف قليل

والبيت برواية اللسان مطلع قطعة في ديوان الحطيئة ص ٩٩ يمدح بها طريف بن
دفاع .

أما بسطام بن قيس فقد ورد في قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٥ :
وقد مات بسطام بن قيس وعامر
ومات أبو غسان شيخ الهازم

وذكر القصيدة المبرد في الكامل ج ٣ ص ٣٥

وقال في ص ٤٦ - ٤٨ : « هو فارس بكر بن وائل وابن سيدها ... »

ولما قتل لم يبق في بكر بن وائل بيت الاهجم : اى هدم « .

وانظر تعليق على بن حمزة في التنبهات على كلام المبرد وجمهرة الانساب ص ٢٢٦ ،
وشرح المفصليات للانباري ص ٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٢٧ ، ٨٠٨

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ : « وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا
لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على أعمال
الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على أعمال الأول »

وفي الاشباه ج ٤ ص ١٠٩ : « وشرط هذا العامل أمور :

أحدهما : عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب ، لانه جرى مجرى المثل ،
فلا يتصرف فيه بفصل ، ولا غيره ، وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالك قال : لكن بشرط
أعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا بنصب زيدا بأعقل لا بأحسن لئلا يلزم فصل ما لا
يجوز فصله ، وكذلك أحسن به وأعقل يزيد بأعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقل به
يزيد للفصل « . والمبرد لم يشترط أعمال الثاني وأجاز أعمال الأول

المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها . فالتقدير : ما أحسن كَوْنَ زيد .

وقد يجوز - وهو بعيد - / ما أحسن ما كان زيدا . تجعل (ما) بمنزلة الذى ، فيصير ما أحسن الذى كان زيدا . كأنه كان اسمه زيدا ، ثم انتقل عنه . وإنما قبُح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) ، لأنَّ (ما) إنما هى لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، أو قلت : من عندك نقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التى تقع عليها (ما) فهى نحو قوالك : عندى زيد ، فأقول : وما زيد؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضيع .
وإنما أجزناه على بُعد ؛ لأنَّ الصفة قد تحلُّ محلَّ الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاعنى الظريف .

وقال بعض المفسرين فى قوله عزَّ وجلَّ : (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) قال : ومن بناها . وكان أبو زيد يروى عن العرب أنها تقول : سُبْحَانَ ما سُبِّحَ الرعد بحمده (١) . فعلى هذا أجزناه .

وتقول : ما أحسن ما كان زيداً وأجمله ، وما أحسن ما / كانت هند وأجمله ؛ لأنك تردُّ إلى (ما) . ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها .

وإذا قلت : ما أحسن زيداً . فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسننى ؛ لأنَّ (أحسن) فِعْلٌ فظهرَ المفعول بَعْدَهُ ، كما يظهر بَعْدَ (ضرب) ، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه . نحو قولك : هذا غلامى (٢) .

(١) الحديث عن معنى (من) و (ما) والآيات تقلم فى الجزء الأول : ٤٨، ٤١ ، الجزء الثانى ٥٢ ، ٢٩٦ ، والجزء الثالث : ٦٣ وسيكرره فى ص ٥٤٨

(٢) من أدلة البصريين على أن صيغة أفعل فعل لحوق نون الوقاية لها .

وتقول في الاستفهام : ما أحسن زيد ؟ إذا أردت : أي أحسن من زيد ؟ (١) .
مإذا جعلت المسألة منك قلت : ما أحسنى (٢) ، كما تقول : من غلامي ؟ فإنما يجري المضمرة

بجري الظاهر

الاستفهام : ما أحسن زيد . فرددت ذلك إلى نفسك قات : ما أحسنت .
وتقول : ما أحسن زيدا . ورجلا معه . ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى . وذلك
أنك إذا قلت : ما أحسن رجلا . فليس هذا مما يفيد به السامع شيئا ؛ لأنه لا يستنكر أن
يكون في الناس من هو كذا كثيرا .

ولو قات : ما أحسن رجلا من بني فلان ، أو رجلا رأيته عندك حتى تقويه بشيء يوجد فيه (٣) .
معنى يخرج من باب الإشاعة لصلاح .

وهذا بمنزلة قولك : كان رجل عاقلا ، وإن رجلا عاقل يحوز فيه ما جاز فيهما ، ويمتنع
فيه ما امتنع فيهما (٤) .

* * *

(١) هكذا بالأصل وانظر عبارة الأشباه

(٢) في الأشباه ج ٤ ص ١٢٢ : « مسألة من التعجب من القاء أبي بكر بن الأنباري :

تقول ما أحسن عبد الله (ما) رفع رفعتها بما في أحسن ونصبت عبد الله على التعجب .

وتقول في الدم : ما أحسن عبد الله . (ما) لا موضع لها ، لأنها جحد ورفعت

عبد الله بفعله .

وتقول في الاستفهام : ما أحسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها .

والتأويل : أي شيء فيه أحسن ؟ أعيناه أو أنفه ؟

وتقول إذا رددته إلى نفسك في التعجب : ما أحسنى فما رفع والنون والياء موضعهما

سب على التعجب .

وتقول في الدم إذا رددته إلى نفسك ما أحسنت .

وتقول في الاستفهام : ما أحسنى فما رفع بأحسن وأحسن بما والياء في موضع خفض

بإضافة أحسن إليها »

جری ابن الأنباری علی مذهب الكوفيين فی أن المبتدأ والخبر مترافعان .

سألت ابنة أبي الأسود أباها : ما أحسن السماء فقال لها : نجومها ، فقالت : اني لم أرد

هذا ، وإنما تعجبت من حسننها ، فقال لها : اذن فقولي : ما أحسن السماء (نزهة الألبا ص ١٢-١٣)

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٩ : « ويجب كون المتعجب منه مختصا ،

فلا يقال : ما أحسن رجلا ، لعدم الفائدة . فان خصصته بوصف ، نحو : رجل حاله كذا جاز »

(٤) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء

وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد . وما أقيح بالرجل أن يفعل كذا (١) فانرجل الآ
شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا . كنعو : ما أقيح
بالرجل أن يشتتم الناس ، تقديره : ما أقيح شتم الناس بمن فعله من الرجال .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً إذا طُلب ما عنده أعطاه - كان هذا الكلام جائزاً . ولم يكن
(أحسن) وإن نصب رجلاً واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله . وإنما جاز أن يُوقع التعجب عليه
وهو يريد فعله ؛ لأنَّ فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، كقولك : رأيت
زيداً يضرب عمراً ؛ ثم تقول : رأيت ضربَ زيدِ عمراً . فالضربُ لا يرى ، وإنما رأيت
الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرك وذلك المتحرك يدلُّ على نوع الحركة ، فأمَّا
الحركة نفسها فلا تُرى ، لأنَّ المرئي لا يكون إلاَّ جسمًا ملونًا .

* * *

ولو قلت : ما أكثر/ هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين - كنت قد أوقعت التعجبَ
بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وهو الطعام والدنانير التي يهبها . فكأنك
قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير

وإن أردت أن هبته أو طعامه يفعلها كثيراً ، إلاَّ أن ذلك يكون نزرًا في كلِّ مرة جاز ،
وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأنَّ هذا شبيه بالإلغاز ؛ لأنَّ قصد التعجب الكثرة
فإذا تووَّل على القلة فقد زال معنى التعجب . ولكن بعض الأشياء يدلُّ على بعض .

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني غير زيد ، وتريد : ما جاعني إلاَّ زيد .

وقد يجوز ألا يكون زيد جاعك ، ويكون الكلام مستويًا .

وذلك أنك إذا قلت : ما جاعني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك ، فجاز أن يكون أيضاً

ما جاعك إلاَّ أنك أمسكت عن الخبر فيه (٢) . ولهذا مسائل غامضة/ تأتي في موضعها إن شاء الله .

٤

٤٩٩

(١) انظر ص ١٧٨ فيما نقلناه عن الرضى من جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب
منه فقد نسب المنع الى المبرد وقد جاء ذلك فى قول عمرو بن معد يكرب : ما أحسن فى الهيجاء
لقاءها وقول محمد بن بشير :

أخلق بنى الصبران يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجأ
وانظر ما قاله أبو حبان فى الهمع ج ٢ ص ٩١

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « ألا ترى أنه لو قال : أتانى غير عمرو كان قد اخبرك
أنه لم يأتته . وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء .
ولو قال : ما أتانى غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان مجزئاً من الاستثناء . كأنه قال :
ما أتانى الذى هو غير زيد ، فهذا يجزئ من قوله : ما أتانى الا زيد . »

هذا باب

ماجرى في بعض اللغات مَجْرَى الفِعْلِ لوقوعه في معناه

وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى

في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل

وذلك الحرف (ما) النافية

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع .
فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى
صارت كل واحدة تُغنى عن الأخرى - أجروها مجراها .

فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (ما هذا بشراً) (١) و (ما هنَّ أمهاتهم) (٢) .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت :
إنما زيد منطلق (٣) .

(١) يوسف : ٣١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ : « باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلفظة
أهل الحجاز .. »

وذلك الحرف (ما) . تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ، وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس
(ما) كليس ، ولا يكون فيها اضممار .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، اذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في
بعض المواضع

ومثل ذلك قوله - عز وجل - : (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم
يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف .

وانظر الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٧ ، ج ٢ ص ٢٦٠ والانصاف ص ١٠٧ - ١١١
واسرار العربية ص ١٤٣ - ١٤٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

وأهل / الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها - ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيدٌ إلا منطلق ، وما منطلقٌ زيدٌ ؛ لأنّها حرف لا يتصرفُ تصرفَ الأفعال ، فلم يقوَ على نقض النفي ، كما لم يقوَ على تقديم الخبر ، وذلك لما خبرتكَ به في الأفعال والحروف ، وأنّ الشيءَ إنّما يتصرفُ عمله كما يتصرفُ هو في نفسه . فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة . (١)

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيد منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبدُ الله ؛ لأنك تُجرى عليه ما كان لشيءٍ من سببه ؛ كما يجرى عليه ما كان له خاصّةً .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجل قائمٍ أبوه ؛ كما تقول : مررت برجل قائم .

وتقول - إن شئت - ما زيد قائماً ، ولا خارجاً أبوه . جعلت أباه/ بمنزلة الأجنبيِّ ، فصار (خارج) خبراً مقدّماً . كأنك قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا أبوه خارج (٢) .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقه جاريتُه . يكون في العطف على حاله .

فأمّا قولُ بني تميم فعلى أنّهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره ؛ كما يعمل الفعل في فاعله ، فكان قولهم : ما زيد عاقل ، بمنزلة : ما قام زيد ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغيّر ؛ لأنّه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنّهم لمّا رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تُغنى كلُّ واحدةٍ منهما عن صاحبتهما - أجرّوها مُجرّاهما في العمل ما دام الكلام على وجهه فقالوا : ما زيد منطلقاً ؛ كما يقولون : ليس/ زيد منطلقاً . فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدموا خبرها رجعت إلى

٤
٥٠٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : « فاذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسيء من اعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : ان اخوك عبد الله على حد قولك : ان عبد الله اخوك ، لأنها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلة ، فكما لا تتصرف (ان) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك (ما) .

وتقول : ما زيد الا منطلق تستوي فيه اللفتان ومثله قوله - عز وجل - : (ما أنتم الا بشر مثلنا) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر « .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم اخوه ان ابتدأته ، ولم تجعله على (ما) » .

أَنْهَا حَرْفٌ ، فَقَالُوا : مَا مَنْطِقُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ ابْتِدَاءً وَخَبْرًا ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ
 قَوْلِكَ : قَائِمٌ زَيْدٌ . وَأَنْتَ تَرِيدُ : زَيْدٌ قَائِمٌ . لَا يَكُونُ التَّقْدِيمُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ (لَيْسَ)
 فَعْلٌ ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِفَعْلٍ . تَقُولُ : لَسْتُ ، وَلَسْنَا ، وَلَيْسُوا ، وَلَسْنَا ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ
 هَذِهِ الْإِضْمَارِ فِي (مَا) ، وَلَكِنْ لَمَّا أَشْبِهَتْ الْفِعْلَ جَرَتْ مَجْرَاهُ مَا كَانَ عَلَى مَجْرَاهُ وَفِي مَوْضِعِهِ ،
 فَلَمَّا فَارَقَتْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ النَّقْضُ فِيهَا وَالتَّصْرُفُ ، لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ ، وَلَا مُحْتَمَلَةٌ
 ضَمِيرًا (١)

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقٌ ، وَلَوْ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ لَمْ تَقُلْ : إِنَّ مَنْطِقًا زَيْدًا .
 لِأَنَّكَ لَا تَجْعَلُ الْحُرُوفَ غَيْرَ الْمُتَصَرِّفَةِ كَالْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ ، وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لِلزَّمَكِ أَنْ تَصْرَفَهَا
 فِي أَنْفُسِهَا ، وَهَذَا مُحَالٌ .

فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبْرِ فَقَوْلُكَ : / مَا مَنْطِقُ زَيْدٍ ، وَمَا مَسِيءٌ مِنْ أَعْتَبَ (٢) .

فَإِنَّمَا قَدَّمْتَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ مَنْطِقٌ ، وَلَوْ أَرَدْتَ التَّقْدِيمَ عَلَى قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ
 مَنْطِقًا - لَمْ يَجْزِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِنَّ مَنْطِقًا زَيْدًا .

وَهَذَا قَوْلٌ مُغْنٍ فِي جَمِيعِ الْعَرَبِيَّةِ : كُلُّ مَا كَانَ مُتَصَرِّفًا عَمِلَ فِي الْمَقْدَمِ وَالْمُؤَخَّرِ ، وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ مُتَصَرِّفًا لَمْ يُفَارِقْ مَوْضِعَهُ ، لِأَنَّهُ مُدْخَلٌ عَلَى غَيْرِهِ .

وَأَمَّا نَقْضُ الْخَبْرِ فَقَوْلُكَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا مَنْطِقٌ ؛ لِأَنَّكَ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْطِلَاقَ .
 فَلَمْ تَصْلُحْ (مَا) أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِي نَقْضِ النَّفْيِ ؛ كَمَا لَمْ تَعْمَلْ فِي تَقْدِيمِ الْخَبْرِ .

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ) (٣) و (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلِكُمْ) (٤)
 وَقَالَ - حَيْثُ كَانَتْ فِي مَوْضِعِهَا - (مَا هَذَا بَشَرًا) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

فَهَذَا أَصْلُهَا الَّذِي شَرَحْنَا ، وَسَنَفْرُدُ بِأَبَالِ الْمَسَائِلِ ؛ إِذْ كَانَتْ لَا تَصَحُّ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ
 الْأَصُولِ .

(١) يَرِيدُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَيَكُونُ اسْمَهَا وَالْجُمْلَةُ خَبْرَهَا .

(٢) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ج ٢ ص ٢٨٨ : « وَمَا أَسَاءَ مِنْ أَعْتَبَ : يَضْرِبُ لِمَنْ يَعْتَسِرُ إِلَى
 صَاحِبِهِ وَيَخْبِرُهُ أَنَّهُ سَيَعْتَبُ » وَفِي اللِّسَانِ : فَأَمَّا الْإِعْتَابُ وَالْمَعْتَبِيُّ : فَهُوَ رَجُوعُ الْمَعْتُوبِ عَلَيْهِ إِلَى
 مَا يَرْضَى الْعَاتِبَ

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإد ما مثلهم بشر
فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين . وذهب إلى أنه خبر مقدم . وهذا خطأ فاحش
وغلط . بين . ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر . فنصبه على

(١) تناول نقد المبرد لسيبويه بيت الفرزدق واليك نص ما قاله :

« قال محمد بن يزيد : وليس هنا موضع ضرورة ، والفرزدق لفته الرفع في التأخير
ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ، ولكنه نصبه على قوله : فيها قائماً رجلاً وهو نمر
أبي عثمان المازني والخبر مضمر » .

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار فقال :

« قال أحمد : قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه . إنما
هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : لم أمرهم الكلام هكذا
من غير ضرورة لحققتكم ؟ » .

أو يكذب سيبويه في روايته . . . وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه . وكانت العسر
غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في منه وقياسه .
فإن وافق قياسه والأرواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم ين الاحتجاج بالضرورة وغيره
معنى إذا كان الناقل ثقة .

فأما قوله : « والفرزدق لفته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً » :

فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لفظه .
وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ، ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت
الواحد .

الا ترى أن سيبويه قد استشهد ببيت واحد لوجوه شتى . وإنما ذلك على جهه
ما غيرته العرب بلغتها ، لأن لغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا
كانا فصيحين فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ورواه أيضاً : ولا سابقاً شيئاً في مواضع آخر .

وكذلك أنشد قول الأعور :

فليس بأتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها

بالرفع ، والجر . وهذا كثير .

وأما قول أبي عثمان : أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز .
والذي ذهب إليه شمر مما ذهب منه ، لأنه ليس بجائز عند النحويين قائماً رجلاً عن
اضمار الخبر ولأن يكون الخبر منصوباً مقدماً ، كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز على ضعفه

الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجل (١) . وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت
والحال مفعول فيها . والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً . وقد فسّرنا (٢) الحال بالعامل إذا كان
فِعْلاً ، وإذا كان على معنى الفِعْل بما يستغنى عن إعادة القول فيه .

= مما قال المازني ، لانه أتى بحال ، ولم يأت بعامل فيها ، واتي بمبتدأ ولم يأت له بخبر ،
وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ، لان
فيه الباسا ، وذلك وان كان ضعيفا فلا الباس فيه: أعنى تقدم الخبر منصوبا وما كان ولا لبس فيه
فهو أجود مما جمع الضعف والالباس ، .

انظر الانتصار ط ١٨ - ٢٠

وبيت الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهي في الديوان ص ٢١٩ -

٢٢٤ .

وأصبحوا بمعنى صاروا وجملة قد أعاد الله خبرها ، واذ للتعليل وأضيفت للجملة
الاسمية بعدها وضعف ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٣٦ مذهب المبرد بأن حذف عامل الحال
إذا كان معنويا ممتنع .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٣٠-١٣٣ والعينى ج ٢ ص ٩٦-٩٨ والسيوطى ص ٨٤ والمغنى ج ١

ص ٧٦ .

(١) في الاصل : زيد والتصحيح من نقد المبرد لسيبويه .

(٢) في الجزء الثالث ص ٣٦ وهذا الجزء ص ١٧٠ .

هذا باب

من مسائل (ما)

تقول : ما زيد منطلقاً ، ولا قائمٌ عمرو . رفعت (قائماً) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائمٌ عمرو (١) .

وتقول : / ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً أبوه ، وإن شئت قلت : ولا قائمٌ أبوه .

أما النصب فلأنك أجريت على (زيد) الخبر ، لأنه لما هو من سببه فهو بمنزلة ما كان له .

ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائماً أبوه ، كما تقول : ما زيد قائماً ، ولو قلت : ما زيد قائماً عمرو - كان محالاً (٢) .

وأما الرفع فعلى أنك جعلته خبراً للأب ، ثم قدمته على ذلك . فكأنك قلت : ما زيد أبوه قائم ، فكان بمنزلة الأجنبي في الانقطاع من الأول ، ومبائناً للأجنبي في وقوعه خبر الأول ، رفعت أو نصبت .

أما قولنا : بمنزلة الأجنبي ، فإنك إذا قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا قائم أبوه - فهو كقولك : ولا قائم عمرو ؛ لأنك عطفتم جملة على جملة ، فاستوى ما له سبب وما لا سبب له .

وأما قولنا : إذا كان خبراً بان من الأجنبي ، رفعت أو نصبت - فذلك قولك : ما زيد منطلقاً أبوه ، وما زيد أبوه منطلق . لا يجوز أن يكون الأجنبي / في هذا الموضع لو .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لانك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً ، لانه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . قلت : وما عاقل عمرو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه . تجعله كأنه لأول بمنزلة كريم ، لأنه ملتبس به اذا قلت أبوه تجر به عليه ، كما أجريت عليه التكريم ، لانك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً » .

قلت : ما زيد منطلقاً عمرو ، أو ما زيد عمرو منطلق - كان خطأ ولم يكن للكلام معنى ؛ لأنك ذكرت (زيدا) ولم تصل به خبراً (١).

فإن قلت : ما زيد منطلقاً عمرو إليه ، أو ما زيد منطلقاً رجل يحبّه ، أو نحو ذلك من الرواجع إليه - صحّ الكلام ، وصحّ معناه ، وهذا بين جداً .

وتقول : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّه ، على ما وصفت لك .

ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمها كان خطأ ؛ لأنك لم تردّ إلى (الأب) شيئاً ، وهو الذى عنه تُخبر وإنما جئت بالهاء لغيره .

ألا ترى أنك لا تقول : ما أبو هند منطلقاً أمها (٢) .

فأما قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها صحاحاً ولا مُستنكرٌ أن تُعقرّا (٣)

فإن هذا البيت إنما جاء في ليس ، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء .

ولكننا نشرحه على ما يضلح مثله في / (ما) وما يمتنع :

إنما كان في ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردّها ، أى فليس بمعروف لنا ردّها .
(فردّها) اسم (ليس) ، و (بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولا مستنكر أن تعقرا ، وتأويله :
ولا مستنكر عقرها . فهذا لا يكون إلا منقطعاً عن الأوّل ؛ لأنّ العقر مضاف إلى ضمير الخيل ،

(١) يريد ان ما بعده لا يصلح ان يكون خبرا عنه لخلوه عن الرابط .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١ : وتقول : « ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها » ترفع ، لأنك

لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز لانها ليست من سببه » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢ قال :

كأنه قال : ليس بمعروف لنا ردها صحاحا ، ولا مستنكر عقرها والعقر ليس للرد .

وقال الاعلم : « فرد قوله ولا مستنكر على قوله بمعروف ، وجعل الآخر من سبب

الأول ، لان الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والعقر متصل بضميرها فكأنه اتصل بضمير

الرد حيث كان من الخيل . . فتقدير البيت : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحا ولا مستنكر

عقرها . . لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكأنه من الخيل .

ونسب الشاعر سيبويه الى النابغة الجعدى وهو من قصيدة له قالها حينما وفد على

النبي صلى الله عليه وسلم وأنشده اياها . انظر الخزائنة ج ١ ص ٥١٣ - ٥١٤ ج ٣

ص ٣٢٢ وهى فى الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ .

والقصيدة فى ديوان الجعدى ١٢٠ بيتا وانظره ص ٣٥ - ٥٩ .

وليس يرجع إلى الردِّ ، والردُّ غير الخَيْلِ . فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ، ولا ذاهباً
أمها ؛ لأنَّ الأمَّ ترجع إلى زينب لا إلى مَنْ خَبَّرَ عنه وهو الأب .

ولو قلت - في (ليس) خاصَّةً : ولا مستنكراً أن تُعقِّرا ، على الموضع - كان حسناً ؛ لأنَّ
(ليس) يُقدِّمُ فيها الخبر ، فكأنَّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولا قائماً بكر ، على قولك
وليس قائماً بكر (١) .

وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنَّك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباءُ و (ليس) .
فكأنَّك قلت : زيد في الدار ، والحجرة عمرو . فتعطف على (في) والمبتدأ (٢) .

وكان أبو الحسن / الأخفش يُجيزه . وقد قرأ بعض القراء : (وَإِخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَعْقِلُونَ) (٣) فعطف على (إنَّ) وعلى (في) . وهذا عندنا غير جائز (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٣ : « وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقرا ٠٠٠ على
قولك : ليس ذاهباً ، ولا عمرو منطلقاً أو ولا منطلقاً عمرو »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢ - ٣٣ : « وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ، ويؤنث ،
لانه من الخيل » .

سيبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويضم الجار فيما أوهم
جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو
قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر .

والأخفش يجيزه انولى حرف العطف المجزور كالأمثلة التي ذكرها المبرد وان فصل بينهما منعه
وقيل يجيزه مطلقاً وانظر تفصيل الحديث عن ذلك في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩٩-٣٠١
المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٧-٢٨ والأعلم ج ١ ص ٣٢ والمبرد ممن منع العطف
على معمولي عاملين ذكر ذلك في نقده لسيبويه ص ٢٠ - ٢١ وفي موضعين من الكامل ج ٣
ص ١٥٣ - ١٥٤ ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٣) الجائية ه - وهذه القراءة من السبعة

انظر غيث النفع ص ٢٣٦ ، وشرح الشاطبية ص ٢٧٩ والنشر ج ٢ ص ٢٧١ والاتحاف ص ٢٨٩
وفي البحر المحيط ج ٤٣ (ومن منع العطف على مذهب الاخفش أضمر حرف الجر فقدرد : وفي
اختلاف فالعمل للحرف مضمراً ، فالواو نابت مناب عامل واحد ، ويدل على ان (في) مقدرة
قراءة عبد الله (وفي اختلاف) مصرحاً بفي ، وحسن حذف (في) تقدمها في قوله (وفي
خلقكم) وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) كرر - الحديث عن هذه الآية في موضعين من الكامل وفي نقده لسيبويه .

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)

لأنَّ المأمورَ راجع إلى الأمور . ومنهيتها [بعضها] (٢) .

فالرفع على مثل قولك : ليس زيد قائماً ، ولا عمرو منطلق ، قطعته من الأوَّل ، وعطفت جملة على جملة .

والنصب قد فسّرناه على الموضع .

وكان سببوه يُجيزُ الجرَّ (٣) في هذا وفي الذي قبله ، فيقول : ولا قاصرٍ ، ولا مستنكرٍ ، ويذهب إلى أَنَّ الرّدَّ متّصل بالخيل ، وأنَّ المنهى متّصل بالأمور ، فإذا رد إلى المنهى ، فكأنّه قد ردّ إلى الأمور ، ويحتجّ بهذه الأبيات التي أذكرها ، وهي قول الشاعر :

(١) استشهد به ، سيبويه ج ١ ص ٣١ والشاهد في البيت الثاني قال : لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى .
وقال الأعلام : استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر (ليس) وان كان الآخر أجنبياً ، لأن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً ، ومؤخراً لقوتها .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٢ (: وما يشكل على مذهب سيبويه قوله : هون عليك . . .

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمول عاملين .
وان كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، اذ التقدير حينئذ : فليس منهيتها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور)

والبيتان للأعور الشنئى وكان سيدنا عمر - رضى الله عنه - كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو

على المنبر

وانظر السيوطى ص ١٤٦ ، ٢٩٥ ، والمغنى ج ١ ص ١٢٨ ، ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٢١

(٢) تصحيح السيرافى

(٣) قال ج ١ ص ٣١-٣٢ : « وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأنه

من الأمور وهو بعضها ، فأجراه ، وأثنه » .

وتَشْرُقُ بالقولِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنْ الدَّمِ (١)

/ فَنَأْتِي؛ لَأَنَّ الصَّدْرَ مِنَ القَنَاةِ . وكذلك قوله :

لَمَّا أَتَى خَبِرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالُ الخُشْعُ (٢)
ومثله :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَّاسِمِ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث

وكذلك استشهد به في الكامل ج ٥ ص ٨١

شرق بريقه : اذا غص من باب علم

اذعته : أفشيتته . صدر القناة : الرمح

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء عمير بن عبد الله في الديوان ص ١١٩-١٢٧ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٧٨-٣٧٩ والسيوطي ص ٢٩٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٥ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣

وصف الجبال بالخشية باعتبار ما آلت اليه

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى الى أن السور جمع سورة وهي كل ما علا ، وبها سمي سور المدينة سورا وعلى هذا لاشاهد في البيت

البيت من قصيدة تجاوزت أبياتها ١٢٠ لجرير في هجاء الفرزدق الديوان ص ٣٤٠-٣٥١ ، وجعل من معاييب الفرزدق أن ابن جرموز المجاشعي وهو من رهط الفرزدق قتل الزبير بن العوام غيلة بعد انصرافه من وقعة الجمل

يقول : لما وافى خبر قتل الزبير الى مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تواضعت هي وجبالها حزنا له وهذا مثل .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧

والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٧

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥، ٣٣ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ .

البيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٦١٢ - ٦٢٦ وروايته هناك :

رويدا كما اهتزت . . .

تسفهت : استخفت . النواسم جمع ناسمة بمعنى الضعيفة .

وصف نساء فيقول : اذا مشيين اهتززن في مشيهن ، وتثنين ، فكانهن رماح نصبت ، فمرت عليها الرياح ، فأهتزت ، وتثنت . وخص النواسم لأن الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به ، وتغيره

ومثله :

إِذَا مَرُّ السِّنِينَ تَعَرَّقْتَنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ (١)
وفى كتاب الله عزَّ وجلَّ : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٢) ومثلهُ هذا كثير جداً .

= ويروى مرضى الرياح . يريد الفاترة ولا شاهد فيه حينئذ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٧٩ وشرح القوائد السبع ص ٤٢٤ واللسان (سفه) .
والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه .
وأنشد المبرد طرفاً من قصيدة جرير فى الكامل ج ٥ ص ٧٧-٧٩ ثم قال فى ص ٨٠-٨٢ :
(وقوله : اذا بعض السنين تعرقتنا يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون ذهب الى أن بعض السنين سنون . . .
والأجود : أن يكون الخبر فى المعنى عن المضاف اليه ، فأقحم المضاف توكيداً ، لأنه غير خارج عن المعنى (٥)
وكفى هنا : بمعنى أغنى يتعدى لمفعولين ، أى كفى الأيتام فقد آباؤهم لأنه أنفق عليهم ، واعطاهم ما يحتاجون اليه .

وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آباؤهم ، فلم يمكنه ، فقال فقد أبى اليتيم ، لأنه ذكر الأيتام أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدتها ينوب مناب جمعها ، وكان المقام مقام الاضمار فأتى بالاسم الظاهر .
البيت من قصيدة لجرير فى مدح هشام بن عبد الملك الديوان ص ٥٠٦-٥٠٨ وانظر الخزائة ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، والفائق للزمخشري ج ٣ ص ١٣٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(٢) الشعراء : ٤ - فى الكامل ج ٥ ص ٢ : (وفى كتاب الله - عز وجل - (فظلت أعناقهم لها خاضعين) إنما المعنى : فظلوا لها خاضعين . والخضوع يبين فى الأعناق ، فأخبر عنهم ، فأقحم الأعناق توكيداً .

وكان أبو زيد الأنصارى يقول : أعناقهم : جماعاتهم . تقول : أتانى عنق من الناس)

وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٥ - ٣١٦

وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٥ - ٦ (قال الزمخشري : فان قلت : كيف صح مجيء خاضعين

خبراً عن الأعناق ؟

قلت : أصل الكلام : فظلوا لها خاضعين ، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع ، وترك

الكلام على أصله ، كقولهم : ذهبت أهل اليمامة كأن الأهل غير مذكور .

وقال مجاهد وأبو زيد والأخفش جماعاتهم يقال : جاءنى عنق من الناس ، أى جماعة . . .

وقيل أعناق الناس رؤسائهم ومقدموهم . شبهوا بالأعناق .

وقيل : أريد الجارحة فقال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ، أى أصحباب الأعناق ،

وروعى هذا المعتدوف فى قوله خاضعين حيث جاء جمعاً للمذكر العاقل ، أو لاحذف ، ولكنه اكتسى

من أضافته للمذكر العاقل وصفه ، فأخبر عنه أخباره . . .

وليس القول عندي كما ذهب إليه ، وسنفصل بين هذا وبين ما ذكر إن شاء الله .

أما قوله : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) ففيه قولان :

أحدهما : أنه أراد بأعناقهم جماعاتهم . من قولك : أتاني عنق من الناس ، أي جماعة وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى أبي زيد الأنصاري .

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير - فيما أعلم - فإنه أضاف الأعناق إليهم ، يريد الرقاب ، ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأنّ خضوعهم بخضوع الأعناق . ومن ذلك قول الناس : ذلّلت عنقي لفلان ، وذلّلت رقبتي لك . قال عمارة :

فإني امرؤ من عَصْبَةٍ خِنْدِيفِيَّةٍ أَبَتْ لِلأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابُهَا^(١)

جعل (للأعدى) تبينياً ، ولم يدخله في صلة (أن) .

وأما قوله : (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) :

فإنّ صدر القناة قناة ، وكذلك سور المدينة ؛ لأنها إنما مدّنت بسورها .

وأما قوله :

* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *^(٢)

= أولا حذف ولكنه لما وضعت لفعل لا يكون الا مقصودا للعاقل وهو الخضوع جمعت جمعه كما جاء (أتينا طائعين)

وفي هامش كتاب المذكر والمؤنث للمبرد الورقة (١٤٠) حديث عن هذه الآية ختمه بقوله :

ومنها أن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عنق من الناس ، أي جماعة قال الهذلي :

تقول العاذلات أكل يوم
كذلك يقتلون معي ويوما
لرجلة مالك عنق شحاح
أؤوب بهم وهم شعث طلاح

والبيتان في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٨١ .

(١) في اللسان : (وذيخه تذيخا : ذلله حكاه أبو عبيدة وحده والصواب الدال وكان

شمر يقول : ديخته ذلته بالدال من داخ يديخ اذا ذل

وقال : داخ يدوخ دوخا : ذل وخضع »

أراد المبرد بقوله : جعل للأعدى تبيناً أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز

تعلقه بالفعل تذيخ ، لأنه في صلة (ان) ، ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول .

ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير فقد روى له كثيرا في الكامل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه

فإنَّ الطُّولَ غيرَ منفكَّةَ اللَّيالي منه . فتقديره : اللَّيالي أسرعَت في نقضي .
وقريب منه قوله :

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينِ أَخَذْنَ مِنِّي (١)

لأنَّ السنين إنما تعقل . بمروها وتصرفها .

والذي قال خارج من هذا ؛ لأنه إنما يجوز أن تُخبر عن المضاف إذا ذكرت المضاف إليه إذا كان الأوَّل بَعْضَهُ ، أو كان المعنى مُشتملاً عليه . فأمَّا قوله :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا

فإنَّ الرَّدَّ غير الخيل ، والعقر راجع إلى الخيل في قوله :

وَلَا مُسْتَنْكِرٍ أَنْ تُعَقَّرَا

فليس بمُتصل بشيء من الرَّدِّ ، ولا داخل في المعنى .

فأمَّا قوله :

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا

فهو أقرب قليلا ، وليس منه ؛ لأنَّ المأمور بَعْضُهَا ، والمنهى بَعْضُهَا ، وقُرْبُهُ أَنَّهما قد أحاطا بالأمر .

وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازهُ ، وقد ذكرنا ذلك .

* * *

وبعده :

أخذن بعضى وتركن بعضى

وفى هذا البيت شاهد لاكتساب المضاف التانيث والجمعية من المضاف إليه ونسب الرجز إلى العجاج سيبويه والأعلم وهو فى ديوان العجاج ص ٨٠ على أنه مما نسب إليه .

ونسبه للأغلب العجلى أبو حاتم السجستاني فى المعمرين ص ٨٧ وكذلك صاحب الأغاني

ج ١٨ : ٦٤

ورواية المعمرين : ان اللَّيالي أسرعَت فى نقضى .

وكذلك رواية الجاحظ فى البيان ج ٤ ص ٦٠ ولا شاهد فى هذه الرواية وانظر الخزانة ج ٢ ص

١٦٨-١٦٩ والعينى ج ٣ ص ٣٩٥-٣٩٦ والسيوطى ص ٢٩٨ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٥ ص ٨٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه وفيه

اكتسابه الجمعية أيضا وتامه :

كما أخذ السرار من الهلال

والسرار بفتح السين والكسر لغة آخر ليلة من الشهر .

البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق الديوان ص ٤٢٥-٤٢٩

وتقول : ما زيد قائماً إلا أبوه ، أردت : ما زيد قائماً أحد إلا أبوه ، فجاز ذلك ؛
لأنَّ أحداً منيُّ عنه القيام ، وكذلك : ما زيد آكل إلا الخبز . أردت : ما زيد آكل شيئاً
إلا الخبز^(١) ، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكل ؛ لأنَّه وقع موجباً . فعلى هذا يجرى
أصول هذا الباب ومسائله .

(١) إذا نقض نفي معمول الخبر بقى الخبر منفيًا ، فعلمت (ما) وإنما يبطل عملها إذا نقض
نفي الخبر
وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٦٢ في قوله (ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به)

هذا باب

النداء

اعلم أنك إذا دعوتَ مُضافاً منصبته ، وانتصابه / على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك :
يا عبدَ الله ؛ لأنَّ (يا) بَدَل من قولك : أدعو عبدَ الله ، وأريد ، لا أنك تُخبر أنك تفعلُ ، ولكن
بها وقع أنك قد أوقعتِ فعلاً . فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب
على أنه مفعول تعدى إليه فعلك (١) .

وكذلك كلُّ ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد (٢) .

(١) كلام المبرد صريح في ان ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبا و (يا) بدل منه

وابن يعيش ينسب اليه أن ناصب المنادى حرف النداء

وقال الرضى : أجاز المبرد : نصب المنادى على حرف النداء ومثله فى الأسمونى وحاشية

الخضرى .

قال ابن يعيش ج١ ص ٢٢٧ : « وكان ابو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها

عن الفعل قال : ولذلك جازت أمالتها »

وقال الرضى فى شرح الكافية ج١ ص ١١٩ : (وانتصاب المنادى عند سبويه على انه مفعول

يه ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده ، يا أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال
ولدلالة حرف النداء عليه ، وافادته فائدته .

وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسند مسد الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمال

امالة الفعل .

وانظر الأسمونى ج٢ ص ٣٥٩ وحاشية الخضرى وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ وللعصام ص ٩٦

وقال سبويه ج١ ص ١٤٧ : (ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك اظهاره

قولك : يا عبد الله والنداء كله .

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال :

يا أريد عبد الله ، فحذف يريد ، وصار (يا) بدلا منها .

وانظر ص ٣٠٣ ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسبويه فى ناصب المنادى

(٢) فى سبويه ج١ ص ٣٠٣ : (اعلم ان النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على اضمار

الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل : أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً

صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ،

وبعد .

وعلى هذا (يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ) (١)

وقال الشاعر :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ (٢)

وقال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُرْوَرُهَا (٣)

(١) يس : ٣٠ وفي البحر ج ٧ ص ٢٢٢ : وقيل المنادى محذوف ، وانتصب حسرة على المصدر ،
أي ياهؤلاء تحسروا حسرة)

(٢) استشهاد به سيبويه ج ١ ص ٣١١ على نصب (دارا) لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه
بالجار والمجرور بعده ، فجرى لفظه على التنكير ، وإن كان مقصودا بالنداء .

حزوى : بضم أوله ونسكين ثانيه مقصور . موضع بنجد في ديار تميم وقال الأزهرى جبل من
جبال الدهناء . . . وقيل من رمال الدهناء وأنشد لدى الرمة :

خليلي عوجا من صدور الرواحل
بجمهور حزوى فابكيا في المنازل
(معجم البلدان ج ٢ ص ٢٥٥)

وجهور النحويين يعتبر حزوى شاذا في القياس وكان ينبغي ان تقلب لامها ياء ، لأنها فعلى
اسما وخالفهم ابن مالك

انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ١٧٧ ، وشرحها للجاربردى ص ٣٠٩ والأشمونى وغيره

هاج : هنا متعد ويأتى لازما . يقال : هاج الشيء : اذا نار .

والعبرة : الدمعة . ماء الهوى : هو الدمع .

يرفض : يسيل بعضه في أثر بعض .

يترفق : يبقى في العين متحسيرا يجمى ويذهب . . . وللعين كان صفة لعبرة فقدم عليها
فيعرب حالا .

و (أو) بمعنى الواو .

البيت مطلع قصيدة لدى الرمة في الديوان ص ٣٨٩-٤٠٣

وقد أخذ ذو الرمة هذا البيت وبيتا آخر في هذه القصيدة من زهير بن جناب وهو شاعر
جاهلي وهو القائل :

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدفق

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣١١-٣١٣ والعيني ج ٣ ص ٢٣٦-٢٣٨

(٣) استشهاد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ كالبيت السابق

البيت لتوبة بن الحمير الخفاجي . توعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها ، فجعله
كالتييس النازي في حبله .

والمريرة : الحبل المحكم القتل وهي ايضا طاقة من طاقات الحبل .

النزو : الوثبان ، ومنه نزو التيس ولا يقال الا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد

التيس : الذكر من المعيز .

فيا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلْقِيَا (١)

* * *

وَأَمَّا المضاف فكقولُه : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) (٢) ، وما أشبهه .

* * *

فإن كان المنادى واحدا مُفردا / معرفة - بُنى على الضم : ولم يَلَحَقْهُ تنوين ؛ وإنما فَعَلَ ذلك به ؛ لخروجه عن الباب ، ومضارعتة ما لا يكون مُعربا . وذلك أَنَّك إذا قلت : يا زيدا ، ويا عمرو ، فقد أخرجته من بابيه ؛ لأنَّ حَدَّ الأسماء الظاهرة أَنَّ تُخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب . ولا تقول : قال زيد وأنت تَعْنِيه ، أعنى المخاطب . فلما قلت : يا زيدا - مخاطبته بهذا الاسم . فأدخلته في باب ما لا يكون إلا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ قال الأعمش : (الشاهد فيه نصب راكبا ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه انما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ، ولم يجوز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه ٠٠)

الراكب : راكب الابل ولا تسمى العرب راكبا على الاطلاق الا راكب البعير والناقة والجمع : ركبان .

عرضت : بمعنى أتى العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما ، وبمعنى تعرضت وظهرت وبمعنى بلغت العرض وهى جبال نجد .

الندامى : جمع ندمان بمعنى نديم وهو المشارب وانما قيل له ندمان من الندامة ، لانه اذا سكر تكلم بما يندم عليه ، وقيل الندامة مقلوبة من المدامة وذلك ادمان الشراب . ويكون الندمان والنديم ايضا : المجالس والمصاحب على غير الشراب .

نجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٧١ . (أن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن و (لا) نافية للجيس وخبرها محذوف . اى (لنا) والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر المؤول مفعول ثان لبلغن و (من نجران) حال من ندامى .

البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثى في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ وشرحها للنبارى ص ٣١٥ - ٣٢٠ وفى ذيل الإمالي ص ١٣٢ - ١٣٣ والعقد الفريد ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

ومهذب الأغاني ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٣١٢ - ٣١٧ .

وفى شرح المفضليات للنبارى ص ٣١٥ : كان الاصمعى ينشده بلا تنوين : يا راكبا ...

(٢) الاحقاف : ٣١

مبنيًا نحو: أنت ، وإيّاك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتكَ ، ومررت بك . فلما أخرج من باب المعرفة ، وأدخل في باب المبنية - لزمه مثل حُكْمِهَا ، وبنيته على الضم ؛ لتخالف به جهة ما كان عليه مُعرباً ؛ لأنه دخل في باب الغايات .

ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، ومن قبلك . فلما صار غاية - لما أذكره في موضعه - قلت : جئت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ (١) / قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (٢) .

وكذلك تقول : جئت في أول الناس . وتقول : ابدأ بهذا أولُ يا فتى . لما خرج من باب الإعراب ، فصار غايةً خولف به عن جهته ، ولهذا موضع يذكر فيه مستقصى بحججه (٣) إن شاء الله .

* * *

فإن قال قائل : فالمضاف والنكرة مخاطبان ، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يُخبر عنهما ، ولا يُخاطبا .

قيل له : قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء ؛ كما كان قبل ذلك .

و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة مُنتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

ألا ترى أنك تقول - إذا أردت المعرفة - : يا رجلُ أقبل . فإنما تقديره : يا أيها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت [به] المبهمة معارف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد ، وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه في قبل ٠٠ »

وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٢) الروم : ٤

(٣) تقدم ذكره في ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٧٨ . مستكره في الصفحة المعبدة وما بعدها

والمبهمه مثل: هذا . وذاك . وهذه ، وتلك ، وأولئك وذاك ، / وذاكن ، وذاكن . إلا أنك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة ؛ كما كانت هذه الأسماء ، غير أنه مخاطب ، وهي مخبر عنها . فهذا يوضح لك أمر الواحد المفرد .

ومع ذلك أن المضاف تمنعه الإضافة من البناء : كما كان ذلك في قَبْلُ ، وبعْدُ ، وأَمْسِ ، وما أشبههن .

تقول : ذهب أَمْسِ بما فيه ، وقد ذهب أَمْسْنَا ، وكذلك تقول : جئت من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ يا فتى . كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (١) فلما أضاف قال : (مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ) (٢) و (مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي) (٣) .

والفصل بين قولك : يا رجلُ أَقْبِلْ إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أَقْبِلْ إذا أردت النكرة - أنك إذا ضمنت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أُمَّتِهِ . وإذا نصبت ونوّنت - فإنما تقديره يا واحدا ممن له هذا الاسم ، فكلُّ من أجابك من الرجال فهو الذي عيّنت ، كقولك : لأضربن رجلاً . فمن كان له هذا الاسم برَّ به (٤) قَسَمُكَ . ولو قلت : / لأضربن الرجل - لم يكن إلا واحدا معلوماً بعينه ، إلا أن هذا لا يكون إلا على معهود .

فأعربت النكرة ؛ لأنّها في بابها لم تُخرجها منه . ومع هذا أن التنوين الذي فيه مانع من البناء ، كما كان ذلك في المضاف (٥) .

(١) يوسف : ٨٠ .

في البحر المحيط ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ : (ما) زائدة ، أي ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ومن قبل متعلق بفرطتم . وقد جوزوا في اعرابه وجوها ٠٠٠ »

(٢) الفتح : ٢٤ .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ١٣٨ ان بر في قسمه من باب فرح والعامّة تفتح عينه وقال ابن السيد في الاقتضاب ص ٢١٢ : « حكى ابن الاعرابى صدقت وبررت فوردا بالفتح والكسر فأما بررت والدى فلا أعرف فيه لغة غير الكسر » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « وزعم الخليل انهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .. »

ومن جعل (قبيل) و (بعُد) نكرتين نون، وأجراهما على وجوه الإعراب. وقد قرأ بعض القراء (لله الأمر من قبيلٍ ومن بعُد) (١).

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأمر أولاً وآخراً .
ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك : قبيل ما نعلم وبعده ، وقبيل كل شيء وبعده .
تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا هندُ وزيدُ أقبلا . تُجرى كل مفرد معرفة - وإن اختلفت أجناسه - مُجرى واحداً ؛ لأنَّ النداء يُخرجه إلى طريقة واحدة .

* * *

فإن نعت مفرداً بمفرد فانت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته .
تقول : يا زيدُ العاقلُ أقبيلُ ، ويا عمرو الظريفُ هلم . وإن شئت / قلت : العاقلُ ، والظريفُ .
أما الرفع فالأنك أتبعته مرفوعاً .

فإن قال : فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قواك : مررت بعمان الظريف ؟
لم تتبعه الاسم لأنَّ الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف ، فجرت صفة على ما كان ينبغي أن يكون عليه ؟

فالفصلُ بينهما اطرادُ البناء في كلِّ منادى مفرد حتى يصير البناءُ علّة لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب ، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصرف .

= وقال في ص ٣١١ : « وقال الخليل : إذا اردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها ، فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعُد ، وزعموا ان بعض العرب يصرف قبلا ، وبعدا ، فيقول : ابدأ بهذا قبلا . فكانه جعلها نكرة .

وانما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعُد ، وشبهه بهما مفردين اذا كان مفردا ، فاذا طال ، وأضيف شبهه بهما مضافين اذا كان مضافا ، لان المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعُد قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع فاذا اضيفتاهما رددتها الى الأصل .

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين ، وطالت صارت بمنزلة المضاف « .

(١) من الشواذ انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .

فمن ذلك قوله :

يا حَكَمُ الوارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكِ (١)

فهو الأكثر في الكلام .

وأما النصبُ فعلى الموضع ؛ لأنَّ موضع (زيد) منصوب .

فتقدير هذا - إذا رفعت - تقدير قولك : (ليس زيد بقائم ، ولا قاعد) على اللفظ وإن

كانت الباء زائدة .

وتقدير المنصوب تقدير قولك : ليس زيد بقائم ، ولا قاعداً (٢) حملت (قاعدا) على

الموضع / إلا أن هذا معرب في موضعه و(زيد) مبني في النداء ، ولكني مثلت لك بما اختلف

وجهاه كاختلاف نعت زيد المفرد [ومما جاء من نعت المنادى المفرد] (٣) منصوباً قول جرير :

فما كَتَبُ بِنُ مَامةَ وابنِ سَعْدَى بِأَجودَ مِنكَ يا عُمَرُ العِجوادَ (٤)

(١) استشهد به ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ

المنادى .

والبيت من أرجوزه لرؤبة وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي . انظر حديث ذلك

في السيوطي ص ١٩ - ٢٠ .

والارجوزة في ديوان رؤبة ص ١١٧ - ١١٨ والرواية هناك : من عبد الملك .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « قلت : رأيت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا

الطويل ؟ »

قال : نصب ، لانه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على أغنى .

فقلت : رأيت الرفع على أى شيء هو اذا قال : يا زيد الطويل ؟

قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألسنت قد زعمت ان هذا المرفوع في موضع نصب فلم

لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحداث ؟

قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابدا ، وليس كل اسم في موضع أمس

يكون مجرورا ، فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع في الابتداء

و بالفعل ، فجعلوا وصفه - اذا كان مفردا - بمنزلة « .

(٣) تصحيح للسيرافي طمست كلماته فلم تظهر ويمكن ان يكون : (ومما جاء من نعت

المنادى المفرد) .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ -

١٣٧ .

وذكر بعضها في الكامل ج ٣ ص ٥٣ وقد ترجم لكعب بن مامة و لابن سعدى وهو أوس بن

حارثة انظر ص ٥٢ - ٥٤ ، وجمهرة الانساب ص ١٩٤ ، ص ٣٢٧ ، ص ٣٣٩ ، وانظر الخزانة

ج ٤ ص ١١٠ - ١١١ ، والعيني ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ، وشرح الفضليات للناصري ص ٤٤٩ .

وإذا نعت مُفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول : يا زيدُ ذا الجُمَّة ، ويا زيدُ غلامَ عمرو .

والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه .
فقولك : مررت بزيد الظريف كقولك : مررت بالظريف ، وكذلك مررت بعمر العاقل .
فأنت إذا قلت : يا زيد الظريف - فتقديره : يا ظريفُ على ما حدّدت لك .
وقولك : يا زيد ذا الجُمَّة ، بمنزلة : يا ذا الجُمَّة . فلذلك لم يكن المضاف - إذا كان نعتاً -
إلا نصباً (١) .

* * *

أما المضاف المنادى فنعتُه لا يكون إلا نصباً ، مفرداً كان أو مضافاً ، وذلك قولك :
يا عبدَ الله العاقلُ ؛ لأنك / إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب (٢) .
فأما قوله :

إني - وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا - لقائلٌ : يا نصرُ نصرُ نصرًا
فإن هذا البيت يُنشد على ضروب :

فمن قال : يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم ، وهو الذي يسميه
النحويون عطف البيان ، ومجره مَجْرَى الصفة ، فأجراه على قولك : يا زيد الظريفُ
وتقديره تقدير قولك : يا رجلُ زيداً أقبل . جعلت زيدا بياناً للرجل على قول من نصب
الصفة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ : « قلت : أفرايت قول العرب كلهم :

أزيد اخا ورقاء ان كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم

لأى شيء لم يجز فيه الرفع ، كما جاز في الطويل ؟

قال : لان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة اذا كان في موضعه . ولو جاز هذا
لقلت : يا اخونا . تريد ان تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف اذا وصف به
المنادى فهو بمنزلة اذا ناديت به ، لانه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان
منادى ، لانه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ : « واما المضاف في الصفة فهو ينبغي له الا يكون الا
نصبا اذا كان المفرد ينتصب صفته . . » .

ويُنشد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . جعلهما تبيينًا ، فأجرى أحدهما على اللفظ . والآخر على
الموضع ؛ كما تقول : يا زيد الظريفُ العاقلُ ، ولو حمل (العاقلَ) على (أعنى) كان جيدًا .
ومنهم من ينشد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . يجعل الثاني بدلًا من الأول ، وينصب الثاني
على التبيين . فكأنه قال : يا نصرُ نصرًا .
/ وأما الأصمعي فزعم أنَّ هذا الشعر : (يا نصرُ نصرًا نصرًا) وأنه إنما يريد : المصدر ؛
أي : انصرفي نصرًا (١) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ على أن نصرًا الثاني عطف بيان من الأول على
اللفظ أو على المحل .

روايات هذا البيت

- (نصر) الأول روى فيه وجهان : ضمه ، ونصبه .
- و (نصر) الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منونا ، ونصبه ، وجره .
- و (نصر) الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب .
- وتوجيه هذه الروايات :
- أ - ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ،
والمبرد ، وأبي حيان .
- وقال الرضى : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل بقوله : لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد .
- ب - ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير :
أعنى : أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء .
- ج - ضم الأول مع ضم الثاني بدل
- د - نصب الأول وجر الثاني على اضافة الأول الى الثاني ، كما تقول : حاتم الجوه أو
طلحة الخير .
- وأعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل اذا ضم نصر الأول أو هو
منصوب على المصدرية .
- ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان منع رؤية من الدخول الى الامير ،
فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة وبعده :
- بلغك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يشنى وفرا
- وقال ابن يسعون : رأيت في غرض كتاب أبي اسحق الزجاج بخط يده وهو اصله الذي
قرا فيه على أبي العباس المبرد نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة .
- و (اسطار سطر سطرًا) : جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها ، أي وحق
اسطار المصحف . و (سطرًا) مفعول مطلق .
ومفعول القول جملة النداء .

وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف إنما قاله لنصر بن سيار : يا نصر نصرنا نصرنا إغراء ،
 أى : عليك نصرنا ، يُغريه به (١) .

* * *

إعلم أَنَّ البَدَلَ فى جميع العربية يَحُلُّ مَحَلَّ المَبْدَلِ منه . وذلك قولك : مررت برجل زيد ،
 وبأخيكَ أبى عبد الله . فكأنَّكَ قلت : مررت بزيد . ومررت بأبى عبد الله . فعلى هذا تقول :
 يا زيدُ أبأ عبد الله ، فتنصب (أبأ عبد الله) نَعْتاً كان أو بَدَلاً ؛ لأنَّكَ إذا أبدلته منه فكأنَّكَ
 قلت : يا أبأ عبد الله . وتقول : يا أخانا زيداً أقبل ؛ لأنَّ البيان يَجْرى مَجْرَى النَعْتِ .
 فكأنَّكَ قلت : يا أخانا الظريفَ أقبل . لا يكون فى الظريف إلاَّ النصب . ولا فى زيد إذا
 كان تبييناً .

* * *

/ واعلم أَنَّ المعطوف على الشئ يَحُلُّ مَحَلَّهُ ؛ لأنَّه شريكه فى العامل . نحو : مررت بزيد
 وعمرو ، وجاءنى زيد وعمرو .

فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ؛ لأنَّ (عبد الله)
 إذا حلَّ محلَّ (زيد) فى النداء لم يكن إلاَّ نَصْباً . تقول : مررت بعمرو ومحمدٍ يا فتى ؛
 لأنَّ محمداً إذا حلَّ هذا المحلَّ لم يكن إلاَّ مخفوضاً منوناً .
 وتقول : يا عبد الله وزيدُ أقبلا ، لا يكون إلاَّ ذلك لما ذكرت الك (٢) .

* * *

= وبلغ يتعدى الى مفعولين حذف هنا الثانى ، أى مرادك .
 نسب البيت الى رؤبة فى سيبويه وانظر ديوانه ص ١٧٤ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه
 وبعده :

بلغك الله فبلغ نصرنا نصر بن سيار يثبنى وفرا

والخزانة ج ١ ص ٣٢٥-٣٢٦ ، والمعنى ج ٤ ص ١١٦ - ١١٩ ، والسيوطى ص ٢٧٤ -
 ٢٧٥ ، والإبيات المشككة ص ١٢٧ - ١٢٨ ، والخصائص ج ١ ص ٣٤٠ ، وشواهد الكشاف
 ص ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٣ ، والمعنى ج ٢ ص ٥١ ،
 ٨٧ ، ٥٥ .

(١) يرده شيثان : رواية الرفع والدعاء وفيه أيضا غفلة عن البيت الثانى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « وتقول : يا زيد وعمرو ليس الا انهما قد اشتركا فى
 النداء فى قوله : (يا) ، وكذلك : يا زيد ، وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد او عمرو ، لان
 هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر ، كما دخل فى الاول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على
 (يا) » .

فإن عطفتم اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :

أمّا الخليل ، وسيبويه ، والمالزي فيختارون الرفع (١) ، فيقولون : يا زيد ، والحارثُ أقبِلا .
وقرأ الأعرج : (يا جبالُ أوبى معه والطير) (٢) .

وأمّا أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرّم فيختارون النصب ،
وهي قراءة العامة .

/ وحجّة (٣) من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت : يا زيد والحارثُ : فإنّما أريد : يا زيد ،
ويا حارثُ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب
فانما نصب ، لان هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء الى أصله .

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى
معه والطير) ، فرفع ، ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال :
ويا حارث ... » .

(٢) سبأ : ١٠ - القراءة برفع (والطير) من الشواذ .

في النشر ج ٢ ص ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه
عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو » .

وفي الاتحاف ص ٣٥٨ : وأما ما روى عن روح من رفع الراء من (والطير) نسقا على لفظ
(جبال) أو على الضمير المستكن في أوبى للفصل بالظرف فهي انفرادة لابن مهران .. لا يقرأ بها
ولذا اسقطها صاحب الطيبة على عادته .. والمشهور عن روح النصب .. » .

وفي غيث النفع ص ٢٠٨ : « لا خلاف بينهم في نصبه وما روى عن البصرى وعاصم ،
وروح من رفعه وان كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضعفه في الرواية »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ : « قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفا على موضع
يا جبال .. وقال أبو عمرو : باضمام فعل تقديره : وسخرنا له الطير .

وقال الكسائي : عطفا على فضلا ، أي وتسبيح الطير .

وقال الزجاج : نصبه على أنه مفعول معه . وهذا لا يجوز ، لان قبله (معه) ولا يقتضى
الفعل اثنين من المفعول معه الا على البدل أو العطف . فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع
زينب الا بالعطف كذلك هذا ...

(والطير) بالرفع عطفا على لفظ يا جبال وقيل عطفا على الضمير في أوبى وساغ ذلك
للفصل بالظرف ، قيل : رفعا بالابتداء والخبر محذوف ، أي والطير تؤوب » .

(٣) ذكرنا قبل أن عشرين صفحة نقلت من مكانها ، ووضعت في غير مكانها ، فأحدث ذلك
اضطرابا في ثلاثة مواضع : في الموضع الذي نقلت منه ، وفي موضعين مما نقلت اليه ، فلم
يرتبط بها ما قبلها ولا ما بعدها .

وفي إعادة هذه الاوراق الى مكانها يزول هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة كما ترى
الآن وفيما سيأتى وهنا بدء اضافة العشرين .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحارث . فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع . فكِلانا في هذا سواء .

وإنَّما جَوَّزْتُ لمفارقتها حرفَ الإشارة ؛ كما تقول : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتها بدرهم ، وربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سَخَلْتِها ، ولا ربُّ أخيه حتىَّ تقدِّمَ النكرة (١) .

وحجَّةُ الذين نصبوا أنَّهم قالوا : نردُّ الاسمَ بالألف واللام إلى الأصل ؛ كما نردُّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنَّعْتِ الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حَسَن .

والنصب عندي حَسَن على قراءة الناس .

مِثْلُ ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين / اضطرارا في الشعر . فإنَّ الأولين يَرَوْنَ رَفْعَهُ ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلْزِمونه النصب ، وحجَّتْهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعمانَ يافتي ، فمضى لحقه التنوين رجع إلى الخفض .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل : هو القياس . كانه قال : يا حارث . ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب ، أو رفع من قبل أنك لاتنادى اسما فيه الألف واللام ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك : ما مررت بزید ، وعمرو ولو أردت عمالين لقلت : ما مررت بزید ، ولا مررت بعمرو . »

قال الخليل : ينبغي لمن قال النضر فنصب لانه لا يجوز النضر ان يقول : كل نعجة وسخلتها بدرهم فينصب اذا أراد لفسة من يجر ، لانه محال أن يقول كل سخلتها وانما جر لانه أراد : وكل سخلة لها . . . وينبغي أن يقول : « رب رجل واخاه . . . »

السخلة : ولد الشاة .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٣ : وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت : يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث و حارثا علمان» وليس في كلام المبرد هنا هذا التفصيل وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٧ والتوضيح لابن هشام والأشموني .

فمما جاء على ذلك قول مُهلِهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي (١)

وَالْأَخْسَنُ عِنْدِي النَّصْبُ ، وَأَنْ يَرُدَّهُ التَّنْوِينُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي النُّكْرَةِ
وَالْمُضَافِ . وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْأَخْوَصِ :

سَلَامٌ لِلَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرًا السَّلَامُ (٢)

(١) رواية أمالي الشجري ج ٢ ص ٩ والخزانة ج ١ ص ٣٠٠ والعيني ج ٤ ص ٢١١ والسمط
ص ١١١ : ضربت صدرها الى .

يريد أنها متعجبة من حالي الى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج عن
الأهل .

ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو الضرب على الصدر في حالة الدهشة والانزعاج .

وعدى هو اسم مهلهل وهو عدى بن ربيعة أخو كليب .

ومن يرى أن اسمه عدى استدلل بهذا البيت .

ومن قال : ان اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :

ضربت صدرها الى وقالت يا أمرا القيس حان وقت الفراق

الأواقي : جمع واقية والأصل الوواقي فأبدلت الواو الأولى همزة وجوبا . الواقية :

الحافظة .

البيت من قصيدة لمهلل ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٤ .

وانظر السمط ص ١١١ والشعر والشعراء ص ٢٥٦ .

وروى : يا عدى بالرفع في الخزانة وحدها ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ فقال : « وأما قول الاخوص فانما لحقه

التنوين ، كما لحق ما لا ينصرف ، لانه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة لان التنوين
لازم للنكرة على كل حال والنصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين

اضطرارا ، لانك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون ولو نصبته في حال

التنوين لنصبته في غير حال التنوين ولكنه اسم اطراد الرفع في أمثاله في النداء ، فصار كأنه

يرفع بما يرفع من الافعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه ، كما لا يغير

رفع مالا ينصرف اذا كان في موضع رفع لان (مطرا) وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في

موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا .

وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يارجلا يجعله اذا نون ، وطال

كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون ، وطال كالنكرة . . . » .

والاعلم يقول : وكلا المذهبين مسموع من العرب .

البيت من قصيدة للاخوص انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والعيني ج ١ ص ١٠٨ -

١١١ ، ج ٤ ص ٢١١ ، أمالي الزجاجي ص ٥٣ - ٥٤ ، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ،

وأمالي الشجري ج ١ ص ٣٤١ ، والانصاف ص ١٩٥

وقال الآخر :

يا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ (١)

وأما قول الصلتان :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ (٢)

٤ / فكان الخليل يزعم أنَّ هذا ليس نداء من أجلِ المعنى . وذلك أَنَّهُ لو ناداه كان
٥٤٤ قد نادى منكورا ، وكان كلُّ من أجابه يَمُنُّ له هذا الاسم فهو الذى نادى ، كقولك :
إذا جاء رجل فأعلمنى . فإنما أخبرته بأن يُعلمك إذا جاء واحد يَمُنُّ له هذه البنية .
قال : فكيف يكون نكرة وهو يَقْصِدُ إلى واحد بعينه ، فيفضله . ولكن مجازاه أَنَّهُ

(١) لم أقف على تتمته ولا على قائله

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٨ على أن المنادى محذوف وذكر مانسبه اليه المبرد هنا .
والمبرد فى الكامل ج ٨ ص ٦٢

وقال الأعلام : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب شاعر باضمار فعل على معنى
الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف ، والمعنى : يا هؤلاء أو يا قوم عليكم شاعرا أو حسبكم به
شاعرا .

وانما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة وهو انما
قصد شاعرا بعينه وهو جرير وكان ينبغى أن يبينه على الضم على مايجرى عليه المخصوص
بالنداء . . ويجوز عندى أن يكون قوله شاعرا منادى جرى على لفظ المنكور وان كان مخصوصا
معروفا ، لوصفه بالجملة التى بعده والجملة لا يوصف بها الا النكرة فيكون مثل قوله :

لعلك ياتيسانزافى مريرة »

وكذلك جعله الرضى من المنادى المعين ونصب لوصفه بالجملة ج ١ ص ١٢٢ .

لا شاعر اليوم : خبر (لا) اليوم وان كان اسمها جنة ، لأن المعنى لا وجود شاعر وانظر
شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٣٦ فى اعراب قوله تعالى (لا عاصم اليوم) وجرير خبر لمبتدأ
محذوف . و (مثله) تمييز وانظر الروض الأنف ج ١ ص ٩٥ ، وتعليق ص ٣٧٢ من هذا الجزء
والبيت من قصيدة مشهورة للصلتان قالها حين حكموه فى المفاضلة بين جرير والفرزدق ،
ففضل جريرا فى الشعر ، وفضل الفرزدق فى الشرف والفضل ولذلك قال : ولكن فى كليب
تواضع .

وكليب رهط جرير من بنى تميم .

قال البغدادي : أوردها (القصيدة) المبرد فى كتاب الاعتنان . . . والاعتنان : معناه المعارضة
والمناظرة فى الخصومة . . . ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التى اقتضت التهاجى بين جرير
والفرزدق وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٨ ، وأمالى
القالى ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومعهد التنصيص ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ .

قال : (يا) ، فنبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله وفيه معنى التعجب
كأنه قال : حَسْبُكَ به شاعرا ؛ لما فيه من المعنى ، واللفظ. على ما شرحت لك .

* * *

وإذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنه لا يُستغنى عنها لإبهام الموصوف
لم يكن إلا رفعا ، لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ؛ لأنك إنما ذكرت ما قبلها
لتصل به إلى ندائها . فهي المدعو في المعنى . وذلك قولك : يا أيها الرجل أقبل : (أى)
مدعو ، والرجل / نعت لها ، و (ها) للتنبيه (١) ؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام
صفات للمبهمة ، مبيّنة عنها ، ونفس ذلك مُستقصى ، ثم نعود إلى موضعه من النداء
إن شاء الله .

٤
٥٤٥

تقول : جاءني هذا الرجل . فالرجل في غير هذا الموضع لا يُذكر إلا على معهود .
نحو قولك : جاءني الرجل . فمعناه الذي عرفته ، والذي كان بيني وبينك فيه ذكر .
فإذا قلت : جاءني هذا الرجل - لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذي ترى . فإنما
(هذا) اسم مُبهم يقع على كل ما أو مات إليه بقربك ، وإنما توضحه بما تنعته به .
ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ، ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف ،
واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه ،
فعلم ماتعني بالطويل (٢) .

وأصل النعت بهذه الأسماء كما وصفت لك .

/ فإذا قلت : يا أيها الرجل - لم يصلح في الرجل إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة ،
و (أى) مُبهم متوصل به إليه .

٤
٥٤٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا . . . وذلك قولك :
يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان (فأى) ها هنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ،
والرجل وصف له ، لما يكون وصفا لهذا . وانما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لا تستطيع
أن تقول : يا أي ، ولا يا أيها ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة
اسم واحد كأنك قلت : يارجل »
وانظر مجالس ثعلب ص ٥٢ ، ص ٦٥٤ وتخطئة الفراء لسيبويه تجد كلاما مبهما
غامضا .

(٢) سيتكلم عما ينعت به اسم الإشارة في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المطبوع .

وكذلك : يا هذا الرجل . إذا جعلت (هذا) سبباً إلى نداء الرجل (١) ، فإذا أردت أن تقف على هذا ؛ كما تقف على زيد ، فتنادى تقول : يا هذا ، ثم تمنعته كنت في النعت مخيراً ؛ كما كنت في نعت زيد .

والفصل بين (أى) (٢) ، وبين (هذا) أن (هذا) اسم الإشارة فهو يكتفى بما فيه من الإيحاء .

و(أى) مجازها مجاز (ما) و(من) ، تكون اسماً في الخبر بصلة ، وتكون استفهاماً ومجازة ، فتقول : أيهم في الدار ؟ كما تقول : من في الدار ؟ وما عندك ؟ . إلا أن (أياً) يُسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أي القوم زيد ؟ فزيد واحد منهم ، وأيُّ بينك أحب إليك .

و(من) لا تكون إلا لما يعقل . تقول : من في الدار ؟

فالجواب : زيد ، أو عمرو ، وما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو أوحمار ، أو طعام ، أو شراب .

ولو قلت : أي الآلة عندك ؟ أو أي الظهر عندك ؟ أجبت عن هذا على مقدار المسألة .

و(ما) تقع على كل شيء ، وحققتها أن يُسأل بها عن ذوات غير آدميين ، وعن صفات آدميين .

تقول : ما عندك ؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا من يعقل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أى) وهي : هذا ، وهؤلاء ، وأولئك . وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد وليس ذا بمنزلة قولك : يازيد الطويل من قبل أنك قلت : يازيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت ألا يعرف ، فنعتته بالطويل .

وإذا قلت : يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يازيد . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أى) كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . . .

(٢) في الأصل : ان

فَأَمَّا وَقوعها على صفات الآدميين فَأَنْ تقول : ما زيد ؟ فيقول لك : طويلٌ ، أو شريفٌ ،
أو نحو ذلك .

فإذا أقيمت الصفة مُتمام الموصوف أوقعتها على من يعقل ، وإقامة الصفة مُتمام
الموصوف كقولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، فإنما حدُّ هذا أن يكون تابعاً للاسم ،
وأقيمته مقامه .

فَمِمَّا وقعت (ما) فيه على الآدميين قول الله : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) .

وقال قوم : (ما) وصلتها / مصدر ، فمعناه : أو ملك أيمانهم ، وهذا أقيسُ في العربية .
وقال الله عزَّ وجلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) ، فقال قوم : إنما هو : والسماء وبنائها ، وقال
قوم : معناه : ومن بناها على ما قيل فيما قبله (١) .

فَأَمَّا وَقوع هذه الأسماء في الجزاء ، وفي معنى الذي - فبيِّن واضح ، نحو : من يأتني آتته
و (ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها) و (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فلذلك
أخبرنا شرحه (٢) حتى نذكره في موضعه إن شاء الله .

* *

فَأَمَّا قوله :

يا أيها الجاهلُ ذو التنزى (٣) .

(١) كرر ذلك في المقتضب كثيرا وقد نبهنا على ذلك مرارا . وانظر ص ١٨٥

(٢) باب المجازاة وحروفها ج ٢ ص ٤٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وإعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم

واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى .

واطرده الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ،

أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال ، كما أن الذين قالوا : يا زيد

الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر :

يا أيها الجاهل ذو التنزى » .

قال الأعمى : « ولو نصب ذو التنزى على البدل من أى أو ارادة النسب على معنى وياذا

التنزى لجاز » .

وروى البيت ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٣٠٠ بالنصب (ذا التنزى وجملة على استئناف

نداء وذكر بعده :

التنزى : تسرع الانسان الى الشر .

ويا أيُّها الرجلُ ذو المال - فَإِنَّ الذي يُختارُ الرفع ؛ وذلك لَأَنَّ الرجلَ مرفوعٌ غيرُ مبني ،
و (ذو التنزِّي) نعت له فهو بمنزلة قولك : جاعفُ الرجلِ ذو المال .
والنصب يجوزُ على أن تجعله بدلًا من (أَيُّ) . فكأنَّك قلت : يا أيُّها الرجلُ يا ذا
التنزِّي .

وتقول : يا زيدُ العاقلُ ذو المال ، إن جعلت ذا المال من نعتِ / العاقلِ .

فإن جعلته من نعتِ زيد ، أو بدلًا من زيد فالنصب .

وتقديره - إذا كان نعتاً - : يا زيدُ ذا المال ، وإذا كان بدلًا فتقديره ، يا ذا المال (١) .

وأما قوله : يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة ، فلا يجوزُ أن يكون (ذو الجمة) من نعت
(أَيُّ) لا تقول : يا أيُّها ذا الجُمَّة ، وذلك لَأَنَّ المبهمة معارفٌ بأنفسها ، فلا تكون
نعوتها معارفٌ بغيرها ، لَأَنَّ النعتُ هو المنعوت في الحقيقة . لا تقول : مررت بهذا
ذو المال على النعت ؛ كما تقول : بهذا الرجل ، ورأيت غلام هذا الرجل .

ونظير ما ذكرت لك قوله :

ألا أيُّهذا المنزلُ الدارِسُ الذي كأنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ (٢)

= ويقال نكرته الحية نكرا اذا ضربته بفيها ، ولم تنهشه .

نسب العيني الرجز الى روبة ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢١ وهو مطلع ارجوزة في ديوانه ص ٦٣ وانظر
شرح المتنبي ج ٤ ص ٥٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « ومن قال : يا زيد الطويل قال : ذا الجمة لا يكون فيه غير
ذلك اذا جاء من بعد الطويل وان رفع الطويل وبعده ذو الجمة كان فيه الوجهان ... »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ على نعت أي بالاسم المبهم قال :

« وأما قولك : يا أيُّهذا الرجل فان (ذا) وصف لأي ، كما كان الألف واللام وصفا له ، لانه
مبهم مثله ، فصار صفة له ، كما صار الألف واللام وما اضيف اليهما صفة للألف واللام ...
والبيت مطلع قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ١٢٢ - ١٣١ وروايته هناك :

ألا أيها الربع الذي غير البلي

وفي تعليق الديوان الرواية الأخرى .

واستشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٥٢ على أن المنادى مخاطبٌ بدليل أنك اذا
وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد الى الموصول ضمير الخطاب يريد قوله : كأنك ...

تجعل (هذا) نَعْتاً لَأَيِّ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُهُ . فهذا ما ذكرت لك من أَنَّ نَعْتِ الشَّيْءِ عَلَى مِنْهَاجِهِ .

وتقول : يا هذا الطويلُ أَقْبَلُ ، في قول من قال : يا زَيْدُ الطويلُ .

ومن قال : يا زَيْدُ الطويلُ قال : يا هذا الطويلُ (١) وليس بنَعْتٍ لهذا / ولكنه عطف عليه ، وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جاعني زيد ، فخفت أَن يلتبس الزيدان على السامع ، أو الزيود قلت : الطويلُ ، وما أَشبهه ؛ لتفصيل بينه وبين غيره ، ولا تذكر إلا ما يخصه ممن له مثل اسمه .

وإذا قلت : جاعني هذا - فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك ، وبحضرتك أشياء كثيرة فإنما ينبغي أَن تُبَيِّنَ له عن الجنس الذي أومأت إليه ؛ ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك ممَّا يراه . فأنت هناك إنما تخصُّ له شيئاً من شيءٍ ممَّا يعرفه بقلبه ، وأنت ها هنا إنما تُبَيِّنُ له واحداً من جماعة تلحقها عينه .

فأمَّا الطويل وما أَشبهه ، فإنما حده أَن يكون تابعاً لما يلحق المبهمة من الجواهر . تقول : جاعني هذا الرجل الطويلُ ، واشتريت هذا الحمارَ الفارَةَ يا هذا .

واعلم أَنَّ كلَّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً غير مَنُونٍ .

= ومعنى البيت : كان المنزل لدروسه وتغير آثاره لم يبق فيه أحد .
وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ .

وروى كرواية المقتضب في شرح المعلقات لابن الأنباري ص ٧٧ ، ولم ينسبه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ « ثم نقول : ان أيا المقطوع عن الاضافة أحوج الى الوصف من اسم الاشارة ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية ، فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون يا أيها ، ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يازيد الظريف ، وأوجب رفع نعت (أى) .
وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال : ان كان لبيان ماهية نحو : يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ، ونصبا .
وأما المازني والزجاج فجوزا النصب ، والرفع في وصف اسم الاشارة ، و (أى) قياسا على نحو : يازيد الظريف ، ولم يثبت » .

ا / وكلُّ موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذى يقع فيه المفرد منوناً (١) .
تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدٌ على قولك : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، لأنَّ (زيداً) تبين
للرجل ؛ كما كان (ذو المال) نعتاً للرجل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبل ، وانما تنون ، لأنه
موضع يرتفع فيه المضاف ، وانما يحذف منه التنوين اذا كان فى موضع ينتصب فيه
المضاف » .

عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لنقد هذه العبارة فقال :
« قال محمد : وقد ناقض ، لأنه يقول : يا هذا زيدُ أقبل ، وزيدا على اللفظ ، وعلى المحل ،
فينون ، وهذا موضع لا يقع فيه المضاف الا نصبالا تقول الا : يا هذا ذا المال أقبل على نداءين .
وقد كان قال فى أول باب النداء : تقول : يا زيد الطويل والطويل على الموضع . والرفع على
أن (زيداً) وما أشبهه قد اطرده فى البناء ، وصار بمنزلة ما يرفعه الفعل ، والابتداء ، ونحو ذلك
(انظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٣) .

قيل : فلم لا تقول : يا زيد ذو الجملة ؟ قال : من قبل ان ذا الجملة لو وقع موقع زيد لم يكن
الا نصبا . والطويل لو كان منادى كان كزيد ، فجعل هذا أصل هذا
(وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٤)

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه فى يا أيُّها الرجلُ زيد : ان (زيداً) منون ، لأنه فى موضع
يرتفع فيه المضاف فليس يخالف محمد ولا غيره فيه . وانما ألزمه على هذا القول ألا ينون
فى الموضع الذى ينتصب فيه المضاف اذ عارضه بقوله فى موضع آخر : يا هذا زيد . وهو
يقول : يا هذا ذا الجملة ينتصب على التعت لأن هذا لا ينعت بالمضاف (انظر سيبويه ج ١ ص
٣٠٦ ، ص ٣٠٨) وليس يلزمه ذلك لأننا اذا قلنا : ان الاسم المفرد يكون منوناً فى هذا
الموضع على كل حال لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التنوين اذا كان فى غير ذلك الموضع
على كل حال ولكن يحتمل اذا كان فى غير ذلك أن يتصرف فى أحوال يكون فى بعضها
منونا ، وفى بعضها غير منون . واذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان . فتنوين المفرد فى
الموضع الذى يرتفع فيه المضاف واجب مطرد متفق عليه ، وليس حذفه فى الموضع الذى
ينتصب فيه المضاف مطرداً . بل قد يحذف التنوين فى حال ، ويثبت فى أخرى
فأما قول محمد : يا هذا ذا المال على نداءين فقد أكد به الحجة لسيبويه ، وأفسد المعارضة
عليه ، لأنه اذا كان على نداءين فقد صار مثل كلامين ، وليس أحدهما محمولاً على
الآخر »

وانظر الانتصار ص ١٥٠ - ١٥٤

ولو اطلع ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد عبر فيه بما عبر به سيبويه وهذا منه
يعتبر رجوعاً فى نقده .

وإنما منعنا أن نقول : زيد نعت ، لأنَّ النعت تحلية ، وليست الأسماء الأعلام مما يُحلى بها ولكنه تبیین لأيّ وشرح .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبل على البَدَل من (أَيّ) ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ ذا الجَمَّة . فالبدل من الشيء يُحَلُّ محلّه . فكأنَّك قلت : يا زيد ، ويا ذا الجَمَّة .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ الضاربُ زيدا ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ الظريفُ ، وكذلك يا أيُّها الرجلُ الحَسَنُ الوجهُ ، ويا زيد الحسنُ الوجهُ . ترفع لأنَّه مفرد ، وإن كنت قد خفضت الوجه لأنَّ تقديره : يا زيد الحَسَنُ وجْههُ ، ويا زيد الحَسَنُ . لأنَّك نعتُهُ بالحَسَن ، ثمَّ بلغت به موضعاً منه / أو بسببه فهو يجري في كلِّ ذلك مجرى الظريف .

فإن قال قائل : فنحن نجد في اللفظ مضافاً . تقول : هذا الحسن الوجهُ ، كما تقول : هذا صاحب الدار يا قتي .

قيل له : الفصلُ بين هذا وذاك أنَّك تقول : هذا حَسَنٌ وجْههُ ، فترفع الوجهُ بأنَّ الفعل له . فإذا أدخلت الألف واللام قلت : هذا الحَسَنُ وجْههُ ، فتقديره : هذا الذي حَسَنَ وجْههُ ؛ كما تقول : هذا القائم أبوه . فلا معنى للإضافة هنا (١) .

فإذا قلت : هذا الحَسَنُ الوجهُ فإنما هو منقول من هذا ؛ كما يُنقلُ النصب من قوالك : الحَسَنُ وجْهها ، فليس بخارج من معنى الذي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « ولو قلت : يا هذا الحسن الوجه لقلت : ياهؤلاء العشرين رجلا وهذا بعيد ، فانما هو بمنزلة الفعل اذا قلت : ياهذا الضارب زيد ، وياهذا الضارب الرجل كأنك قلت : ياهذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب، ولاتبهمه، ولم يجعل معرفة بما بعده . »

ومن ثم كان الخليل يقول : يازيد الحسن الوجه قال : هو بمنزلة يازيد الحسن
وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٤ : « الاضافة اللفظية حكمها حكم المفردات لأن اضافتها كلا اضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب، لأنها اذن في حكم المضارع للمضاف ، والمضارع اذا كان تابعا للمضمووم ليس واجب النصب كالمضاف. أما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب . »

وعلى هذا يُنشد هذا البيت :

يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنَسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ (١)

يريد الذى ضَمَرَت عَنَسُهُ . وسنذكر حالَ هذه الأسماءِ إذا كانت مُناداةً ، وما يصلحُ أن يُعرَفَ منها ويُنكَرَ إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ على رفع الضامر وان كان مضافا الى العنس لان اضافته ليست محضة ، و (ذا) اسم اشارة .
وفى الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « قال أبو جعفر : سمعت أبا الحسن الأخفش يقول : بلغنى أن رجلا صاح بسيبويه من منزله وقال : كيف تنشد هذا البيت ، فأنشده اياه مرفوعا ، فقال الرجل : ان بعده : والرحل والأقتاب والجلس فتركه سيبويه ، وصعد الى منزله . فقال له : ابن لى علام عطف ؟ فقال سيبويه : ولم صعدت الى الغرفة ؟ انى فررت من ذلك . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، ص ٥١٣ .
ذهب الكوفيون الى أن الرواية : يا صاح يا ذا الضامر العنس بخفض الضامر باضافة ذا اليه و (ذا) بمعنى صاحب .
والسيرافى يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون معنى الضامر المتغير كأنه قال : المتغير العنس والرحل ويدخل الرحل فى لفظ الضامر لارادة معنى التغير به ، أو يضم له عامل يناسبه .
صاح : مرخم صاحب . الضامر : من ضمير الحيوان من باب نصر : دق وقل لحمه .
العنس : الناقة الصلبة الشديدة
الرحل : كل شئ يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير
الأقتاب : جمع قتب رحل صغير على قسدر السنام وروى الأقتاد : جمع قند وهو خشب الرحل .

الجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .
نسب البيت فى سيبويه الى (خزز) بن لوزان السدوسى وكذلك فى المفصل ج ١ ص ١١٦ ونسبه الأغانى الى خالد بن المهاجر .
انظر الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ .

/ هذا باب

الأسماء التي يَلْحَقُهَا ما يَلْحَقُ

الأسماء المضافة من النصب لما يُضَمُّ إليه

تقول : يا خيراً من زيد أَقْبِلُ ، ويا حسناً وجهه ، ويا عشرين رجلاً ، ويا ضارباً زيدا ،
ويا قائماً في الدار ، ويا ضارباً رجلاً (١) .

أما كَوْنُ هذه الأسماء نكراتٍ فقد قلنا في الذكرات ، وكيف يجب فيها النصب .

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف ، وإنما تكون معارف على ضربين :

إمّا سمّيت به رجلاً ، وإمّا دعوتها في مواضعها على حدِّ قولك : يا رجلُ أَقْبِلُ . تريد :
يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلُ . وأىُّ ذلك كان فلفظها واحد منصوب .

أما قولك : يا ضارباً زيدا فإنما أردت : يا أيُّها الضارب . فلما حذفت الألف واللام
ليحق التنوين للمعاقبة ، فردّه إلى الأصل ، لأنك لم تنوّن مُضطراً كما قال :

سَلَامُ اللَّهِ يا مَطْرٌ عَلَيْهَا ولبسَ عَلَيْكَ يا مَطْرُ السَّلَامِ (٢)

/ فيكون دخول التنوين ها هنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف ، ولكنه دخل لأنَّ
ما بعده من تمام الاسم الذي قبله ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم . فلم يكن إلاَّ

النصب بما دخل الاسم من التنوين والتمام .

وكذلك إن سمّيت رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أَقْبِلُ وليس

(١) عرف الرضى الشبيه بالمضاف فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ويمنون
بالمضارع للمضاف اسماً يجرى بعده شيء من تمامه اما معمول للاول ، نحو : يا طالعا
جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا خيرا من زيد ، واما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسما لشيء واحد (٠٠٠) » .

وفصل ابن يعيش وجوه شبه المضارع للمضاف بالمضاف ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ وانظر
الاشباه ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ من هذا الجزء

بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها
الثلاثون .

ولوقلت . يا ثلاثة والثلاثين - لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيد والحارث ، والحارث
ولكنك أردت : يا من يُقال له ثلاثة وثلاثون (١) . فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ،
أو اسم يُضم إليها فهو بمنزلة الإضافة .

وكذلك لو سميت رجلا بقولك : (زيد وعمرو) لقلت : يا زيدا ، وعمرا ، أقبل .

ولو سميته (طلحة وزيدا) قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل .

فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل ؛ لأنك سميته بهما
منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، / فيصير معرفة . إنما هي من حشو الاسم ؛ كما كانت فيما
نقلتها عنه .

فأما قولك : يا زيد منطلق إذا سميته بقولك : (زيد منطلق) فلا يجوز غيره ؛ لأن
(زيدا) مبتدأ ، و (منطلق) خبره . فقد عمل (زيد) في منطلق عمل الفعل ، ولا يجوز أن

(١) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٨ : « وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين فان سميت بهما ،
وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة .
فكان الثاني من تمام الأول وتابعا له في اعرابه باشارك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني
فانتصب ، كما ينتصب ياخيرا من زيد ، فحرف النداء نصب الأسم الأول ، والثاني يتبعه في
الاعراب لزوما كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه
في الاعراب . »

فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة
وثلاثين كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ، فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ،
لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك اذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة . »

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين أن يكون علما أولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه . .
وقال الأندلسي وابن يعيش : هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلاثة وثلاثون أو وثلاثين . . والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى كما في ياخيرا من زيد بل أشد . . »

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا . والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد
والحارث .

وانظر الأسموني ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ففيه بعض تفصيل .

يدخل عامل على عامل ، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلا (قام زيد) لقات :
يا قام زيد ، وجاءني (قام زيد) كما قال :

كَلَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَأْخُذُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُّ وَتَحْلُبُ^(١)

والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : زيد منطلق كلام تام ، وقولك : طلحة وزيد ،
وضارب رجلا ، وخير منك بمنزلة قولك (زيد) يحتاج إلى خبر أو فعل حتى يتم .

وقولك : يا خيرا من زيد إذا أردت المعرفة على معنى : يا رجل يكون على ضربين :

إن شئت / قلت : يا خيرا من زيد فنونت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما
قبله .

وإن شئت قلت : يا خيرا أقبل ، وذلك لأن قولك : زيد أفضل من عمرو ، (من) وما
بعدها تعاقبان الألف واللام ، كما تفعل الإضافة . فمن لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا
الأخير^(٢) قد جاء ، وهذا الأفضل ، وما أشبهه . ومن لم يقل : يا أفضل من زيد قال : يا أفضل
أقبل على معنى : يا أيها الأفضل . فعلى هذا يجرى (أفعل) الذي معه (من كذا) .

وقولك : يا حسن الوجه إذا لم ترد النكرة إنما معناه : يا أيها الحسن . فهو - وإن كان
مضافاً - في تقدير : يا حسنا وجهه إذا أردت : يا أيها الحسن وجهه كما وصفت لك في باب
في أول الكتاب (٣) .

(١) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء

(٢) الكثير خير . وشر بحذف الزوائد مراد بهما اسم التفضيل « وقرئ في السواد (من

الكتاب الأشر) بالتمام .

وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول : هو أخير ، وهو أشر قال الراجز .

بلال خير الناس وابن الأخير

وقال أبو حاتم : لاتكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر وانشد قول رؤبة

السابق . . . من البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٠

(٣) الحديث عن الصفة المشبهة وأحوالها ص ١٥٩ من هذا الجزء

هذا باب

الاسمين اللذين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف

وذلك قولك : يا زيدُ زيدُ عمرو ، ويا تيمُ تيمُ عدِيٌّ .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيمُ عدِيٌّ . فترفع الأول ؛ لأنه مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف . وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطفَ البيان فهذا أحسن الوجهين .

ووجهُ الآخر أن تقول : يا تيمُ تيمُ عدِيٌّ ، ويا زيدُ زيدُ عمرو (١)

وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، وإما حذفته من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني (٢) . فكأنه في التقدير : يا تيم عدِيٌّ يا تيم عدِيٌّ ؛

(١) قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ عن قول الشاعر :

يا قرط قرط حبي لا ابالكم يا قرط انى عليكم خائف حذر

نصبهما اكثر على السنة العرب وكذلك قول جرير : يا تيم تيم عدى ..

(٢) خرج المبرد هنا نحو ياتيم تيم عدى - بنصب الاسمين - على أحد وجهين :

١ - تيم الاول مضاف الى عدى والثاني مقدم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه .

ب - حذف من تيم الاول المضاف اليه استغناء باضافة الثاني

فقد بدأ المبرد بالوجه الذي يراه سيبويه، ثم عرض لذلك في موضعين من الكامل ج ٥

ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، واكتفى فيهما بالتخريج الاول الذي يراه سيبويه .

والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، والشمني والسيوطي ، والاشموني

يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج

سيبويه مع انه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل . والمبرد انما خالف سيبويه

في بيتي الأعشى والفرزدق كما سيأتي .

في تعليق السيرافي على سيبويه ج ١ ص ٣١٥ : « يا زيد زيد اليعملات ، قال ابو سعيد .

مذهب سيبويه أن زيدا الاول هو المضاف الى اليعملات . والثاني توكيد للاول لا تأثير له في

المضاف اليه ومذهب أبي العباس أن الاول مضاف الى محذوف والثاني مضاف الى المذكور .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠

والمفنى ج ٢ ص ١٦٣ والشمني ج ٢ ص ٢٥٤ والاشموني ج ٢ ص ٣٧٤ الهمع ج ١

ص ١٧٧

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةَ (١)

أراد : إِلَّا عُلَالَةً قَارِحٍ ، أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ فحذف الأَوَّلَ لبيان ذلك في الثاني ، فيكون الكلام على / هذا : مررت بخيرٍ وَأَفْضَلِ مَنْ تَمَّ (٢) . وقال الفرزدق :

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٩١ ، ص ٢٩٥ على أن علالة مضاف الى قارح ، وفصل بينهما ببداهة للضرورة .

قال الأعلام : وتقدير هذا قبل الفصل : الاعلالة قارح أو بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها الى علالة . .

والمبرد في نقده لسبويه عرض لهذا وخرج البيهقي على حذف المضاف اليه من الأول ورد عليه ابن ولاد بقوله : « انما يتأول للوجه حتى يخرج من القبح الى الحسن . فاذا كان التأويل يخرج الى الاقبح سقط ، ولم يكن له وجه . لو جاز ما قال لجاز أن يأتي بمضاف ويسقط المضاف اليه وتقول : عجبت من يدي . تريد : زيد اذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد ، وهذا اقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف اليه ، لأن ذلك كثير في اشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف : اعنى عجبت من يدي ، ورأيت غلامى » .

وانظر الانتصار ص ٥٨ - ٦١ . وأقول جاء في الحديث : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى .

وتحامل ابن ولاد ظاهر في هذه المسألة . وقد نصر الرضى رأى المبرد بقوله ج ١ ص ٢٧ : « ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم أن خبرالمبتدا الأول محذوف وهو مفاير لمذهبه ما هنا . ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧

العلالة - بالضم - بقية جرى الفرس وبقية كل شيء أيضا .

البداهة : أول جرى الفرس

القارح من الخيل : الذى بلغ أقصى اسنانه وذلك عند كمال خمس سنين .

النهد : المرتفع ، الجزارة بضم الجيم - : الرأس واليدان والرجلان وهذا فى الاصل فيما

يدبح ، وسميت بذلك ، لان الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها .

يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً فان ذلك يستحب فى الخيل والاستثناء منقطع :

أى لكن نروركم بالخيل . و (أو) للأضراب .

البيت من قصيدة للأعشى فى هجاء شيبان بن شهاب فى الديوان ص ١٥٣ - ١٦١ وانظر

الخزانة ج ١ ص ٨٣ - ٨٦ ج ٢ ص ٢٤٦ ، ج ٣ ص ١٢١

والعنى ج ٣ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ ، وشروح سقط الزند ص ٨١٠

والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٩

(٢) فى الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ : « ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم » .

وفى سيبويه ج ١ ص ٩٢ : « ويجوز فى الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم » .

يا من رأى عارضاً أكفكفه بين ذراعى وجبهة الأسد^(١)

أراد : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد .

ويُنشدون هذا البيت لجريز على الوجهين ، وهو قوله :

يا تيم تيم عدى لا أباً لكم لا يلقينكم في سواة عمر^(٢)

الأجود : يا تيم تيم عدى ، لأنّ لا ضرورة فيه ، ولا حذف ، ولا إزالة شيء عن موضعه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم ، واعترض عليه المبرد ايضاً فى نقده للكتاب .

العارض : السحاب الذى يعترض الأفق .

الذراعان والجبهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

رواية سيبويه : أسر به ويروى أكفكفه كما هنا يقال : يكفكف دمه ، أى يمسه مرة بعد أخرى ، يروى : أرقى له : بمعنى سهرت لأجله .

وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء الأسد من منادى أو المنادى محذوف وهى استفهامية .

والبيت نسبة سيبويه وغيره الى الفرزدق وهو من فوائت الديوان انظر ص ٢١٥

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦ والعينى ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ وشرح الحماسة ج ٣ ص ١٠٥ ، وابن يعيش ج ٣ ص ٢١

(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٢٦ ، ص ٣١٤

معنى لا ابا لكم : الغلظة فى الخطاب وأصله أن ينسب المخاطب الى غير أب معلوم شتما له واحتقاراً ثم كثر فى الاستعمال حتى جعل فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . ويقول المبرد فى الكامل ج ٧ ص ١٤٥ وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب .

لا يلقينكم : من الالقاء وهو الرمى . قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف وروى : لا يوقعنكم .

والنمى واقع فى اللفظ على عمر . وهو فى المعنى واقع عليهم .

السواة : الفعلة القبيحة : أى لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكروه لأجل تعرضه لى : أى امتنعوه من هجائى فانكم قادرون على كفه .

البيت من قصيدة لجريز فى الديوان ص ٢٨٣ - ٢٨٨ فى هجاء عمر بن لجا .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦١ - والعينى ج ٤ ص ٢٤٠ - ٢٤٣ - والكامل ج

٧ ص ١٤٦ .

وكذلك :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْبِعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلِ (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٥ .

البيعملات : الابل القوية على العمل

الذبل : جمع ذابل ، اى ضامرة من طول السفر

واضاف زيذا اليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحداتها .

وقوله تطاول الليل عليك . روى : هديت بدل عليك وهو المناسب : اى انزل عن راحلتك

واحدا الابل ، فان الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء .

ونسب البيت فى سيبويه الى بعض ولد جرير ونسب فى الكامل الى عمر بن لجا ج ٧

ص ١٤٦ والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما فى سيرة ابن هشام .

انظر الروض الانف ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والعينى ج ٤ ص

٢٢١ - ٢٢٢ والمفصل ج ١ ص ١٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

هذا باب

الاسمين المذيين يُجعلان بمنزلة اسم واحد

وإنما الثاني في الحقيقة نعت للأول ، ولكنهما جُعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله .

٤
٥٥٩

وتلك الأسماء نحو قولك : أخوك ، فتضمّ الخاء من أجل الواو / في الرفع ، وتُفتح في النصب ، وتكسر في الخفض إتباعاً لما بعدها ، وكذلك ذو مال . (١)

وامرؤ يا فتى . تقول : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ فتكون الراء تابعة للهمزة (٢)

وذلك قولك : يا زيد بن عمرو ، فجعلت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد ، وأضفته إلى ما بعده .

والأجود أن تقول : يا زيد بن عمرو على النعت ، والبدل .

وإنما يجوز أن تقول : يا زيد بن عمرو إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه ، أو كنيته ؛ لأنه لا ينفك من ذلك ، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له .

فإن قلت : ابن أخينا ، ويا زيد ابن ذى المال لم يكن إلا كقولك : يا زيد ذا الجمّة ، وكذلك يا رجل ابن عبد الله . كأنك قلت : يا رجل يا ابن عبد الله (٣)

(١) تكلم عن اعراب الأسماء الستة في الجزء الأول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والثاني ص ١٥٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ : « باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم ، وامرؤ . فان جررت قلت : في ابنم ، وامرئ وان نصبت قلت : ابنما وامرا ، وان رفعت قلت : هذا ابنم ، وامرؤ » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ « ومثل ذلك قولك : يا زيد بن عمرو . . وانما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفة التي في قولك زيد بمنزلة الرفة في راء امرئ . والجربمنزلة الكسر في الراء ، والنصب كفتحة الراء . وجعلوه تابعا لابن . الا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد

وعلى هذا يُنشد هذا البيت :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ (١)

/ ولو أنشد : يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ كَانَ أَجُودَ عَلَى مَا وَصَفْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ (٢) .

٤
٥٦٠

= الله . . . لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم . فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً ، كما تقول : هذا زيد أخونا
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ على بناء حكم على الفتح اتباعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم .

وبعده : سرادق المجد عليك ممدود وفي الديوان : أنت الجواد ابن الجواد المحمود .
مدح أحد بني المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس . وكان أحد ولاة البصرة لهشام ابن عبد الملك . وسمى جده الجارود لأنه أغار على قوم ، فاكتسح أموالهم ، فشبهه بالسيل الذي يجر ما مر به

ونسب الرجز في سيبويه إلى راجز من بني الحرماز ونسبه الجوهري إلى رؤبة ورده العينى ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥ والكامل ج ٤ ص ١٩٠ وديوان رؤبة ص ١٧٢ ذكر على أنه مما نسب إليه
(٢) نقل هذا الكلام عن المبرد العينى ج ٤ ص ٢١١ ثم قال : وهذا مخالف لقول جمهور البصريين .

وقال الأعمى : والرفع في حكم أقيس ، لأنه اسم مفرد نعت بمضاف ، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمعة .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٨ : « فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ، ولا يجب . وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها . والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظاً بفتحه ، وسهل ذلك كون الفتح حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً ، وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة . . . »

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ١٩٠ : « النصب أكثر في الكلام إذا كان اسماً علماً منسوباً إلى اسم علم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد ومثل ذلك :
ياحكم بن المنذر بن الجارود . . . »

هذا باب

الحروف التي تنبّه بها المدعو^(١)

وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام^(٢) .

فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّة الصوت .

وتقع (وا) في النُدبة ، وفيما مددت به صوتك ؛ كما تمدّه بالنُدبة وإنّما أصلها النُدبة .

وقد تبتدئ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف . وذلك قوله :

حَارُّ بْنُ عَمْرٍو أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب الحروف التي ينبه بها المدعو » .

(٢) وقال سيبويه : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بيا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وبالألف ، نحو قولك : أحرار بن عمرو إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أول للانسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستثقل .. »

(٣) ذكره سيبويه مستشهدا بما بعده ج ١ ص ٢٥٤

حار : رخم حارث جاء على لغة من ينتظر .

الأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل .

الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف وقال ابن السجري : هو الذي لا رأى له

ولا حزم .

الجماخير : جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم : العظيم الجسم القليل العقل

والقوة .

الأحلام : لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الانكارى وأحلام اسم (لا) والجملة

خيرها .

البيت مطلع قصيدة لحسان هجا بها بنى الحارث بن كعب المدحجى وهى فى ديوانه

ص ١٧٥ - ١٧٧

وانظر الخزائنة ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والعينى ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وأمالى السجري

ج ٢ ص ٨٠ . فى كل هذه المراجع حار بن كعب .

وقال الله جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) .
فَأَمَّا الْأَلْفُ فَكَقَوْلِهِ :

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ (٢)

/ وكتول الآخر :

أَحَارُ أَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَوَيْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ (٣)

(١) يوسف : ١٠١ - وفاطر السموات منادى حلف منه حرف النداء أو صفة . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٩

(٢) استشهد به ابن الشجري في اماليه ج ٢ ص ٨٠ على ان حار مرخم حارث روى باللغتين : لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر فالراء مضمومة أو مكسورة وكذلك بيت حسان السابق ..

وذكر شمسارح ديوان امرىء القيس أن المبرد روى الاتباع فى الاسم المرخم وقال : وهذه نكتة من العربية ذكرها المبرد فعلى هذا يجوز تحريك الراء بالفتحة .

الخمر : الذى خالطه دواء أو وجع . واصله من الخمر بفتحيتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غير ذلك .

يعدو على المرء : يصيبه وينزل به .

ما يأتيمر : ما يهيم به ويعزم عليه ومصدرية : أى يصيبه مكروه ائتماره كما فى قولهم : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها .

والبيت مطاع قصيدة لامرئ القيس فى الديوان ص ٥٢ - ٥٧ وفى شرحه ص ٣-١٦ وقال الأصمعى : أنشدنى أبو عمرو بن العلاء هذه القصيدة لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم .

وقال أبو عمرو الشيبانى : لم يشك أحدان هذه القصيدة لامرئ القيس ولكن تخلط بها أبيات هى للنمرى .

وانظر العينى ج ١ ص ٩٥ - ١٠٤ . ج ٤ ص ٢٦٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٤ ويظهر من صنيع المبرد هنا انه لا يعترف بنسبة هذا البيت الى امرئ القيس بدليل قوله فى البيت بعده - وهو من معلقته : وكتول الآخر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٥ على أن ترخيم حارث كثير فى الشعر وكذلك ترخيم عامر ، ومالك

وروى فى ديوان امرئ القيس وشرحه وفى شروح المعلقات وفى الخزانة : أصاح والرواية فى غير المقتضب : ترى برقا .

الوميض ، والايماض : اللعان يقال : ومض البرق يبيض ، وأومض : اذا لمع وتلالا
لمع اليدين : حركتهما .

وهذه الحروف فاشية في النداء. فإذا كان صاحبها قريباً منك، أو بعيداً ناديته بـ (يا).
تقول: يا زيد، ويا أبا فلان.

وأما (أيا)، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم، والمستثقل، والمتراخي عنك؛ لأنهما لمدِّ الصوت.

واعلم أن للنداء أسماءً يُخصُّ بها، فمنها قولهم: يا هناه^(١) أقبل، ولا يكون ذلك في غير النداء؛ لأنه كناية للنداء.

= الحبي: السحاب المتراكم. سمي بذلك لأنه حبا بعضه الى بعض. وجعله مكلا،
لانه صار كالالكليل لأسفله ومنه قولهم: كللت الرجل: اذا توجهت.

ويروى مكلل. اسم فاعل من كلل تكليلا: اذا تبسم.

وانظر الديوان ص ١٠٤ وشرحه ص ٤٠ - ٤١ وشرح الزوزنى ص ٣٨ والتبريزي ص ٤٨ - ٤٩، وابن الأنباري ص ٩٩ - ١٠٠ والخزانة ج ٤ ص ١٢١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١: «ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنسادي ليجوز منها شيء في غير النداء، نحو: يانومان، ويا هناه، ويا فل.» وانظر ص ٣٣٣ منه.

في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢: «ومن ذلك قولهم: يا هناه. لم يستعملوا هذه اللفظة في غير النداء فهي بمنزلة قولهم: يا نومان، ويا ملامان. يريدون: بالثيم. فعدلوا عن فاعل الى مفعلان للمبالغة في لؤمه..»

ولا يقال: هذا هناه، ولا مررت بهناه. وانما يكون بهذه الكلمة عن اسم نكرة، كما يكون بفلان عن الاسم العلم وهي مع ذلك كلمة ذم، قال امرؤ القيس:

وقد رابني قولها يا هناه . ويحك الحققت شرا بشر

فمعنى ياهناه: يا رجل سوء.

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها: فذهب بعضهم الى أن أصلها هناه فعال من هنوك، فأبدلوا من الواو الهاء.

وقال آخرون: بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ثم أبدلت من الهمزة الهاء، كما قالوا في اياك: هياك وهذا عندي هو الصواب.

وقال قوم منهم ان الهاء أصلية وليست تبدل، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لفة هاء، وفي أخرى واوا كسنة وعضة وقال من رغب عن هذا المذهب: ان هذا القول ضعيف لان باب سلس وقلق قليل فلا يقاس عليه.

وذهب بعضهم الى أن الهاء في قولهم: يا هناه هاء السكت وهذا قول ضعيف جدا لان هاء السكت لا تحرك في حال السعة.

= وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبي الحسن الاخفش وأبي زيد الأنصاري ان الألف ، والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في هن وقد رد هذا المذهب ابن جنى .
وانظر اللسان وشرح ديوان امرئ القيس ص ٩ - ١٠

قال ابن الأثير في كتابه المذكر والمؤثص ٣٢٧ - ٣٢٩ : « اذا ناديت مذكرا بغير التصريح باسمه قلت : يا هن ، أقبل ، وللرجلين : يا هنان ، اقبلا ، وللرجال : ياهنون ، اقبلا ، وللمرأة : يا هنت ، اقبلي ، وللمرأتين : يا هنتان اقبلا ، وللنساء : ياهنات ، اقبلن .
ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : يا هناه ، اقبل ، يا هناه ، اقبل بضم الهاء وخفضها . حكاها الفراء .

فمن ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .
ويقال في الاثنيين - على هذا المذهب - يا هنتايه ، اقبلا ، وان شئت قلت يا هنتاه

.. اقبلا .

فمن قال : يا هنتايه ، اقبلا قال : جعلت الألف ياء على الاتباع لكسرة النون .
ومن قال : ياهنتاه قال : ألف النداء فتفتح النون ، وقال الفراء : كسر النون واتباعها الياء اكثر من فتحها واتباعها الألف .

ويقال في الجمع - على هذا - : ياهنونا ، اقبلوا . قال الفراء : والرفع في الهاء جائز في كلام العرب ، وهو قليل ليس بالكثير ، وذلك أن (ياهناه) مستعمل فجرى به الكلام ، ولم يكثر بالاثنيين ولا الجميع ، فأثروا في الاثنيين والجمع أن تركوه على أصله .
ومن قال للذكر : يا هنتاه ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضمها) قال للأثني : يا هنتاه ، اقبلي ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضمها) ، وللاثنيين ياهنتايه ، اقبلا ، وياهنتاناه ، وللجميع من النساء : يا هنتاه وياهنتاه . قال امرؤ القيس :

وقد رايتي قولها : يا هنتاه - ويحك - الحقت شرا بشر

وإذا ناديت وأضفت الى نفسك قلت : يا هن ، اقبل ، وان شئت : يا هن ، اقبل .
فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت الندبة ياهناه .
ومن ضمها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الاعراب ، وأجود الوجوه الكسر .
وتقول للاثنيين : يا هنتي ، اقبلا ، وتقول للجمع : يا هنتي ، اقبلوا فتفتح النون في التثنية وتكسرهما في الجمع .

وتحتج في التثنية والجمع بأن الياء الأولى ياء التثنية والنصب ، وياء الجمع والتذكير والنصب ، والثانية ياء الاضافة ، وياء التثنية ما قبلها مفتوح ، وياء الجمع ما قبلها مكسور .
وقال الفراء : سمعت أبا القمقام يقول : يا هنتي ، اقبلا ، ويقول للأثني في الاضافة : يا هنت اقبلي ، وللاثنيين يا هنتي ، اقبلا ، وللجميع : ياهنات ، اقبلن بكسر التاء وبغير ياء .
وقال السجستاني : وقوم كثير يقولون : يا هياه ، وليس من كلام العرب . هو مولد
والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون ، ولا يثنون ولا يجمعون .. »

وكذلك يا نَوْمَان ، ويا فُسُقُ ، ويا لِكَاعِ (١) .

وهذه كلها معارف .

وزعم سيبويه أنه لا يُجيز نَعْتُ شَيْءٍ مِنْهَا لا تقول : يا لِكَاعِ الخبيثة أَقْبِلِي ؛ لأنها علامات بمنزلة الأصوات .

ومنها قولهم : يا فُلُ أَقْبِلُ ، وليس بترخيم فلان ، ولو كان كذلك لقلت : يا فلا أَقْبِلُ (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ويدل على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء : جاءني خبات ، ولكاع ، ولا لكع ، ولا فسق فانما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة .. »
قال في ج ٢ ص ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ، ويا لكاع . فهذا اسم للخبيثة ، وللكماء .. » .

وكلام سيبويه يناقض بعضه بعضا فقد ذكر أولا أن لكاع ونحوه لا يستعمل في غير النداء ثم ذكر ثانيا أنه يستعمل في النداء وفي غير النداء وستأتي متناقضات أخرى وفي الروض الأنف ج ٢ ص ١٤٠ : « وقول حسان في هند :

أشرت لكاع وكان عاداتها لو ما إذا أشرت مع الكفر

جعله اسما لها في غير النداء ، وذلك جائز وان كان في النداء أكثر ، نحو يا غدار ويا فساق وكذلك لكع قد استعمل في غير النداء ، نحو قوله - عليه السلام - ابن لكع . لا تقوم القيامة حتى يكون أسعد الناس لكع بن لكع .. »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٠٠ ، ج ٤ ص ٢٠٧ ، ج ٧ ص ٢٥٢

وفي الفائق للزمخشري ج ٢ ص ٤٧٥ : « مما لا يكاد يقع الا في النداء . يقال : ياملكمان ويا مرتعان ويا محمقان أراد حدائة سنة أو صغره في العلم »

(٢) نقل ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ هذا الكلام عن المبرد مما يقطع بأنه أخذه من المقتضب نفسه

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ : « وأما قول العرب : يا فل أَقْبِل فانهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فلا . فان عنوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهذا اسم اختص به النداء وانما بنى على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز في غير النداء ، لأنه جعل اسما لا يكون الا كناية لمنادى ، نحو : ياهناه ، ومعناه يارجل . وأما فلان فانما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب .. »

وَمَا يَزِيدُهُ إِضْحَاحاً أَنْتَ تَقُولُ : يَا فُلَّةُ أَقْبَلِي .

/ (١) وقد يضطرُّ الشاعر ، فيستعمل هذا في غير النداء ، لَأنَّهَا في النداء معارف ، فينقلها على ذلك . وذلك قوله :

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ قُلِّ (٢)

وقال الآخر :

أَجُولُ مَا أَجُولُ نُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ (٣)

(١) قلنا ان عشرين صفحة نقلت من مكانها فحدث اضطراب ، ثم وضعت في غير مكانها . فلم يتصل بها ما قبلها ، ولم ترتبط بما بعدها ، وقد أصلحنا هذا الاضطراب باعادة الصفحات المنقولة الى مكانها ، فاستقام الكلام في المواضع الثلاثة كما ترى . وقد انتهينا الآن من هذه الصفحات العشرين التي أخذت أرقاماً تبدأ من ص ٥٤٢ - ٥٦١ وذلك من صفحات الاصل .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٣٣ على استعمال (فل) مكان فلان في غير النداء ضرورة ، واستشهد به مرة أخرى ج ٢ ص ١٢٢ على أن (فل) أصله فلان ، فاذا صفر رد الى أصله .

وقبله : تدافع الشيب ولم تقتل

تدافع مصدر تشبيهي عامله محذوف : أي تدافعت تدافعا كتدافع الشيوخ .

الشيب : جمع أشيب وهو الشيخ .

تقتل : أصله تقتتل فأسكن التاء الأولى للدغام . وحرك القاف لالتقاء الساكنين

بالكسرة ، ثم أتبع أول الحرف ثانياً ، فصارت تقتل بثلاث كسرات .

اللجة - بفتح اللام وتشديد الجيم - : اختلاط الأصوات في الحرب .

و (في) متعلقة بتدافع . وقوله : أمسك فلانا .. هو على اضممار القول : أي في لجة يقال

فيها : أمسك .

شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً فيقال :

أمسك فلانا عن فلان : أي احجز بينهم ، وخص الشيوخ . لأن الشباب فيهم التسرع الى القتال :

أي هي في تزاحم ولا تقاوم كالشيوخ وقد غفل عن هذا المعنى الأعلام ..

والرجز من لامية أبي النجم وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٨ ومعجم المقاييس ج ٤

ص ٤٤٧

هذه اللامية في الطرائف الأدبية ص ٥٧ - ٧١ والشعر والشعراء ص ٥٨٦

(٢) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢٥٣ على أن الحظيئة استعمل لكاع في غير النداء

للضرورة ورواه هناك كرواية المقتضب واستشهد به في الكامل أيضاً ج ٣ ص ١٠١ ورواه بالرواية

المشهورة :

وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عَوْضٌ عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء .

ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكانت قلت : يا الله ، ثم تصفه ؛ كما تصفه في هذا الموضع .

فمن ذلك قوله : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .

وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض (١) .

واعلم أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .

وأما قولهم / يا الله اغفر فإنما دعى وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه . ألا ترى

٤
٥٢٣

= أطوف ما أطوف ثم آوى .. ثم قال :

« قعيدة البيت : ربة البيت . وانما قيل قعيدة لعودها وملازمتها ، الشطر الأول مأخوذ من قول قيس بن زهير

أطوف ما أطوف ثم آوى الى جوار كجار أبي دواد

وأطوف وأجرل معناهما واحد ، أى أكثر الطوفان والجولان . أى الدوران .

واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصول المصدرية الظرفية بالمضارع المثبت ، وهو قائل والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو الماضي . و (ما) مصدرية زمانية أى مدة تطويفي

والبيت للحطينة هجا به امراته وهو فى ديوانه مفردا ص ١٤٨

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٢ والعينى ج ١ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ ، ج ٤ ص ٢٢٦

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٠ : وقال الخليل : (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهى ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها الا ان الميم ها هنا فى الكلمة ، كما أن نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها . فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لانه وقع عليها الاعراب .

وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقواك : يا هناه . وأما قوله - عز وجل - (اللهم فاطر السموات والأرض) فعلى (يا) .

وانظر الانصاف ص ٢١١ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ - ٢٣٥ وآمال الشجرى ج ٢

ص ١٠٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٢ ، والأشباه ج ١ ص ١٨١ ، ج ٢ ص ١٦٢

والآية فى سورة الزمر : ٤٦

أَنَّهُمَا غَيْرِ بَائِنَتَيْنِ مِنْهُ ، وَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّكَ فِي الرَّجُلِ تُثَبَّتُهُمَا
وَتَحذفُهُمَا ، وَهُمَا فِي اسْمِ اللَّهِ ثَابِتَتَانِ ، وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ (١) .

وَزَعَمَ سَيَّبُويَه أَنَّ أَصْلَ هَذَا : إِله (٢) ، وَأَنَّ الألفَ وَاللامَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ إِله ، فَقَدْ صَارَا
بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ إِذْ كَانَا بَدَلًا مِنْهُ وَإِنَّمَا إِثْبَاتُهُم الألفَ فِي قَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ فَكَمَا

(١) فِي سَيَّبُويَه ج ١ ص ٣٠٩ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الألفَ وَاللامَ
الْبَيْتَةَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا .

وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسْمٌ يَلْزِمُهُ الألفَ وَاللامَ لَا يَفَارِقَانِهِ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَصَارَ كَأَنَّ الألفَ
وَاللامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الألفَ وَاللامَ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ
أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَا يَفَارِقَانِهِ الألفَ وَاللامَ لَيْسَ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو . . . » .

(٢) لِسَيَّبُويَه رَأْيَانٌ فِي اشْتِقَاقِ لَفْظِ الجَلَالَةِ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا فِي الجُزْءِ الأَوَّلِ وَالأخْرَى فِي
الجُزْءِ الثَّانِي .

يُرَى فِي الجُزْءِ الأَوَّلِ ص ٣٠٩ أَنَّ أَصْلَهُ إِله قَالَ :

« وَكَانَ الاسْمُ - وَاللهُ اعْلَمُ - إِله فَلَمَّا أُدخِلَ فِيهِ الألفَ وَاللامَ حذَفُوا الألفَ ، وَصَارَتِ الألفُ
وَاللامَ خَلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقْوِيهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ أَنَاسٌ . . . » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ الأَصْلُ فِيهِ إِله قَالَ :

« كَمَا حذَفُوا اللَّامِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ : إِله أَبوك . حذَفُوا لَامَ الأَصْفَةِ وَاللامَ الأخرى ، لِيخْفُوا
الحَرْفَ عَلَى اللِّسَانِ وَذَلِكَ يَنْوُونَ .

قَالَ بَعْضُهُمْ لِهِيَ أَبوك ، فَغَلَبَ العَيْنُ ، وَجَمَلَ اللامَ سَاكِنَةً ، إِذْ صَارَتِ مَكَانَ العَيْنِ . كَمَا كَانَتْ
العَيْنُ سَاكِنَةً وَتَرَكُوا آخِرَ الاسْمِ مَفْتُوحًا ، كَمَا تَرَكُوا آخِرَ أَيْنَ مَفْتُوحًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ
حَيْثُ غَيْرُهُ لَكَثَرَتْ فِي كَلَامِهِمْ . . . »

وَقد اعْتَرَضَ المَبْرَدُ فِي نَقْدِهِ لِسَيَّبُويَه عَلَى رَأْيِ سَيَّبُويَه الثَّانِي بِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِرَأْيِهِ الأَوَّلِ
فَقَالَ :

« وَهَذَا نَقْضٌ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا أَنَّ الألفَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا أَلِفٌ فَعَالٌ ثُمَّ ذَكَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهَا
عَيْنُ الفَعْلِ . . . »

وَقد رَدَّ ابْنُ وَلاَدٍ عَلَى المَبْرَدِ أَنْظَرَ الأَنْتِصَارَ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وَأَسْوَقَ هُنَا رَدَّ ابْنِ سَيِّدِهِ فَانَّهُ
أَوْضَحَ مِنْ رَدِّ ابْنِ وَلاَدٍ

قَالَ فِي المَخْصَصِ ج ١٧ ص ١٤٣ :

« وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو العَبَّاسِ مِنْ أَنَّ القَوْلَ نَقْضُ مِغَالِطَةٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَقْضًا لَوْ قَالَ فِي
حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَقْدِيرٌ وَاحِدٌ أَنَّهُ زِيَادَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا نَفْسُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ . فَهَذَا
لَوْ قَالَ فِي كَلِمَةٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَكَانَ مَحَالًا فَاسِدًا . كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي تَرْتِبٍ : إِنَّ التَّاءَ مِنْهُ
زَائِدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِي تَرْتِبٍ : إِنَّهَا أَصْلٌ وَالكَلِمَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفِ بَأَعْيَانِهَا . . . »

ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : آرجل قال ذاك ؟ . وهذا يبيِّن في موضع ألفات القطع والوصل (١) إن شاء الله .

وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي ، لأنهما نعت بائن من الاسم .

وقد اضطرَّ الشاعر فنَادى بالتي ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبَّه ذلك بقولك : يا الله اغفر لي فقال :

ل / مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَنَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي (٢)

= فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمنع أن يحكم بحرف فيها انه أصل . ويحكم على ذلك الحرف انه زائد ، لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ فيهما متفقا

وممن ذكر أن لسبويه رأيين ابن يعيش ج ١ ص ٣ وأعجب بعسد هذا لجرأة أبي علي وحدته في المناقشة

في الخزانة ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ : وكون الله أصله لاه في أحد قولي سبويه نقله الزجاج عنه . .

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سبويه عن الخليل سهو ، لأن سبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله له . . ولا حكي عن الخليل القول الآخر الذي قال : انه لاه ورد ابن خالويه على أبي علي بأنه قد صح القولان عن سبويه ، ولا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبي اسحق الزجاج برواية له عن سبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذ سهواً ، وقد وقعت اليينا مسائل جملة زوى سبويه الجواب فيها عن الخليل ، ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك .

ورد عليه أبو علي في نقض الهاذور بأن الذي يحكى هذه الحكايات عن سبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقول كذاب ، ومتخوض أفاك

وانظر الخزانة أيضاً ج ١ ص ٣٤٥ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤ - ١٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٣٥ - ١٥١ .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٣ والجزء الثاني ص ٩٠ ، ٣٣٠

(٢) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣١٠ على دخول ياء النداء على التي لضرورة الشعر وقال : شبهه بيا الله .

فالمبرد متفق مع سبويه في أن دخول حرف النداء على اسم الموصول الذي فيه (ال) يكون في ضرورة الشعر كهذا البيت ، ولكن السيرافي في تعليقه على سبويه يقول :

كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت وسبويه غير متهم فيما رواه .

والمبرد لم ينكر على سبويه روايته للبيت كما يقول السيرافي وإنما رد رواية البيت :

فيا الغلامان اللذان فرا

كما اضطرَّ فأدخل (يا) في اللهمَّ لَمَّا كان العَوْضُ في آخر الاسم فقال :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا (١)

= وهو ليس من شواهد سيبويه كما سيأتى .

نعم ان المبرد خالف سيبويه فى اسم الموصول المسمى به المقترن بال فسيبويه لايجزى نداءه ، قال ج ٢ ص ٦٨ : « واذا سميت رجلا الذى رأيت ، والذى رأيت لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسما ٠٠٠ ولا يجوز لك أن تناديه ٠٠ »

واعترضه المبرد بقوله : « وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ، لأن الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسما ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ولكن تقول : يا الذى رأيت كما تقول : يا الله اغفر لى » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم فقول غير مستقيم وكيف يخرج ترك النداء عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك ، والحارث ، وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا اخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لى ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه ك بعض حروفه ، وحذف منه ، واختصر ، وكثر فى الكلام والدعاء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفى أكثر الأوقات ، واختصر اذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه » .

انظر الانتصار ص ٢٤٣ - ٢٤٤

وانظر الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشمونى ج ٢ ص ٣٦٤ .

تيمت : استعبدت . عنى : بمعنى على .

من أجلك علة لمحذوف : أى قاسيت ما قاسيت أو خبر مبتدأ محذوف : أى من أجلك مقاساتى .

وكان القياس ان يقول : تيمت بقاء التانيث وجاء على اللفظة الأخرى كما فى قوله :
أنا الذى سمئنى أمى حيدرة .

وهذا البيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ والأشبه ج ١ ص ٢١٦ والانصاف

ص ٢٠٩ ، وشروح سقط الزند ص ١١٦ .

(١) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ١٠٣ والرواية فى غير المقتضب أقول

وإذا ظرف له .

ويقول البغدادى : وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا

بقيته وزعم العيى أنه لأبى خراش الهذلى قال وقبلة :

ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عيد لك لا المسما

وأما هذا البيت الذي يُنشد به بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسبانا شرًّا (١)

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان قرأ ؛ كما تقول :

يا رجل العاقل ، أقبِل .

وأما قولهم : يا صاحِ أقبِل ، فإنما رخموه لكثرتة في الكلام ؛ كما رخموا ما فيه هاء التانيث إذ قالوا : يا نخلُ ما أحسنك ، يريد : يا نخلة ، فرخم (٢) قال الشاعر :

= وهذا خطأ فان هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه الى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة . . . وقد تمثل به النبي - صلى الله عليه وسلم - وصار في جملة الأحاديث المشطورة في كتب الأحاديث .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والعينى ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والجوامع الصغير للسيوطى ج ١ ص ٨٨ والانصاف ص ٢١٢ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٢٢ .

(١) استدل به الكوفيون وبالبيت الذي مضى على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم الأنبارى في الانصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ بأنه من حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه ، والتقدير : فيا أيها الغلامان . . .

وانظر أسرار العربية ص ٢٣٠ .

وكسب يتعدى الى مفعولين .

ولا يعرف قائل البيت وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ والعينى ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٢) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٨٨ : « ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده الا ترخيم صاحب . وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالبناء ، فاستجازوا فيه يا صاح ، ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٣٧ .

وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٤٢ : « وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب ، فاشبه العلم ، فرخم بحذف يائه كقول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقْتساب والحلس

أراد يا صاحبي ،

فالمبرد وابن الشجرى وغيرهما يرون أن صاح مرخم صاحب نكرة مقصودة .

وفى ختام كلام كافية ابن مالك ما يفيد أنه مرخم صاحبي المضاف وترخيم المضاف شاذ أيضا . .

صاحِ هَلْ أَبْصَرْتَ بِالْخَبْتَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ نَارِ (١)

يريد : : صاحبُ ، فَاسْقَطِ. النداء ، ورخَّم النكرة .

= وفى اللسان (صحب) وقولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده سمع من العرب مرخما ..

وفى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : قالوا يا صاح فى هذا الاسم .
وفى شرح المعلقات للتبريزى ص ٤٨ : « قال النحويون : لا ترخم النكرة فكيف جاز

أن يرخم صاحباً وهو نكرة ..

فالجواب عن هذا : أن أبا العباس لا يجوز ترخيم نكرة البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال من أن النكرة ترخم اذا كانت فيها الهاء وزعم أن قوله : جارى لا تستنكرى عذيرى . أنه يريد يا أيتها الجارية فكأنه رخم على هذا معرفة فكذلك يقول فى قوله : أصاح كأنه قال : يا أيها الصاحب » . وانظر شرح ابن الأنبارى ص ٩٩ .

وهذا كلام لا يتفق مع ما قاله المبرد هنا وسنعود اليه مرة أخرى .

(١) استشهد به المبرد فيما يأتى ص ٢٦١ من المطبوع على حذف حرف النداء للضرورة لأنه نكرة

البيت مطلع قطعة للأحوص فى الأغاني ج ٢ ص ٣٤٢ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٩

ويظهر أنه يريد بالخبتين موضعاً واحداً .

فى الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ : على أن للعرب مذهباً فى أشعارها فى تشنية

البقعة وجمعها .. وأما التشنية فكثير .. وقول زهير : ودار لها بالرقمتين ...

انما مقصد العرب فى هذا الاشارة الى جانبى كل بلدة أو الاشارة الى أعلى البلدة

وأسفلها ، فيجعلونها اثنين على هذا .. وهذا كثير ... » .

وانظر معجم البلدان (خبت) ج ٢ ص ٣٤٣ .

وجاء الخبت فى شعر الأحنس بن شهاب (الفضليات) ص ٢٠٥ وشرحها للأنبارى

ص ٤١٥ .

وفى شعر كثير (الأمالى ج ٢ ص ٦٣ - ٦٦) وجاء الخبتان فى قول امرئ القيس :

فالسهب فالخبتين من عائل

يا دار ملوية بالحائل

وقال شارحه : الخبتان موضعان ص ١٣٦ والديوان ص ١١٧ وشرح المعلقات لابن الأنبارى

ص ٨ ومعجم المقاييس : ص ٣ ص ٤٣٩ .

هذا باب

المضاف إلى المضممر في النداء

/ اِعْلَمُ أَنَّ إِضَافَةَ الْمُنَادَى إِلَى الْكَافِ الَّتِي تَقَعُ عَلَى الْمُخَاطَبِ مَحَالٌ .

وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف (١) .

فإن أضفت إلى الهاء صلح على معهود ؛ كقول القائل إذ ذكر زيدا : يا أخاه أقبل ،
ويا أباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أخانا ، ويا أبانا .

فأما في الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأنَّ المندوب غير مخاطب ، وإنما هو
مُتَّفَجِّعٌ عليه ، وهذا يُحْكَمُ في باب الندبة (٢) إن شاء الله .

فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أفاويل :

أجودها حذف الياء ، وذلك كقولك : يا غلام أقبل ، ويا قوم لا تفعلوا ،
ويا جاريت أقبلي . قال الله عز وجل : (يَا قَوْمِ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٣) ، وقال :
(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) (٤) .

(١) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٢ : « ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز
الجمع بين استفهامين . ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الفيضة إلى
الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناديك . »

ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامي ، ويا غلامنا ، ويا غلامهم . ولا تقول : يا غلامكم
لأنه جمع بين خطابين : خطاب النداء والخطاب بالكاف . »

وانظر الأشباه ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٤ ص ١٣٧ .

(٢) باب الندبة سيبتي ص ٥٦٤ من الأصل .

(٣) هود : ٥١

(٤) الزمر : ١٦

وكذلك كلُّ ما كان في القرآن^(١) من ذا ، كقوله (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ)^(٢) و (رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي)^(٣) .

وإنما كان حَذْفُها الوجهَ ؛ لأنَّها زيادة في الاسم غيرُ مُنفصلة منه مُعاقبة للتنوين حالةً في محلِّه ، فكان حَذْفُها / ها هنا كحذف التنوين من قولك : يا زيدُ ، ويا عمرو ، وكانت أخرى بذلك ؛ إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين . وذلك إذا التقى ساكنان وهي أحدهما . تقول جاعني غلامي العاقل ، وجاعني زيدُ العاقل ، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ومع ذا فإنَّ الياء والكسرة تُسْتَنْقَلان ، والكسرة تدلُّ على الياء ، فإذا حذفها دلَّت عليها كسرتها ، وأوضحت لك المعنى . فهذا القول المختار^(٤) .

(١) في النشر ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ : مذاهبهم في ياءات الزوائد ..

وتنقسم على قسمين : أحدهما ما حذف من آخر اسم منادى ، نحو : (يا قوم لقد أبلغتكم) (يا قوم ان كنتم) (يا عباد ..) (يارب ان هؤلاء) (رب اني نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين والياء من هذا القسم ياء اضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما : (يا عبادي الذين آمنوا) في العنكبوت و (يا عبادي الذين أسرفوا) آخر الزمر . وموضع بخلاف وهو (يا عباد لا خوف عليكم) في الزخرف .. والقراء مجتمعون على حذف سائر ذلك الا موضعا اختص به رويس وهو (يا عباد فاتقون) ..

(٢) نوح : ٢٦

(٣) ابراهيم : ٢٧

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣١٦ « باب اضافة المنادى الى نفسك .

اعلم أن ياء الاضافة لا تثبت في النداء ، كما لم يثبت التنوين في المفرد ، لان ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدل من التنوين ، ولانه لا يكون كلاما حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين اذا لم يكن فيه لا يكون كلاما ، فحذف ، وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الاضافة وغيرها ، وصار حذفها هاهنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها الا في النداء ، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها ... »

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

والقول الثاني أن تُثبتها فتقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، وقد قرىء (يا عِبَادِي فَاتَّقُونِ) (١) .

وَحُجَّةٌ مِنْ أَثْبَتَهَا أَنَّهَا اسْمٌ بِمَنْزَلَةِ زَيْدٍ . فَقَوْلُكَ : يَا غَلَامِي بِمَنْزَلَةِ : يَا غَلَامِ زَيْدٍ ، فَلَمَّا كَانَتْ اسْمًا ، وَالْمَنَادَى غَيْرَهَا - ثَبَّتَتْ . وَمَعَ هَذَا أَنَّهُ مِنْ قَالَ : يَا غَلَامِ فِي الْوَصْلِ فَإِنَّمَا يَقِفُ عَلَى الْمِيمِ سَاكِنَةً ، فَيَلْتَبِسُ الْمَفْرَدَ بِالْمُضَافِ ، وَإِنْ رَامَ الْحَرَكَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ دَائِلٌ / غَيْرُ بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَالِإِيْمَاءِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

فَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ (٢)

وَالوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنْ تُثَبَّتَ الْبَاءُ مَتَحَرِّكَةً . تَقُولُ : يَا غَلَامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، فَتُثَبَّتَ الْبَاءُ عَلَى أَصْلِهَا ، وَأَصْلُهَا الْحَرَكَةُ (٣) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ ، وَلَا يَكُونُ اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ إِلَّا وَذَلِكَ الْحَرْفُ مَتَحَرِّكٌ لِثَلَاثٍ يَسْكُنُ وَهُوَ عَلَى أَقْلٍ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ فَيَحْتَلُّ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَافَ مَتَحَرِّكَةً مِنْ ضَرْبِكَ ، وَمَرَرْتَ بِكَ ، وَقَمْتُ ، وَقَمْتُ يَا فَتَى ، وَقَمْتُ يَا امْرَأَةَ ، التَّاءُ مَتَحَرِّكَةً لِأَنَّهَا اسْمٌ . فَمَا الْأَلْفُ فِي ضَرْبًا ، وَيَضْرِبَانِ ، وَالْوَاوُ فِي ضَرْبِوَا ، وَيَضْرِبُونَ ، وَالْبَاءُ فِي تَضْرِبِينَ

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٣١٦ : « وَاعْلَمْ أَنَّ بَقِيَّانَ الْبَاءِ لَفَةٌ فِي النَّدَاءِ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ . تَقُولُ : يَا غَلَامِي أَقْبِلْ ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَتَفَسَّوْا وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يَقُولُ (يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ) ٠٠٠ » وَانظُرْ مَا سَبَقَ فِي النِّشْرِ .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٣١٦ عَلَى اثْبَاتِ الْبَاءِ سَاكِنَةً فِي الْهَيِّ .

وَقَالَ الْإِعْلَمُ : وَحَذَفَهَا أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ ، لِأَنَّ النَّدَاءَ بَابَ حَذْفٍ وَتَغْيِيرٍ ، وَالْبَاءُ تَشْبِيهُ التَّنْوِينِ فِي الضَّعْفِ وَالِاتِّصَالِ ، فَتَحْذَفُ كَمَا يَحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْمَنَادَى الْمَفْرَدِ .

كَانَ تَامَةً فِي كُنْتَ وَالْهَيِّ : مَنَادَى حَذَفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ .

وَحَذَفَ حَالِ مُضَافٍ إِلَى الْكَافِ .

يَكُ : نَاقِصَةٌ خَبَرَهَا الظَّرْفُ قَبْلَكَ .

الرَّجَزُ لِهَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُرَشِيِّ .

وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ١١ ، وَالْعَيْنِي ج ٣ ص ٣٩٧ ، وَالسِّيَوطِي ص ٢٣٣ .

(٣) فِي السَّبْعَةِ (يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ) .

وَقَدْ عَقَدْتَ كِتَابَ الْقُرْآنِ بِأَبَا لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَمَعْتَ فِيهِ الْآيَاتِ وَبَيَّنْتَ أَحْكَامَ هَذِهِ الْبَاءِ بِتَفْصِيلٍ . انظُرِ النِّشْرَ ج ٢ ص ١٦١ - ٢٠٦ وَالِاتِّحَافَ ص ١٠٨ - ١١٨ وَشَرْحَ الشَّاطِبِيَّةِ ص ١٢٧ - ١٤٥ .

فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة ؛ لأنها جعلت
بحداء الحركات التي يعرب بها كالضمة والفتحة والكسرة .

ألا ترى أن قولك : قمت [التاء] في موضع زيد إذا قلت : قام زيد ، وكذلك ضربتك
[الكاف] في موضع زيدا إذا قلت : / ضربت زيدا ، وكذلك هذه الياء (١) .

وإنما كانت حركتها الفتحة ؛ لأن هذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ،
ورأيت غلامي ، فتكسر المرفوع والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لِثِقَلِ ذلك ، نحو ياء القاضي ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضي ؛ فلذلك بُنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ؛ لأن ما قبلها معها بمنزلة
شيء واحد ، فكان عوضاً مما يُحذف منها ، والحركات مُستثقلة في حروف المد واللين ؛
فلذلك أُسكنت استخفافاً .

فمما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله عز وجل : (يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهٗ * وَلَمْ أَدْرِ
مَا حِسَابِيَهٗ) (٢) حُرِّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفها ؛ لأن حركة الياء تظهر في (ماليه) و (سُلْطَانِيَهٗ) ، وما كان
مِثْلَ هذا إنما هو بمنزلة قولك (فِيهِدَاهُمْ اِقْتَدِهٖ) (٣) فإن وصلت حذفت .

وكذلك يقرأ : (لَكُمْ دِينُكُمْ ولى دِينِ) (٤) على الإسكان / والحركة .

فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غير لثلاً يلتقى ساكنان ، وذلك

(١) يريد ياء المتكلم

(٢) الحاقة : ٢٦

(٣) الأنعام : ٩٠ .

وفى الاتحاف ص ٢١٣ : « اتفقوا على اثبات هاء السكت في (اقتده) وقفا على الاصل .
واختلفوا في اثباتها وصلا : فاثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكندا
أبو جعفر ، . وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) فى الاتحاف ص ٤٤٤ : « فتح الياء من (ولى) نافع والبزى بخلفه وهشام وحفص .
وأثبت الياء من (دين) يعقوب فى الحاليين ، .

قولك : هذه عِشْرِيَّ يا فتى ، وهذه رَحَى فاعلم ، و (يا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ)
 حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء التي كانت في ياء الإضافة ، فحركت ياء الإضافة
 لئلا يلتقى ساكنان على أصلها ، وكذلك قولك : (هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا) (١) لا يكون
 إلا ذلك لما ذكرت لك من سكون ما قبلها .

وأما قوله : (يا بَنِيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ) (٢) فإنما أضاف قوله (بَنِيَّ) فاعلم ، الياء ثقيلة
 فتصرّف في الكلام ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبل كل واحد منهما جريا معجريا
 غير المعتلّ . نحو : دلو ، وظبي ، ومغزو ، ومرمى . لا يكون ذلك إلا معرباً (٣) .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٥ : « باب اضافة المنقوص الى الياء ..
 اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقى ساكنان وذلك قولك (بشرى)
 وهداى . وأعشأى وناس من العرب يقولون : بشرى ، وهدى . . . » .
 وقال أيضا « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور اذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،
 وصارت ياءين مدغمة احدهما في الأخرى وذلك قولك : هذا قاضى ..
 وان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسلمى ، وصالحى وكذلك أشباه هذا ...
 فان جاءت تلى ألف الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ... » .
 الآية الأولى فى يوسف : ٦٧ ، والثانية فى طه : ١٨ .
 (٢) لقمان : ١٦ ، وفى يا بنى قراءات فى السبعة (الاتحاف ص ٣٥٠) .
 (٣) قال ابن هشام فى تذكرته : « الاصل فى يا بنى يا بنيسى بثلاث ياءات : الأولى ياء
 التصغير ، والثانية لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) والثالثة ياء الاضافة ، فأدغمت ياء
 التصغير فيما بعدها ، لأن ما أول المثلين فيه مسكن ، فلا بد من ادغامه ، وبقيت الثالثة غير
 مدغم فيها ، لأن المشدد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون ، فحذفت
 الثالثة ... » . انظر الأشباه ج ١ ص ٢٠ .

هذا باب

مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك . نحو قولك : / يا غلام غلامى ،
ويا صاحب صاحبي ، ويا ضارب أخى ، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنك إنما حذف الأول
كحذفك التنوين من زيد ، فكان يا غلام بمنزلة يا زيد . فإذا قلت : يا غلام زيد - لم
يكن في زيد إلا إثبات النون ؛ لأنه ليس بمنادى ، فكذلك يا غلام غلامى (١) .

قال الشاعر :

يا ابن أمي ، ويا شقيق نفسي أنت خلتني لدهر شديد (٢)

وقال آخر :

يا ابن أمي ولو شهدتك إذ تدعو تميا وأنت غير مجاب (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « باب ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك وتثبت فيه
الياء لأنه غير منادى . وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .
وذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى بصير بمنزلته فى الخبر ، وكذلك يا غلام
غلامى » .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على اثبات الياء فى أمي ، ونفسى ، لأنهما غير
مناديين .

صغر شقيق نفسى دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه .
ومعنى أنت خلتني لدهر شديد : كنت لى ظهرا فتركنى موتك أكابد شدائد الدهر
وحسدى .

والبيت من قصيدة لابی زبيد الطائى فى رثاء أخيه .

انظر العينى ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٤ ، وابن يعيش ج ٢
ص ١٢ - ١٣ .

(٣) استشهد به ابن الشجرى على اثبات الياء فى أمي ولم ينسبه الى قائل معين (الأمالى
ج ٢ ص ٧٤) .

والبيت من قصيدة لغلفاء بن الحارث بن آكل المراد فى رثاء أخيه شرحبيل وهى فى
الوحشيات ص ١٣٣-١٣٤ والأغانى ج ١٢ ص ٢١٢-٢١٣ وبعضها فى معجم الشعراء ص ٤٦٧ .

فهذا حُكْمُ جميع هذا الباب ، ومجره أن تُثبت الياء في كل موضع يثبت فيه التنوين في زيد ، ونحوه .

وأما قولهم : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ - فإنهم جعلوها اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أنّ الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ، ولمن لا رَحِمَ بينه وبينه : يا ابن عمّ ، ويا ابن أمّ حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عمّن هو له / فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدا . قال الله عزّ وجلّ : (يا ابنَ أمّ لا تأخذُ بِرِأْسِي وَلَا بِرِأْسِي) (١) ولم يكن ذلك في غير هذا ؛ إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا .

وقد قالوا : يا ابنَ أمّ لا تَفْعَلْ . وذلك أنّه لما جعلها اسما واحدا صارت بمنزلة زيد ، ثمّ أضافه كما تضيف زيدا فتقول : يا زيد لا تفعل .

ومنّ أثبت الياء في زيد أثبتتها ها هنا ، إلّا أنّ الأجدود - إذا أثبتت الياء - أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك : يا غلامَ غلامِي ، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضاف إلى الياء .
والوجه الآخر جائز على ما وصفت لك (٢) .

وأما قول رؤبة :

إِما تَرِنِي اليَوْمَ أمّ حَمَزٍ قَارِبْتُ بَعْدَ عَنقِي وَجَمَزِي (٣)

(١) طه : ٩٤ ، وقرئ في السبعة بكسر الميم أيضا في الاعراف وفي طه .
الاتحاف ٢٣١ - ٣٠٧ ، النشر ج ٢ ص ٢٧٢ ، غيث النفع ص ١٠٨ ، الشاطبية ص ٢٠٩ ،
البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ « وقد قالوا : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ، ويا غلام غلامِي .
وقد قالوا أيضا : يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر أقبلا .

وأن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم .

وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية للرّضى ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ على ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة . ثمّ عمل بعد الترخيم معاملة اسم لم يرخم ، فجربا لإضافة .

فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حارُ ، فجعله اسماً على حياله ، فأضاف إليه ؛ كما تضيف إلى زيد .

وجُملةُ هذا الباب على ما صدرنا به .

/ وهذان الاسمان -- أعنى يا ابن أمِّ ، ويا ابن عمِّ - دخلتُهما العِلَّةُ التي دخلت في قولك : هو جارى بيتَ بيتَ ، ولقبتُهُ كَفَّةً كَفَّةً . وهذا يُشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى (١) .

وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك ، قال الشاعر :

يا ابنةَ عمِّي لا تُلومي وأهجبي (٢)

وبعضهم يُنشد : يا ابنة عمّا .

فيُبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ؛ لأنَّ الياء والكسرة مُستثقلتان ، وليس هذا موضع لبس .

وكلُّ مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلبُ هذه الياء ألفاً ؛ لأنَّه لا لبس فيه وهو أخفُّ ، وباب النداء باب تغيير .

= ترينى : مجزوم بان الشرطية بحذف النون والنون الموجودة هي نون الوقاية .

العنق ، والجمز ضربان من السير، والجمز أشدهما وهو كالوثب .
والرجز لرؤية . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه للضعف .

والرواية في سيبويه والانصاف وأسرارالعربية (بين) وكذلك في ديوانه ص ٦٤ .
انظر الانصاف ص ٢١٥ والأسرار ص ٢٤٠

والأرجوزة مدح بها رؤية أبان بن الوليد البجلي ديوانه ص ٦٣ - ٦٦ .

(١) انظر المقتضب ج٢ ص ١٦١ ، ج ٣ ص ١٨٢ ، ج ٤ ص ٢٩

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على رواية (عما) بابدال ياء المتكلم ألفا .

الهجوع : النوم بالليل خاصة وبعده : لا يخرق اللوم حجاب مسمى .
والبيت من قصيدة أبي النجم التي مطلعها :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع

وأراد بابنة عمه زوجته أم الخيار يقول لها : دعى لومى على صلح رأسى فانه كان يشيب

لو لم يصلح .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ والعينى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ألا ترى أنَّهم يَحذفون فيه تنوين زيد ، ويدخل فيه مِثْلُ يا تيمَ تيمَ عدى ،
ومِثْلُ يا بؤس للحرب (١) ، ويصلح فيه الترقيم .

ونظير قَلْبِهِم هذه الياء ألفا ما قالوا في مَدَارِي وَعَدَارِي وبابه ، إذا لم يخافوا
التباساً ، ولم يقولوا مِثْلُ ذلك في قاضٍ ، لأنَّ في الكلام مثل فاعل (٢) ، فكهوا الالتباس .

(١) يريد أن اللام زائدة بين المضاف والمضاف اليه قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٧ :

« يا بؤس للحرب . أراد يا بؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا . »

يا بؤس الحرب جزء من مطلع قصيدة حماسية لسعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ عند قوله :

يا بؤس للجهل ضارا لأقوام

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨١ : « وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضساف

قولان . أرجحهما الأول لأن اللام اقسرب لأن الجار لا يعلق » وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٤
وسيعقد له المبرد بابا في هذا الجزء .

(٢) في الأصل : فاعل بكسر العين .

هذا باب /

لام المدعو المستغاث به

ولام المدعو إليه

فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . تقول : يا للناس ،
ويا لله ، وفي الحديث : لما طعن العليج ، أو العبد عمر - رحمه الله - صاح : يا لله
للمسلمين (١) .

فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب . ومعناه : يا قوم تعالوا
إلى العجب . فالتقدير : يا قوم للعجب أدعو ، ونحن مفسرو هاتين لم اختلافنا ؟
أما قولهم : يا للعجب ، ويا للماء . فإنما كسرو اللام ، كما كسروا مع كل ظاهر نحو
قولك : للماء أدعو ، ولزيد الدار ، ولعبد الله الثوب .

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي
وصفنا ، وكان التغيير لها أُلزم ؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تاحق هذه اللام له .
وتلك إنما هي بدل من قولك : يا زياده إذا مددت الصوت تستغيث به ، فيا لزيد بمنزلة
يا زياده / إذا كان غير مندوب .

فأما قولنا : فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح ، تقول : هذا له ، وهذا لك .
وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ؛ لأنك لو قلت : إنك لهذا وأنت تريد :
لهذا - لم يندر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد ؟
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد) : إن
هذا لزيد . لم يندر السامع أتريد : أن هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كسرت اللام .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢١٥ : وفي الحديث لما طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب ...
علق الشيخ المرصفي على قوله : العليج أو العبد بقوله : شك من الراوى فهل تقول كذلك
في المقتضب ؟ وهو شك من المبرد نفسه . ويريد المبرد من الحديث : الخبر .

فَأَمَّا فِي الْمَكْنَىٰ فَهِيَ عَلَىٰ أَصْلِهَا . تَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ .

فَإِنْ أَرَدْتَ لَامَ التَّوَكِيدِ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ : لِأَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي وَضِعَ لِلرَّفْعِ لَيْسَ فِي لَفْظِ الْأِسْمِ الَّذِي وَضِعَ لِلخَفْضِ (١) .

وتقول : يا للرجال وللنساء . تكسر اللام في النساء . لأنك إنما فتحتها في الأول فرارا من اللبس ، فلما عطفت عليه الثاني علم أنه يُراد به ما أُريد بما قبله ، فأجريتها مُجراها في الظاهر (٢) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ : « باب ما يكون النداء فيه مضافا بحرف الاضافة وذلك في الاستفائة ، والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة .. وقالوا : يا للعجب ، ويا للفيقة . كأنهم رأوا أمرا عجبا .. وقالوا : يا للعجب ، ويا للماء لما رأوا عجبا ، وماء كثيرا . كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء ، فانه من أيامك وزمانك ..

وكل هذا في معنى التعجب والاستفائة والا لم يجز . الا ترى أنك لو قلت : يا لزيد وأنت تحدته لم يجز . ولم يلزم هذا الباب الا (يا) للتنبيه لئلا تلبس هذه اللام بلام التوكيد ... ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه ، نحو : أي ، وهيا وأيا ، لانهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استفائة . ولا تعجب . وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم اذا أضفت ، نحو قولك : يا عجبا ، ويا بكراه اذا استفتت أو تعجبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه . « هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له .. وذلك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء وكأنه نبه بقوله : يا غيب الماء للماء ... كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة اذا قلت : هذا لزيد فاللام المفتوحة أضافت النداء الى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو الى ما بعده ... » .

من هذا العرض يتبين لنا أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في شيء من باب الاستفائة، كما لا خلاف بينهما في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه . ونسب الرضى الى المبرد أن لام الاستفائة معدية لحرف النداء مخالفا سيبويه . قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٣١ :

« فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول . »

ونسب ابن هشام الى المبرد أن لام الاستفائة زائدة عنده - المعنى ج ١ ص ١٨٢ .

والمبرد عقد بابا للاستفائة في الكامل عنونه بقوله :

هذا باب اللام التي للاستفائة والتي للاضافة ، أعاد فيه ما ذكره في المقتضب لم يختلف عنه في شيء . الكامل ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٧ .

ألا ترى أن من يقول - إذا قلت له : رأيت زيدا - : من زيدا ؟ إنما أراد أن يحكي ما قلت / ليُعلم أنه إنما بسأل عن زيد الذي ذكرته . فإن قال : ومن زيد رفع ، لأنه لما أدخل الواو أعلمك أنه يعطف على كلامك ، فاستغنى عن الحكاية (١) .

فمما قيل في ذلك قوله :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدٍ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ (٢)

فهذا نظير ما وصفت لك في العطف .

فأما ما جاء في فتح لام المستغاث به ، وكسر لام المدعو له - فأكثر من أن يُحصى . منه

ما أذكره : قال الحارث بن خالد :

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِبًا (٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٧ .

واستشهد به شراح الالفية على أن لام المستغاث به ان عطفت بغير (يا) كسرت ، كما في

قوله : وللشبان

أراد بالنائي بعيد النسب ، وفي أصل المقتضب : قريب .

وجعل ابن حبيب زمن الشباب يتبدى من سن ١٧ الى ٣٤ .

وزمن الكهولة من ٣٤ الى ٥١ ، وزمن الشيخوخة بعد ذلك .

وقال البغدادي : لم ينسب أحد هذا البيت الى قائله - الخزائنه ج ١ ص ٢٩٦

والعيني ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢١٤

والبيت مطلع قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي .

في معجم البلدان ج ١ ص ١١١ : « لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبسده الله بن

مسلم بن جندب أن يؤم بالناس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير . لم منعتهى

مقامى ومقام آبائى وأجدادى قبل ؟ قال : ما منعك الا يوم الاربعاء . . . »

ثم ذكر القصيدة

وذكر هذه القصيدة أيضا ثعلب في مجالسه ص ٤٧٤ - ٤٧٥ . والشيخ المرصفي في

رغبة الأمل .

وفي هذه القصيدة بيت يذكر في كتب النحو شاهدا على توكيد النكرة وهو :

لكن شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا

وهو في كتب النحو برفع رجب . انظر الانصاف ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٠

والعيني ج ٤ ص ٩٦ ، والهمس ج ١ ص ١٣٤ .

وروايته في التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٦٨ : يا ليت عدة حولي كله رجبا .

وانفرد المبرد بنسبة القصيدة للحارث بن خالد .

وقال آخر :

يا لَقومٍ مَنْ لِلنَّهْيِ وَالْمَساعى يا لَقوى مِنْ لِلنَّدَى وَالسَّماحِ؟
يا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِياحِ وَأبى الحَشْرَجِ الفَتى الوَضاحِ (١)

(١) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ٣١٩ على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر (يا) مع المعطوف .

النفاح : الكثير النفع ، اى العطية وهى رواية غير المقتضب ، والمساعى جمع مسعاة فى الكرم والجود . وقال ابن يمش ج ١ ص ١٣١ ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كانه ابيض الوجه لكرمه .

رئى رجلا من قومه وقال : لم يبق للعلا والمساعى من يقوم بها بعدهم .
وهذا من الشواهد الخمسين التى لم يعرف لها قائل .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦ ، المعنى ج ٤ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

هذا باب

ما يجوز أن تُحذف منه علامة النداء

وما لا يجوز ذلك فيه

/ تقول : زيدُ أَقْبِلْ ، وتقول : مَنْ لا يزالُ مُحسناً ، تعالَ ، وغلّامُ زيدَ ، هَلُمَّ ، ربُّ اغفر لنا (١) كما قال جلٌّ وعزٌّ : (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ) (٢) وقال عزٌّ وجلٌّ (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٣)

فجُملة هذا : أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لشيءٍ ، فدعوته - أَنْ حُذِفَ (يا) منه غير جائز ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ أَنْ يُحذفَ مِنْهُ الْمَوْصُوفُ وَدَلالةُ النِّداءِ ، وَذلكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ أَقْبِلْ ، وَلَا : غَلّامٌ ، تَعالَى ، وَلَا : هَذَا ، هَلُمَّ ، وَأنتَ تَريدُ النِّداءَ ، وَذلكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ أَقْبِلْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ نَعْوَةٌ (أَيُّ) (٤) . تقول : يا أَيُّها

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « وان شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرتة يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ولا تقول ذلك في المبهم ، لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أي حين حذفته ، فلم تقل يا أيها الرجل ، ولا يا أيها ، ولكنك تقول - ان شئت - : من لا يزال محسنا افعل كذا وكذا لأنه لا يكون وصفا لأي وأما المستغاث به (فيا) لازمة له ، لأنه يجتهد وكذلك المتعجب منه والندبة يلزمها (يا) ، و (وا) »

(٢) يوسف : ١٠١ .

(٣) يوسف : ١٠١ .

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ : « وهو (حذف حرف النداء) كثير في الكتاب العزيز . وفي الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس ، لأن الحروف إنما جرى بها اختصارا ونائبة عن الأفعال . (فما) النافية نائبة عن أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادى فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ، فصارت القرائن الدالة كالتلفظ به وقوله (صاحب الفصل) ويجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أي) جعل ذلك شرطا في جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف

الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهدا ؛ لأن (أيًا) مبهم ، والمبهمه إنما تُنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما مثلها ، وهذا يُفسر في باب المعرفة والنكرة (١) إن شاء الله .
قال الشاعر :

ألا أيهدا المنزلُ الدارِسُ الذي كأنك لَمْ يَعْهَدْ بِكَ العَيَّ عَاهِدُ (٢)
وقال :

ألا أيهدا الباخِعُ الوجدُ نَفْسَهُ لشيءٍ نَحْتُهُ عَن يَدِيهِ المَقَادِرُ (٣)
/ وقال الأعشى :

ألا أيهدا المسائِلِي أَيْنَ يَمَمْتُ ؟ فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرَبَ مَوْعِدًا (٤)

فهذا تقدير (يا أيها) إلا أن يضطرَّ شاعر ، فإن اضطرَّ كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث ؛ لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة .

= منه حرف النداء ، فقالوا : كل ما يجوز أن يكون وصفا لأي ، ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه ، فيكون اجحافا ، فذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوته لأي ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهدا لأن (أيًا) مبهم ، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله
وانظر الرضى ج ١ ص ١٤٥ ، والأشباه ج ٢ ص ١٠٢ ، والمغنى ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) سيأتي في ص ٥٦٩

(٢) تقدم في ص ٢١٩

(٣) الباخع : القاتل وانظر مفردات الزاغب ص ٣٧
المقادير : جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر فالأصل المقادير ، ثم حذفت الياء تخفيفا .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٢٣٩ - ٢٥٧ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٠٦ ، واللسان (بخع)

(٤) البيت من قصيدة الأعشى التي قالها في خروجه الى المدينة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم - ولما بلغ مكة ، وعرفت قريش قصده أغروه بالمال ، وصدوه عن وجهته فقتل راجعا الى اليمامة .

الديوان ص ١٣٥ - ١٣٧ وذكرها ابن هشام في السيرة (الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وانظر العين ج ٣ ص ٥٩ - ٦٦ ، ج ٣ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - : افتدِ مخنوقُ (١) ، وأضح ليْلُ (٢) ، وأطرق كرا (٣) . يريدون ترخيم الكروان فيمن : قال : يا حارُ ، وكذلك قوله :

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا (٤)

وتقول : حافر زمزم أقبل ، لأن هذا لا يكون من نعت (أى) .

وكذلك أمير المؤمنين أعطي ، كما قال :

/ أمير المؤمنين جمعت ديننا وحلما فاضلا للذي الحطوم (٥)

والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها ، ولا يجوز أن تقول : رجلا أقبل ، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل ؛ لأنها شائعة ، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام مُلتبس .

= والرجز للعجاج انظر الخزانة ج ١ ص ٢٨٣-٢٨٤ والعينى ج ٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٨٠ وديوان العجاج ص ٢٦ .

(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتد مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر : أى أنت آمن من أن اغتالك فميم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فصرط فقال سليك : أصرطا وأنت الأعلى . فذهبت كلها أمثالا .

يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أى ادخل في الصباح ، وصرصباحائه أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال : انه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز . سريع الاراقة . بطيء الافاقة ، انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) رقية يصيدون بها الكرا يقولون : أطرق كرا ان النعام في القرى . ما ان أرى هنا كرا فيسكن ، ويطلق حتى يصاد . والمعنى : ان النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد ، وحمل الى القرى ، انظر شرح الكافية للذكور وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

والمبرد ذكر أن الكرا مرخم الكروان في الجزء الأول ص ١٨٨

(٤) تقدم فى ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٥) لم أعثر على قائله

هذا باب

ما يلزمه التغيير في النداء

وهو في الكلام على غير ذلك

فمن ذلك قونهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل . فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبت لا تفعل ، ويا أمي لا تفعل .

فإنما الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة (١) .

وكانت الهاء داخلة على الأم ، لأنها مؤنثة ، وعلى الأب ، كما دخلت في راوية وعلامة للمبالغة ، ولأن الشئيين إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظهما (٢) .

(١) في سيمويه ج ١ ص ٣١٧ : « وسألت الخليل عن قولهم : يا أبة ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ، ويا أمتاه فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة ، وخانة »
ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقف : يا أمة ، ويا أبة ، كما تقول : ياخاله ، وتقول : يا أمتاه ، كما تقول : ياخالاته .
والما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت لى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، وأرادوا ألا يخلو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون : يا أباه ، ويا أماء ، وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ - ١٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ والرضى ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) في سيمويه ج ١ ص ٣١٧ : « قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشئ المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشئ المذكر له الاسم المؤنث نحو : نفس وأنت تعنى الرجل به . »

ويكون الشئ المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشئ المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك هذا رجل ربعة ، وغلان يفة . . . فكان أبه اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما يقع العين للمذكر ، وللمؤنث ، لأنهما شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان ، لأنهم جمعوا بين أب، وأبة إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيت المذكر »

ألا ترى أنك تقول: فعل أبواى، وهذان أبواك. تعنى الأب والأم، وإنما أخرجته
مُخْرَجَ قولك: أب وأبوة؛ كما تقول: صاحب وصاحبة، لأنَّ كلَّ جارٍ / على الفِعْل من
الأسماء فتأنيثه جار على تذكيره. وما كان من غير فِعْل، أو كان على غير بناء الفِعْل نحو:
أحمر، وعطشان، وما أشبه ذلك - اختلف تأنيثه وتذكيره؛ لأنَّ الفِعْل تابعه الزيادة
للتأنيث، فيكون الاسم عليه كذلك. تقول: ضرب، فإن عين المؤنث قلت: ضربت.
فعلى هذا تقول: ضارب وضاربة.

وما كان من قولك: أحمر - فالاسم منه محمراً. فأما قولك: أحمر - فمشتقٌ وإيس بجار
على الفِعْل (١). فهذا الذى وصفت لك.

وتقول: يا أم لا تفعلى، ويا أب لا تفعل (٢) إذا لم تُرد قول من يُثبت الياء،
أو يُعوّض منها الهاء التى هى تاء فى الوصل، فإن جئت بالياء، ووقفت عليها - كانت بمنزلة
قولك: يا عمّة، ويا خالة، ويجوز الترخيم فيها؛ كما جاز فى حمدة ونحوها؛ لأنّها -
وإن كانت بدلا - فإنّما هى علامة تأنيث فى وصلها ووقفها سواء.

/ وقد قرىء (رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ) (٣). فتقول - إذا رحمت - : يا أم لا تفعلى، فيمن
قال: يا حارٍ، وترفع فيمن قال: يا حارٍ.

والعلم بأنّها بكّل من ياء الإضافة كالعلم بذلك إذا أثبتتها، لأنّ قولك: يا أم غير مستعمل
إلا مضافاً؛ لأنّها من الأسماء المضمّنة. فإذا لم تكن موصولة بظاهر ولا مضمرة له علامة
الغائب - فهى للمتكلم.

(١) يريد أن انفعّل الثلاثى من الحمرة لم يستعمل واستغنوا عنه بالزيد احمر وانظر سيبويه ج ٢
ص ٢٣٤، ص ٢٢٢ وأفعال ابن القطّاع ج ١ ص ١٨.

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٧: « وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة
لا تفعلى » وانظر الرضى ج ١ ص ١٣٤.

(٣) الأنبياء: ١١٢ وقراءة ضم الباء عشرية فى النشر ج ٢ ص ٣٢٥: « قرأ أبو جعفر بضم
الباء ووجهه أنه لغة معروفة جائزة فى نحو ياباغلامى تبنيه على الضم وأنت تنوى الإضافة،
وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازى، لأن هذا ليس من نداء النكرة،
وانظر الاتحاف ص ٣١٢ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٥.

فأما المخاطب فمحال أن تكون له في الدعاء . لا تقول : يا أُمَّكَ أَقْبَلِي ؛ لأنَّ المخاطبة
لا تجمع اثنين (١) إلا على جهة الإشراك .
والترخيم داخل على المعارف ؛ لأنَّها مثبتة مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات
شائعة غير معلوم واحدها .

(١) انظر ص ٢٤٥ من هذا الجزء

هذا باب

المبهمه وصفاتها

إعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجلُ - فإثما أبنت المنادى بذكر الرجل ، وايس الرجل على معهود .

٤
٥٤١

فإن قلت : يا هذا ذا الجُمَّة لم يصلح / أن يكون (ذا الجُمَّة) نعتاً ؛ لأنَّ المبهمه لا تُنعت بالضاف ، لأنَّ المضاف إنما هو معرفة بما بعده ، والمبهمه لا يجوز أن تضاف إلى شيء ؛ لأنها لا تكون إلا معارف بالإشارة التي فيها ، فلم تكن نعتها إلا مثلها ، ولكن يجوز هذا على وجهين :

على أن يكون (ذا الجمّة) نداءً ثانياً ، فيكون التقدير : يا هذا يا ذا الجمّة .
وعلى أن يكون منصوباً بأعني (١) .

فإن قلت : يا هذا الطويلُ - جاز أن يكون الطويل عطفاً على هذا مبيّناً له ، ويجوز أن يكون نعتاً وايس بوجه الكلام ، وإنما ينبغي أن يوضح هذا باسم فيه ألف ولام لا ينعت ؛ لأنَّ (هذا) مبهم ، فإنما ينبغي أن يفسر بما يقصد إليه .
وتقول : يا هذان زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، وإن شئت قلت : زيدٌ وعمرو .

أما الرفع بغير تنوين فعلى البدل . كأنك قلت : يا زيد ، ويا عمرو .
وأما الرفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللفظ .
وأما قولك : زيدا وعمرا ، فعلى عطف البيان على الموضع (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ : « وانما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن (ذا الجمّة) لا توصف به الأسماء المبهمه انما يكون بدلا أو عطفاً على الاسم اذا اردت ان تؤكد . . » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وكذلك ياهدان زيد وعمرو ، وان شئت قلت : زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، (بضم اللام) ويازيد الطويل (بفتح اللام)

(١) /واو قلت : يا هذا ، وهذا الطويلُ والقصيرُ - لم يجز أن يكون الطويل والقصير نعتاً ، لأنَّ المبهمة وما بعدها كالشيء الواحد (٢).

ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل - أنَّك (٣) إنَّما توَّسَّلت بهذا إلى دُعاء الرجل ، فصار المعنى أنَّك تريد به الرجل الذي أرى ، فالرجل على غير معهودٍ فإذا قلت : يا هذا وهذا خرج الطويل والقصير من الاتِّصال بهذا وهذا ولكنه يصاحُج على عطف البيان ، وعلى أعنى إذا نصبت ، وفي العطف تنصب إن شئت وترفع إن شئت . ولكن إن قلت : يا هذان الرجلان ، ويا هذان الطويلان - كن نعتاً بمنزلة يا هذا الرجل .

فأمَّا (أى) في قولك : يا أيُّها الرجلُ فلا يجوز الوتف على (أى) كما وقفت على (هذا) فأنَّت في (هذا) مُخيَّر : إن شئت أن تقول : يا هذا الرجل جاز ، وذلك لأنَّك تقول : يا هذا ، وتنف (٤) فإذا وقفت عليه كنت في النعت مُخيِّراً كما كان ذلك في قولك : يا زيد .

فإن كنت تتقدَّر (هذا) تقدير (أى) في أنَّها توَّسَّلت إلى نداء الرجل - لم يجز إلاَّ الرفعُ ، لأنَّك /قدرتها بتفسير (أى) وإنَّما حُلَّت هذا المحلُّ ؛ لأنَّها - إذا لم تكن استفهاماً أو جزءاً - لم تكن اسماً إلاَّ بصلة ، فإنَّما حُذفت منها الصلة في النداء ، لأنَّ النعت قام مقامها .

(١) كانت هنا عشرون صفحة من الأصل موضوعة في غير مكانها فوضعناها في مكانها المناسب فيما سبق ولذلك ترى صفحة ٥٦٢ تلى صفحة ٥٤١ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٩ : « وتقول : يا هذا ، ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت الطوال ، لأن هذا كله مرفوع والطوال ها هنا عطف ، وليس الطوال بمنزلة ياهؤلاء الطوال ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة . . . »

في الأشموني ج ٢ ص ٢٧٧ : « اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مرتت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالتزيادي والزجاج والمبرد ، قال الزيادي : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان . »

(٣) انك الثانية هذه كررت أن المفتوحة فيها كما في قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وتكلمنا على هذا الأسلوب في المقدمة ص ١٠١ وذكرنا أن مثله كثر في المقتضب (انما) وليت إن المكسورة أن المفتوحة وسوغ ذلك الفصل بالاسم وانظر ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وقسال الخليل : إذا قلت : يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ، تم تؤكد به باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار : أن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيداً . . . »

فإذا قلت : يا أيُّها الرجلُ - كانت (أَيُّ) والرجل بمنزلة شيء واحد .
ألا ترى أنك لا تقول : يا أَيُّ وتسكت ؛ كما تقول : يا هذا وتقف ؛ لأنَّ (هذا)
مجراها في الكلام أن تتكلّم بها وخذها و (أَيُّ) ليس كذلك .

فعلى هذا تقول : يا هذا ذا الجمّة ، فتبدل منها لأنّها تامّة ، أو تستأنف نداءً بعلّها .
فأمّا يا أيُّها ذا الجمّة - فلا يصلح ، لأنَّ (أَيَّا) لا يُوقف عليها فتبدل منها ، ولذلك امتنع
يا أيُّها الرجل ، لأنّها و (أَيُّ) بمنزلة الشيء الواحد .

فإن قلت : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، فجعلت (ذا المال) من نعتِ الرجل أم ، يكن فيه
إلا الرفع على ما وصفت لك ^(١) .

وإن جعلته من نعت (أَيُّ) فخطأ ، لأنك لا تقول : يا أيُّها ذا المال ، وإن جعلته بدلا من
(أَيُّ) نصبت .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم
واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد
الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء . . . »
في الأسموني ج ٢ ص ٣٧٢ : « يجوز أن توصف صفة (أَيُّ) ولا تكون الا مرفوعة مفردة
كانت أو مضافة . »

هنا باب

النُّدْبَة

وهو يجرى / في الكلام على ضربين :

أما من أراد أن يَفْصِلَها من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف . فُتْبِئِنَها بالهاء ؛ كما تبين بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مَجْرَى النداء البتة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لَأَنَّ النُّدْبَة لإظهار التفجع ومد الصوت (١) .

واعلم أنك لا تَنْدُب نكرة ولا مُبَهَمًا ولا نعتاً . لا تقول : يا هذا ، ولا : يا رجلاه إذا جعلت رجلا نكرة ، ولا يا زيد الظريفاه ؛ لَأَنَّ النُّدْبَة عُدْر للتفجع ، وبها يُخبر المتكلم أَنَّهُ قد ناله أمر عظيم ، ووقع في خَطْب جسيم .

ألا ترى أنك لا تقول : وامن لا يعنيني أمره ، ولا : وامن لا أعرفه (٢) وذلك قولك :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : « والنُدْبَة يلزمها (يا) ، و (وا) ، لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قدمات ، وبعد عنهم ، ومع ذلك أن النُدْبَة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم الزموا المد وانحسروا آخر الاسم المد بمبالغة في الترجم ، »
يحتلطون = يجتهدون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٤ : « باب ما لا يجوز أن يندب »
وذلك قولك : وارجلاه ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال ، وقال الخليل إنما قبح ، لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فانما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم ، لأن النُدْبَة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلًا ظريفًا ، فكنت نادبًا نكرة . وانما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وان يتفجعوا على غير معروف فكذاك تفاحش عندهم في المبهم لابهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم .

وكذلك وامن في الداراه في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح وامن حفسد زمزماء ، لأن هذا معروف بعينه . . .

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يعنيني أمره . . .
وانظر الانصاف ص ٢٢٢ - ٢٢٤

وازيده . فإن أتبعته النعت قلت : وازيدُ الظريفَ . سقطت الهاء ؛ لأنك قد أتبعته كلاماً .

وأنت في الظريف مُخَيَّر : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه نعت للمنادى .

$\frac{4}{565}$

وتقول : / واغلامَ زيده ، واعبدَ اللهاه ؛ لأنَّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط .

التنوين من زيد ؛ لأنَّ ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة ، فعاقبت التنوين .

فإنَّما من أجرى المنسوب مُجرى المنادى فإنَّه يقول : واغلامَ زيد ؛ لأنه إذا لم يكن

أحدهما كان الآخرُ . وكذلك كلُّ مُتَعاقِبَيْنِ .

وتقول : وازيدا واعمره ، تلحق الهاء بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك .

هذا باب

ما كان من المندوب مضافا إليك

ففي ذلك أذوايل :

أما من قال في النداء : يا غُلامِ أَقْبِلْ ، فإنه يقول في الندبة : يا غلاماه ، وذلك لأنَّ الألفَ لِحِقَّتْ هذه الميمَ المكسورة ، فبَدَلت من كسرتها فتحة للألف ؛ كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قواك : يا زيدا .

ومن رأى أن يُثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامي أَقْبِلْ ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغلامياه ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتها ها هنا مستخفة ، كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب .

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : جاء غلام العاقل ومن رأى أن يُثبتها متحركة قال : واغلامياه ليس غير^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢١ : « ومن قال ياغلامي وقرأ (ياعبادي) قال وازيدياه اذا أضاف من قبل أنه إنما جاء بالألف ، فالحقها الياء ، وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لاينجزم حرفان .
وحركها بالفتح ، لأنه لا يكون ما قبل الألف الا مفتوحا » .

من هذا يتبين لنا أن المبرد قال برأى سيبويه وجوزوجها آخر وهو حذف الياء .
وابن هشام في التوضيح والأشموني وأنشيوخ خاند يقولون ان المبرد يرى حذف الياء وقد يشعر صنيعهم هذا بأنه لا يرى رأى سيبويه .
انظر التوضيح والأشموني ج ٢ ص ٣٩١ والتصريح ج ٢ ص ١٨٣ ، أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ فقد عبر عن مذهب المبرد بما يوافق ما في المقتضب .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه طويلة في تعليل فتح الياء في نحر واغلامياه نسوقها هنا من نقده للكتاب قال :

« وما أصبناه في الثالث عشر . . أنك اذا أضفت غلاما الى نفسك ، ثم ندبته فمن قال : يا غلامي ، فأسكن الياء أنك تقول : واغلامياه بتحريك الياء لالتقاء الساكنين . . »

فإن أضفتمه إلى مضاف إليك وندبت قلت في قول من جعل للندبة علامة : واغلام غلامياه . لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : وانقطاع ظهرياه لا بُدَّ من إثبات الياء كما ذكرت لك في النداء ؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التنوين في زيد(١) .

وقال في انبأب الذي يلي هذا الباب : واذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، لتفصل بينه وبين رجل يسمى ضربا اذا قلت : واضرباه وانما تحذف الحرف الأول من هذا ومما قبله ، لأنه لا ينجزم حرفان .

فيقال : قد علمت أن الياء بمنزلة الواو وأنت تقول : غزوا للثنين ، كما تقول : رميا ، وتقول لن يغزو للواحد كما تقول : لن يرسي . فان كنت حيث قلت : ياغلامياه حركت الياء كما ذكرت لالتقاء الساكنين علما بأن حركتها لا تكون الا فتحة فقل : واظهر عرواه ، فحرك الواو لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بالياء في واغلامي ، وقل : واضربوا في رجل يسمى ضربوا وأما ضربا ، وظهره فان ألف هذا وما أشبهه يذهب ، كما يذهب ألف المثني ، فقد ترك قياسه في ضربوا ، وظهر هوه .

والقول عندي في ذلك أن يقال : واو الجميع في غلاميه وواو الاضمار في ظهر هوه ، وواو ضربوا اصلها السكون ولا يجوز أن تحرك الا الالتقاء الساكنين ، فتكون حركتها الضمة اذا انفتح ما قبلها كما في (اشتروا الضلامة) والكسر فيها جائز .

وكذلك واو الواحد . . تنقلب ياء فمن لم يحركا وكانت الحركة ليست لهما في الاصل وكانت ألف الندبة زائدة فيجوز أن تخلو منها الكلمة ، فلذلك قلبت قبلها

وأما ياغلامي فأصلها الفتحة وانما فتحت على أصلها . ألا ترى أنك تقول - ان شئت - : هذا غلامي قد جاء على الاصل كما قال الله سبحانه : (ياليتني لم أوت كتابيه ، ولم أدر ما حسابيه) وكذلك حركتها بالفتح حيث سكن ما قبلها في قولك : هذه عشري وهذه عصى . فهذا فصل قوى بينها وبين واو الجمع واضممار الواحد)

وعلق ابن ولاد على كلام المبرد بقوله :

(قال أحمد : هذا الفصل صحيح لامعدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه ومع ما ذكر في الفصل بين غلامي ، وواو الجمع والواو التي تكون مع المضم .

أما لو حذفنا من غلامي في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها ، وانبتس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها ، وتكون في الكلام لها ، وحولنا حركة ما قبلها من الكسر الى الفتح ، وأدخلنا في الكلام هذا اللبس)

انظر الانتصار ص ١٥٤-١٥٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (واذا أضفت المندوب ، وأضفت الى نفسك المضاف اليه المندوب الياء فيه أبدا بينة ، وان شئت ألحقت الألف ، وان شئت لم تلحق وذلك قولك : والقضاع ظهرياه وانقطاع ظهري وانما لزمته الياء لأنه غير منادى)

وإنما حُذفت الياء في النداء؛ لأنها شُبِّهت بالتنوين في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها .
فإذا كان موضع يَثْبُت فيه التنوين لم يكن إلا إثباتها .

ومن لم يرَ أن يجعل للندبة علامة قال : يا غلامَ غلامى ، ويا غلامى وإن شاء قال : يا غلام .
وهو الوجه ؛ لأنه من لم يجعل للندبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح .
وهذا البيت يُنشد على وجهين :

بكاءً شكليَ فقدتُ حميماً فبى ترثىَ ببئى وابنيا (١)

فلم يجعل للندبة علامة . وبعضهم يُنشد : فبى ترثىَ باباً وابنيا .

/ وأما قوله :

تبكيهمُ دهماءُ معولةً وتقولُ سعدى : وارزيتية (٢)

فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مُجرى قول مَنْ دَعَا وحرك الياء ، فقال :
واغلامى ، أقبل ، فأثبت الهاء لبيان الحركة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ على ان المندوب المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه مجازفى
المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفا وتركها على أصلها
والشاهد فى قوله بابا ، وأبى وادخل الياء فى المندوب وتركه محكيا على لفظه والمعنى : فبى
تنادى بيا أبا .

قال سيبويه : وبأبا وابناما فما فضل وانما حكى نديتها .
وقال الأعلام : فى بعض النسخ وابناما وهو غلط لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها
فى الرفع كما تجوز الواو وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢
(ما) فى وابنيما زائدة والرجز لرؤية من أرجوزة فى ديوانه ص ١٨٤ - ١٨٥ وانظر اللسان
(بنى) ، (رثا) فقد روى فيه روايتين : وابناما ، وابنيما

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢١ على ادخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة فى
الوقف بعد أن قدر المندوب على غير حاله فى غير الندبة من حذف الزيادة التى تلحق آخره
المعولة : الباكية يقال : أعول الرجل وعول اذا بكى والاسم العويل ،

ونصب معولة على الحال المؤكدة لعاملها
البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة رثى بها قوما من قريش قتلوا بالمدينة
يوم الحرة وهى فى الديوان ص ٩٧-١٠٠
وفى البيت روايات : تبكهم أسماء . . . وتقول ليلى . . . وتقول سلمى وانظر العيني ج ٤ ص ٢٧٤ -

فإن كان ما قَبِل ياء الإضافة ساكناً فلا بُدَّ من حركة الياء ، ولا يجوز حَذْفُها كما قالت :
يا غلامِ أَقْبِلْ ؛ لَأَنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرةُ ، ولو حذفت الياء وقَبِلَها ساكن لم
يكن عليها دليل ، وذلك إذا لم تجعل للندبة علامة ، وأضفت (قاضيًا) إلى نفسك
قلت : يا قاضي ، ويا غلامي ، ويا مُسلمي .

فإن جعلت للندبة علامة قلت : يا قاضيَّاه ، ويا مسلميَّاه ، ويا عَشْرِيَّاه^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (واعلم أنه اذا وافقت الياء الساكنة ياء الاضافة في النداء
لم تحذف أبدا ياء الاضافة ، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياء
الاضافة ، وينصبونها لثلاث ينجزم حرفان . فاذا نذبت فانت بالخيار : ان شئت الحقت الالف وان
لم تلحق جاز كما جاز لك في غيره . وذلك قولك : ياغلاميَّاه ، وواقاضيَّاه ، وواغلامي ، وواقاضي
يصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة الا ان لك في الندبة أن تلحق الالف . . (٠)

هذا باب

ما تكون ألف الندبة تابعة فيه

لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع (١)

/ وذلك قولك - إذا ندبت غلاماً لامرأة ، وأنت تخاطب المرأة - : واغلامكيه ، واذهاب غلامكيه ؛ لأنك تقول للمذكر : واغلامكاه ، وواذباب غلامكاه ، وانقطاع ظهرهيه فيمن قال : مررت بظهرهه يا فتى .

ومن قال : مررت بظهرهه يا فتى قال : وا انقطاع ظهرهه ؛ لأنه يقول في المؤنث : وانقطاع ظهرهاه .

وتقول في التثنية والجمع كذلك .

فإن ندبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه ، وواذباب غلامكموه ؛ لأنك تقول للاثنين : واذباب غلامكماه وفي كُـلِّ هذا قد حذف من الاثنين والجمع ، الألف والواو لالتقاء الساكنين .

وتقول : واذباب غلامهموه في قول من قال : مررت بغلامهمو . ومن قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : واذباب غلامهميه (٢) وهذه الهاء والميم والهاء علامة المضم الذي يقع في رأيته ، ومررت به - تبين في مواضعهن (٣) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (وذلك قولك : واظهرهوه اذا أضفت الظهر الى مذكر ، وانما جعلتها واوا ، لتفرق بين المذكر والمؤنث اذا قلت : واظهرهاه .

وتقول : واظهرهموه وانما جعلت الألف واوا لتفرق بين الاثنين والجمع اذا قلت واظهرهماه وانما حذف الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان .

وتقول : واغلامكيه اذا أضفت الغلام الى مؤنث وانما فعلوا ذلك ، ليفرقوا بينها وبين المذكر اذا قلت : واغلامكاه ، وتقول : وانقطاع ظهرهوه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل وتقول : وانقطاع ظهرهيه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل (٠٠)

(٣) تقدم انظر ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٧١

وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت / فيقول : وازيد الظريفاه ،
وازيداه أنت الفارس البطلاه .

وهذا عند جميع النحويين خطأ ؛ لأنَّ العلامة إنّما تَلْحَقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت
والنَّعْتُ خارج من ذا . (١)

واو قلت : وامن حفر زمزماه ، واأمير المؤمنيناه - كان جيِّداً ؛ لأنَّك قد ندبت معروفين ،
واو قلت : واأميراه لم يجز ؛ لأنَّك لم تدلَّ على المنسوب . وكذلك او قات : واهذاه - لم
يجز ؛ لأنَّك إنّما [ندبت اسما معروفاً بالإشارة إليه ، وان تدلَّ عليه بإضافة : وإنّما
تتفجّع] (٢) له باسم أو إضافة تجمع عليه ، أو بشيء من أسمائه يُعرف به يكون عُذراً
للتفجّع ، كقولك : واسيد العرباه . إذا كان المنسوب معروفاً بذلك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المنسوب وذلك قولك :
وازيد الظريف ، والظريف ، وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ،
ولو جاز هذا لقلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه لأن هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء ، وليس
هذا مثل وأمير المؤمنيناه ولا مثل واعبد قيساه من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم
واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار : ان
شئت وصفت ، وأن شئت لم تصف ولست في المضاف اليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم وانما
هو بدل من التنوين

واما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه وزعم الخليل أن هذا خطأ)

الكوفيون يرون رأى يونس انظر الانصاف ص ٢٢٤-٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٤-٢٤٥

(٢) تصحيح السيرافي

هذا باب

المعرفة والذكورة

وأصلُ الأسماءِ النكرةُ (١) وذلك لأنَّ الاسمَ المنكرَ هو الواقع على كُلِّ شَيْءٍ من أُمَّتِهِ .
لا يَخُصُّ واحداً من الجنسِ دُونَ سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض .
وكلُّ ما كان داخلاً بالبينية في اسم صاحبه فغير مُمَيِّزٍ منه ؛ إذ / كان الاسم قد جمعهما .
والمعرفة تدخل على أَضْرُب . جماعها خمسةُ أشياء (٢) .

فمن المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد ، وعمرو ؛ لأنَّك إنما سمَّيته بهذه العلة ؛
ليُعرَفَ بها من غيره . فإذا قلت : جاءني زيد - عَلِمَ أَنَّكَ لقيتَ به واحداً ممن كان داخلاً في
في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس .

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالاً كلُّ واحد منهم يُقال له زيد فصلت بين بعضهم
وبعض بالنعته فقلت : الطويل ، والقصير ؛ لتمييز واحدٍ ممن تعرفه ، فتعلمه أنَّه المقصودُ
إليه منهم .

فإن كان هناك طويلان أبنتَ أحدهما من صاحبه بما لا يُشاركه صاحبه فيه . وهذا
نوع من التعريف .

(١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط ان النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه ٠٠٠ انظر
الأشباه ج٢ ص٣٤-٣٥ وقال سيبويه ج١ ص٦-٧) واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي
أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليهما ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في
النكرة)

وانظر ج٢ ص ٢٢ من سيبويه أيضا

(٢) أم يذكر المرف بالنداء لأنه سبق له الحديث عنه .

وجمع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تحت اسم واحد (المبهمات) وكذلك فعل ابن

الحاجب انظر شرح الكافية ج٣ ص١١٩-١٢٢

ونقل السيوطي عن البسيط وجه حصر المعرفة في هذه الأنواع . الأشباه ج٢ ص ٣٦

وقال سيبويه ج١ ص٢١٩ : فالمعرفة خمسة أشياء .

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة؟ وذلك قولك :
 جاعني الرجل ، ولقيت الغلام ؛ لأنَّ معناه : الرجل الذي تعلم ، والغلام الذي قد عرفت .
 وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة . نحو قولك : غلام زيد ، / وصاحب الرجل .
 وإنما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معرف .

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإثما كانت كذلك لأثها لا تخاو من أحد أمرين : (١)
 إما كانت للإشارة نحو : هذا ، وذلك ، وتاك ، وأولئك ، وهؤلاء
 أما ما كان مما يدنومك من المذكّر فإنك تقول فيه هذا ، والأصلُ ذا ، و (ها) للتنبيه .
 وتقول للأثي : ذه ، وتبه ، وتا (٢) .

فإن ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته ، كما قال :

وَنَبَاتُمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلَيْبٌ (٣)

وكما قال الآخر :

وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَذَ مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَا تَا بِدَارٍ (٤)

(١) لم يذكر الامرين وليس بالأصل بياض .

وفي ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٦ : (فلذلك قال النحويون ان أسماء الاشارة تتعرف بشيئين
 بالعين ، وبالقلب)

وقال المبرد في الصفحة الآتية : وانما صارت هذه معارف بما فيها من الاشارة وقال في
 ص ٥٧٧ : « فاذا قلت : هذا فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه » وقال سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ :
 (وانما صارت معرفة لأنها صارت أسماء اشارة الى الشيء دون سائر امته) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٩ : (فمن الأسماء ذا ، وذه ومعناها أنك بحضرتهما وهما اسمان
 مبهمان)

وقال في ص ١٢٤ « الهاء بدل من الياء في (ذه) وذكر الفاظ الاشارة في ج ١ ص ٢٢٠ . في
 التصريح ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ : (وللمفرد المؤنث في القرب عشرة : خمسة مبدوءة بالنال ، وخمسة
 مبدوءة بالتاء وهي :

ذى وتى - بكسر اولهما وسكون ثانيهما ، وذه وته - باشباع الكسرة وذه وته - باختلاس
 وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بهالاترك الاشباع ، وذه وته بالاسكان للهاء ، وذات
 وتا »

(٣) تقدم في ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٢٨ وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٣٢

وما كان من هذا متراخياً عنك من المذكَر فهو ذاك وذاك ، والكاف لا موضع لها ، وهذا يذكر في بابهِ (١) .

وما كان من المؤنث فهو تلك ، / وتيك ، وهاتيك ، وهاتاك .

فإنَّ تُنَيْت ، أو جَمَعْتَ قلت : هذان ، وفي المؤنث : هاتان . (٢)

ومن قال في الواحدة هذه لم يجوز أن يُشَنَّى إِلَّا على قواك هاتا ؛ لئلاً ياتبس المذكَر بالمؤنث .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولاً يُمدُّ جميعاً ويُقصر (٣) ، والمدُّ أجود ، نحو قوله عزَّ وجلَّ : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعُونَ) (٤) وكقوله : (هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ) (٥) . والقَصْرُ يجوز ، وليس هذا موضع تفسيره .

قال الأعشى :

هاؤلا ثمَّ هؤلا كُلاًَّ أعطيت نِعالا مَحْدُوَّةً بمِثَالِ (٦) .

(ها) في جميع هذا زائدة .

-
- (١) ذكر ذلك في ج١ص٤٠ ثم عقد للكاف الحرفية بابا في الجزء الثالث ص ٢٧٧
 - (٢) في سيبويه ج٢ص١٠٤ : (باب تشنية الأسماء المبهمة . . . وتلك الأسماء ذا ، وتا والذي والتي فاذا نثيت (ذا) قلت ذان . وان نثيت (تا) قلت تان . . . وانما حذفت اليا والالف لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتكئة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير) وانظر الخصائص ج٢ص٢٩٧
 - (٣) انظر المخصص ج١٤ ص ١٠٠ والبحر المحيط ج١ ص ١٣٨
 - (٤) سورة محمد عليه السلام : ٣٨ .
 - (٥) الكهف : ١٨
 - (٦) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح فيها الأسود بن المنذر وهي في صدر ديوانه الديوان ص ٣-١٣ . ويشير الأعشى بذلك الى ايقاع المدوح بنى محارب حين أحمر لهم الأحجار وسيرهم عليها فيقول على سبيل التهكم انه البسهم نعالا . هذا النعل حذوا : قطعها وقبرها على مثال . وفي البحر المحيط ج١ ص ١٣٨ : « وذكر الفراء أن المدا في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة تميم وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد » ثم أنشد بيت الأعشى وانظر التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٨٦

والتراخي تقول فيه : أولئك ، ومن قصر (دؤلاء) قال : أولاك ؛ لأنَّ الكاف إنما تلحق
للمخاطبة على ما كان للحاضر ؛ لتكون فصلاً بينهما .
وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة .

ومن المعرفة المضمرة ، نحو : الهاء في « ضربته » و « مررت به » ، والكاف في « ضربتك »
« ومررت بك » ، والهاء في قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ يا امرأة .

والمضمرة المنفصلة نحو : هو ، / وأنت ، وإياه ، وإياك (١) .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا ، نحو : مررت بكما ، ومررت بهما ، ومررت
بها ، وضربتها ، وضربتكما ، وكذلك مررت بهم ، وضربتهم .

والمنفصلة في قولهم : هو ، وهما ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياه ، وإياهما
وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن .

ومررت بها ، ومررت بهما ، وبهن (٢) .

والمضمرة الذي لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت (٣) وهو الذي يظهر الألف

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : ٣٧٨ : (اعلم أن المضمرة المرفوعة اذا حدثت عن نفسه فان علامته
أنا ، وان حدثت عن نفسه وعن آخر قال : نحن وان حدثت عن غيره وعن آخرين قال نحن . . .
وأما المضمرة المخاطبة فعلاوته - ان كان واحداً - أنت وان خاطبت اثنين فعلاوتهما (أنتما) ،
وان خاطبت جميعاً فعلاوتهم (أنتم) .

وأما المضمرة المحدث عنه فعلاوته (هو) وان كان مؤنثاً فعلاوته (هي) وان حدثت عن اثنين
فعلاوتهما هما وان حدثت عن جميع فعلاوتهم (هم) وان كان الجميع جمع مؤنث فعلاوته هن

وقال في ص ٢٨٠ : (باب علامة المضمرة المنصوبين .

اعلم أن علامة المضمرة المنصوبين ايا ما لم تقدر على الكاف . . .)

وانظر الانصاف ص ٣٩٦-٤٠١ ، ص ٤٠٦-٤١١ وأسرار العربية ص ٣٤٢

(٢) هكذا بالاصل ، فصل بالحديث عن الضمير المنفصل الحديث عن الضمير المتصل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (والاضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل

ذاك . . .)

في تثنيته فتقول: قاما ، وقامتا [والواو في] قاموا الرجال [والنون في] (١) قَمَنَّ النساء والياء
في قوالك : أنتِ تَقومينَ ، وما أشبه هذا .

وإنما صار الضمير معرفة لَأَنَّكَ لا تُضمره إِلَّا بَعْدَ ما يعرفه السامع ؛ وذلك أَذْكَ لا
تقول: مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى مَنْ
يرجع هذا الضمير (٢) ؟

وهذه المعارف بَعْضُهَا أَعْرَف من بعض ، ونحن ممييزو ذلك إن شاء الله ؛ كما أَنَّ النكرة
بَعْضُهَا أَنْكَرُ من بعض .

فالشئُ أَعْمُ ما تَكَلَّمْتُ / به ، والجسمُ أَخْصُ منه ، والحيوانُ أَخْصُ من الجسم ،
والإنسانُ أَخْصُ من الحيوان ، والرجلُ أَخْصُ من الإنسان ، ورجلٌ ظريفٌ أَخْصُ من رجل .

واعتبر هذا بواحدة : بَأَنَّكَ تقول : كلُّ رجلٍ إنسان ، ولا تقول : كلُّ إنسان رجل .

وتقول : كلُّ إنسانٍ حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوانٍ إنسان (٣) .

(١) ما بين المربعات زيادة أضفناها لاستقامة الكلام

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (وإنما صار الاضمار معرفة ، لأنك إنما تظهر اسما بعد ما
تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ماتعنى وانك تريد شيئاً بعينه)

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣ « اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان
أنا ، وأنت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ،
نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغائب فربما توهم أنه غير الأول)

(٣) في كليات أبي البقاء ص ٣٥٨ (انكر النكرات شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل . والضابط أن النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم
تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات .)

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٦

وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك :
 هذا خير منك ، وأفضل من زيد (١) ، وسنذكر هذا مُبيناً إن شاء الله
 فعلى قدر هذا المعارف ، وكلما كان الشيء أخص فهو أعرف .
 فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم ؛ نحو أنا ، والتاء في فعلت ،
 والياء في غلامي ، وضربتني ؛ لأنه لا يشركه في هذا أحد ، فيكون كبساً ، وقد يكون بحضرتة
 اثنان ، أو أكثر / فلا يدرى أيهما المخاطب ؟ (٢) .
 فالمضمرة لا تُنعت ؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس (٣) .

وما كان من الأسماء علماً فهو يُنعت بثلاثة أشياء (٤) :

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : واعلم ان (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها
 معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمرا ، نحو :
 خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك)
 (٢) انظر في مراتب المعارف ، الانصاف ص ٤١٧ - ٤١٩ وأسرار العربية ص ٣٤٥ وابن
 يعيش ج ٣ ص ٥٦ ، ج ٥ ص ٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ج ٢ ص ٢٧
 (٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : (واعلم ان المضمرة لا يكون موصوفاً من قبل أنك ، انما تضمّر
 حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم ، وتؤكد ، وليست صفة ،
 لأن الصفة تحلية نحو الطويل ٠٠)
 وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ : (فأما المضمرة فلا توصف وذلك لوضوح معناها
 ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، اذ كنت لا تضمّر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يعود ومن
 تعنى ، فاستغنى لذلك عن الوصف)
 وانظر المفنى ج ٢ ص ١٤٨ فقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير ٠٠ والرضي ج ١
 ص ٢٨٧ واستمع لقول الشاعر :

مشتغل بالنحو لا ينصف
 فقال لي : المضمرة لا يوصف

أضمرت في القلب هوى شادن
 وصفت ما أضمرت يوماً له
 الأشباه ٩٢/٢ .

- (٤) في سيبويه ص ٢٢٠ : (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء :
 بالضاف الى مثله وبالالف واللام وبالأسماء المبهمة .
 فأما المضاف فنحو : مررت بزید أخيك والألف واللام ، نحو قولك : مررت بزید الطويل
 وما أشبه هذا من الإضافة ، والألف واللام وأما المبهمة فنحو : مررت بزید هذا ، وبعمرو ذاك)
 وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩

ينعت بما فيه الألف واللام ، نحو : الظريف ، والعاقل . تقول : مررت بزريد العاقل ،
ورأيت زيدا الكريم .

وتما كان مضافاً ، نحو قولك : مررت بزريد أخيك ، ويعبد الله ذى المال .
وبالأسماء المبهمة ، نحو : رأيت زيدا هذا ، ومررت بعمره ذاك .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نعتة . تقول : مررت بأخيك
الطويل ، وجاءني غلام زيد العاقل ، ومررت بأخيك ذى المال ، ورأيت أخك ذا الجدة ،
وجاءني أخوك هذا (١) .

وما كان من المبهمة فبابه أن يُنعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي
فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنعت بالمضاف لعلها تذكرها .

(١) المبرد خص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام وسيبويه أطلق ولم يخص
قال في ج ١ ص ٢٢ :

(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة وذلك مررت بصاحبك أخى زيد
ومررت بصاحبك الطويل ، ومررت بصاحبك هذا) .

واعترض المبرد في نقده للكتاب على هذا فقال :

(قال محمد : أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم وما كان معرفة بالألف
واللام والأسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول:
رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البذل)

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

(قال أحمد : قوله : إن أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، فهو يوصف
بالأعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله : لا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس
الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت مررت بزريد الظريف فقد وصفته بما هو أعم منه .

فالصفة تكون على ضربين :

تكون أعم من الموصوف ، وتكون مثله ، ولا تكون أخص من الموصوف ولذلك قال سيبويه :
والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أى بما هو مساو له ، وبالألف واللام : أى بما هو
أعم منه .

وذلك قولك / مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له ؛ لأنك إذا أوْمأتَ وجب أن تبين . فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف . إذا جعلت الظريف كالاسم له ؛ لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تمصده ؛ لأن هذا يقع على كل ما أوْمأتَ إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام (١) ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها . فلما كانت هي لا تضاف ؛ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف - لم يجوز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يُقدَّر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

فلذلك لا تقول : جاءني هذا ذو المال . ورأيت ذاك غلام الرجل إلا على البدل ، أو تجعل رأيت من رؤية القاب فتعديها إلى مفعولين .

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتُنعت بما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى

وأما قوله : ان ما كان معرفة بالألف واللام أخص مما أضيف إلى الألف واللام فليس كما ذكر ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام إنما يعرف ، ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ، وليس أحدهما بأخص من الآخر ، لأن الألف واللام عرفتهما جميعاً . فهما متساويان ، فلذلك تقول : رأيت غلام الرجل الظريف ، فيكون كقولك : رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما .

انظر الانتصار ص ١١٣ - ١١٤ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً .

وانما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع ، وليست بمنزلة الصفات في زيد ، وعمرو إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجمل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها ، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا ، لتقرب به الشيء وتشير إليه . ويدل ذلك على ذلك أنك لا تقول : مررت بهذين الطويل ، والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ولا تقول : مررت بهذا ذي المال كما قلت : مررت بزيد ذي المال .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩ .

ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت / بالرجل النبيل ، وبالرجل ذى المال . (١)

والمضمر لا يُوصَفُ به ؛ لأنَّه ليس بتحلية ولا نَسَب (٢) .

ولا يُوصَفُ لأنَّه لا يضمَرُ حتى يُعرَفَ ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً (٣) ؛ كما لا يُنعت به ، ولكنَّه يُؤكِّد ، ويبدل منه .

وزعم سيبويه أنَّ الشئ لا يوصف إلا بما هو دُونَه فى التعريف ، فإذا قلت (هذا) فقد عرَّفته المخاطب بعينه وقلبه . وإذا قلت : الرجل ، أو الظريف - فإنَّما تعرِّفه شيئاً بقلبه دون عينه .

وأما الأسماء التى هى أعلام ؛ نحو : زيد ، وعمرو - فلا يُنعت بها ؛ لأنَّها ليست بتحلية ولا نَسَب ، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما ، أو بما كان فى معناه (٤) ونحن مُفسِّرونَ ذلك حرفاً حرفاً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : « وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف الى الألف واللام ، لأن ما أضيف الى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتاً ، كما صار المضاف الى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولام ، نحو : مررت بزید أخيك وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذى المال ٠٠ »

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٧ : « المضمر لا يوصف ولا يوصف به .

أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف . والأصل فى وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل .

وأما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى وصف المعارف .

ولم يوصف الغائب اما لأن مفسره فى الأغلب لفظى ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب ، واما لحملة على المتكلم ، والمخاطب ، لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف فى المعارف ينبغى أن يكون أخص أو مساوياً ولا أخص من الضمير ولا مساوياً له حتى يقع صفة له ٠٠ » وانظر ص ٢٨١ من هذا الجزء

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس

بحلية ، ولا قرابة ولا مبهم ٠٠ »

وانظر الرضى ج ١ ص ٢٨٩ .

إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل - فمن الفعل أخذته فحلّيته به .

فإذا قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسبك من رجل ، أو مررت برجل أيما رجل -
فمعنى مثلك إنما هو يُشبهك . وأيما رجل معناه : كامل (١) ، وقولك : حسبك (٢) إنما معناه :
يكفيك . / يقال : أحسبني الأمر ، أى كفاني ، وقوله عز وجل : (عطاءً حساباً) (٣) أى كافياً .

فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارع ذلك فراجع إلى معناه .
وأما النسب فقولك : مررت برجل تميمي ، وقيسي ، وكذلك نسب القرابة ، نحو :
مررت بزید أخيك ، وبزید بن عبد الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل ايما رجل فأيما نعت
للرجل في كماله وبذو غيره كانه قال : مررت برجل كامل » .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٤٨ : « وقالوا : مررت برجل أي رجل ، وأيما رجل وبرجلين
أي رجلين ، وأيما رجلين ، وبرجل أي رجال ، وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى ها هنا ليس
بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف الى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم ، فكانك
قلت كامل في الرجولية » .

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ : « ف (أى) إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك
للمدح .. والذي يقوى عندي أن أى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن
أى الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله
، والجامع بينهما أن الكامل السالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج الى السؤال عنه .. واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أى
رجل ، وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية
أيما أمة ، وأيما أمة » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ١٨٠ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومنه مررت برجل حسبك من رجل فهذا نعت للرجل
باحسابك اياه من كل رجل » انظر ص ٢٣٢ من سيبويه .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما المصادر التي ينعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت
برجل حسبك من رجل .. فحسبك مصدر ، فى موضع محسب يقال : أحسبني الشيء : أى كفاني » .

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨١ : « والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا
« وجالا »

(٣) النبأ : ٣٦ .

هذا باب

مَجْرَى نَعْتِ النِّكَرَةِ عَلَيْهَا

وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فَوَجَّهُ هذا الخَفْضُ ، لِأَنَّكَ جماعته وضمناً لما قَبْلَهُ ؛ كما أُجْرِيَتْ نَعْتُ المعرفة عليها .

وإن نصبت على الحال جاز ، وهذا يفسر في باب الحال (١) إن شاء الله .

وتتمول : مررت برجل ذى مال ، فقولك (ذى مال) نكرة ؛ لِأَنَّ ذَا مضافة إلى مال ،

ومال نكرة .

ومررت برجل مثلك .

فإن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هَلَّا كان كقولك :

مررت بعبء الله أخيك ؟

(١) يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلا عند سيبويه والمبرد أيضا كما ذكر هنا وكما

قال فى ص ٦٠٠ : « ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقا » .

وقال فى باب الاستثناء ص ٦٦٠ : « ومثل هذا قولك : جاءنى رجل ظريف ، فتجعل ظريفا

نعنا لرجل ، ويجوز جاءنى رجل ظريفا على الحال . فاذا قلت : جاءنى ظريفا رجل بطل الوجه

الجيد ، لأن رجلا لا يكون نعنا فصار الذى كان هناك مجازا لا يجوز غيره » .

وقال فى ص ٥٨١ : « وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت ، وقدينت

لك جواز الحال »

وقال سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررت برجل قائما اذا جعلت المجرور به فى

حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما وهو قول الخليل ، ومثل ذلك عليه مائة بيضا

والرفع الوجه » .

وقال فى ص ٢٧٦ : « باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده . . وذلك قولك : هذا

قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها

قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأناى قائم جعلت القائم حالا ، .

من هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى المقتضب ، ولكنه فى نقده لسيبويه عرض

بالنقد لكلام سيبويه المذكور ، وأطال ابن ولاد فى الرد عليه ، ويكفيانا أن نسجل على المبرد رجوعه

عن نقده . انظر الانتصار ص ١٣٦ - ١٣٩ .

فالجواب في ذلك : / أَنَّ الْأُخُوَّةَ مَخْطُورَةٌ ، وَقَوْلُكَ (مِثْلُكَ) مُبْتَهَمٌ مُطْلَقٌ . يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ فِي أَنْكُمَا رَجُلَانِ ، أَوْ فِي أَنْكُمَا أَسْمَرَانِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَشَابَهَتْمَا بِهِ ، فَالتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ التَّنْوِينُ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِيهِ بِكَ ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ (١) .

فإن أردت بمثلك الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك - لم يكن إلا معرفة ، فتقول على هذا : مررت بزيد مثلك ؛ كما تقول : مررت بزيد أخيك ، ومررت بزيد المعروف بشبهك (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة فهذا يدل على أن غابطنا ، ومثلك نكرة ، ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ، ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهما ٠٠ فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين في قولك : مثل زيدا ٠٠ » وقال في ص ١١٤ : « ومنه : مررت برجلين مثلك ، أى كل واحد منهما مثلك » .

وقال في ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل مثلك فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل ، كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ، ولم ينقص عنك في شيء من الأمور » وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ : « وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذى فيها وأنها لا تختص واحدا بعينه وذلك غير ، ومثل ، وشبه ٠ فهذه نكرات وإن كن مضافات إلى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن ، وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف » .

ألا ترى أن كل من عدها فهو غير ، وجهة المائلة ، والمشابهة غير منحصرة .
فاذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك فى طولك ، وفى لونك وفى علمك ، ولن يحاط بالأشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء ، فلذلك للإبهام كانت نكرات ، فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغاير ، ومماثل ، ومشابه كأن المائلة فى قولك : مررت برجل مثلك موجودة فى وقت مرورك به فهو للحال ، فكان نكرة كأسم الفاعل إذا أضفت للحال ٠٠ ، وانظر ما قاله الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف فى كلام العرب ٠٠٠٠ وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك إذا أرادوا مررت بزيد الذى هو معروف بشبهك ، فتجعل مثلك معرفة ، ويدل على ذلك قوله : هذا مثلك قائما ٠ كأنه قال : هذا أخوك قائما » . وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله ، والتقدير مختلف ، فإذا قال القائل : مررت برجل مثلك أو شبهك ، وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلتك فى ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة .

وإذا أراد المعرفة قال : مررت بعبد الله مثلك ، فكان معناه المعروف بشبهك ، أى الغالب عليه ذلك ، .

ومثُل ذلك في الوجهين مررت برجل شَبِهَكَ . ومررت برجل نَحْوِكَ (١) .
فَأَمَّا مررت برجل غَيْرِكَ - فلا يكون إِلَّا نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ فِي النَّاسِ أَجْمَعِينَ ،
فَأَمَّا يَصِحُّ هَذَا وَيَفْسُدُ بِمَعْنَاهُ (٢) .

فَأَمَّا شَبِهَكَ فلا يكون إِلَّا مَعْرِفَةً (٣) لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ شَاهِكِ ، فَمَعْنَاهُ مَا مَضَى ، كَقَوْلِكَ :
مررت بزید جلیسک . فَإِنْ أَرَدْتَ النِّكْرَةَ قُلْتَ : مررت برجل شَبِیهِ بِكَ ؛ كَمَا تَقُولُ :
مررت برجل جلیس لک .

فَأَمَّا حَسِبَكَ (٤) ، وَهَدَّكَ (٥) ، وَشَرَعَكَ (٦) ، وَكَفَيْكَ فَكَلَّمَهَا نِكْرَاتٌ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا : يَكْفِي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « وكذلك : مررت برجل ضربك وشبهك ، وكذلك نحوك
(٢) انظر الخلاف في ذلك في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ والخزانة ج ٢ ص ١٦١

- ١٦٢ .

والعجيب أن المبرد نفسه قال في ص ٦٧٦ أن غيرا تتعرف بالاضافة ، وجعلها نعتا للذين
في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) .

(٣) قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف إليه ، وذلك لأنه على
بناء فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ بِنَاءِ مَوْضُوعٍ لِلْمُبَالَغَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَشْبِهُكَ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٢٨٥

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هذك من
رجل وبامرأة هذك من امرأة . فهذا كله على معنى واحد . . . وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم
يقولون : مررت برجل هذك من رجل ، وبامرأة هذتك من امرأة » .

قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما هذك فهو من معنى القوة يقال : فلان يهد على ما لم يسم
فاعله : إذا نسب إلى الجلادة والكفاية فالهد بالفتح للرجل القوي وإذا أريد الذم والوصف
بالضعف كسر وقيل هذك » .

وقال في ص ٥٢ : « وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا : مررت برجل هذك
من رجل قال القتال الكلابي :

ولى صاحب فى الغار هذك صاحباً أخو الجـون إلا أنه لا يعلى

يروى برفع هذك ونصبه . فمن رفعه جعله مصدراً نعت به .

ومن فتح جعله فعلاً ماضياً فيه . فعلى هذا تقول : مررت برجلين هذاك من رجلين ، وبرجال
هدوك من رجال ، وبامرأة هذتك من امرأة ، وبامرأتين هذتاك من امرأتين ، وبنسوة هذدنك من
نساء .

كذلك تقول : مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفيك من رجلين وبرجال كفوك من

رجال وبامرأة كفتك من امرأة . . .

وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٧٧ واللسان (جون - هد) .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ : « ومعنى هذك ، أى أثقلك وصف محاسنه » .

وقال سيبويه : وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هذك من رجل

ومررت بامرأة هذتك من امرأة فجعله فعلاً مفتوحاً كأنه قال : فعل ، وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك ،

(٦) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « شرعك بمعنى حسبك ، من (شرعت فى الأمر) إذا

حسبت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه »

وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَدَّكَ من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بامرأة هَدَّتْكَ من امرأة ، وتقول على هذا : مررت برجل كَتَمَكَ من رجل ، ومررت بامرأة كَفَّتَكَ من امرأة .

واعلم أنَّ كُلَّ مضاف تريد به معنى التنوين ، وتحذف التنوين المعاقبة منه - فهو باقٍ على نكرته ؛ لأنَّ المعنى معنى التنوين ؛ فلذلك تقول : مررت برجل حَسَنَ الوَجْهِ ؛ لأنَّ معناه حَسَنٌ وجْهُهُ (١) ، وكذلك مررت برجل ضاربٍ زيد إذا أردت به ما أنت فيه ، أو ما لم يقع ؛ لأنَّ معناه : ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخصُّ ، نحو مثلك ، وشبهك ، وغيرك ؛ لأنَّك تريد : هو مثل لك ، ونحوك ، ونحو منك .

فأمَّا (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإنَّما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع في كلِّ مَنْ عدا المخاطب .

ف«رُبُّ» تدخل على كلِّ نكرة ؛ لأنها لا تخصُّ شيئاً ، فإنَّما معناه أنَّ الشيء يقع / ولكنه قليل . فمن ذلك قوله :

يا رُبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ (٢)

وقوله :

يا رُبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : (قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة . . . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك . . . الا حسن الوجه فانه بمنزلة رجل لا يكون معرفة . . .)

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢١٢ ، ص ٣٥٠ على أن مثلك نكرة مع اضافتها الى المعرفة بدليل دخول (رب) عليها .

الغريرة : المغتررة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيها شيئاً تستمتع به عند طلاقها والبيت لأبي محجن الكثقي وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ .

(٣) تقدم الجزء الثالث ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ١٥٠

يريد : غابط. لنا ؛ لأنه لو عني واحدا بعينه لم يكن للكلام معنى ؛ كما لا تقول :
رُبَّ عبد الله ، ولا ربَّ غلامٍ أخيك .

وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرتى النعت على المنعوت . وقد بينت لك جواز
الجال (١) . ونستقصيه في بابہ إن شاء الله .

وتقول : مررت برجلين : مسلمٍ وكافرٍ ، ومسلمٍ وكافرٍ ، كلاهما جيدٌ بالغ .
وكذلك مررت برجلين : رجلٍ مسلمٍ ، ورجلٍ كافرٍ ، وإن شئت قلت : رجلٌ مسلمٌ
ورجلٌ كافرٌ .

أما الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيدا .

وأما الرفع فعلى التبعية ، وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر (٢) . والآية تُقرأ
على وجهين ، وهو قول الله عز وجل : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَّانِثَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) بالرفع والخفض (٣) .

وكذلك قول الشاعر :

/ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ (٤)

٤
٥٨٢

(١) انظر تعليق رقم ١ ص ٢٨٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٤ : وكذلك مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح . ان
شئت جعلته تفسيراً لنعت وصار اعادة تك الرجل توكيدا ، وان شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن
قال : بأى رجس مررت ؟ فتركت الأول ، واستقبلت الرجل بالصفة وان شئت رفعت على
قوله : فما هما ؟ . وانظر ص ٢٢١ منه .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٥ : « ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة
والبدل قوله - عز وجل (قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئتا تقاتل في سبيل الله وأخرى
كافرة) ومن الناس من يجر والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل » .

الآية في آل عمران : ١٣ ، وقراءة الجر من الشواذ (انظر ابن خالويه ص ١٩ والبحر المحيط
ج ٢ ص ٣٩٤) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٥ على أنه يجوز في رجل ، ورجل الجر على الابدال ،
او القطع بالرفع على قطع البسمل بجعله خيرا مبتدأ محذوف .

وقدر البغدادى المبتدأ المحذوف بقوله : هما فيكون الكلام جملة واحدة أو التقدير :
احداهما رجل صحيحة ، والأخرى رجل ، فيكون الكلام جملتين ومفعول رمى محذوف تقديره :
داء ، وشلت من باب فرح .

يُنشِدُ رُفْعاً وَخَفْضاً. وَقَالَ آخِرُ :

وَكُنْتُ كَلْدِي رِجْلَيْنِ : رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْلٌ رَمَاهَا صَائِبُ الْحَدَثَانِ (١)
وقال آخر :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رِجْلٌ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وَبَالِي (٢)

= قال ابن سيده : لما خانت عزة العهد ، فزلت عن عهده ، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين : رجل صحيحه وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة وهو زللها عن عهده .

قل عبدالدايم : معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء .

وقال غيرهما : تمنى أن تضيع قلوبه فيبقى في حى عزة فيكون ببقائه فى حياها كذى

رجلين : صحيحة ويكون من عدمه لقلوصه كذى رجل عليله وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت .

وقد أخذ كثير معنى بيت للنجاشى سيأتى بعده .

انظر العمدة لابن رشيق ص ٢٢٠ .

وبيت كثير من تائيته المشهورة . الأمل ج ٢ ص ١٠٨ . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٦ - ٣٨٣ ،
العيني ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ، والسيوطى ص ٢٧٥ والشعراء ص ٤٩٥ - ٤٩٧ . وابن يعيش
٦٨ : ٣

(١) البيت من قصيدة للنجاشى الحارثى ذكرها أبو تمام فى الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤
وقبله وبعده :

بادراك مسعاة الكرام يدان
ورجل بها ريب من الحدنان
وأما التى شلت فأزد عمان

فما بكم لو أن تكونوا فخرتم
وكنتم كذى رجلين رجل صحيحة
فأما التى صحت فأزد شنوءة

فالرواية المناسبة : وكنتم وقد روى وكنت فى العمدة ج ٢ ص ٢٢٠ . وفى الخزانة ج ٢
ص ٣٧٨ .

والقصيدة فى كتاب صفين ص ٦٠١ - ٦٠٥ وبعضها فى حماسة البحترى ص ٧١-٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٤ فقال :

« وما جاء فى الشعر قد جمع فيه الاسم ، وفرق النعت وصار مجرورا قوله :

بكيت وما بكاء رجل حليم . . كذا سمعنا العرب تنشده والقوافى مجرورة » .

وقد تحامل المبرد فى نقده لكلام سيبويه فقال :

« قال محمد : ولا معنى لهذا الكلام : أعنى قوله : والقوافى مجرورة لأنها لو كانت مرفوعة
لم تكن القافية الا هكذا » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

(قال أحمد : قوله : لو كانت مرفوعة لم تكن القافية الا هكذا قول خطأ على الارسل وذلك

أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لامه أو أضيف لم يجز أن تكون معه بالى ، وذلك أنه
كان يكون نحو حال ، وما ل .

وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال .

فإن قلت : مررت بثلاثة رجال : صريع ، وجريح يا فتى - لم يَجْزُ إلا الرفع ؛ لأنك لم تأت على عنتهم . فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لا يكون إلا كذلك .
ولو قلت : مررت بثلاثة : قائم ، وقاعد ، ونائم - لكان جيدا ؛ لأنك أحطت بعنتهم ، والرفع جيد بالغ ؛ لأنك إذا أتيت على العدة صلح التبويض والنعت ، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبويض (١) .

وتقول : مررت برجل وامرأة ، وحمار قيام . فرقت الاسم وجمعت النعت ؛ كما فرقت

= ولو كانت القوافي كذلك لم يكن معها (بالي) وإذا لم يكن معها (بالي) وكان في موضعه قافية يمكن رفعها نحو ما ذكرنا لم يَجْزُ في مسلوب أن يكون الا مرفوعا . وإذا كانت القوافي مجرورة ومعها (بالي) أمكن أن يكون مرفوعا في لفظ مجرور ، وأمکن أن يكون مجرورا وإذا أمكن ذلك فيه أمكن في مسلوب مثله . فإراد بقوله : والقوافي مجرورة ازالة امتناع الجر عن مسلوب . . . (الانتصار ص ١٠٩ - ١١٠) وانظر رد الأعلام أيضا .

البكا : يمد ويقصر . فمن قصره ذهب به الى معنى الحزن ومن مده ذهب به الى معنى الأصوات قال الشاعر :

بكت عيني وحسق لها بكائها وما يفنى البكاء ، ولا العويل

انظر المقصور والمدود ص ١٥ ، والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ وشواهد الشافية ص ٦٦ .

الربيع : المنزل . المسلوب : الذي سلب بهجته لخلافة من أهله .

والبيت نسب في سيبويه الى رجل من بأهله ونسبه السيوطي ص ٢٦٢ الى ابن ميادة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « وتقول : مررت بأربعة : صريع وجريح لأن الصريع والجريح غير الأربعة » .

في الأسموني ج ٢ ص ٣٥٠ : « ما فصل به مذكور ، وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه أن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير » .

فان نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر بالنصب . التقدير : وأخواتهما لتبوتها في حديث آخر » .

هناك النعت ، والاسم مجموع ، ولو أردت ها هنا التبعيض لم يجز ؛ / لأن (قياماً) لفظة واحدة فليس فيه إلا المخفض (١) ، إلا جواز الحال .

وتقول : مررت برجلٍ مثلكَ غيرك . ف (غير) ها هنا توكيد (٢) .
لأن (غيراً) يتكلم بها على وجهين :
أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد .

فإذا قال : مررت برجلٍ غير زيد - فقد أفادك أن الرجل الذي مررت به سوى زيد ، وكذلك : مررت برجلٍ غيرك : كأنه قال : مررت برجلٍ آخر . لئلا يتوهّم السامع أنه بعينه .

فإذا قال : مررت برجلٍ مثلكَ - فقد أعلمه أنه غيره ، فإن أتبعه (غيراً) فإنما هو توكيد وتشديد للكلام .

وهذه النكرات كلها تقع حالاتٍ وتبييناً ، وتجرى في جميع مجاري النكرة .

تقول : عندي عشرون مثلكَ ، ومائة مثلكَ ، وعشرون غيرك (٣)

فأما عشرون أيما رجلٍ - فلا يجوز . وإنما امتنع من أنك لا تُقيم الصفة تُقام الموصوف حتى تتمكن في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ؛ لأنها أسماء جارية على الفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « ومثل ذلك مررت برجل وامرأة وحمار قيام فرقت الاسم وجمعت النعت ، فصار جمع النعت هاهنا بمنزلة قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن النعت هاهنا ليس مبعوضاً ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيك وعبدالله وزيد قيام » فصارت النعت هاهنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ عن غير : « وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى الا » وقال ص ٢١٤ « ومنه : مررت برجلين غيرك ، فان شئت حملته على أنهما غيره في الخصال وفي الأمور ، وان شئت على قوله : مررت برجلين آخرين . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم .

فالمثل وأخواته كأنه كالأذى حذف منه في قولك : مثل زيدا . . . وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك على قوله عشرون مثلك » .

وأَيُّمَا رَجُلٍ إِنَّمَا مَعْنَاهُ : كَامِلٌ فَلَيْسَ بِمَأْخُوذٍ مِنْ / فِعْلٍ .

و (ما) زَائِدَةٌ . فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ (١) .

فَعَلِي هَذَا تَقَعُ الصِّفَاتُ مَوْقِعَ المَوْصُوفِ وَتَمْتَنِعُ ، وَالمَرْفُوعُ وَالمَنْصُوبُ كَالْمَخْفُوضِ

والمعرفة يجرى نعتها كَمَجْرَى نَعْتِ النكرة . تقول : مررت بعبد الله العاقل ،
وبأخويك الكريمين ، وبأخويك : الكريم اللئيم . على أنك تريد : أحدهما الكريم ،
وأحدهما اللئيم (٢) .

وإن شئت خفضت على النعت .

(١) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٦٠ : « وهذا باب واسع يعنى حذف الموصوف إذا كانت
الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ،
وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل . »

فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : مررت برجل أي رجل ، وأيما
رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل
وكذلك لو كانت الصفة جملة « . »

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦

وأقول : قد جاء حذف الموصوف بأى فى قول جميل :

بئس الزمى (لا) ، ان (لا) ان لزمته على كثرة الواشين أى معون

وانظر ديوان جميل ص ٦٩ وشواهد الشافية ص ٦٧ - ٦٨

وجاء أيضا فى قول الحماسي :

لقد كان للسايرين أى معرس وقد كان للغادين أى مقيل

شرح الحماسة ج ٣ ص ٨٣ .

وفى الروض الانف ج ٢ ص ١٣٨ : « وقد على عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - رجل من

درية (قتادة بن النعمان) ، فسأله عمر : من أنت ؟ فقال :

أنا ابن الذى سألت على الخد عينه . فمردت بكف المصطفى أيما رد «

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم أن صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى

صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت بأخويك الطويلين ، فليس فى هذا إلا الحد ،

كما ليس فى قولك (مررت برجل طويل) إلا الجر . وتقول : مررت بأخويك : الطويل

والقصير ، ومررت بأخويك : الراكع والمساجد ، وفى هذا البدل ، وفى هذا الصفة ، وفيه الابتداء

كما كان ذلك فى : مررت برجلين : صالح وطالح «

وكذلك . كان إخوتك : كريمٌ ولثيمٌ ، أى منهم كذا ومنهم كذا إذا لم ترد الجنس .
 وكان إخوتك قائماً ، وقاعداً ، ونائماً ، وترفع إن شئت .
 وكذلك بالألف واللام إلا أن ما كان من هذا بالألف واللام فهو شئ معروف .
 تقول : كان زيد القائم ، أى كان زيد ذلك الذى رأيت قائماً .
 وإن قلت : كان زيد قائماً لم تقصد إلى واحد رأيت قبلاً قائماً .

واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب (١) :

فَضْرِبٌ من ذلك أن تُبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد ، معرفتين كانا . أو معرفة
 ونكرة ، أو مضمراً ومظهراً أو مضميرين أو مظهرين ، وذلك / نحو قولك : مررت
 بأخيك زيد . أبدلت زيدا من الأخ . نَحَيْتُ الأَخ ، وجعلته في موضعه في العامل ، فصار
 مثل قولك : مررت بزيد . وإنما هو في الحقيقة تبیین . ولكن قيل بدل ؛ لأن الذى عمل في
 الذى قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له .

ولم يجوز أن يكون نعتاً ؛ لأن زيدا ليس مما يُنعت به .

فإن قلت : مررت بزيد أخيك - جاز في الأخ أن يكون بدلاً ، وأن يكون نعتاً ،
 والنعت أحسن ؛ لأنه مما يُنعت به . والبدل جيد بالبع ؛ لأنه هو الأول . فهذا شأن
 المعرفتين .

فأما المعرفة والنكرة . فإن أبدلت معرفة من نكرة قلت : مررت برجل زيد
 ومررت بذي مال أخيك . قال الله عز وجل : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
 صِرَاطِ اللَّهِ) . فهذا بدل المعرفة من النكرة (٢) .

(١) تكلم المبرد عن أقسام البدل الأربعة في الجزء الأول ص ٢٦ - ٢٨ . كما أعاد حديثها
 في الكامل ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : « باب بدل المعرفة من النكرة ... أما بدل المعرفة من
 النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك
 فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . ومثل ذلك قوله - عز وجل - (وانك لتهدى الى صراط
 مستقيم صراط الله) وان شئت قلت : مررت برجل عبد الله ... » .
 والآية في الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

وفي المعرفتين قوله : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) . (١)

وفي بَدَل النكرة من المعرفة قوله : مررت بزید صاحب مال ، ومررت بالرجل رجلی صالح . قال الله عز وجل : (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) (٢) .

/ فأما المضمرة والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك . وتقول : رأيت زيدا إياه ، وأخوك رأيت زيدا ، [والمضمران :] رأيتك إياه . فهذا ضَرْب من البَدَل (٣) .

والضَرْب الآخر أن تُبدل بَعْض الشيء منه ؛ لتعلم ما قصدت له ، وتبينه للسامع . وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب منه ، فصار كقولك : ضربت رأس زيد .

ومنه : جاعني قومك أكثرهم . بينت من جاءك منهم . قال الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (مَنْ) في موضع خفض ؛ لأنه على من استطاع إليه سبيلا (٤) .

ومن ذلك إلا أنه أعيد [معه] حرف الخفض : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٥) . كان أيضا جيذا كالأية التي ذكرنا قبل .

(١) فاتحة الكتاب .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وقد مثل بالآية سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ٣ : ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٣ : « فان أردت أن تجعل مضمرًا بدلًا من مضمر قلت : رأيتك إياك ، ورأيت إياه .. »

واعلم أن هذا المضمرة يجوز أن يكون بدلًا من المظهر وليس بمنزلة في أن يكون وصفا له ، لان الوصف تابع للاسم .. فأما البديل فمنفرد . كأنك قلت : زيدا رأيت او رأيت زيدا ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع ...

هذا باب من البديل أيضا . وذلك قولك : رأيت إياه نفسه وضربته إياه قائما ... » .

وانظر الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ : « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ؟ فيقول ثلثهم أو ناسا منهم ... فأما الأول فجيده عربي . مثله قوله - عز وجل - (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لانهم من الناس » .

الآية في آل عمران : ٩٧ - وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١١١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٧٦ : « ومثله الا انهم اعادةوا حرف الجر (قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا منهم لن آمن منهم) » . الآية في الأعراف : ٧٥ . وانظر المقتضب ٣ : ١١١

فهذان ضربان .

والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة . وذلك قولك : مالى بهم عِلْمٌ أمرهم ، فَأمرهم غيرهم . وإنما أراد : مالى بأمرهم عِلْمٌ . فقال : مالى بهم عِلْمٌ وهو يريد أمرهم . ومِثْلُ ذلك : أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفِهِ في تجارتِهِ ؛ لِأَنَّ المسأَلَةَ عن ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (١) لِأَنَّ المسأَلَةَ عن القتال ، ولم يسألوا أَيَّ الشهرِ الحرامِ ؟

وقال : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) (٢) لِأَنَّهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود . وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَهُ
تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُهُ (٣)

لأنه أراد ثوَاءه حَوْلًا .

فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كُلِّ كلامٍ مستقيم .

ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ، ولا شعر ، ولا كلامٍ مُستقيم (٤) وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط . وذلك قولك : رأيت زيدا داره ، وكلمت زيدا عمرا ، ومررت برجل حمارٍ (٥) . أراد أن يقول : مررت بحمار فنسيت ثم ذكر ، فنحى

(١) البقرة : ٢١٧ : وقد استشهد بها سيبويه ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ .

(٢) البروج : ٤ .

(٣) تقدم في الأول ص ٢٧ والجزء الثاني ص ٢٦

(٤) انظر الكامل ج ٦ ص ١٢٣ - ١٢٤ وأسرار العربية ص ٢٩٩ والمقتضب ج ١ ص ٢٨ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ : « باب المبدل من المبدل منه . والمبدل يشرك المبدل منه في الجر - وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فاما المحال فان تعنى أن الرجل حمار . واما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول حمار . اما ان تكون غلطت ، او نسيت ، فاستدركت ، واما ان يبدو لك ان تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

الرجل . وأَوْصَلَ المَرور إلى ما قَصَدَ إليه ، أو غَلَطَ ، ثمَّ استدرِك .

فهذه أربعة أوجه في البدل .

ولو قال في هذا الموضع : مررت برجل بل حمار . ولقيت زيدا بل عمرا (١) كان كذلك
إِلَّا أَنَّ (بل) ، و (لا بل) (٢) من حروف الإشراك ، وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدّم (٣) .

واعلم أَنَّ المعارف / تُوصَف بالمعارف . فَإِن وقع بعدها شيء نكرة ، والعامِل فِعْلٌ أو شيء
في معناه - انتصبت النكرة على الحال ، ونحن واصفوا ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب
إِن شاء الله .

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ : « ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك
قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار .
ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول
وجعلته مكانه » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن - يشركن بين النعتين ،
فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ... » .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٢ : « وإذا ضمنت (لا) الى (بل) بعد الإيجاب
والامر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا - فمعنى (لا) يرجع الى ذلك
الإيجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد (بل) ففي قولك : لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد ،
وأثبتت لعمرو ببل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل أن
يثبت ، والأثبت ، وكذا في الامر نحو : اضرب زيدا لا بل عمرا ، أى لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون امرا بضرب زيد وألا يكون مع الامر بضرب عمرو ... »
مثل ابن هشام في المعنى لاجتماع لا مع بل بقول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول

وانظر تعليق الدماميني عليه ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٣) الكلام عن بل ، ولكن مر في ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٠٥ ، ج ٤ ص ١٠٧

هذا باب

الحالات والتبيين وتفسير معناهما

إعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
والمفعول على ضروب :

فمن ذلك المصدر : وهو اسم الفِعْل (١) ، وهو مفعول صحيح ؛ لأنَّ الإنسان يفعل ،
واسم فعله ذلك المصدر .

تقول : ضربت ضرباً ، وقمت قياماً . فَأَنْتَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ والقيام . واو قلت :
ضربت وقمت - لدلت على أَنَّكَ فعلت الضَّرْبَ والقيام ، وكذلك كَلَّ فَعَلَ تَعَدَّى أو لم
يتعد .

فإذا قلت : ضربت زيدا ، أو كَلَّمْت عمرا - فَأَنْتَ لم تفعل زيدا ولا عمرا ، إِنَّمَا فعلت
الضرب والكلام ، فأوقعت الضرب بزيد ، وأوصلت الكلام إلى عمرو . فزيد وعمرو
مفعول بهما ؛ لأنَّكَ فعلت فِعْلاً أوقعته بهما ، وأوصلته إليهما .

فإن قلت : سِرْتُ يومَ الجمعة . وجلست مكانَ زيد - فَإِنَّمَا فعلت السير والجلوس في هذا
الزمان وهذا المكان . فالزمان والمكان مفعول فيهما

والفضل بينهما وبين زيد أَنَّكَ أوصلت إلى زيد شيئاً . ولم تعمل في الزمان شيئاً ، إِنَّمَا
عملت عملاً احتوى عليه الزمان ، والمكان .

تقول : ضربت زيدا يومَ الجمعة في الدار . فَأَنْتَ لم تصنع بالدار واليوم شيئاً . ولكن
أو قلت عدمتُ الدار ، وبنيت اندار - لكأنت مفعولة بمنزلة زيد ؛ لأنَّكَ فعلت فِعْلاً أوصلته إليها .

كذلك الحال هي مفعول فيها . تقول : جاءني زيد الطويل . فالطويل نعت ، وكذلك
مررت بأخيك الكريم : إِنَّمَا معناه بأخيك الموصوف بالكرم المعروف به .

(١) أي اسم الحدث وهذا تصبير لسبويه .

فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم يكن نعتاً ؛ لأنك أو قلت : جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنه تحليلية له وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة ؛ ليُنْفَصَلُ مِّنْ اسْمِهِ مِثْلُ اسْمِهِ بِهَذَا الْوَصْفِ .

/ فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم ترد أنه يُعْرَفُ بِأَنَّهُ مَاشٍ ، وَاكْنَ خَبَرْتَ بِأَنَّ مَجِيئَهُ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَلَمْ يَدُلُّ كَلَامُكَ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ قَبْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ بَعْدَهَا .

فالحال مفعول فيها . إنما خبرت أن مجيئه وقع في حال مثنى ، وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفت أخاك راكباً (١) .

فالحال لا يعمل فيها إلا الفِعْلُ ، أو شيء يكون بدلاً منه ، دالاً عليه . وسنبين جميع ذلك إن شاء الله .

فإذا كان العامل في الحال فعلاً - صلح تقديمها وتأخيرها ؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، وجاء راكباً زيد . قال الله عز وجل : (خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٢) . وكذلك قائماً لقيت زيدا ، وقائماً أعطيت زيدا درهما ، وذاهباً إليك رأيت زيدا .

وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده ، وذلك قولك : زيد في الدار قائماً ، وفي الدار قائماً زيد ، وفي الدار / زيد قائماً .

إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب . ولا يصلح قائماً في الدار زيد ، ولا زيد قائماً في الدار ، ولا قائماً زيد في الدار . لما أخرت العامل ، ولم يكن فعلاً - لم يتصرف تصرف الفعل ، فينصب ما قبله . وهذا إذا جعلت (في الدار) خبراً فقلت : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فاستغنى زيد بخبره قلت : قائماً ونحوه ، لتدل على أية حال استقر .

فإن جعلت (قائماً) هو الخبر رفعته ، وكان قولك (في الدار) فضلةً مُسْتَغْنَى عَنْهَا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : زيد قائم ، فاستغنى زيد بخبره ، ثم خبرت أين محل قيامه ؟ ، فقلت في الدار ، ونحوه .

(١) تقدم في ص ١٦٦ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ١٨١

(٢) تقدم في ص ١٦٨ .

وكل ما كان في الابتداء من هذا فكذلك مجراه في باب إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها^(١) .

إلا أنه ما كان من ذلك فعلا ، أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ، نحو : ظننت زيدا / قائماً أخاك ، لأنك إنما ظننته في حال قيامه [وكان زيدا قائماً أخوك ، لأنه أشبهه في حال قيامه . ولو قلت : إن زيدا قائماً في الدار - لم يجز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك في الدار ، وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال^(٢) لأن هذه العوامل^(٣)] كلها داخلة على الابتداء . قال الله - عز وجل : (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون)^(٤) ، فجعل قوله (فاكهون) الخبر ، و (في شغل) تبين كقولك

(١) تقدم في ص ٣ : ٢٥٦ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧

(٢) اتفق البصريون على أعمال حروف ثلاثة في الحال وهي : ليت ، وكان ، ولعل ومنعوا (أن) ولكن من عملهما في الحال .

قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ : « وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائماً ، ولعل هذا زيد ذاهباً ، وكان هذا بشر منطلقاً إلا أن معنى ان ولكن لانهما واجبتان كمعنى هذا عبدالله منطلقاً ، وأنت في ليت تمناه في الحال ، وفي كان تشبهه انساناً في حال ذهابه كما تمنيته انساناً في حال قيام ، وإذا قلت لعل فانت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... » .

وقال الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٧٧ : « وقد عملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كان ، وليت ، ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل ... » .

وقال في ص ٢٨٥ - ٢٨٦ : « فاما (ليت) ، و (كان) ، و (لعل) فاستجازوا أعمالهن في الأحوال ، لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ ، والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه وأن عدة حروفهن كمدة حروف الفعل الماضي ثلاثة .. ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى أتمنى ، و (لعل) بمعنى أترجى ، و (كان) بمعنى أشبه .

ولا يجوز في ان ولكن ما جاز فيهن لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل اكدها ... » .
وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والاشباه ج ٣ ص ٢٤٢ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧٣ .

وقد خالف الرضى النحويين فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ : « وأما حرفا التمنى والترجى ، نحو ليتك قائماً في الدار ، ولعلك جالساً عندنا فالظاهر أنهما ليسا بمعاملين ، لأن التمنى ، والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش .. لكون مضمونه هو المقيد .. »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(في الدار) ، وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ)^(١) وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ)^(٢) على ما وصفنا .

وتقول : زيد بك مأخوذٌ ، وزيد عليك نازلٌ ، وزيد فيك راغبٌ ، وزيد بك كفيلاً ، وزيد إليك مائل ، وزيد عنك محدثٌ ، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفعُ ؛ لأنه لا يكون شيئاً مما ذكرنا ظرفاً لزيد . لو قلت : زيد فيك ، أو زيد عنك أو زيد بك - لم يصح ؛ لأنَّ (بك) إنما هي ظرف لماخوذ ، و (عليك) ظرف لنازل . فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك^(٣) .

وتقول : زيد علينا أمير ، وأميراً ؛ لأنَّك لو قلت : زيد علينا وأنت تريد الإمارة كان مستقيماً .

وتقول : زيد في الدار أبوه قائماً ، على أن تجعل (قائماً) حالاً لأبيه وإن / شئت رفعت . فإن جعلته حالاً لزيد لم يستقم ؛ لأنَّ زيدا ليس له في الظرف ضمير^(٤) ، ولا يستقيم زيد قائماً في الدار أبوه بوجه من الوجوه لأنَّ الحال قبل العامل ، وليس بفعل .

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا جعلت الحال لك . فإن جعلتها لزيد لم يستقم ؛

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) الطور : ١٧ - ١٨ .

(٣) لا يصلح الجار والمجرور لأن يكون خبراً عن المتبداً لأنه ظرف غير تام . فلا يصلح للخبرية لعدم الفائدة قال الرضى ج ١ ص ١٨٨ : « وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدر فخرية الاسم الذي يلي . . ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب . . . واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم » .

وانظر أمالي الشجرى ٢/٢٧٥

(٤) لأن (في الدار) خبر عن (أبوه) ، فالضمير المستتر في الظرف يرجع الى (أبوه)

او هو فاعل للجار والمجرور .

لأنَّ العامل في زيد الباء^(١) ، ولكن لو قلت : ضربت قائماً زيدا - كان جيِّداً لأيكما جعلت الحال ، وكذلك رأيت راكبةً هنداً .

فإن قلت : هذا ابنُ عمِّي دنيياً^(٢) ، وهذه الدراهم وَزَنَ سَبْعَةَ ، وهذا الثوب نَسِجَ اليَمَن ، وهذا الدرهم ضَرَبَ الأمير - نصبت ذلك كله . وليس نصبه على الحال^(٣) . لو كان كذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل ، فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبث من قبل انه لايفصل بين الجار والمجرور » وفي امالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ : « قال أبو الفتح : تقول مررت بهند جالسة ولا يجوز : مررت جالسة بهند ، لان حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين الا ابن كيسان فانه أجاز تقديم حال المجرور عليه . . »

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٩ وقول الناظم : ولا امنعه فقد ورد .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ : « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله . ولا هو هو . »

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت . فهذه احوال قد وقع في كل واحد منها شيء ، وانتصب ، لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : انت الرجل علماً . . . »

وقال في ص ٢٧٦ : « ولو قلت : ابن عمي دنى ، وعربي جده لم يجز ذلك فاذا لم يجز ان يبنى على المبتدأ فهو من الصفة ابعده . . . »

وأقول : جاء دنيا في قول النابغة الذبياني :

بنو عمه دنيا وعمرو بن عامر اولئك قوم بأسهم غير كاذب

قال ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٩٩ . « وُرَادَ بقوله دنيا : الادنين من القرابة ويروى دنيا بكسر الدال ودنيا بضمها فمن كسر جاز ان ينون والايون ومن ضم لم ينون لان الف فعلى المضمومة لا تكون ابدا الا للتأنيث . وانظر الجواليقي ص ٣٠٧ واصلاح المنطق ص ٣١٢ والديوان ص ٦ واللسان (دنا) وفي أدب الكاتب : « ويقال : هو ابن عمه دنية ودنيا أجود »

وأقول : جاء (دنية) في قول أبي الطيب :

ذاك الذى أنت جده وأبوه دنية دون جده وايبه

ديوانه ج ٤ ص ٣٣ .

وفي قول مهيار :

ومن يك مولاهم الفريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيبها

ديوانه ج ١ ص ٤٨ .

وفي الفريب المصنف ص ٤٧ : « الكسائي : هو ابن عمي دنيا مقصور ، ودنية . . . وقال الكسائي في دنيا : منون وغير منون »

(٣) الاولى ان يكون مصدرا لان في جعله وصفا يكون على فعلى .

وقد قالوا ان (فعلى) لا تكون صفة .

لامتنع قولك : نَسَجَ اليمَن ، وَضَرَبَ الأمير ؛ لِأَنَّ المعرفة لا تكون حالا . واكْتَنَهَا مصادر على قولك : ضَرَبَ ضَرْباً ، ونَسَجَ نَسْجاً .

وكذلك إن كان الذي قَبَلَهُ نكرة قلت : هذا درهم وَزَنَ سبعة ، وهذا ثوب نَسَجَ اليمَن ، وهذا درهم ضَرَبَ الأمير .

وإن شئت رفعت فقلت : هذا درهم وَزَنَ سبعة ، وهذا درهم ضَرَبَ الأمير ، فنعتته بالمصدر ؛ لِأَنَّ المصدر / مفعول ، فكأنك قلت : هذا درهم مضروب للأمير ، وهذا ثوب منسوج باليمَن .

فإن قلت : هذا درهم ضَرَبَ الأمير - لم يجوز أن يكون نعتاً ، لِأَنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة ولكن بيّنت . كأنك جعلته جواباً . لَمَّا قلت : هذا ثوب ، وهذا درهم قيل : ما هو ؟ فقلت : ضَرَبَ الأمير على الابتداء والخبر (١) .

وعلى هذا تقول : مررت برجل زيد . وقال : (بِثَمْرٍ مِنْ ذَلِكَمُ الذَّارِ) (٢) وقرئت الآية على وجهين (في أربعة أيامٍ سِوَاءَ لِلْسَائِلِينَ) (٣) على المصدر فكأنه قال : استواءً . وقرأ

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢١ : « ويكون على فعلى في الاسماء ، نحو : ذفري وذكري ولم يجيء صفة الا بالهاء » . وبيت النابغة يشهد للمصدرية ، لانه لم يطابق في الجمعية وانظر شرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وللجاريردي ص ٢٩٠ - ٢٩١ ثم تقول : ان (دنيا) اذا كانت صفة او مصدرا فالفها للتأنيث ، فتمنع الصرف معرفة ونكرة فكيف جاز تنوينها كما يقول ابن السيد في الاقتضاب ، وأبو عبيد في الغريب ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « ومما ينتصب على أنه ليس من أسم الاول ولا هو هو قولك : هذه مائة وزن سبعة ، وتقعد الناس ، وهذه مائة ضرب الأمير ، وهذا ثوب نسج اليمن كأنه قال نسجاً ، وضرباً ، ووزناً ، وان شئت قلت : وزن سبعة »

قال الخليل : اذا جعلت وزن مصدرا نصبت ، وان جعلته اسماً وصفت به وشبه ذلك بالخلق قال : قد يكون الخلق المصدر ، ويكون الخلق المخلوق . فكأن الوزن ها هنا اسم وكان الضرب اسم كما تقول رجل رضا وامرأة عدل ، ويوم غم فيصير هذا الكلام صفة وقال : أستقبح ان اقول : هذه مائة ضرب الأمير ، فأجعل الضرب صفة ، فيكون نكرة وصفت بمعرفة ولكن أرفعه على الابتداء . كأنه قيل : ما هي فقال ضرب الأمير فان قال ضرب أمير حسنت الصفة لان النكرة توصف بالنكرة «

(٢) الحج : ٧٢

(٣) فصلت : ١٠٠ ، القراء برفع سواء عشرية قراءة ابي جعفر .

وقرأ يعقوب (من العشرة) بالجر والباقون بالنصب . النشر ج ٢ ص ٣٦٦ والاتحاف

ص ٣٨٠ .

بعضهم (أربعة أيام سواء) على معنى مستويات ، وقال جل وعز : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (١) فالمعنى - والله أعلم - غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم .
وقالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا عَقَلْتُ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٢)

فالمصدر في كل هذا في موضع الاسم . وقال لقيط بن زرارة :

شَتَانٌ هَذَا ، وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ ، وَالظِّلُّ الدَّوْمُ (٣)

يزيد : الدائم .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَخْضًا ، وَهُوَ صَمِيمٌ / قَلْبًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ حِسْبَةً ، وَهُوَ شَرِيفٌ جِدًّا فَإِنَّهَا مَصَادِرٌ مُؤَكَّدَةٌ لَمَّا قَبْلَهَا .

٤

٥٩٥

= وقال أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٨٦ : قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال وأبو جعفر بالرفع : أى هو سواء .. ويعقوب بالخفض نعتا لأربعة أيام .

(١) الملك : ٣٠

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٠

(٣) أنشده ابن سيده فى المخصص ج ١٤ ص ٨٥ كرواية المقتضب ثم قال : ويسرى فى الظل الدوم كما أنشد عجزه أيضا فى ص ٦٣ شاهدا على الوصف بالمصدر .
وقال البغدادي فى الخزانة ج ٣ ص ٥٧ « ذكر البيت بهذه الرواية :
شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فى ظل الدوم

وهو للقيط بن زرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا دختنوس وهى بنته وأبا نهشل أيضا ، أنشده المبرد فى المقتضب وأنشده :

والمشرب الدائم فى الظل الدوم

جعل المبرد المصدر فى هذا الموضع موضع الوصف ، أى الدائم وأنشده غيره :

فى ظل الدوم . على الإضافة والدوم : شجر هذه رواية أبى عبيدة .

قال الأصمعى : قد أحال ابن الحائك ، لأنه ليس بنجد دوم وإنما الرواية : فى الظل

الدوم . أى الدائم ...

العناق : المعانقة .. والمعنى : افترق هذا أى ما أنا فيه من التعب . والمعانقة والنسوم

والراحة والماء العذب .. . وانظر ص ٩٩ من الخزانة .

والأجود: هو عربيٌّ مَحْضٌ ، وعربيٌّ قَلْبٌ ؛ لَأَنَّ هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ. مصادر ، لَأَنَّ المصدر يُنعت به ، والاسم لا يكون إِلَّا نَعْتاً من هذا الضَرْب ، إِلَّا أن تجعله حالاً للنكرة .

وَأَمَّا هو أعرابيٌّ قُحٌّ فلا يكون إِلَّا رَفْعاً ؛ لَأَنَّهُ ليس بمصدر (١) .

فإذا قلت : هو عربيٌّ حَمِيَّةٌ فمعناه : اكتفاءً . يقال : أعطاني فَأَحْسَبُنِي ، أي كفاني .

قال الله عزَّ وجلَّ : (عطاءٌ حساباً) (٢) ، أي كافياً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربي محضاً ، وهذا عربي قلباً ، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا عربي محض ، وهذا عربي قلب ، كما قلت : هذا عربي قح ، ولا يكون القح الا صفة » .

وفي اللسان : « يقل عربي قح ، وعربي محض ، وعربي قلب ، اذا كان خالصاً لا هجنة فيه » .

(٢) انظر ص ٢٨٥

هذا باب

تبيين الحال في العوامل التي في معنى

الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع من أن تجرى معه الحال

تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب الحال ، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى (لك) معنى تملكه .

فإن أردت أن تلغى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) / خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وخالصةً على ما ذكرنا (١) .

وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) لأن قولك (ها) للتنبيه فالمعنى : انبئه له قائماً . وقال الله عز وجل - (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (٢) و(هَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٣) فإن قلت : هذا زيد قائمٌ صلح من أربعة أوجه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ . « باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف وذلك قولك : فيها عبد الله قائمًا .

كانك قلت : عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها ، كقولك : استقر عبد الله . وإن شئت أنغيت فيها ، فقلت : فيها عبد الله قائم ..

ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا هو لك خالصاً . وهو لك خالص ، كأن قولك : هو لك بمنزلة اهبه لك ثم قلت خالصاً .

ومن قال : فيها عبد الله قائم قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنياً على هو . كما كان قائم مبنياً على عبد الله . وفيها لغو لأنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ؟ وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص ؟ وقد قرئ ، هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب .

والآية في الاعراف : ٢٢ وقراءة الرفع انافع سبعة .

النشر ج ٢ ص ٢٦٩ والاتحاف ص ٢٢٢ .

(٢) هود : ٦٤

(٣) هود : ٧٢ العامل المعنوي في الحال : الظرف ، والجار والمجرور وحرف التنبيه ، نحو ها أنا زيد قائمًا .. واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد وأكبا ، وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعمًا (شرح الكافية ١ : ١٨٣)

منها أنك لما قلت : هذا زيد - استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك (قائم)
خبر ابتداء محذوف . كأنك قلت : هو قائم ، أو هذا قائم . فهذا وجه .

ويجوز أن تجعل (زيدا) بدلا من هذا ، أو تبيننا له ، فيصير المعنى : زيد قائم .
ويجوز أن تجعل (زيدا) ، وقائماً كليهما الخبر ، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا ،
كما تقول : هذا حلوٌ حامضٌ . تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة
بالحموضة .

فهذه أربعة أوجه في الرفع (١) .

تقول : زيد في الدار قائماً . إذا جعلت (في الدار) الخبر / فمعناه استقر .

فإن قلت : زيد أبوك قائم . فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب ، لأنه
ليس ها هنا فعل ، ولا معنى فعل ، فلست تُخبر أنه أبوك في حال دون حال (٢) .

فإن أردت معنى التبيين جاز النصب فقلت : زيد أبوك قائماً ، أى يتبينك في هذه
الحال ، ولا تُبالِ بأيهما كان القيام .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨-٢٦٠ : (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك
قولك : هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب ، وزعم
الخليل أن رفعه يكون على وجهين :

فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو
منطلق .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض
الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين .

وقال الله - عز وجل - : (كلا انها لظى نزاعة للشوى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود
(وهذا بعل شيخ) . وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبد الله) معطوفاً على هذا كالوصف ،
فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق .

وتقول : هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال - جل ذكره ، (بالناصية ناصية كاذبة)
فهذه أربعة أوجه في الرفع (

وانظر هذه الوجوه الأربعة في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تقدم في ص ٣ ص ٢٧٤

والمسألة الأولى تقول فيها : زيد أبوك قائم . تجعل الأب نعتاً لزيد ، أو بدلاً منه .
وكذلك (أخوك) إذا أردت النسب كان كالأب .
وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل ، وصلح النصب .
وإن جعلت الأخ نعتاً ، أو بدلاً كان الرفع في قائم لا غير . فعلى هذا وما أشبهه
تصلح الحال ، وتمتنع .

هذا باب

ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قَبَلَهَا . وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفِئَل

تقول : زيد أبوك حَقًّا ، وهو زيدٌ معروفًا ، وأنا عبد الله أمرًا واضحًا . وذلك لأنَّ هذه الحالات إنما تُؤكِّدُ ما قَبَلَهَا ؛ / لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هو زيد ، وأنا عبد الله - فَإِنَّمَا تُخْبِرُ بِخَبَرَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ مَعْرُوفًا ، أَوْ بَيِّنًا - فَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنِّي قَدْ بَيَّنْتُ لَكَ هَذَا وَأَوْضَحْتَهُ ، وَفِيهِ الْإِخْبَارُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ يَدُلُّ (١) .

٤
٥٩٨

(١) الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي من الحال الملازمة غير المنتقلة ، ويجب أن يكون جزءاها معرفتين جامدين ، فلا يكون خبر المبتدأ علا أو اسما مشتقا ، لأن هذا النوع من الأحوال إنما يكون توكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له وانفعل لاثبات له ، ولا يوصف . مضمون الخبر اما فخر كقولك : انا حاتم جوادا ، وانا عمرو شجاعا ، اذ لا يقرل مثله الامن اشتهر بانخصلة اتى دلت عليها انحال كشتهارحاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة .

واما تعظيم لغيرك ، نحو : انت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو : انا عبد الله آكلا ، كما يأكل العبيد ، أو تصغيرا لغيرك نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد ، نحو : انا الحجاج سفاك اندماء أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا وكقوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية) .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٤-٦٥ والرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦-١٩٧

وأمال الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ والخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ ، ج ٣ ص ٦٠

ونسوق طرفا من كلام سيويوه ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٨ :

(وذلك قولك : هو زيد معروفًا ، فصار المعروف حالا وذلك انك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انتبه له ، أو الزمه معروفًا . . . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع الا ما أشبهه المعروف ، لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكد ومعنى قوله معروفًا : لاشك ، وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق . .

وقد تقول : هو عبد الله ، وانا عبد الله فاخرا أو موعدا : أى اعرفنى بما كنت تعرف ، وبما كان يبلغك عنى ، ثم يفسر الحال التى كان يعلمه عليها ، أو تبلغه ، فيقول : انا عبد الله كريما جوادا ، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول : انا عبد الله مصغرا نفسه لربه ، ثم يفسر حال العبيد فيقول : آكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد (.)

ولو قلت : أنا عبد الله منطلقاً - ام يجوز ؛ لأنَّ المنطوق لا يؤكِّدنى .
الأتري أنك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ؛ لأنَّ هذا الاسم لا يكون
لى فى حال الانطلاق ويفارقنى فى غيره ، ولكن يجوز أن تقول : أنا عبدُ الله مصغراً
نفسك لربك ، ثمَّ تقول : آكلا كما يأكل العبيد ، وشارباً كما يشرب العبيد ؛
لأنَّ هذا يؤكِّد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعناً : أنا عبد الله شجاعاً بتلاً ، وهو زيد كريماً
حليماً ، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به - كان جيداً .

وهذا باب إنما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكلُّ ما فسد به
المعنى فمردود (٢) .

(١) فى ابن يعيش ج٢ ص ٦٥ : (فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد
فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)

هذا باب

ما يكون من المصادر حالا

لموافقته الحال

/وذلك قولك : جاء زيد مشياً . إنما معناه : ماشياً ، لأنَّ تقديره : جاء زيد يمشى مشياً ، وكذلك جاء زيد عدواً ، ورَكَضاً ، وقتلته صَبِراً لما دخله من المعنى (١) ؛ كما أنَّ الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه . وذلك قولك : قم قائماً . إنما المعنى : قم قياماً .

وتقول : هنيئاً مريئاً وإنما معناه : هناك هناءً ، ومرآك مرآء ، ولكنه لما كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئاً ، وثبت لك هنيئاً (٢) .

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥٩-١٦٠ : (باب ما أجرى مجرى المصادر من الصفات وذلك قولك هنيئاً مريئاً . كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً وهنأه ذلك هنيئاً ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل ، فقلت : هنيئاً مريئاً . كأنك قلت ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً ، فاخترزل الفعل ، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هناك ، ويدلك على أنه على اضمار هناك قول الأخطل :

أظفره الله فليهنىء له الظفر الى امام تغادينسا فواضله

فكأنك اذا قال : هنيئاً له الظفر فقد قال : ليهنىء له الظفر واذا قال : ليهنىء له الظفر فقد قال : هنيئاً له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه فلذلك اخترلوا الفعل هاهنا ٠٠)

وانظر ص ١٣٧ منه

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ : (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هنيئاً لك العيد الذى أنت عيده وعيد لمن سمي وضحي وعيسدا

العيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هنيئاً لك العيد فحذف الفعل ، وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما ان الفعل يرفعه .

وقال أبو العلاء : هنيئاً ينتصب عند قوم على قولهم : ثبت لك هنيئاً وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال : هناك هناء ، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهى ترقص ابنتها .

لاقيت عيسدا نائماً

قم قائماً قم قائماً

أرادت قم قياماً

وانظر أيضا ص ١٦٢-١٦٤ من الشجرية

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا ، وَمَقَامٍ (١)
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ .
وإنما التقدير : لا أشتم شتمًا ، ولا أخرج خروجًا ؛ لأنه على ذلك أقسم . فهذا وجه صحيح
يصح عليه معنى هذا الشعر .

وأما عيسى بن عمر فإنه كان يجعل خارجاً حالاً ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه يقول :
عاهدت ربي وأنا غير خارج من في زور كلام .

(١) سبق في ج ٣ ص ٢٦٩

هذا باب /

اشتراك المعرفة والنكرة

تقول : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل فإن جعلته صفة لعبد الله قلت : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً . كأنك قلت : هذا رجل ، وهذا عبد الله منطلقاً .

فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت : هذا رجل وعبد الله منطلقين ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنك لو قلت : منطلقاً لم يجوز ؛ لأنك لا تقول على معنى الحال : هذا عبد الله منطلق ، ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ منطلقاً . فالحال يجوز لهما ، والنعت لا يصح من أجل عبد الله .

وتقول : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، وهذان رجلان وعبد الله منطلقاً .

فإن جمعتهما قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقين (١) على ما ذكرت لك

وتقول : عندي عبدُ الله ، ومررت برجل قائمين ، فتنصب ، وليس النصب ها هنا على الحال لاختلاف المعنيين ، وكذلك لو كانا معرفتين ، أو نكرتين .

/ تقول : هذا عبد الله ، وجاءني زيد فارسين . إنما تنصب على أعني .

ولو قلت فارسان جاز على قواك (هما) لاختلاف العاملين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ : (باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين . وإنما نصبت المنطلقين ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للثنين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقوله : هذا رجل مع امرأة قائمين .

وان شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه .

وتقول : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم . ومن قال : هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون ، لأنه لم يشرك بين عبد الله وبين ناس في الإطلاق (٠٠)

وكان سيبويه يُجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا
بالفعل ، فيقول : رفُعُهما من جهة واحدة. وكذلك هذا زيد ، وذاك عبد الله العاقلان ؛
لأنهما خيرا ابتداء (١).

وليس القول عندي كما قال ؛ لأنَّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنوت .
فإذا قلت : جاء زيد ، وذهب عمرو العاقلان - لم يجز أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء
وحدهما فهو محال ؛ لأنَّ عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن
لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قُرب منك وذاك لما يمد ،
فقد اختلفا في المعنى

وكنذك لو قلت : مررت بسلام زيد العاقلين . تريد أن تنعت الغلام ، وزيدا لم يجز ؛
لأنَّ زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل (٢) ، ولا يجوز غيره .

٤
١٠٢ / وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على أعني ،
والرفع على هما ، أو هم ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء . فأما قوله :

إِنْ بِهَا أَكْتَلْ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا (٣)

فإنه إنما ذكر واحدا لقوله (أو) . فلو أراد الحال لقال خويربا ولكنه على أعني ،
ولو رفعه على (هما) لكان جيدا .

في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : وتقول : هذا رجل وامراته منطلقان ، وهذا عبد الله ، وذاك
أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد وهما اسمان بينان على مبتدئين ، وانطلق عبد الله
ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك ، وقدم عمرو الرجلان الحلیمان (٢)
في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : (وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة انجر
والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل ، وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل ، وهذا آخر
كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد . ولا يجوز أن يجرى وصفا لما انجر من وجهين ،
كما لم يجز فيما اختلف اعرابه .)

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ على أن خويربين منصوب على الشتم فقال : فزعم أن
خويربين انتصبا على الشتم ، ولو كان على ان لقال خويربا ولكنه انتصب على الشتم .
وقال الأعمش (ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل ، ورزام ، لأن الخبر عن أحدهما لاعتراض
(أو) بينهما ، ولو كان حالا لا فرد ، كما تقول : ان في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب
الجلوس لأحدهما فلما لم تمكن فيه الحسب نصب على الهم)

وتقول : هذا رجل مع عبد الله قائمين على الحال ؛ لأنك إذا قلت (مع) فقد أشركتهما في شيء واحد ؛ كما تقول : هذا عبد الله وزيد .

وتقول : هذا رجل مع رجل قائمين على الحال ؛ لأن الوصف لا يصلح ، لاختلاف إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره (١) .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله .

= وقد ذكر الرجز المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٤ وقال : نصب خویر بین علی (أعنى) لا يكون غير ذلك ، لأنه إنما اثبت أحدهما بقوله (أو) وانشده ابن الشجرى في اماليه ج ٢ ص ٣١٨ على أن (أو) بمعنى الواو فلذلك قال خویر بین ولو كانت (أو) على بابها لقال خویر با ، ثم رد على هذا القول بكلام سيبويه .

وكذلك فعل ابن هشام في المعنى ج ١ ص ٦١ .

اكتل ، ورزام : لسان كانا يقطعان الطريق .

الخارب : اللص .

النقف : كسر الهامة وهذا مثل ضربه لعلهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء

وأبعدها مراما .

نسب في سيبويه لرجل من بنى أسد

وانظر السيوطى ص ٧٢ ومعجم البلدان (ارمام) واللسان (خرب)

ورواية الرجز في الكامل :

ابت الطريق واجتنب أرماسا ان بها اکتل او رزاما

خویر بین ينقفان الهاما لم يترك المسلم طماسا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ (باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا رجل مع رجل قائمين، فهذا ينتصب ، لأن الهاء التي في معه معرفة ،

فاشرك بينهما وكأنه قال : مع امرأتين قائمين

ومثله مررت برجل مع امرأة ملتزمين (٠٠)

هذا باب

دخول الحال فيما عملت فيه (كان)

وأخواتها ، وما أشبهها من باب العوامل

إعلم أن باب (كان) ، وباب علمت و (ظننت) داخلة كلها / على الابتداء وخبره .
فكل ما صلح في [الابتداء صلح في هذه] (١) الأبواب ، وما امتنع هناك امتنع هنا .

تقول : كان زيد في الدار قائماً . فإن شئت نصبت ، وإن شئت جعلت (في الدار)
الخبر ، ونصبت (قائماً) على الحال .

وتقول : إن زيدا في الدار قائماً على الحال ، وعلى القول الآخر : إن زيدا في الدار
قائم .

وكذلك ظننت زيدا في الدار قائماً .

وإن كررت الظرف فكذلك تقول : إن زيدا في الدار قائم فيها ، وكان زيد في الدار
قائماً فيها .

وإن شئت قلت : إن زيدا في الدار قائماً فيها . يجرى مجراه قبل التثنية . قال الله
جل وعز : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ
خَالِدِينَ فِيهَا) فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : (باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا ، وليست تثنيته
بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى وذلك قولك : فيها زيد
قائماً فيها . فانما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها ، وان زعمت أنه انتصب بالآخر فكانك قلت :
زيد قائماً فيها فانما هذا كقولك : قد ثبت زيد أميراً قد ثبت ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا ، وقد
عمل الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية لقيت عمرا عمرا . . .

فان أردت أن تلغى (فيها) قلت : فيهما زيد قائم فيها كانه قال : زيد قائم فيها فيها ،
فيصير بمنزلة قولك : فيك زيد راغب فيك . . .

وَأَنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) فَهُوَ مِثْلُ (أَنْ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعِيُونَ آخِذِينَ) وَفِي آيَةٍ أُخْرَى (فَكَاهِنِينَ)

وهذه المسألة مما اختلف فيه الكوفيون والبصريون فالكوفيون يوجبون النصب ، واحتجوا بالنقل والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) ٠٠ وقال تعالى : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)

ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرد عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بأرفع .

وقد رد عليهم الأنباري في الانصاف انظر ص ١٦٤ - ١٦٧ وانظر الرضى ج ١ ص ١٨٨

الآية الأولى في سورة الحشر : ١٧ .

واشأنية في مسود : ١٠٨ وقد قرئ برفع خالدين في الشواذ (ابن خالويه ص ١٥٤

والانصاف ص ٤١٤)

هذا باب

المعرفة الداخلة على الأجناس^(١)

اعلم أن الأشياء التي لا نستصحب فتححتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض ، تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها .

وذلك قولك : هذه أم حَبِين (٢) ، وهذا سام أبرص (٣) ، وأبو بُرَيْص (٤) ، وهذا أبو جُذَاب (٥) لضرب من الجنادب .

وكذلك : هذا / أبو الحارث للأسد ، وهذا أسامة ، وهذا ثعلب للثعلب (٦) .

وهذه بذات أوبر (٧) لضرب من الكمأة ، وهذا ابن قنبرة (٨) لضرب من الحيات ، وهذه أم عامر (٩) ، وحنماجر (١٠) ، وجيال (١١) ونحو ذلك للضبع ، وهذا حمار قبان (١٢) ، وهذا ابن عرس (١٣) ، وابن آوى (١٤) .

(١) هذا الباب بأمثله وشواهدة تقدم في ص (٤٤-٤٩) وليس فيه زيادة عما سبق
الا في لفظة (أبو جخاب)

ولا فرق بين النبايين الا في اختلاف الأسلوب والتعبير .

فتعوانه هناك : باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة ، ولست أدري سرا لهذه الاعادة .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٤

(٣) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٥

(٤) هو سام أبرص وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٧

(٥) ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨

(٦) تقدم في ص ٤٤ تعليق ٢

(٧) انظر رقم ٣ من ص ٤٤

(٨) انظر رقم ٤ من ص ٤٤

(٩) انظر رقم ١ من ص ٤٨

(١٠) انظر تعليق ١ من ص ٤٨

(١١) انظر ١ من ص ٤٨

(١٢) انظر رقم ٥ من ص ٤٤

(١٣) انظر رقم ١ من ص ٤٥

(١٤) انظر رقم ٣ من ص ٤٥

فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها
 معنى زيد وعمرو ؛ لأنك إذا قلت (زيد) فقد فصّلت بهذا الاسم الرجل ممن هو وثله .
 فإذا قلت : هذا سام أبرص ، وابن عرس - فلست تفصل به واحدا من هذا النوع من صاحبه ؛
 لأنه ليس مما يتخذ فتقصد إلى تعريف بعضه من بعض ؛ كما تفعل بالخييل والشاء
 والكلاب ، ولكننا معناه : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التي رأيتها
 وسمعت بها .

وزعم سيبويه أن قولك أسد ، ثم تقول الأسد بمنزلة رجل ، والرجل . وأسامه ،
 وأبو الحارث بمنزلة زيد ، وأبي عمرو . وأن ابن عرس بمنزلة رجل كان اسمه كنيته
 لا أسماء له غيرها ، وكذلك تقدير هذا / ، ومعناه ما ذكرت لك .

يدلُّك على أنه معرفة أن (أوى) غير مصروف ، وأنت لا تدخل في عرس ألفاً
 ولا ما ، ولا تصرف قتره ، وأسامه ، وقبان ، ولو كن نكرات لا نصرفن .

فأما ابن لبون ، وابن مخاض - فنكرة ؛ لأنه مما يتخذ الناس ، فهو نكرة إذا لم تعرف
 ما تضيف إليه . فإن أردت تعريفه عرفت ما تضيفه إليه ؛ كما قال :

وإبن اللبون إذا ما لُز في قرنٍ لم يستطع صولة البزل القناعيس^(١)

وقال :

وجدنا نهشلاً فضلت فقيماً كفضلي ابن المخاض على الفصيل^(٢)

وكذلك ابن ماء . إن أردت أن تعرفه عرفت الماء فقلت : هذا ابن الماء يافى : كما قال :

مقدمة قزا كان عيونها عيون بنات الماء أفزعها الرعد^(٣)

وقال آخر :

وردت اغتسافاً والثرياً كأنها على قمة الرأس ابن ماء مخلق^(٤)

(١) انظر تعليق ١ ص ٤٦

(٢) انظر تعليق ٢ ص ٤٦

(٣) انظر تطبيق ٣ ص ٤٦

(٤) انظر تعليق ١ ص ٤٧

/ فنعتة بالنكرة لأنه نكرة .

فأخبار هذا كأخبار رجل ونحوه ، وأخبار الأوائل كأخبار زيد وعمرو ونحوهما .
تقول : هذا ابن عرس مُقبلا ، وهذا سامُّ أبرص مُقبلا ، ويجوز فيه الرفع من حيث
جاز في زيد .

ويجوز أن تقول : هذا ابن عرس مقبلٌ ؛ كما تقول : هذا زيد مقبل ، إذا أردت زيدا
من الزيدين ، نحو : جاءني زيد وزيد آخر ، وجاءني عثمانُ وعثمانُ آخر .
فإذا أردت أن تنكر ابن عرس جعلت عرساً نكرة ، وكذلك نظراؤه تقول : هذا حمأُ
قَبَانٍ آخر ، وهذا أسامةُ آخر .

هذا باب

ما كان من الأسماء نعنا للمبهمة

وذلك ما كان من الأسماء فيه الألف واللام .

نقول : (هذا الرجل مقبل) من خمسة أوجه :

فأربعة مثل الذي ذكرنا في زيد ونحوه (١) .

والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعنا للمبهم فنقول : هذا الرجل زيد ، تجعل الرجل نعنا :

فيكون بمنزلة هذا زيد ؛ كما تقول : زيد الطويل / قائم ، قال الشاعر :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لَيْسَتْ أَعْوَامٌ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ (٢)

وإن جعلت الاسم خبيراً فالنصب . تقول : هذا الرجل قائماً كقولك : هذا زيد قائماً (٣) .

٤
٦٠٧

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ على أنه رفع سابعا خيرا عن (ذا) لان العام من

صفته .

الآيات العلامات .

يقول تفرست بعلامات هذه اندار ، ولم أعرفها الا بعد نظر واستدلال لفرط دروسها .

والبيت من قصيدة للنايفة الذبياني في مدح النعمان ، الديوان ص ٤٨ - ٥٣ .

وفي بعض طبقات الديوان : ما عرفتها . وانظر العيني ج ٤ ص ٤٨٢ - ص ٤٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « باب ما يرتفع فيه الخبر ، لانه مبني على مبتدأ او

ينتصب فيه الخبر ، لانه حال لمعروف مبني على مبتدأ .

فاما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد .

كانك قلت : هذا منطلق ..

واما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا ، وجعلت الخبر حالا

له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقا .. »

هذا باب

تشنية الأسماء التي هي أعلام خاصة

اعلم أنك إذا ثبتت منها شيئاً أو جمعته - صار نكرة ، وذلك قولك : هذان زيدان ، وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة - وإن كان الواحد معرفة - لأنك حيث قلت : هذان زيدان أخرجه مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد . كأنك قلت : هذان زيدان من الزيديين .

ألا ترى أنك لم تسم واحدا منهما زيدين ، ولا سميتهم جميعاً بزيديين ، ولكنك ثبتت زيدا وزيدا ، فجعلتهما بمنزلة رجلين .

فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهما زيداً نكرة ، فصار بمنزلة / قولك رجلين والرجلين (١) .

وكذلك قولك العمران ، ومضت سنة العمرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهما عمر ، فعرفتتهما بالألف واللام (٢) .

(١) العلم إذا ثنى أو جمع صصار نكرة ، ولذلك يعرف بدخول ال عليه في التشنية والجمع قال سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فان قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر ، وليس واحد منهما أولى به من الآخر . الا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيديين ، أي هذا واحد من الزيديين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « واما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين فانما أدخلت الالف واللام على عمرين وهما نكرة ، فصارا معرفة بالالف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به . كما اختص النجم بهذا الاسم ، وكأنهما جعلا من أمة كل واحد منهما عمر ، ثم عرفا بالألف واللام » .

وفي الكامل ج ٢ ص ١٣١ : « وقالوا العمران لأبي بكر وعمر . فان قال قائل : انما هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلم يصب ، لأن أهل الجمل نادوا بعلي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أعطنا سنة العمرين » . زعم الأصمعي أنه قول قتادة . انظر جنى الجنتين ص ٨١

وليس هذا بمنزلة قولك (أَبَانَان) للجبين ؛ لأنك سميتهما جميعاً بهذا الاسم ؛ كما تسمى الواحد بالاسم العلم .

وجاز هذا في الأماكن لأنك توميء إليها إيماءً واحداً . ولأن كل واحد منهما لا يفارق صاحبه .

ولا يكون مثل هذا الأناشي ؛ لأن الواحد يفارق صاحبه ، فتخبر عنه على حياله ، ويزول ويتصرف (١)

ومثل أبانين (عرفات) . تقول : هؤلاء عرفات مباركا فيها ؛ لأن (عرفات) اسم مواضع ، وليست مما يزول ، أو يفارق منه شيء شيئاً (٢) .

فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام فجعلوا بهما علماً . فإن فارقته رجعت إلى أنه نجم من النجوم .

(١) عرض السهيلي في الروض الألف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ لمذهب العرب في تثنية البقعة الواحدة وجمعها وذكر شواهد كثيرة لذلك وبين سره .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وتقول هؤلاء عرفات حسنة .

وهذا أبانان بينين ، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زيدين ، وزيدين من قبل أنهم لم يجعلوا التثنية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه كأنهم قالوا - إذا قلنا : أتت بزيد فقد قلنا : هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه ولم يقولوا إذا قلنا : جاء زيدان فانما تعنى شخصين بأعيانهما قد عرفنا قبل ذلك ، وأثبتنا ، ولكنهم قالوا إذا قلنا : قد جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان فانما نعنى شيئين بأعيانهما . فهكذا تقول إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

وإذا قالوا : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات فانما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما المذنين تشير لك اليهما . . . ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرر بأبان كذا وأبان وأبان كذا لم يفرقوا بينهما ، لأنهم جعلوا أبانين اسماً يعرفان به بأعيانهما وليس هكذا في الأناشي ، ولا في الدواب .
أما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب ، والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصاروا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان من الأناشي والدواب والانسنان والدابتان لا يثبتان أبداً بأنهما يزولان ويتصرفان . . .

وقال المبرد في الكامل ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ : أبان جبل وهما أبانان أبان الأسود وأبان الأبيض ثم ذكر شعر مهلهل :

لو بأبانين جاء يخطبها

ضرج ما انف خاطب بدم

وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠ والسيوطي ص ٢٤٧ ومعجم البلدان واللسان (ابن)

والاشتقاق ص ٧٧

والدليل على أنه علم ، وأنه على غير مجاز قولك : الرجل - أنك تأتي به على غير معهود ، فتعلم أنك تعنى الثريا ، ولو قلت لغيره : رأيت النجم / الذى تعلم فى أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل (١) .

وكذلك (الدبران) لأنه مشتق من أنه يدبر (٢) النجم الذى يليه فإنما هو بمنزلة الغريين (٣) اللذين بالكوفة .

كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام . فإن فارقتاه رجع نكرة (٤) .
فإن قال قائل : فلم لا يكون الدبران معرفة بهذا الاشتقاق الذى هو له ، وليس يُقال لغيره ؛ لأنه لا يقال لكل شئ دبر شيئا دبران ؟
قيل : هذا مشتق كالعذل والعديل . فالعذل للمتاع ، والعديل لا يكون إلا للناس وكلاهما نكرة .

ويقال : أصابه دبران الشوق ، ودبران المرض لما يأتى بعد (٥) .
وكذلك (الثريا) إنما هو تصغير ثروى ، وهى فعلى من الكثرة . فهذا يتهيأ فى كل شئ . يقال : رجل ثروان وامرأة ثروى ، فأما قوله :

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وقولهم النجم صار علما للثريا .. فان اخرجت الالف واللام من النجم والصعق لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالالف واللام » وهو علم بالغلبة .

(٢) فى معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٢٤ : والدبران نجم سمي بذلك لانه يدبر الثريا . وفى المخصص ج ٩ ص ١٠ : « وسمى دبرانا لدبروره الثريا » . وفى اللسان : وسمى دبرانا لأنه يدبر الثريا ، أى يتبعها .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة » .
وقد أظن ياقوت فى الحديث عن الغريين فى البلدان ج ٤ ص ١٩٦ - ٢٠٠ وانظر جنى الجنيتين ص ٨٤

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الالف واللام من قبل أنه عندهم الشئ بعينه »

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « فان قال قائل : يقال لكل شئ صار خلف شئ دبران ، ولكل شئ عاق عن شئ عيوق ، ولكل شئ سمك ، وارتفع سماك فانك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعديل فالعديل ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ، ليفصلوا بين المتاع وغيره ، ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان .. »
وانظر المقتضب ج ٣ ص ٣٨٢

لنا قمرها والنجوم الطوالع^(١)

يريد الشمس والقمر ، فإنه جعل ذلك نكرة ، وعرفه بالألف واللام ، كما جاز أن يسميها قمرين ، وهذا على التمثيل ، كشيء يسمى به الرجل اجماله وبهائه .

/ وكذلك قول الشاعر :

جزاني الزهْدَمَانُ جَزَاءَ سُوءِ وَكُنْتُ المرءُ أُجْزَى بِالكَرَامَةِ^(٢)

لأنه جعلهما من أمة كل واحد منهما زهدم على ما وصفت لك في زيد . وإنما هما زهدم وكردم ، فجمعهما على اسم كما جمع الشمس والقمر على القمر .

وكذلك العُمرَان ، إنما هما أبو بكر وعمر^(٣) . إلا أنه رد ذلك إلى مثل حُكمم الزيدَين إذا جمعتهما على اسم واحد .

وأنت إذا قلت : (هذا زيد مقبل) تريد : هذا واحد ممن له هذا الاسم ، ولا تقصد إلى علم بعينه - كان ذلك على منهاج ما ذكرنا في التثنية .

فإنما المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون في التثنية والجمع إلا معرفة . تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبد الله ، وهؤلاء عبدو الله ، وعبيد الله ، وعباد الله ، ولأدنى العدد أعبد الله ؛ لأن هذا تعرفه بأنه مضاف إلى معرفة . فالذي يعرفه معه .

(١) في الكامل ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ : « وقوله : عشية سال المربدان كلاهما يريد المربد ومايليه مما جرى مجراه والعرب تفعل هذا في الشيئين اذا جرى في باب واحد قال الفرزدق :
أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع
يريد الشمس والقمر ، لانهما قد اجتمعا في قولك النيران وغلب الاسم المذكور وانما يؤثر في مثل هذه الخفة »

البيت من قصيدة للفرزدق في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ وفي التمام ص ١٠٧ .

(٢) ذكر المربد في الكامل ج ٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ يوم جيلة الذي قتل فيه لقيط بن زرارة ، وأسر حاجب بن زرارة . أسره الزهدمان (زهدم العبسي ، وكردم أخوه) ومعهما مالك ذوالرقبة . وقد تعقب علي بن حمزة في التنبهات كلام المربد ، ذكر القصة بتفصيل واف من طريقين ، وذكر أن الزهدمين هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير بن رواحة العبسيان ، وقد اختلفا في أسر حاجب بن زرارة مع مالك ذى الرقبة . ثم ذهبوا الى قيس بن زهير ، ثم ذكر ما كان بين قيس بن زهير وبين الزهدمين من غضب فانشد قيس شعرا مطلعها بيت الشاهد وقد ذكر ابن حمزة هذا الشعر بروايتين عن طريقين

وانظر اللسان (زهدم) ، والنقائض ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ١١٣ ، والاشتقاق ص

٢٨٠ و ٥٥٤

(٣) انظر الكامل ج ٢ ص ١٣١ ، ج ٨ ص ٥ وتعليق رقم ٢ من ص ٣٢٣

كذلك هذا غلام زيد ، وهذا غلاما زيد .

وكذلك ما كان منه كنية . تقول : هذا أبو زيد ، وهذا أبو زيد ؛ لأنك تريد :
/هذان المعروفان بهذا الاسم ، وصاحبها هذه الكنية ، وهؤلاء أبو زيد (١) ، وآباء زيد . لا يكون
إلا ذلك .

ومثله : هذان ابنا عم . وهذان ابنا خالة (٢) : أى كل واحد منهما مضاف إلى هذه القرابة .
فإن أردت ألا تُخبر عن الكنية نفسها ، ولكن تُخبر أن كل واحد منهما أو منهم له
ابن يقال له زيد - قلت : هذان أبوا الزيدين وهؤلاء آباء الزيدين . تخبر أنهم آباء هؤلاء القوم ،
كقولك : هاتان دارا الرجلين ، ومنزلا أخويك .

والفصل بين هذا والأول ، أنك تومئ في هذا الموضع إلى شخصين أو إلى شخصٍ تُضيف
إليها .

وأنت في الأول إنما تقصد إلى كنية يُعرف بها واحد أو اثنان أو ثلاثة ، ولا تومئ إلى
شخص هذا الاسم له .

فعلى هذين المعنيين مجرى هذا .

(١) قالوا في أب أبون . وفي أخ أخون وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٧٤

(٢) في اصلاح المنطق ص ٣١٢ : « وتقول : هما ابنا عم ولا تقل : هما ابنا خال ، وتقول :
هما ابنا خالة . ولا تقل هما ابنا عمه » .

وفي اللسان (عم) : « قال ابن برى يقال ابنا عم ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه :
يا ابن عمي ، وكذلك ابنا خالة ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه : يا ابن خالتي ، ولا يصح
أن يقال هما ابنا خال ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن خالي والآخر يقول له : يا ابن
عمتي ، فاختلفا ، ولا يصح أن يقال : هما ابن عمه ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن عمتي
والآخر يقول له : يا ابن خالي » .

وأقول : لو تزوج كل من زيد وعمرو أخت الآخر لكان ابناهما ابني عمه وابني خال .

هذا باب

الظروف من الأمكنة والأزمنة

ومعرفة قسَميها ، وتمكُّنُها ، وامتناع ما يمتنع منها
من التصرف ، ويُقال من الصرف

4
612
/ أعلم أَنَّ الظروف مُتَضَمِّنَةٌ للأشياء . فما كان منها معه فِعْلٌ أو شَيْءٌ في معنى الفِعْلِ فمجره
مَجْرَى المفعول . فَإِنْ أَطْلَقْتَ الفِعْلَ عَلَيْهِ نَصَبْتَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ لَهُ أَوْ شَعَّاتَهُ عَنْهُ رَفَعْتَهُ ، وَنَصَبْتَهُ -
إِذَا انْتَصَبَ - عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ .

وذلك قولك : سرت يوم الجمعة : وجلست خلف زيد ، ودون عبد الله ، وقدام أخيك .
فهذه كلها مفعول فيها بانك جلست في هذه المواضع ، وسرت في هذا الحين .

فإن شغلت الفِعْلَ قلت : يوم الجمعة سرت فيه ، ومكانكم قمت فيه ؛ كما تقول :
عبد الله تكلمت فيه ، وزيد شفعت فيه ، وأخوك مررت به .

من رأى نَصَبَ هذا نَصَبَ الظروف بما سذكروه بعد هذا الباب إن شاء الله .

وذلك أَنَّ قولك : زيد مررت به ابتداءً وخبر ، (ومررت به) في موضع قولك
(منطلق) إذا قلت : زيد منطلق .

وكذلك : مكانكم قمت فيه ، ويوم الجمعة سرت فيه بمنزلة قولك : يوم الجمعة مبارك
ومكانكم حسن .

4
613
وإذا كان الفِعْلُ لَهُ / فكذلك . تقول : مضى يوم الجمعة ، وحسن مكانكم ؛ لأنها
أسماء كزيد وعمرو ، وإن كانت مواضع للأشياء .

فأما ما يكون في معنى الفِعْلِ ، فينتصب به فنحو قولك : المال لك يوم الجمعة ؛ لأن

معناه : تَمَلِّك ، وزيد في الدار يومنا هذا ؛ لِأَنَّ معناه الاستقرار ، وزيد صديق عبد الله
اليوم ؛ لِأَنَّ معناه أَنَّهُ يُؤَاخِيهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ (١) .

واعلم أَنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال
فَأَمَّا وَقُوعُهَا لِلأَسْمَاءِ فَلِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْاِسْتِقْرَارِ .

تقول : زيد خَلَفَكَ ، وزيدُ أَمَامَكَ ، وعبدُ الله عندكم ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى اسْتَقْرَرَّ عَبْدُ اللَّهِ
عندك .

[فَأَمَّا الظروف من الزمان فَإِنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُ الْجُثْثَ ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِقْرَارَ فِيهَا لَا مَعْنَى لَهُ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زيد عندك يوم الجمعة (٢)] لِأَنَّ معناه زيد استقرَّ عندك في هذا
اليوم . ولو قلت : زيد يومَ الجمعة لم يستقم ، لِأَنَّ يومَ الجمعة لا يخاو منه زيد ولا
غيره فلا فائدةَ فيه ، ولكن القتالُ يومَ الجمعة ، واجتماعكم يومَ الجمعة ، واجتماعكم يوم

(١) لابن الشجري رأى غريب فى ناصب الظرف قال فى أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ :
« والناصب للظروف أحد شيئين :

الأول فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر .

فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد .

وما قام مقام الفعل قولك : زيد منطلق الساعة وراء بكر وانطلاق زيد اليوم خلفك

عجبني ، وفرسك مركوب غدا فرسخا .

وقد يعمل ظرف المكان فى ظرف الزمان كقولك : زيد فى داره اليوم ، وتقدمه عليه

فتقول : الساعة زيد خلفك ، فتعمل فيه معنى الفعل مقدا ، كما عملته فيه مؤخرا . فمن

اعماله فيه مقدا قولهم : كل يوم لك ثوب ومثله فى التنزيل (هنالك الولاية لله الحق)

الا ترى أن هنالك مشاريه الى يوم القيامة .

فان كان المبتدأ اسم حدث ، وجئت بعده بظرفين : زمانى ، ومكانى ، كقولك : القتال يوم

السبت خلف المدينة جاز أن يعمل كل واحد منهما فى الآخر . فاذا عملت ظرف الزمان

فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة . فاذا عملت ظرف المكان فالتقدير :

القتال واقع خلف المدينة يوم السبت . وانما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الطرفين فى

الآخر ، لان الكلام يتم بظرف الزمان خيرا ، كما يتم بظرف المكان . . .

وانظر الرضى ج ٢ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .

(٢) تصحيح السيرافى

كذا ، وموعدكم اليوم يا فتى ؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها (١) .

ولو / قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، وأنت تريد النسب لم يجز ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل ، فلا يكون له وجه فائدة ، ولكن إن قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، تريد به الصداقة كان جيدا ؛ لأنك قلت : يؤاخيك في هذا اليوم ، فعلى هذا تجرى هذه الأشياء (٢) .

واعلم أن هذه الظروف التمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولا بها . وإنما هذا على حذف حرف الإضافة .

ألا ترى أن قولك : (مررت بزيدا) لو حذف الباء قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة . وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٣) إنما هو - والله أعلم - من قومه . فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل . وقال الشاعر :
مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ (٤)

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢
(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، والمناسب أن يقول : كانك قلت يؤاخيك
(٣) تقدم حديثه عن الآية في ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٤٢ وقد مثل بالآية سيبويه أيضا ج ١ ص ١٦
(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨ على أن الأصل اختيار من الرجال ، فحذف من وعدى الفعل الى مفعولين .
وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ١ ص ١٣٧ .
الزعازع : جمع زعزع كجعفر وهى الريح التى تهب بشدة عنى بذلك الشتاء .
سماحة ، وجودا مصدران منصوبان على المفعول لاجله . كانه قيل : اختير من الرجال لسماحته وجوده ، ويجوز أن يكون حالين أو تمييزين .
وأراد بقوله : منا أباه غالبا فانه كان جوادا .
والبيت مطلع قصيدة للفرزدق فى ديوانه ص ٥١٦ - ٥٢٢
وروايته فى الديوان ومنا وكذلك فى الكامل وروى فى سيبويه والمقتضب منسا بالخرم وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٧٢ - ٦٧٣

/ يريد : من الرجال . وقال الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)

يريد : بالخير . وقال :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

يريد من ذنب . فهذا على هذا .

فمما جاء مثل ما وصفت لك في الظروف قوله :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهار نوافله (٣)

يريد : شهدنا فيه .

فأما قول الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بل مكرهم في الليل والنهار ، فأضيف المصدر إلى المفعول ؛ كما تقول : رأيت بناء دارك جيداً ، فأضفت البناء إلى الدار ، وإنما البناء فعل الباني (٤) .

وكذلك : ما أحسن خيطة ثوبك ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول ، لأنه فيه يحل ، والمفعول فيه كالمفعول به ، قال الشاعر :

/ لَقَدْ لُمْتَنِي يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (٥)

والمعنى : بنائم المطي فيه . ومثله :

فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَى هَمِّي (٦)

ويروى : وتجلي وقال :

أَمَّا النَّهَارُ فَنَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (٧)

(١) تقدم في ج ٢ ص ٣٦ ، ٣٦١ ، ٨٦ ،

(٢) تقدم في ج ٢ ص ٣٢١

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥ ، ١٠٧

(٤) ذكر الآية في ج ٣ ص ١٠٥ واحال على ما هنا

(٥) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٦) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على أنه أخبر عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل

باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً .

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفةً ونكرةً ، ويتصرف - فهو كزريد وعسرو ، يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مصححاً ، وعلى السعة .

فأما المصحح فنحو قولك : شهدت يوم الجمعة ، ووافيت يوم السبت ويوم الأحد ، وقاسيت يوماً ضويلاً .

وأما على السعة فقولك : يوم الجمعة ضربته زيدا ، تريد : ضربت فيه زيدا ، فأوصات الفعل إليه .

فإن أجرئته - إذا جعلته مفعولاً - مجرّى ما لم يُسمَّ فاعله - قلت : سيرَ بزید يومان ، وسيرَ على قرسك ليلتان . أقمت ذلك مقامَ الفاعل ، كما تقول : دُخِلَ بزید، الدارُ .

وما أجرئته من هذه / الأسماء ظرفاً انتصب في هذا الموضع بأنّه مفعول فيه ، فقالت : سيرَ بزید يومين ، لأنّك أردت أن السير وقع في يومين ، وأقمت (بزید) مقامَ الفاعل وإن كان معه حرف خفض ؛ لأنّ قولك : سيرَ بزید ، بمنزلة قولك : ضربَ زید . ولهذا موضع^(١) نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

ما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مجراه . تقول : سيرَ بزید فرسخان ، وسيرَ زید خلفك ، وسيرَ بزید أمامك ، وسيرَ بزید المكان الذي تعلم .

واعلم أنّ من هذه الظروف ظُروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ، وإنّما ذلك على مقدار القصد إليها .

فمما لا يكون العمل في بعضه دون بعض قولك : صمت يوماً . لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم ؛ لأنّه حكم الصوم ، وإنّما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً .

= الساج : شجر بالهند

وصف محبوباً يقيد بالنيهار ، ويوضع بالليل في خشبة منحوتة .

ورواية سيبويه : في قعر منحوت ورواية الأعلام والأبيات المشكّلة كرواية القتضب

انظر الأبيات المشكّلة ص ٧١ .

ولم ينسب البيت لقائل معين

(١) تقدم في ج٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ج٤ ص ٥١

وكذلك : سرت فرسخاً ، وميلاً لأنك مؤقت ، وإنما تريد أن تُخبر بمبلغ سيرك .
وتقول : لقيت زيدا / يوم الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم ؛ لأنك لست بموقت ،
إنما أنت مؤرخ

ولو قيل لك : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لجرى جواباً لـ « كم » ؛
لأن معناه ثلاثون يوماً . وإنما « كم » سؤال عن عدد (١) .

وإن قيل : متى لقيت زيدا ؟ فقلت شهراً - لم يجز ؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض
شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقفت له فتعرفه (٢) . فإنما جواب ذلك يوم الجمعة ، أو
شهر رمضان ، أو ما أشبه ذلك .

و (أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان ، و (كم) داخلة على كل عدد ؛ كما أن
(كيف) مسألة عن كل حال .

* * *

فإنما الظروف التي لا تتمكن فنحو : ذات مرة (٣) ، وبُعِيدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وسحر إذا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٠ : « باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى
فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم
الجمعة .

وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول أمس ، وأول من أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير
في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم .
ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله ..

ومما لا يكون العمل فيه من الظروف الا متصلاً في الظرف كله قولك : سير عليه الدهر ، والليل
والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً ..
ويدل على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات
أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة
دون الساعات وكذلك النهار ..

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١١ : « أما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ، ولا تريد بها
عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشباه هذا »
وانظر الرضي ج ١ ص ١٧٠

وللمبرد مناقشة في الظروف التي تكون جواباً لكم وجواباً لمتى ورد عليه ابن ولاد انظر
الانتصار ص ٦٤ - ٦٨

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣ (٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣

أردت سحر يومك (١) ، وبكرًا (٢) ، وكذلك عَشِيَّة ، وعتمة ، وذا صباح ، وكلُّ ما كان من معنى عَشِيَّة ، وضحوة (٣) ، وكذلك أمْس (٤) .
ومن المكان نحو : عند (٥) ، وحيث (٦) وكلُّ ما كان في معناها مما لا يَخُصُّ موضعاً . وهذه جُمَلٌ يُؤْتَى على تفصيلها إن شاء الله .

- (١) تقدم في ج٢ ص ١٠٣
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « ومثل ذلك سير عليه بكرًا ألا ترى أنه لا يجوز لك موعداً بكر ، ولا مذ بكر ، والبكر لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن ذات مرة ، وبعيدات بين » .
البكر : بمعنى البكرة كما في اللسان .
- (٣) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ ، وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه يجرى مجرى عشية يومك الذي أنت فيه .
وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، كما تقول صباحاً ، ومساءً وبكرًا .
وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة ، وكذلك سير عليه ليلاً ونهاراً إذا أردت ليل ليلتك ، ونهار نهارك » .
- وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥١ « والقسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسماها أوقات الزمومها الظرفية ، فلم يرفعوها ، ولم يجرها وما هي : صباح ، وعشاء ، وضحوة ، وعتمة .
تقول : خرجت عتمة ، وخرج زيد ضحوة ، وعشاء إذا أردت ضحوة يومك أو يوم غيره بعينه ، وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها » .
- وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة ، وبكرة وضحوة ، وبكر ، وسحر ، وسحير ، وعشية ، وعتمة ، ومساء ، وصباح : ونهار : وليل وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته وضحاها ، وبكره ، وسحره ، وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها » .
- وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٤) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٦٠ « وأما أمس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف ، فصار معرفة بدلالة وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم : خرجت أمس الأحداث » . ومنهم من عدله عن الألف واللام » .
- ومن بناء من العرب ، فنكره ، أو أضافه ، أو أدخل عليه الألف واللام أعربه ، فقال : رب أمس معجب لنا ، وما كان أطيّب أمسنا ، وأمسننا أعجبني ، وإن الأمس راقني » . وإنما استحق الاعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمينه معنى لام التعريف » .
- وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٣ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ والرضى ج ٢ ص ١١٧ والخزانة ج ٣ ص ٢١٩-٢٢٢ . والمقتضب ج ٣ ص ١٧٣
- (٥) ذكرها في ج ٣ ص ١٠٣ وسعيد ذلك مع التعليل ص ٦٢٢ .
- (٦) سيعلل لعدم تمكنها في ص ٦٢٧ .

فمثلُ خَلْفَ ، وأمام ، وقدَّام يجوز أن تقع أسماء غير ظروف / وذلك فيها قليل لما أذكره (١) .
ومثل اليوم ، واللييلة ، والفرسخ ، والميل ، والنَّحو والناحية (٢) .
وما كان اسماً ليوم نحو : الثلاثاء ، والأربعاء فأكثر تصرفاً (٣) في الأسماء لما أذكره
لك إن شاء الله .

عِلْمُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ - تَعَدَّى ، أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ - فَإِنَّهُ مُتَعَدِّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :
إلى المصدر ؛ لأنه منه مشتقٌ وعليه يَدُلُّ ، وذلك قولك : قمت قياماً ، وقعدت قعوداً ،
لأنك إذا قلت : قمت قياماً فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهو لازم للفعل .
وإذا قلت : (قمت) لم تدلَّ على مفعول ؛ فلذلك لم يتعدَّ .
ألا ترى أنك تقول : ضربت ، فتدلُّ على أَنَّ لِفِعْلِكَ من قد وقع به ؛ فلذلك تعدَّى
إلى مفعول . فالزَّوَل لا يتعدَّى إلا بما فيه من الدلالة عليه . فكلُّ فِعْلٍ لا يخلو من مصدره .
ويلى المصدرَ الزمانُ . فكلُّ فِعْلٍ يتعدَّى إلى الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : (قمت) دلت
على أَنَّ فِعْلَكَ فيما مضى من الدهر .
وإذا قلت : أقوم ، وسأقوم - دلت على أنك ستفعل فيما يُستقبل من الدهر . فالفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ : « وأما الخلف ، والامام ، والتحت والدون فتكون أسماء
وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » وقال في ص ٢٠٤ : « فأما الخلف والامام والتحت
فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء وقد جاءت على ذلك في اللام والأشعار » وكلام سيبويه
يعارض بعضه بعضاً وقال الشجري ج ٢ ص ٢٥٢ « فأما ظروف المكان فمنها أيضاً ما يتصرف وينصرف
كخلف ، وأمام ووراء ، وقدام »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٤ والمقتضب ج ٣ ص ١٠٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : « باب ما ينتصب من الأماكن ٠٠ وهو ناحية الدار وهو
ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكانا صالحا ٠٠٠ » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٨ : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما
أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة ٠٠٠ .
وان شئت رفعت ، فجعلت الآخر الأول ، وكذلك اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، وان شئت رفعت
فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون الارتفاع ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بعمل
فيه . كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع ٠٠٠ » .

إنما هو مبنىٌ للدهر بأمثالته ، ذ(فَعَلَ) لما مضى منه ، و(يَفْعَل) يكون لما أنت فيه / ولما لم يقع من الدهر ؛ فلذلك تقول : سرت يوماً ، وسأسير يوم الجمعة لأنه لا ينفكُ منه .

والمكان لا يخلو فِعْلٌ منه ، وهو أبعد الثلاثة (١) ، لأنَّ الفِعْلَ ليس بمبنى من لفظه ، ولا للمكان ماضٍ ومستقبل فيكون الفِعْلُ لما مضى منه ولما لم يمض . واكْنُكُ إذا قلت : فَعَلْتُ ، أو أَفْعَلُ - عُلْمٌ أَنْ للحدث مكاناً ؛ كما عُلْمٌ أَنَّهُ في زمان .

فإن كان المكان ثمَّ لا يخلو الحدث منه - حَصَرَهُ حَصَرَ الزمان ، ونَعَدَى الفِعْلُ إليه .

وإن كان المكان مخصوصاً ، لم يتعدَّ إليه إلا كما يتعدَّى إلى زيد وعمرو .

فأمَّا المكان الذي لا ينفكُ الحدث منه فنحو جلست مجلساً ، وقمت مكاناً صالحاً ؛ لأنه لا يقوم إلا في مكان ، وإنما نَعَتَهُ بعد أن أُعْمِلَ فيه الفِعْلُ ، ولا يجلس إلا في مجلس .

وكذلك : سرت فرسخاً ؛ لأنَّ السير لا يخلو من أن يكون فرسخاً أو بعضه .

وجلست خَلْفَكَ لا ينفكُ منه شيء أن يكون خَلْفَ واحد ، وإنما أضافه بعد أن كان مُطْلَقاً ، وكذلك : قمت أمامك ، ونحوه .

فإن قال : جلست الدار يا فتى ، أو قمت المسجد ، / أو قمت البيت لم يجز ؛ لأنَّ هذه مواضع مخصوصة ليس في الفِعْلِ عليها دليل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : « اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه انما يذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ... »

ويتعدى الى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه ، وما لم يمض .
فاذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، واذا قال سيذهب فهو دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ففيه بيان ما مضى ، وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غداً .

ويتعدى هذا الفعل الى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان والى المكان ، لأنه اذا قال ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وان لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاباً ... »

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٧

فكلُّ ما كان في الجُملة ثَمَّ يدلُّ عليه الفِعْلُ فهو متعدُّ إليه ، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه .

فَأَمَّا (دخلت البيت) فَإِنَّ البيت مفعول . تقول : البيتُ دخلته (١) . فَإِنْ قلت :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ - ١٦ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام شبهه بالمبهم اذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » .

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

« ومن ذلك قوله في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله جل ثناؤه - (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) وقد مضى تفسير هذا فيما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه هاهنا .

والماضي الذي اشار اليه المبرد كان في ص ٧ وسقط هناك ويقول الناسخ ان الساقط مقدار ورقة .

وقد بقي بعد السقط طرف من رد ابن ولاد نسوقه هنا :

كما أن ذهبت أصلها ألا تتعدى الا بحرف . ويدل على ذلك أن مصدرها مصدر ما لا يتعدى وهو فعول تقول : دخل دخولا ، كما تقول : قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وذهب ذهبوا . ففعول مصدر ما لا يتعدى من الأفعال .

ألا ترى أن سيبويه قال في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدى الى غيرك ومصادرهما : ان فعولا انما يكون لما لا يتعدى ، نحو قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وثبت ثبوتا ، وذهب ذهبوا ، وقد قالوا الذهب ، والثبات .

وأما قولهم : دخلته دخولا ، وولجته ولوجا فكان الأصل ولجت فيه ، ودخلت فيه ، الا أنهم حذفوا (في) ، كما قالوا : نبئت زيدا يريدون عن زيد فحذفوا (عن) ها هنا .

هذا معنى قول سيبويه : ان ذهبت الشام مثل دخلت البيت .

أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت ، كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين وغيره فرق في الأصل الا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعرى ، وليس الأمر كذلك ، وانما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربما استعمل الشيء محذوفاً ، ولم يتكلم بالأصل البتة .

فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان : أعني حذف حرف الجر واثباته ، كقوله : دخلت في الدار ودخلت الدار وذهبت الى الشام وذهبت الشام .

وأما قوله : كل ما كان مثل البيت فهو بيت وليس كل ما كان مثل الشام فهو شام فلاوجه له لأن تعدى الفعل الى النكرة والمعرفة سواء بحرف أو بغير حرف . تقول دخلت مكة ، ودخلت في مكة ، ودخلت بيتا حسنا وفي بيت حسن ، كذلك ما كان مثله «

انظر الانتصار ص ٦-٧-٨ ، ص ٥٧ . =

فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونسخه (١) ،
 وخشنت صدره ، وخشنت بصدره (٢) فتمدّيه إن [خشنت] بحرف ، وإن شئت أوصلت
 النون ؛ كما تقول : نبات زيدا يقول ذلك ، ونبأت عن زيد . فيكون نبات زيدا
 مثل أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد (٣) .

وقال الشجري ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ : وما حذفوه منه (الى) قولهم : « دخلت البيت ،
 وذهبت الشام ، ولم يستعملوا ذهبت بغير (الى) الا للشام ، وليس كذلك دخلت بل هو مطرد في
 جميع الامكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق .

فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقسيد حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي
 فزعم أن البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو علي لمذهب سيبويه بأن نظير
 دخلت وتقيضه لا يصلان الى المفعول الا بالخافض (٤) .

وانظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٧٠ ج ٢ ص ٢٥٣ والمغني ج ٢ ص ١٤٢ .
 (١) في اصلاح المنطق ص ٢٨١ : « وتقول : نصحت لك وشكرت لك . فهذه اللغة الفصيحة .
 قال الله - جل وعز - (أن اشكر لي ولوالديك) وقال في موضع آخر (وأنصح لكم) ، ونصحتك
 وشكرتك لغة ، قال النابغة الذبياني :

نصحت بنى عوف فلم يتقبّلوا رسولي ولم تنجح لديهم رسائلي

وانظر ص ١٩٤ ، ج ٢ ص ٥٩ من تهذيبه ، والمختصر ج ١٤ ص ٧٣ وشرح أدب السكاك
 للجواليقي ص ٣٠٦ والاقطصاب ص ٢٦٥ .

(٢) معنى خشن : أفر صدره وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٢٧٨ وهو من أمثلة
 سيبويه وتقدم في ص ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٧ : (كما تقول نبئت زيدا يقول ذلك ، أي عن زيد) .



ونقده المبرد بقوله :

« وليس كذلك ، لأن نبات زيدا معناه : أعلمت زيدا ، ونبئت زيدا أعلمت زيدا . وأن قال قائل :
 نبئت عن زيد قائما وضعه موضع حدثت فنبئت على ضربين لا يجعل الكلام الا على وجهه »



ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : وأما قول أبي العباس ان معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا قال : لأن نبات
 زيدا معناه : أعلمت زيدا فهذا المفعول اذا رد الفعل الى مالم يسم فاعله قام مقام الفاعل ،
 وتعدى عن : ان يدخل في المفعول الثاني اذا سميت الفاعل وفي المفعول الأول اذا لم يسم
 الفاعل ، فتقول : نبات زيدا عن عمرو بكذا وكذا ، ونبئت عن زيد بكذا وكذا .

وكذلك اذا عدتها ، وحذفت (عن) قلت : نبات زيدا كذا وكذا ، ونبأت زيدا عمرا يفعل
 كذا وكذا ، وكذلك أعلمت بمنزلتها تقول : أعلمت عن زيد بكذا وكذا ، وأعلمت زيدا يفعل
 كذا وكذا .

ألا ترى أنَّ (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت . قال الله عزَّ وجلَّ ، (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) (١) . فهو في التحدى كقولك : عبرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار لأزَّه فعل وصل منك إليها ، مثل ضربت زيدا .

فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم .

فإنَّما ما لا يتمكَّن من ظروف المكان والزمان ، فسأصف لك حروفاً تدلُّ على العلة فيما جرى مجراها ، لتتناول القياس من قُرْب إن شاء الله .

فإنَّما (عند) (٢) فالذي منَّعها من التمكن أنَّها لا تخصُّ موضعاً ، ولا تكون إلا مضافة . فإذا قلت : جلست عند زيد - فإنَّما معناه : الموضع الذي فيه زيد ، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد . فهي بمنزلة (حيث) في أنَّها لا تخصُّ موضعاً ، إلا أنَّ (حيث) توضح بالابتداء والخبر ، وبالفعل والفاعل ، لعلَّ نذكرها إن شاء الله .

= فان كان دخول الحرف مع أعلمت يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدت بغير حرف كان الأمر كذلك في نبئت ، لأنه قد زعم أن معناها واحد . وإذا كان معناها واحداً في وجهيهما : أعنى في دخول الحرف وخروجه منها فكذلك هو في نبئت فلا يجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأن الانباء هو الاخبار ونحوه .

ولم يوجدنا محمد معنى غير قوله في معنى حدثت إذا جئت بالحرف : أعنى حرف الجر . فهل حدثت ، وخبرت ، وأخبرت وأنبأت ، وأعلمت الا متقاربة المعاني وان كانت العرب قد خالفت بين الفاظها ، وعدت بعضها بغير حرف ، وبعضها بحرف .

وكيفما صرفت هذه الكلمة : أعنى نبئت فلا وجه للانباء غير الاخبار ، والاعلام . فقولك نبئت زيدا يفعل ، ونبئت عن زيد أنه يفعل واحد في المعنى وان اختلف اللفظ والتعدي ، وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل ، وأعلمت زيدا يفعل .

انظر الانتصار ص ٩ - ١٣ - ١٤ .

(١) الفتح : ٢٧ . وانظر شرح الفسارقي لتعديده (دخل) في ص ٦٠ - ٦٢

(٢) انظر ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٤٥٦

وهذه تُضاف إلى ما بَعْدَهَا ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إِلَّا (مِنْ) (١) تقول : جئت من عِنْدِ زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عِنْدِ زيد ؛ لِأَنَّ المنتهى غاية معروفة ، وليس (عند) موضعاً معروفاً .

و(مِنْ) للابتداء ، وليست للمستقرّ . فهذا أَصْلُ (عند) . وإن اتَّسَعَتْ ، واتَّسَعَتْ نحو قولك : أنت عندي منطلق ؛ لِأَنَّ (عند) للحضرة ، وإنَّما أراد : فيما يحضرنى فى نفسى .

وإنَّما هذا بمنزلة قولك : على زيد / ثوب . فإنَّما يريد أَنَّهُ قد علاه ، ثمَّ تقول : عليه دَيْنٌ ، تريد أَنَّهُ قد علاه وقهره .

وكقولك : زيد فى الدار ، أى يحلُّ فيها ، ثمَّ تقول : فى زيد خُصْلَةٌ حسنة ، فجعلته كالوعاء لها (٢) .

فلقَدْ تَمَكَّنْ (عند) لا يجوز أن تجرى مَجْرَى الأسماء غير الظروف . أو قلت : سير بزید عندك ؛ كما تقول : سير بزید أمامك - لم يجرز . ولا تقول : إنَّ عندك حسنٌ ، كما تقول : إنَّ مكانك حَسَنٌ .

وكذلك (لدى) لِأَنَّ معناها معنى عند (٣) . فكلُّ ما كان غير مُتَمَكِّنٍ فى بابهِ فغيرُ مُخرجٍ منه على جهة الاتِّساع إلى بابٍ آخر .

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٥٣ : « ولا يجوز أن ترفع عندك فان دخل عليها حرف جر لم يكن الا (من) خاصة . لايجوز الى عندك وجاء فى التنزيل (فان أتممت عشرا فمن عندك) .

وفى الأشباه ج ٢ ص ٧٥ : « قال الأندلسى : الظروف التى لايدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة : عند ، ولدى ، ومع ، وقبل ، وبعد » .
وانظر الدمامينى على المغنى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ : (وأما ادفعى لدى محذوفة ، كما حذفوا يكن . الا ترى انك اذا أضفت الى مضمر رددته الى الأصل . تقول من لدنه ، ومن لدنى . فانما لدى كمن) .
وانظر ج ٢ ص ٣١١ .

ألا ترى أنْ خَلْفَ ، وأمامَ ، وقُدَّامَ ، ونحو ذلك يتصرّفن ؛ لأنَّ الأشياءَ لا تخلو منها ،
وليس الوجه مع ذلك رَفَعَهَا حتّى تضيفها فتقول : خَلْفَ كذا ، وأمامَ كذا ، حتّى تعرّف الشيءَ
بالإضافة .

ولو قلت : سير بزید خَلْفُ للدار ، أو أمامُ للدار - جاز على بُعد ؛ لأنّه نكرة ، وإن كانت
اللام توجب معنى الإضافة ، ولكنك إذا قلت : خَلْفُ لها - جعلته مبهماً ، ثمّ علّقته بها
كثولك : / هذا غلام لزيد . فقد علمنا أنّه في مِلْكِ زيد ، وليس المعروف به . فإذا قلت :
غلام زيد فهو مثل أخو زيد ، أى المعروف به ؛ كما قال لبيد بن ربيعة :

فَغَدَّتْ كَيْلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ، وَأَمَامُهَا (١)
والأجود في هذا ألاّ يجرى إلّا ظرفاً لإبهامه وإن كان مضافاً .

فإذا قلت : خَلْفُكَ واسعٌ - فالرفع لا غيرٌ ، لأنّه ليس بظرف ، وإنما خبرت عن الخَلْفِ ؛
كما تقول : زيدٌ منطلقٌ .

وكذلك يومُ الجمعة يومٌ مبارك . وإنما الظروف أسماءُ الأمكنة والأزمنة ، فإن وقع فيها
فِعْلٌ نصبها ؛ كما ينصب زيدا إذا وقع به ، إلّا أنّ زيدا مفعول به وهذه مفعول فيها .

وتقول : وسطٌ . رأسِكَ دُهْنٌ يا فتى ؛ لأنك خبرت أنّه استقرّ في ذلك الموضع ، فأسكنت
السين ونصبت لأنّه ظرف .

= في أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ : (قال أبو الفتح : واستعمل (أبو الطيب) لدن
بغير (من) وهو قليل فى الكلام لا يكادون يستعملونها الا ومعها (من) ، كما جاء فى التنزيل
(من لدن حكيم عليم) (قد بلغت من لى لى عذرا) .
وانظر الدمامينى ج ١ ص ٣٠٨ .

(١) تقدم فى ج ٣ ص ١٠٢ وجاء رفع (أمام) فى قول كعب بن مالك أيضا :
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ...
يد الدهر الا جبرئيل أمامها .
انظر الخزانة ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وتقول : وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وتقول : ضَرَبْتَ وَسَطَهُ ؛ لِأَنَّهُ
المفعول به بعينه (١) .

وتقول : حَفَرْتَ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا إِذَا جَعَلْتَ الْوَسْطَ . كُلُّهُ بَثْرًا (٢) ؛ كَقَوْلِكَ : خَرِبَ /
وَسَطُ الدَّارِ .

وكلُّ دا كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف ، وصار اسماً صحح
كقَوْلِكَ : سَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمَّنَ لـ « فِي » .

وتقول : قَمْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، كما تقول : قَمْتُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، فَتَحَرَّكَ السِّينُ مِنْ
(وَسَطِ) ؛ لِأَنَّهَا هُنَا لَيْسَتْ بِظَرْفٍ .

وتقول فيما كان من الأماكن مُرْسَلًا : أَنْتَ مِنْى عَدُوُّ الْفَرَسِ ، وَأَنْتَ مِنْى دَعْوَةُ
الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَلَمْ يَرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَإِنَّمَا يَنْبَغُ عَنْ هَذَا
معناه (٣) .

وتقول : مَوَعِدُكَ بَابُ الْأَمِيرِ ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْمَوْعِدَ ، وَتَنْصِبُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ
ظَرْفًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَوَعِدُكَ حَضْرَةَ بَابِ الْأَمِيرِ أَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ
حَضْرَةَ كَانَتْ شَيْئًا عَامًّا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٤ : « ويدل على أن المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنك
تقول : زيد وسط الدار وضربت وسطه وتقول فى وسط الدار ، فيصير بمنزلة قولك : ضربت
وسطه مفتوحاً مثله » .

وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ والرضى ج ١ ص ١٧٣
والمزهر ج ٢ ص ١٨٦ والمخصص ج ٢ ص ١٦١ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) قال أبو على فى القصرىات : « إذا قلت : حفرت وسط الدار بثرًا بالسكون فوسط ظرف ،
وبثرًا مفعول به » .

وإذا قلت : حفرت وسط الدار بثرًا بالتحريك فوسط مفعول به وبثرًا حال » (الاشباه ج ٢
ص ١٨٧) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ : « وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك : هو منى فرسخان
وهو منى عدوة الفرس ، ودعوة الرجل ، وغلوة السهم ، وهو منى يومان ، وهو منى فوت اليد ،
فإنما فارق هذا الباب الاول ، لان معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين ، ويومين ودعوة
الرجل . . . » .

وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه (١) وذلك قولك :
 موعذك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالمعنى في كل ذلك : وقت
 خفوق النجم ، و زمن مقدم الحاج ، و زمن خلافة فلان . وعلى هذا قال الشاعر :

/ وما هي إلا في إزارٍ وعِلقةٍ مُعَارَ ابنِ هَمَامٍ عَلَى حَتَّى نَحْنَعُمَا (٢)

أى في هذا الوقت .

فأما قولهم : هو منى مقصد القابلة ، ومنزلة الولد ، فإنما أراد أن يقرب ما بينهما (٣) .
 وإذا قال : هو منى مناط الثريا - فإنما منى هذا أبعد البعد (٤) .

قال الشاعر :

وإن بى حربٍ كما قد علمتمُّ مناطَ الثريا قد تعلت نجومها (٥)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٤ « باب سماً يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .
 وذلك قولك : منى سير عليه ؟ فيقول مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة
 العصر ، فالما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار .
 إذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقاً فلا داعي لتقدير مضاف كما يراه أبو حيان وانظر الجزء
 الثاني ص ١٢٢ .

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : « باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
 . . . وذلك قول العرب - سمناء منهم - : هو منى منزلة الشفاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدل ذلك
 على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة ، قائماً أردت أن تجعله في ذلك الموضع ، فصارت كقولك
 منزلي مكان كذا وكذا .

وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقصد القابلة وذلك إذا دخل ، فلزق بك من بين
 يديك .

وقال الرضي ج ١ ص ١٧٠ : (ويكثر حذف (في) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل
 على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الثريا ،
 ومقصد الخائن ومنزلة الشفاف .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : (وهو منك مناط الثريا)

وقال الشجري ج ٢ ص ٢٥٤ : (المناط موضع النوط . مصدر نطت الشيء بالشيء ، إذا
 علقته به ، أى هو بالمكان الذى نيطت به الثريا . شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا » .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ على نصب مناط الثريا على الظرفية .

يقول : هم في ارتفاع المنزلة كاللثريا إذا استعدت ، وصارت على قمة الرأس ، ومناطها
 معلقها في السماء .

فَجُمْلَةٌ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ : كُلُّ مَا تَصْرَفُ جاز أَنْ يُجْعَلَ اسْمًا ، وَيَكُونُ فاعِلا وَمَفْعولا ،
وَكُلُّ مَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَزِيدُوا بِهِ عَلَى الظرف .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

قَوْرَدَنَّ وَالْعِيوقُ مَقْعَدَ رَابِيٍّ وَالضَّرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَتَابِعُ (١)

فَإِنَّمَا أَرَادَ التَّقْرِيبَ ، وَأَرَادَ : مَقْعَدَ رَابِيٍّ وَالضَّرْبَاءُ مِنَ الضَّرْبَاءِ .

= وفي أمالي انشجری ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ : « فيحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم ان
(مناط الثريا) خبرا ثانيا ، و (قد تعلت نجومها) خبرا ثالثا على أن تعود الهاء الى بنى
حرب ، ويجوز أن يكون كما قد علمتم ، ومناط الثريا خبرين ، وقد تعلت نجومها حالا من الثريا ،
ويجوز أن يكون مناط الثريا حالا من الضمير المحذوف من علمتم ، وعلمتم بمعنى عرفتم ، أى
كما عرفتموهم حالين فى مناط الثريا »

ونسب البيت سيبويه والأعلم الى الأخوص ونسبه ابن الشجرى الى عبد الرحمن بن
حسان .

والأخوص يقال بالخاء المعجمة ، والحاء المهملة وانظر المؤلف والمختلف ص ٤٧-٤٨

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٠٥ على نصب (مقعد) على الظرفية ،

قال السيرافى : « اعلم ان هذا الباب ينقسم قسمين : أحدهما يراد به تعيين المنزلة من بعد
أو قرب . والآخر يراد به تقدير القرب والبعد .

فأما ما كان من ذلك يراد به تعيين الموضع ، وذكر المحل من قرب أو بعد فانه يجوز فيه
النصب على الظرف والرفع على خبر الأول تشبيها .

والأكثر فيه النصب . ويدلك على ذلك انه تدخل الباء عليه فتقول : هو منى بمنزلة ، كانه
قال : هو منى استقر بمنزلة والباء ، وفى بمعنى واحد وهو منى بمزجر الكلب اذا أردت : هو مهان
مباعد .

فاذا نصبت فالنائب استقر ، واذا رفعت فقلت : هو منى مقعد القابلة جعلته بمنزلة قولك :
هو قريب كمقعد القابلة .

فان قلت : هو منى مناط الثريا فكأنك قلت : هو بعيد »

العيقوق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا ، وفوق الجوزاء .

المقعد : مكان القعود .

رابيء : اسم فاعل من ربأ من باب منع بمعنى علا وارتفع وأشرف .

الضرباء : جمع ضريب ، ككريم وكرماء وهو الذى يضرب بالقداح وهو الموكل بها ، ويقال له

الضارب أيضا .

رابيء الضرباء . هو الذى يقعد خلف ضارب قداح الميسر يرتبها فيما يخرج من القداح ،

فيخبرهم به ، ويعتمدون على قوله فيه وهو مأخوذ من ريئة القوم وهو طليعتهم .

النجم : الثريا ويروى فوق النظم يعنى نظم الجوزاء .

وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ (١)
فإنما اضطررنا ، فأجراه اسما . ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح .

يتتلع : يتقدم ، ويرتفع مأخوذ من التلعة .

١ (العيوق مقعد) : جملة أسمية حال من نون وردد .

يقول : وردت الأتن الماء والعيوق من النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، أى خلفه لا يتقدم وهذا انما يكون فى صميم الحر عند الاسحار وانما قال خلف النجم ، لأنك فى الصيف ترى المجرة عند الاسحار كأنها ملوية فترى العيوق متخلفا عن الثريا، وهذا الوقت الذى أشار إليه هو وقت ورود الوحش الماء ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع ونواحيها
و (مقعد) و (خلف) منصوبان على الظرفية وقع الأول خبر العيوق والثانى بدلا منه .
كانه أراد والعيوق من خلف النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، فحذف من خلف ، لأن البدل وهو قوله خلف النجم يدل عليه ، كما حذف من الضرباء لأن جملة الكلام يدل عليه .
ويجوز أن يكون خلف النجم فى موضع الحال كأنه قال : والعيوق من النجم قريب متخلفا عنه ، ويجوز العكس فيكون خلف النجم خبر المبتدأ ومقعد حالا والعامل فيه الظرف كأنه قال والعيوق مستقر خلف النجم قريبا .

وجملة : لا يتتلع أما خبر بعد خبر وأما حال بعد حال

البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة فى رثاء سبعة أبناء ماتوا فى يوم واحد وهى فى صدر ديوانه ص ٢١-٢٠ وفى جمهرة أشعار العرب ص ٢٦٤-٢٧٣ ، والخزانة ج ١ ص ٢٠١-٢٠٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٦ على خروج ذى صباح عن الظرفية فجره بلاضافة على لغة خثعم قال (وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح . أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا أنه قد جاء فى لغة الخثعم مفارقا لذات مرة ، وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فإن يكون بمنزلتها)

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٢ أن اضافة (ذو) فى البيت من اضافة المسمى الى اسمه وما زائدة للتعظيم يريد ان الذى يسوده قومه لايسودونه الا لشيء من الخصال الجميلة رأها قومه فيه .
وقال أبو الفتح : (ما) مجرورة الموضع لأنها وصف لأمر : أى لأمر معتد . ومثله فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٢

والبيت نسبه سيبويه الى رجل من خثعم ونسبه الزمخشري فى المفصل ج ١ ص ٢٦٨ والسهيلي فى الروض ١ : ٢٢٠ الى أنس بن مدركة الخثعمى

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ ج ٢ ص ٥٤٥ وأملى الشجرى ج ١ ص ١٨٦

وتفسير مسائل المقتضب للفارقى ص ٤٧ والبيان ج ٢ ص ٣٥٢ ، ج ٣ ص ٢١٨

وللسهيلي رأى مخالف لرأى سيبويه والمبرد فى هذا البيت

انظر الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١

وأما قولنا في (حيث) إنها لا تتمكّن/ فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها .

فذلك لأن (حيث) في الأمكنة بمنزلة (حين) في الأزمنة ، تجري مجراها ، وتحتاج إلى ما يوضحها ؛ كما يكون ذلك في الحين . إلا أن (حين) في بابها ، وهذه مُدخلة عليها ؛ فلذلك بنيت ، وذلك قولك : قمت حيث زيد قائم ، وقمت حيث قام زيد ، ولا يجوز قمت حيث زيد ؛ كما تقول : قمت في مكان زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة .
ألا ترى أنك تقول : آتيك إذا قام زيد ، وجئتك إذا قام زيد ، وحين قام زيد ، وجئتك حين زيد أمير ، ويوم عبد الله منطلق . فهذا تأويل بنائها ؟ (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : (باب الظروف المبهمة غير المتسكنة وذلك لأنها لا تضاف ، ولا تصرف تصرف غيرها ولا تكون نكرة وذلك أين ، وكيف ، ومتى ، وحيث ، وأذا ، وأذا ، وقيل وبمنه . فهذه الحروف واشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبيحت بالأصوات ، وبما ليس باسم ولا ظرف) .
وقال الشجري ج ٢ ص ٢٦٢ : (ومنها حيث وهو من الظروف التي لزمتها الإضافة إلى جملة . فأشبهه بذلك (إذ) . تقول : جلست حيث زيد جالس وحيث جلس زيد ، كما تقول : خرجت إذ زيد جالس ، ودخلت إذ جلس زيد)

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ٩٠ : (والذي أوجب بناء ما أتينا تقع على الجهات الست . . وعلى كل مكان . . فضاهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت (إذ) مضافة إلى جملة توضحها أوضحت (حيث) بالجملة التي توضح بها (إذ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل وحين افتقرت إلى الجملة بعدها اشبهت الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات)

والجمهور على أن (حيث) ظرف غير متصرف ويرى أبو الفتح في الخصائص ج ٣ ص ٥٧ أن حيث فاعل في قولك : يسمعني حيث يسمعك .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ : (وقد يجيء حيث ، واذ متصرفين . .)

وقال في ج ٢ ص ١٠١ : (وظرفيتها غالبية لا لازمة .)

وانظر المغني ج ٧ ص ١١٧ ، ج ٢ ص ٦٧ ، والدمامي ج ١ ص ٢٦٧ ، والخزرجي ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٥٧

هذا باب

إضافة الأزمنة إلى الجُمْل

إعلم أَنَّهُ ما كان من الأزمنة في معنى (إِذْ) فَإِنَّهُ يُضَافُ إِلَى الفِعْلِ والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

وذلك قولك : جئتك إِذْ قام زيد ، وجئتك إِذْ زيدٌ في الدار .

فعلى / هذا تقول : جئتك يومَ زيدٍ في الدار ، وجئتك حينَ قام زيد (١) .

وإن كان الظرفُ في معنى (إِذَا) لم يَجْزِ أَنْ يُضَافَ إِلَّا إِلَى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إِذَا) .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : آتيتك إِذَا قام زيد ، وَإِذَا طلعت الشمس ، ولا يجوز . آتيتك إِذَا زيدٌ منطلقٌ ؛ لِأَنَّ (إِذَا) فِيهَا معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إِلَّا بِالْفِعْلِ (٢) .
تقول : إِذَا أعطيتني أكرمته ، وَإِذَا قدم زيد آتيتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ : (باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)
وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ٠٠)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل والى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (اذ) فأضيف الى ما يضاف اليه (اذ) واذا كان لما لم يقع لم يضاف الا الأفعال لأنه في معنى (اذا) و (اذا) هذه لا تضاف الا الى الأفعال)

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١١٩ : (وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف الى الابتداء والخبر ، فتقول : جئتك يوم زيد أمير ، ولا يجوز ذلك في المستقبل ٠٠)

وعلق الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٩٧ على كلام المبرد في الكامل بقوله :
وقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) و قوله (يوم هم بارزون) ونحو ذلك يكذبه)
فقد أفرد المبرد بالتكذيب ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه هنا .

وقول الله عز وجل : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (١) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٢) مَعْنَاهُ :
 إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ ، ولولا هذا الفِعْلُ لم يصلح أن يقع بعد (إِذَا) لما فيها من معنى الجزاء (٣) .
 فعلى هذا تقول : آتيتك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيتك يوم زيد منطلق ، لما ذكرت لك .
 قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٤) وقال (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٥) .

فَأَمَّا (إِذْ) فَإِنَّمَا يقع بعدها الجُمْلُ ؛ لَأَنَّهُ لا معنى للجزاء فيها ؛ لَأَنَّهَا ماضية لا تحتاج
 إلى الجواب . تقول : جئتك إِذْ قام زيد ، وكان هذا إِذْ زيدٌ أميرٌ ؛ كما تقول : هذا كان
 يوم الجمعة .

فإذا / كان بعدها فِعْلٌ ماضٍ قُبِحَ أن يُفْرَقَ بينها وبينه .

تقول : جئتك إِذْ يقوم زيد ، فَإِنَّمَا وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعه إِيَّاهُ ،
 و (قام) لا يُضارع الأَسْمَاءُ . و (إِذْ) إِنَّمَا تُضَافُ إلى فِعْلٍ وفاعل ، أو ابتداء وخبر .
 فإذا أُضِيفَتْ إلى الفِعْلِ قَدَّمَ ، وإذا أُضِيفَتْ إلى الابتداء قَدَّمَ ولم يكن الخبر إِلَّا اسما
 أو فِعْلا مَّا يُضَارَعُ الأَسْمَاءُ (٦) .

وَمَا لا يجوز أن يكون ظرفاً : ناحية الدار ، وجَوْفُ الدار ؛ لَأَنَّهَا بمنزلة اليد والرجل .
 فكما لا تقول : زيد الدار ، لا تقول : زيد جوف الدار حتى تقول في جوفها . (٧)

(١) الانفطار : ١ .

(٢) الانشقاق : ١ .

(٣) سيبويه يرى أن (إذا) مضافة إلى الجملة الاسمية في مثل هاتين الآيتين وانظر كتابه ج ١
 ص ٥٤ وقدمنا رد المبرد عليه في ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨ . أجاز سيبويه ذلك مع قوله في ص
 ٤٦ . « وإذا هذه لاتضاف إلا إلى الأفعال »

(٤) المائدة : ١١٩ .

(٥) المرسلات : ٣٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٥٤-٥٥ : (وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت إذ
 عبد الله قائم وجئت إذ عبد الله يقوم إلا أنها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٤ : (واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون
 ظرفاً . فمما لا يحسن أن العرب لا تقول : هو جوف الدار ، ولا هو داخل المسجد ، ولا هو خارج
 الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها)

فإن قلت : زيد ناحية من الدار ، أو زيد ناحية عن الدار ، لا تريد بعضها - حسن ذلك (١)

ومّا لا يكون إلا ظرفاً ، ويقبح أن يكون اسماً (سوى) ، و (سواء) ممدودة (٢) بمعنى سوى .
وذلك أنك إذا قلت : عندي رجل سوى زيد - فمعناه : عندي رجل مكان زيد ، أي بسد مسده ، ويغني غناه .

وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ؛ لأن معناه معنى (غير) ، فحمله عليه ، وذلك قوله :
تجانف عن جلّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهله لسوايكا (٣)

= وانما فرق بين خلف ، وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلى الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم ، والجوف ، والخارج عندهم بمنزلة الظهر ، والبطن والرأس واليد)

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٦٨ (ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه ، وكف وذرى فانه لا يقال : زيد جانب عمرو ، وكنفه بل فى جانبه أو الى جانبه ، وكذا خارج الدار فلا يقال : زيد خارج الدار ٠٠)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : (ومن ذلك أيضا هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك)

وقال فى ص ٢٠٤ : (وتكون أسماء نحو قولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها . وهو فى ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو فى بيتك ، وفى دارك)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ : (ومن ذلك أيضا هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك . فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته فى معنى بذلك ، ولا يكون اسماً الا فى الشعر ...)

ويدلك على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف انك تقول : مررت بمن سواءك والذى كزيد . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٤

(٣) اشتشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ ، ص ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة .

وقال المبرد فى الكامل ج ٨ ص ١٣٦ - ١٣٧ : (تقول : ما عندي رجل سوى زيد ، فتقصر اذا كسرت فاذا فتحت اوله على هذا المعنى مدت قال الاعشى . . . ، وملازمة سوى للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون انظر الانصاف ص ١٨٥ - ١٨٧
تجانف : أصله تتجانف من الجنف وهو الميل .

جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة وانما سميت اليمامة بعد باليمامة الزرقاء فى حديث طسم ، وجديس (ياقوت ج ٢ ص ١٩٠)

ويروى عن جل اليمامة وفى الروايتين حذف مضاف فالأول عن أهل جو والثانى عن جل أهل اليمامة : أى معظم أهلها .

يعنى أنه لم يقصد سواء من أهل اليمامة وجعل الميل عن غيره اليه فعل الناقه وانما هو فعل صاحبها .

وقال آخر :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (١)

وإنما اضطرَّ ، فحملها على معناها ؛ كما أن الشاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلها اسما أجراها مُجرى مثل ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ نحو قولك : زيد كعمرو ، إنما معناه : مثل عمرو . فلما اضطرَّ قال :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٢)

يريد : كمثل ما .

وقال آخر :

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولِ (٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقِرَادِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ (٤)

= البيت من قصيدة للأعشى في مدح هودة بن علي الحنفي الديوان ص ٨٩-٩١
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٩-٦٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٥ ، ج ٢ ص ١٢٤ ، ص ٢٥٣ والمقصود
ص ٥٤ والانصاف ص ١٨٥ والمخصص ج ١٥ ص ١٥١ وتحفة المودود لابن مالك ص ٢٨١ ومعجم المقاييس
ج ١ ص ٤٨٦ ، ج ٣ ص ١١٣

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٣ ، ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة
يقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا اذا جلسوا للحديث اجلالا
لنا وتمظيما .

ونسب البيت الى المرار بن سلامة العجلي سيبويه

وانظر الانصاف ص ١٨٥-١٨٦ والمخصص ج ١٤ ص ٥٨ ، ٦٤ ، والعينى ج ٣ ص ١٢٦
- ١٢٩ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤٤ ، ٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثماني ص ٩٧ والرابع ص ١٤٠ .

(٣) تقدم في ص ١٤١

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ على رفع مكان الثاني ، لأنه خبر عن الأول ، ولا يكون ظرفا
له ، لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجملة في الدناءة والخسة
لم ينسبه سيبويه ونسبه الأعلام الى الأخطل وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ووجدته برواية أخرى
في ديوان جرير ص ٤٨٦ قال :

وكان ابوك يسمى الجملة

وسميت كعبا بشر العظام

= محل القراد من است الجملة

وكان محلك من وائل

فإنه لم يجعل أحدهما ظرفاً للآخر ، وإنما شبه مكاناً بمكان ، كقولك : مكانك مثل مكان زيد .

وتقول : آتيك يوم الجمعة غدوة . نصبت يوم الجمعة ؛ لأنه ظرف ، / ونصبت غدوة على البدل ؛ لأنك أردت أن تعرفه في أي وقت ؛ كما تقول : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب (١) .

وتقول : سير بزيد يوم الجمعة غدوة ، على البدل .

وإن شئت نصبت اليوم فجاءته ظرفاً لقولك غدوة ، لأن الغداة في اليوم .

وإن شئت رفعت اليوم ، فأقمته مقامَ الفاعل ، ثم أضمرت فعلاً ، فنصبت به غدوة ؛ لأن المعنى على ذلك . فلما قام الأول مقامَ الفاعل كان التقدير : ساروا غدوةً يا فتى .

فأما قولهم : الليلة الهلال ، ولا يجوز الليلة زيد ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجث ، وإنما استقام هذا ؛ لأن فيه معنى الحدوث . إنما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح .

ولو قلت : الليلة الهلال — كان جيداً . تريد : [الليلة] (٢) ليلة الهلال ، فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها (٣) . مثل قول الله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ (٤)) . تريد أهل القرية . وكذلك زيد عمرو وأردت مثل عمرو ، فلما حذفت (مثلاً) قام عمرو مقامه (٥) .

= ونسب البيتان لبحرير أيضا في النقد الفريد ج٣ ص ٣٦٠ ، ونسبا الى الأخطل في الأغاني ج٧ ص ١٦٢ وفي الاقتضاب ص ٤٥ ، ١٢٥٦ ، والخزانة ج١ ص ٢٢٠ ونسبهما البغدادي أيضا الى عتبة بن الوغل في الخزانة ج١ ص ٤٥٨ وهما بغير عزوفى الاشتقاق ص ٣٣٦ ، وفي الشعراء ص ٦٣١ (١) لا ينصب الفعل ظرفي زمان او ظرفي مكان الا على التبعية وانظر الرضى شرح الكافية ج٢ ص ٢٠٤-٢٠٥ ، وأمالى الشجرى ج٢ ص ٢٤٨-٢٤٩

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وهذا الجزء ص ١٣٢ ، ١٧٢

(٤) يوسف : ٨٢ ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً من اطلاق المحل وارادة الحال فلا يكون في الكلام حذف وانظر سيوييه ج١ ص ١٠٨ ، ج٢ ص ٢٥ والمقتضب ج٣ ص ٢٣٠ ، ٣٥٥

(٥) يطلق على هذا اسم التشبيه البليغ في اصطلاح البلاغيين .

هذا باب

من الإخبار نبيّن ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ،
وما لا يكون إلا ظرفاً لقيّة تصرفه (١)

ونبدأ قبل ذلك بشئٍ عن الإخبار عن الأسماء غير الظروف ؛ لتستدل بذلك على الظروف
إذا وردت عليك إن شاء الله .

تقول : قام زيد . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فإنما يُقال لك : اجعل زيدا خبرا ،
واجعل هذا الفعل في صلة الاسم الذى زيد خبره . فإن خبرت عنه ي (الذى) قات :
الذى قام زيد .

وإن أخبرت عنه بالألف ، واللام اللتين في معنى الذى قلت : القائم زيد . فإن قلت : ضرب
زيد عمرا ، فأخبرت عن (زيد) قلت : الذى ضرب عمرا زيد . جعلت في ضرب ضميرا
في موضع زيد فاعلا ، وجعلت زيدا خبر الابتداء .

وإن قلته بالألف واللام فكذلك تقول : الضارب عمرا زيد .

وإن قيل لك : أخبر عن (عمرو) قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت الهاء المنصوبة في
موضع عمرو ، وجعلت (عمرا) خبر الابتداء ، لأنك عنه تُخبر (٢) .
والظروف تجرى هذا المجرى .

(١) عقد المبرد للاخبار أبوابا كثيرة تبدأ في الجزء الثالث من ص ٨٩ الى ص ١٣٠ وخص
الاخبار في المصادر والظروف بباب في ص ١٠٢ وقد أطل المبرد في مسائل الاخبار حتى أمل ،
ثم جاء الفارسي ، فجعل مسائل الاخبار حجر الزاوية في كتابه ، فزاد الطين بلة .

وحديث المبرد هنا من الحديث المعاد

(٢) انظر ج ٣ ص ٨٩

تقول : القتال يوم الجمعة . فإن أخبرت عن (القتال) /وضعت مكانه ضميراً يكون يوم الجمعة ظرفاً له ، وجعلته خبرَ الابتداء ، ولا يكون بالذي ؛ لأنَّ الألف واللام إنما تلحقان الفعل ؛ لأنَّك تبني من الفعل فاعلاً ، ثمَّ تدخلهما عليه .

وذلك قولك : الذي هو يوم الجمعة القتال . كان القتال ابتداءً ، فجعلت (هو) في موضعه .

فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت : الذي القتال فيه يوم الجمعة ، تكني عن يوم الجمعة إذا كان ظرفاً بقولك (فيه) .

وكذلك إذا قلت : زيد خلفك ، فقيل لك : أخبر عن (الخلف) قلت : الذي فيه زيد خلفك ، والذي فيه زيد أمامك .

ومن جعله مفعولاً على السعة قال : يوم الجمعة صمته ، وخلفك قمته ، تريد (فيه) أجراه مجرى زيد وعمرو ، فقال في قوله : قمت يوم الجمعة إذا أخبر عن (اليوم) : القائمة أنا يوم الجمعة ، والجالسه أنا خلفك .

هذا لما كان منها متصرفاً . فأمّا ما لا يتصرف فنحو : عند ، وسوى ، وذات /مرة ، وبُعَيْدَاتِ بَيْنِ ، وسحر ، وبكراً إذا أردت سحر يومك ، وبُكْرَةَ ، وَعَشِيَّةَ ، وعتمة ، وصباح مساءً فلا يجوز الإخبار عن شيء منها (١) ، لأنَّك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداءً ، أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ؛ لأنها لا تكون أسماءً غير ظروف لأنَّك تقول : مكان واسع ، ولا تقول : عندك [واسع] (٢) ، ولا : ذات مرة خير من مرتين ؛ لفساد ذلك في المعنى .

ولو قيل لك : أخبر عن (عند) في قولك : جلست عندك لقلت : الجالس فيه أنا عندك ، وهذا لا يجوز لما ذكرت لك في صدر الكتاب . (٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من هذا الجزء

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) ذكر (عند) في الجزء الأول ص ٥١ ، والثالث ص ١٠٣ وذكر ما لا يخبر عنه من الظروف

هذا باب

ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف

نحو : (سحر) إذا أردت به سحر يومك ، وبكراً
وما كان مثلهما في قلة التمكن .

أما غُدوة ، وبُكْرَة فاسمان مُتمكَّنان معرفة ، لا ينصرفان من أجل التائيث . تقول :
سير عليه بُكْرَةٌ يا فتى ، وغُدوة إذا أقمت / بكرة مقامَ الفاعل ، وإن أردت نصبه على
الظرف فكذلك تقول : سير عليه بُكْرَةٌ يا فتى ، وغُدوة يا فتى .

وإنما صارا معرفة ؛ لأنك بنيت غُدوة اسماً لوقت بعينه ، وبُكْرَة في معناها .

ألا ترى أنك تقول : هذه غُداة طيبة ، وجنتك غُداة طيبة ، ولا تقول على هذا الوجه :
جنتك غُدوة طيبة ، ولكن تقول : آتيتك يوم الجمعة غُدوة يا فتى .

فإن زكَّرت صرفت ، فقالت : سير عليه غُدوة من الغُدوات ، وبُكْرَةٌ من البُكْرِ ؛ نحو
قولك : رأيت عثماناً آخر ، وجاعني زيد من الزيدين (١) .

قال الله عزَّ وجلَّ (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعِشْيًا) (٢) وقرأ بعضهم (بِالْغُدْوَةِ وَالْعِشْيِ) (٣)
فأدخل الألف واللام على غُدوة .

(١) انظر ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ، ٣١١ ، ٤٦٤ ، ٤٨ : ٤٩ ، ٤٨

(٢) مريم : ٦٢ ، وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ : « وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيتك
اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب
يقول : آتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه أو في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل -
(ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) » .

(٣) (يدعون ربهم بالفداة والعشي) آيتان : - الأنعام : ٥٢ ، والكهف : ٢٨ .
وقد قرئ في السبعة فيهما « بالفدوة » (إنشر ج ٢ ص ٢٥٨ - الاتحاف ص ٢٠٨) .
وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ١٣٦ : « وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها
فيقول : رأيت غُدوة بالتنوين .

وأما ضحى ، وضحى (نصير صحى) ، وعشية : وعتمة ، وعشاء (١) ، وبصر (٢) ، وظلام (٣) ،
 وصباح مساء (٤) - فإن أردت من النكرات فهن متصرفات . تقول : سير عليه عشية من
 العشايا ، وضحة من الضحوات ، وتنصب إن شئت على الطرف .

وكذلك سير به عتمة ، وعشاء (٥) .

فإن عنت اليوم الذى أنت فيه / والليلة التى أنت فيها - لم ترفع من ذلك شيئاً ،
 وتنون ؛ لأنهن نكرات .

= ولما خفيت هذه اللغة على أبى عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال : انما نرى ابن
 عامر والسلمى قرءا تلك القراءة اتباعا للخط ويس فى اثبات الواو فى الكتاب دليل على القراءة
 بها ، لأنهم كتبوا الصلاة ، والزكاة بالواو ولفظهما على تركها وكذلك الفداء على هذا وجدنا العرب .
 وهذا من أبى عبيد جهل بهذه اللغة التى حكاها سيبيويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة .
 وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم انما قرءوا بها ، لأنها مكتوبة فى المصحف بالواو والقراءة
 انما هى سنة متبعة ؟ . وأيضاً فابن عامر عربى صريح كان موجودا قبل أن يوجد النحن ، لأنه
 قرأ القرآن على عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة فى النحو ، وهو ممن أخذ علم
 النحو على أبى الأسود الدؤلى مستنبط علم النحو والحسن البصرى من الفصاحة بحيث يستشهد
 بكلامه فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا واغتروا بخط المصحف ؟ ولكن أبو عبيد جهل هذه اللغة .
 وجهل نقل هذه القراءة ، فتجاسر على ردها - عفا الله عنه . وقد دافع أيضاً عن ابن عامر
 القسطلانى فى كتابه لطائف الاشارات فى هذه القراءة وغيرها .

(١) انظر ص ٣٣٤

(٢) فى اللسان (بصر) «ولقيه بصرا» : أى حين تباصرت الاعيان ورأى بعضها بعضا ،
 وقيل : هو فى أول الظلام اذا بقى من الضوء قدر ما تتباين به الأشباح . لا يستعمل الاظرفا .
 وقال سيبيويه ج ١ ص ١١٥ : « لأنه انما يجرى على قولك : سير عليه بصرا ، وسير عليه
 ظلاما » .

(٣) فى سيبيويه ج ١ ص ١١٥ : « لأنه انما يجرى على قولك : سير عليه بصرا وسير عليه
 ظلاما » .

وفى اللسان : يقال : آتيته ظلاما : أى ليلا . قال سيبيويه : لا يستعمل الاظرفا .

(٤) انظر ص ٣٣٤ وقال سيبيويه ج ١ ص ١١٥ : « وكذلك سير عليه عتمة ليلتك كما
 تقول : صباحا ومساء وبكرا . . .

وكذلك سير عليه ليلا ونهارا » .

(٥) انظر ص ٣٣٤ .

وتقول : سير عليه عشيّة ، وعشاء ، وعمّة ، ومساء .

وإنّما قلّ تصرّفه ؛ لأنّك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عنيت به يومك ولياتك . فإن صيرته نكرة رددته إلى بابه وأصله — فتصرّف :

* * *

وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنّما عدل عن الألف واللام كأخر . وهذا يفسر فيما ينصرف وما لا ينصرف .

وكذلك إن صغرته فقلت : سيربه سُحيرا صرفته ؛ لأنّ فُعَيْلا لا يكون معدولا . ولكن ترفعه بما ذكرت من قلّة تمكّنه .

فإن نكرته انصرف ، وجرى على الوجوه ؛ لأنّه في بابه ، فقلت : سير عليه سحرٌ ، أى سحر من الأسحار ، ويجوز نصبه على الظرف ، قال الله عزّ وجلّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) فهذا جملة هذا الباب (١) .

(١) تقدم الحديث عن سحر في ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٣٣٣ ، ٣٥٣

هذا باب /

(لا) التي للنفي

إعلام أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ؛ وإنّما كان ذلك لما أذكرة لك :
إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام . إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصد إلى رجل
بعينه ، وإنّما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره . فهذا جواب قولك : هل من رجل
في الدار ؟ ؛ لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .

ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع ها هنا ؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع
الجميع . فلو قلت : هل من زيد ؟ كان خلفا . فلما كانت (لا) كذلك - كان دخولها على
الابتداء والخبر كدخول (إنّ) وأخواتها عليهما ، فأعملت عمل (إنّ) .

فأما ترك التنوين ، فإنّما هو لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « باب النفي بلا و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
ونصبها لما بعدها كنصب (ان) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما
ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراؤه لانه لا تعمل الا في نكرة ... »

(فلا) لا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو
جارية ، فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ : « والفتحة في لا رجل عند الزجاج
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما وإنما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول
سيبويه وذلك أنه قال : و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك
التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . فأول المبرد
قوله : تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أولا لكن بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما
حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا . »

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه ،
كما لا ينفصل عشر من خمسة . فحذف التنوين مع كونه معربا لتناقله بتركيبه مع عامله . . .
وانظر الانصاف ص ٢٢٥ - ٢٢٨ وأسرار العربية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠

فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا ؟

قيل : هذا موجود معروف . تقول : قد علمت أن زيدا منطلقاً (أن) حرف ، وهي وما عملت فيه / اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاقاً زيد ، وكذلك : بلغني أن زيدا منطلق . فالمعنى : بلغني انطلاقاً زيد .

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى إنما هو : أريد قيامك ، وكذلك يسرني أن تقوم ، معناه : يسرني قيامك (١) .

ف(لا) والاسم الذي بعدها المنكور بمنزله قولك : يا ابن أم (٢) جعل اسما واحداً ، كما جعل خمسة عشر ، والثاني في موضع خفض بالإضافة ، وكذلك لا رجل في الدار . (رجل) في موضع نصب منون ، إلا أنهما جُمعا اسما واحداً بمنزله ما ذكرتك .

والدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شيء يا فتى ، وجئت بلا مال (٣) كقولهم :

حنت قلوبى حين لا حين محن (٤)

- (١) هذا التساؤل وجوابه في ابن يعيش ح ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ « فجعلت وما بعدها خمسة عشر في اللفظ ، وهي عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر » .
- (٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ : « واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف اليه ليس معه شيء . وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عتاد ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب . » وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والأشباه ج ١ ص ٢١٣ . وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٨ ، ج ٢ ص ٢٣٠ .
- (٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على نصب (حين) بلا وإضافة حين الأولى الى الجملة وخبر (لا) محذوف والتقدير : حين لا حين محن لها : أى حنت في غير وقت الحنين . وحينها : صوتها شوقاً الى أصحابها .
والمعنى : أنها حنت اليهم على بعد منها .
وقال الأعلام : ولو جر حين على الفاء (لا) لجاز ، وأجاز أبو على فيه الحركات الثلاث :
والرفع على أعمالها عمل ليس .
القلوص : الناقة الفتية .
البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنمة لها .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

جعلهما اسما واحدا .

ولا يجرز أن يكون هذا النفي إلا عاما . من ذلك قول الله عز وجل (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) (١) وقال (لَا رَيْبَ فِيهِ) (٢) وقال (لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) (٣) .

٤
٦٣٩
فإن تدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو (٤) .

وكذلك تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالى معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ومن قرأ : (لا خوف^(٥) عليهم) فعلى ما ذكرت لك .

وأما قوله : (وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ) فلا يكون (هم) إلا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار (٦) .

وهذا أقل لأقوال ، لأنها لا تخلص لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(١) هود : ٤٣ - وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ : « اليوم خبر عاصم وان كان جنة إذ المعنى : لا وجود عاصم ومن أمر الله خبر : جتأ محذوف . أى العصمة المنفية من أمر الله »
(٢) البقرة : ٢ - وآل عمران : ٩ ، ٢٥ ، وانساء : ٨٧ ، والأنعام : ١٢ وغيرها .
(٣) التوبة : ١١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ : « وعلم أن المعارف لا تجرى بحرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا » .

(٥) قراءة لا خوف بفتح الفاء عشرية ليعقوب في جميع القرآن في النشر ج ٢ ص ٢١١ : « قرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين وقرأ الباقون بالرفع والتنوين » .
وانظر الاتحاف ص ١٣٤ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ ، ج ٢ ص ٨٨ .
(٦) تكون نافية للوحدة فتعمل عمل ليس أه تهمل .

وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة .
وانظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٤ ، ج ٢ ص ٨٩ .

فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار ولا امرأة .

والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة ، على جواب من قال : هل من رجل أو امرأة في الدار؟

فمما جاء على / قوله : (لا رجل في الدار) قوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ (١)

وقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٢)

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قواك : لا زيد في

الدار (٣) . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على رفع ما بعد لا من غير تكرير .

قال : وقد يجوز في الشعر على ضعفه وكذلك أنشده الشجري ج ٢ ص ٢٣٠ .

وقال الأعلم : وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله : وموتك

فاجع دل على أن حياته لا تضر .

نفع : مبتدأ خبره محذوف ، أي فيها والجملة خبر حياتك أو نفع اسم (لا) العاملة عمل ليس .

نسب البيت سيبويه وشراحه إلى رجل من بني سلول ونسبه الحصري في زهر الآداب إلى

الضحاك بن هنام الرقاشي وذكر بعده بيتين ونسبه ياقوت إلى جنف بن مالك .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ ، والمفصل ج ١ ص ٢٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٨ ، ص ٣٥٤ على أعمال (لا) عمل كيس وقال

عن هذه اللغة : وهي قليلة .

براح : اسمها والخبر محذوف : أي لى . والبراح : مصدر برح من باب فرح براحا : إذا

زال من مكانه .

أنا ابن قيس : أي أنا المشهور في النجدة وأضاف نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به .

جملة (لا براح) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس . كأنه قال : أنا ابن قيس ثابتنا في

الحرب ووقوع الحال بعد (أنا ابن فلان) كثير وقيل : الجملة خبر بعد خبر .

ويجوز نصب (ابن قيس) على الاختصاص ، فيتعين حينئذ أن تكون جملة (لا براح) خبر

لأنا وهو أفخر وأمدح .

البيت من قصيدة حمامية لسعد بن مالك (شرح الحماسة ج ٢ ص ٧٣ - ٧٩) .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٩٠ والعيني ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ وأمالى

الشجري ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ والسيوطي ص ١٩٨ - ١٩٩ والتمام في تفسير أشعار

هذيل ص ٥٤ . وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٩٦ ، ج ٢ ص ١٠٧ ، ج ٣ ص ١٦٢ ،

ج ٤ ص ٩٢ ، ٢٨٣

(٣) قول المبرد في ص ٤٦٤ : لا رجل في الدار ، وقوله هنا . لا زيد في الدار ثم ذكر

البيت : أن لا يينا رجوعها يفيد أنه يجوز تكرير (لا) في المواضع الثلاثة في الاختيار كما نقل عنه =

قمن ذلك قوله :

قَصَّتْ وَطَرًّا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (١)

واعلم أنَّ (لا) إن فصلتَ بينها وبين النكرة - لم يجوز أن تجعلها معها اسما واحدا ؛ لأنَّ الاسم لا يُفصل بين بعضه وبعض .

فتمول : لا في الدار أحد ، ولا في بيتك رجل (٢) . وقوله عزَّ وجلَّ (لَا فِيهَا عِزٌّ) (٣) لا يجوز غيره ؛ لأنَّ (لا) - وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها - لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها .
ألا ترى أنَّها تدخل على الكلام فلا تُغيِّره . ولو كانت كإِنَّ وأخواتها لأزالت الابتداء ،

= في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤ وقال المبرد - كما نقله النحاس - : لا أرى بأسا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة ، وكذا لا زيد في الدار في جواب هل زيد في الدار وانظر الخزانة أيضا ج ٢ ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

والرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ على عدم تكرير (لا) المفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة .

في الاسترجاع هنا قولان : أحدهما أنه من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول : انا لله وانا اليه راجعون .

وثانيهما : أنه طلب الرجوع من الرحيل لكرامية فراق الأعبة .

أذنت : أشعرت ، وأعلمت .

ركائبها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تتركب .

و (أن) مفسرة ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها . انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ،

وأمل الشجرى ج ٢ ص ٢٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ والمفصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفى ، كما لا تفصل

بين (من) وما تعمل فيه . وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن

تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة

عشر ، فبجح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من

الكلام ، لأنها مشبهة بها .

(٣) الصافات : ٤٧ .

ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت غيرها من العوامل عملت في المعرفة ؛ كما تعمل في النكرة

/فإن قلت : فما قوله ؟

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد (١)
فقد عملت في أمية ، وكذلك قوله :

لا هيثم الليلة للمطي (٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ وقال : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما عملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها .

فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على فانما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثل على كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها . وإن جعلته نكرة ورفعته ، كما رفعت لا براح فجاز ، .
أبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير . كان له ثلاث كنى : أبو خبيب وأبو بكر ، وأبو عبد الرحمن وكان إذا هجى كنى بأبي خبيب .

نكد من باب تعب فهو نكد إذا تمسر ، ونكد العيش : اشتد .
والبيت لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدى من أبيات قالها في هجاء عبد الله بن الزبير ابن العوام لما بخل عن هبته في قصة طويلة .
انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٠ - ٢٠٢ .

ونسب الشعر في الأغاني ج ١٢ ص ٧١ - ٧٢ الى فضالة بن شريك وذكر القصة نفسها وانظر الفصل ج ١ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وأمل الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ على ما سبق .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ « واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب بلا التبرئة ، وينزع منه لام التعريف ان كان فيه ، نحو : (لا حسن) فى الحسن البصرى .
ولا تجوز هذه المعاملة فى لفظتى عبدالله، وعبد الرحمن ، اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدرا تنكيرهما ...

ولتاويله بالمتكر وجهان : اما أن يقدر مضاف هو مثل ، فلا يتعرف بالاضافة ، لتوغله فى الابهام ، وإنما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى أى معرف كان .

فليس كما قال ؛ لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالَ أُمِّيَّة ، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهَا ، والمعنى : ولا ذافِضٌ . فدخلت أُمِّيَّة في هؤلاء المنكوريين .

وكذلك لا هَيْثَمَ الليلة ، أى : لا مُجْرِيَّ ولا سائقَ كَسَوَقِ هَيْثَم .
ومِثْلُ ذلك قولهم في المثل : قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ لَهَا (١) ، أى قَضِيَّةٌ ولا عالِمَ بها ، فدخل على - رضى الله عنه - فيمن يُطَلَّبُ لهذه المسألة .

= وأما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها . . . »

هَيْثَم : اسم رجل كان حسن الحداء للابل ، وقيل جيد الرعية وقيل : هو هَيْثَم بن الأَشْتر ، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى حدائه ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات .

والرجز من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لم يعرف قائلها وأنشده أبو عبيد فى الفريب المصنف مع أبيات .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ والمفصل ج ١ ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ : « معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات . . . فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل . وعلى هذا يمكن وصفه بالمتكر . وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون ، وموسى لتتكريرهما بالمعنى المذكور . »
وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ .

هذا باب

ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها

تقول : لا مثل زيد لك ، ولا غلام رجل لك ، ولا ماء سماء في دارك .

وإنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا) لأنه مضاف ، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما . ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وهما مضاف ، إنما يكونان مفردين / كحضر موت وبعلي بك ، وخمسة عشر ، وبيت بيت .

٤
٦٤٢

ألا ترى أن قوله : يا ابن أم لما جعل (أم) مع (ابن) اسما واحدا حذف ياء الإضافة (١) .
فلذلك امتنع هذا من أن يكون مع ما قبله اسما واحدا . وعمات فيه (لا) فنصبته .
وكذلك قول ذي الرمة :

هي الدار إذمي لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليا (٢)

فأمثالهن نصب ب(لا) ، وليس معها بمنزلة اسم واحد .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٠ : « أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو : لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم .

ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وأحدهما مضاف . إنما يكونان مفردين كحضر موت ، وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشئ الواحد .
ألا ترى أن قولهم : يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذف ياء الإضافة ،

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ . قال الأعمش : « فنصب (أمثالهن) بلا ، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة . ونصب (ليالي) على التبيين لأمثالهن على مثال قولك : لا مثلك رجلا فرجل تبين للمثل على اللفظ ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب (ليالي) على التمييز كقولك : لا مثلك رجلا على تقدير : لا مثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح ، لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع » .

(هي) مبتدأ خبره (الدار) فقد عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهذا من المواضع التي اغتفروا فيها ذلك كما في قوله تعالى (أن هي الاحياتا الدنيا) .
هي : مبتدأ خبره (جيرة) والجملة في محل جر باضافة (إذ) إليها .

ومَّا لا يكون معها اسماً واحداً ما وصل بغيره ؛ نحو قولك : لا خيراً من زيد لك ، ولا
أمراً بالمعروف لك . تثبت التنوين ؛ لأنَّه ليس منتهى الاسم ؛ لأنَّ ما بعده من تمامه ،
فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم (١) .

ولو قلت : لا خيراً عند زيد ، ولا أمراً عنده - لم يكن إلاَّ بحذف التنوين ؛ لأنَّك لم تصله
بما يكمله اسماً ولكنَّه اسم تامٌّ ، فجعلته مع (لا) اسماً واحداً .
وتقول : لا أمراً يوم الجمعة لك . إذا نفيت جميع الأمرين ، وزعمت أنَّهم ليسواله
يوم الجمعة .

فإن أردت أن تنفي أمراً يوم الجمعة قلت : لا أمراً يوم الجمعة لك .

جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم ، فصار بمنزلة قولك / لا أمراً معروفاً لك . فهذا
يبين ما يرد من مثل هذا (٢) .

* * *

= لا أمثالهن : خبر لا محذوف أى موجود ويجوز رفع أمثالهن على أن يكون خبر لا واسمها
محذوف والتقدير : لا شئ مثلهن وانظر الرضى ج ١ ص ٢٤٥ .
والبيت من قصيدة لذي الرمة يمدح فيها بلال بن أبى بردة وهى ختام ديوانه ص ٦٤٦ -
٦٦٠ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٣ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « باب ما يثبت فيه التنوين من الاسماء المنفية .

وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ،
وانما يحذف فى النفى والنداء منتهى الاسم وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ،
ولا ضارباً زيدا لك ، لان ما بعد حسن ، وضارب ، وخير صار من تمام الاسم ، فقبح عندهم أن
يحذفوا قبل أن ينتهوا الى منتهى الاسم ، لأن الحذف فى النفى فى أواخر الاسماء .

ومثل ذلك لا عشرين درهماً ، وقسال الخليل : كذلك لا أمراً بالمعروف لك اذا جعلت
بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلاً به . كأنك قلت : لا أمراً معروفاً لك ... » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « وان قلت : لا أمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف بعد ما
بنيت على الاول كلاماً كقولك : لا أمر فى الدار يوم الجمعة ، وان شئت جعلته كأنك قلت :
لا أمر يوم الجمعة فيها ... » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : « وكل مصدر يتعدى بحرف من
حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منقياً ... ولا يجوز
ذلك فى اسم الفاعل ، فلا تقول : بك مار على أن (بك) خبر (ما) ... وحكى أبو على عن
البغداديين أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور فى نحو : لا أمر بالمعروف (ولا عاصم
اليوم من أمر الله) من صلة المنفى المبنى وفيه نظر ، لان المضارع للمضاف لا يبنى ، وذهب
ابن مالك الى أن مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف » .

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قامت : لا غلامين لك ، أن غلامين مع (لا)
اسم واحد وثبتت النون ؛ كما تثبتت مع الألف واللام ، وفي ثنية ما لا ينفرد
وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذان المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد
من الموضعين . فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وإي من القول عندي
كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو ، والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم
يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١) .

-
- (١) هذا ما علق به المبرد اعراب المشى وجمع المذكر السالم في باب (لا) .
وقد ذكر رأى المبرد وتعليقه هذا ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٦ وعلق عليه بقوله : « وهذا
إشارة الى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير .
أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .
أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ فقد نسب الى المبرد ع'لا لم يقلها ،
ثم أخذ يضعفها ومن هذه العلل قوله :
« وقيل : إنما قال ذلك ، لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع » .
والمبرد يميز ثنية وجمع المركبات حتى نحو سيبويه كما تقدم ص ٣١ .
وقد نقل الرضى هذا القول عن المبرد أيضا فى ج ٢ ص ١٧٣ .
وانظر ما علق به ابن هشام فى المعنى ج ١ ص ١٩٤ مذهب المبرد .

هذا باب

ما يُنعت من المنفى

اعلم أنك إذا نعتت اسماً منفيّاً فأنت في نعتته بالخيار : إن شئت نوتته ، فقلت : لا ماء بارداً لك ، ولا رجلَ ظريفاً عندك وهو أقيس الوجهين وأحسن

٤
٤٤

وإن شئت جعلت المنفى ونعتته اسماً واحداً / فقلت : لا رجلَ ظريفَ عندك ، ولا ماءً بارداً لك .

فأما ما لم يُرد أن يجعله اسماً فحجته أن النعت مُفصل من المنعوت مُستغنى عنه فإنما جاء به بعد أن مضى الاسم على [حاله] (١) ، ولو لم يأت به لم تحتج إليه .

وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف (٢) . وكلُّ قد ذهب مذهباً .

إن قلت : لا رجلَ ظريفاً عاقلاً ، فأنت في النعت الأول بالخيار . فأما الثاني فليس فيه إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً (٣) .

وكذلك المعطوف . لو قلت : لا رجلَ وغلماً عندك - لم يصلح في الغلام إلا التنوين

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « باب وصف المنفى :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى فان شئت نوتت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام وإن شئت لم تنون وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك ولا غلامَ ظريفَ لك . فأما الذين نونوا فانهم جعلوا الاسم و (لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلة في غير المنفى .

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك فانهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « فإذا قلت : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني الامتونا ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أسماء منفصلة بمنزلة اسم واحد » .

من أَجَلِي وَاوِ الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ حَضْرَمَوْتِ اسْمًا وَاحِدًا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا
وَاوِ الْعَطْفِ . فَعَلِي هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ : « وتقول :: لا غلام وجارية فيها ، لان (لا) انما تجعل
وما تعمل فيه اسما واحدا اذا كانت الى جنب الاسم ، فكما لا يجوز ان تفضل خمسة من عشر
كذلك لم يستقم هذا ، لانه مشبه به فاذا فارقه جرى على الاصل » .

هذا باب

ما كان نَعْتُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَمَا كَانَ

مُكَرَّرًا فِيهِ الْأَسْمَاءُ الْوَاحِدَةُ

٤
٦٤٥

اعلم أنَّ النَعْتَ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالتَّكْرِيرَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَعْتِ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا لَكَ ، وَلَا رَجُلًا ظَرِيفًا لَكَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ . وَالتَّكْرِيرَ عَلَى ذَلِكَ يَجْرِي ، تَقُولُ : لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا يَا فَتَى . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا (١) .

فَإِنْ جَعَلْتَ النَعْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ قُلْتَ : لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا .

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْأَسْمَاءَ اسْمًا وَاحِدًا قُلْتَ : لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا ، وَجَعَلْتَ (مَاءَ) الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ اسْمًا وَاحِدًا ، وَجَعَلْتَ بَارِدًا نَعْتًا عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ (مَاءَ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَبْتَدَأً ، وَالْخَيْرَ مَحذُوفًا ، كَأَنَّهُ أَرَادَ : لَا مَاءَ لَنَا ، وَ(بَارِدًا) نَعْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ . وَالنَعْتُ عَلَى اللَّفْظِ أَحْسَنُ (٢) .

فَمِمَّا جَاءَ نَعْتًا عَلَى الْمَوْضِعِ - وَهُوَ هَذَا هُنَا أَحْسَنُ - قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (مَا لَكُمْ مِنْ

(١) فِي سَيَبُوه ج ١ ص ٣٥١ : « وَإِذَا كُرِّرَ الْأَسْمَاءُ ، فَصَارَ وَصْفًا فَانْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ نَوَيْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَنْوِنْ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا ، وَلَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا . وَلَا يَكُونُ بَارِدًا إِلَّا مَتُونًا ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَانٍ » .

(٢) فِي سَيَبُوه ج ١ ص ٣٤٥ : « وَاعْلَمْ أَنَّ (لَا) وَمَا عَمِلَتْ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ ، كَمَا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فَالْكَلَامُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ مَبْتَدَأً ، وَكَذَلِكَ مَا مِنْ رَجُلٍ ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ ... » .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (لَا رَجُلَ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَبْتَدَأً ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَبْتَدَأً فِي لُغَةِ تَعْيِيمِ قَوْلِ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ : لَا رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ وَأَخْبِرْنَا يُونُسَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : مَا مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَهَلْ مِنْ رَجُلٍ خَيْرُ مَنْكَ . كَأَنَّهُ قَالَ : مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَهَلْ رَجُلٌ خَيْرُ مَنْكَ » .

وَانظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ج ١ ص ٢٤٤ وَابْنَ يَعْيشَ ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩ .

إِلَيْهِ غَيْرُهُ (١) . إن شئت كان (غيره) استثناءً (٢) ، وإن شئت [كان] نعتاً على الموضع .
 وإنما كان هو الوجه ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست
 كذلك ؛ لأنها أزالَت ما كان مُوجِباً ، فصارتها منفيّاً . فمن ذلك قوله :
 وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَالِدَانِ مُصْبُوحٌ (٣)

(١) فى الاعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

وفى هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤

وفى المؤمنون : ٢٣ ، ٣٢

وقد قرئ فى السبعة فى جميعها برفع الراء وضم الهاء من (غيره) .

كما قرئ بكسر الراء والهاء .

النشر ج ٢ ص ٢٧٠ . والاتحاف ص ٢٢٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ غيث النفع ص ١٠٤ ، ١٧٧

شرح الشاطبية ص ٢٠٧

وقال أبو حيان فى البحر ج ٤ ص ٣٢٠ : « بالجر على لفظ اله بدلا أو نعتا وبالرفع عطفا على موضع من اله ، لان (من) زائدة بدلا أو نعتا وقرا عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء والجر والرفع أفصح ومن اله مبتدا ولكم فى موضع الخبر وقيل الخبر محذوف :
 أى فى الوجود ولكم تبين وتخصيص » .

(٢) اتبع المستثنى محل المستثنى وهو الرفع .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ وقال الاعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر (لا) ، لانها وما عملت فيه فى موضع اسم مبتدا ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره : موجود ونحوه » .

انجازر : الذى ينحر الذبائح .

الحرف : الناقة الضامر وقيل القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه .

المصرمة : المقطوعة اللبن لعدم المرعى .

المصبوح : المسقى صبوحا وهو شرب الغداة .

يقول : هم فى جذب فاللبن عندهم متعذلا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف .

البيت لم ينسبه سيبويه ونسبه الاعلم لرجل من النبيت ونسبه الزمخشري فى المفصل

ج ١ ص ٨٩ لحاتم .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٧ : أنشده لحاتم الطائى وما أظنه له .

قال الجرمى : هو لأبى ذؤب الهذلى .

وقال العينى ج ٢ ص ٣٦٩ : والصواب انه لرجل جاهلى من بنى النبيت . ثم ذكر

القصة والقصيدة وفيها بيت الشاهد قد ركب من بيتين .

وهذه القصيدة ليست فى ديوان حاتم (فى طبعتى بيروت) وهى فى ختام الديوان

طبع مطبعة التقدم .

ولا توجد هذه القصيدة فى ديوان الهذليين وان كان لأبى ذؤيب قصيدتان على هذا

الروى .

٤
٦٤٦ / والعطف يَجْرِي هذا المجرى . فمن جعل المعطوف على الموضع قال : لا حولَ ولا قوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ (١) . حمل الثاني على الموضع .

ونظير هذا قوله :

فلسنا بالجبال ، ولا الحديد (٢)

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجبال ولسنا الحديد .
ومثله قول الله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ) (٣) لولا الفاء كان (أَصْدَقَ) مجزوماً ؛
كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس .
ومثله قولك : إن زيدا منطلق وعمرو ، وقول الله عز وجل : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إن) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان
مبتدأ ، ولم تغيّر المعنى بدخولها (٤)

فعلى هذا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومثله قوله :
هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٥)

(١) سيأتي حديثه عن الوجوه في ص ٣٨٨ من المطبوع

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وهذا الجزء ص ١١٢

(٣) سورة المنافقين : ١٠

(٤) تقدم في ص ١١١-١١٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ على عطف الاب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع
اسمها .

ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر
يخصها ، لان خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب .

كما يجوز أن تكون (لا) مهمله واب مبتدأ خبره محذوف .
الصغار : الذل ، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها
وجوبا .

بعينه : الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة .

وجواب الشرط محذوف وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٤ .

القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها .

فنسبها سيبويه في ج ١ ص ١٦١ ، ص ٣٥٢ الى رجل من مدحج ، وفسر في ص ١٦٢
بأنه هنى بن أحمر الكنانى وكذلك نسبه الآمدى فى المؤلف والمختلف ص ٢١٥ .

والحُمْلُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودٌ ، كَقَوْلِهِ :

لَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

= ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضا .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ والمفصل ج ١ ص ٢٣٣ وابن يعيش ج ٢
ص ١١٠ والعيني ج ٢ ص ٣٣٩ - ٣٤٣
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ على عطفه (ابن) بالنصب مراعاة لحمل
اسم (لا) .

ارتدى : لبس الرداء وهو ما يستر النصف الأعلى .

تأزر : لبس الأزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل .

المجد : العز والشرف .

قال أبو علي : « (مثل) يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرا .

فان جعلته صفة احتمل أمرين : يجوز أن تنصبه على اللفظ ، لان اللفظ منصوب ، فتحمله
عليه وان حملته على الموضع هنا كان أقبح منه في غير هذا الموضع ، وذاك انك لما عطفت
بالنصب ، فقد انبأت أنه منصوب فاذا رفعت بعد ذلك كان قبيحا ، لانك كانك حكمت برفعه
بعدها حكمت بنصبه

فان قلت : صفة اى الاسمين هو ؟ فانا لانقول صفة احدهما ولكن صفتها جميعا .
الا ترى أنه قد اضيف الى مروان وعطف ابن عليه فكأنه قال مثلهما . الا ترى ان العطف
بالواو نظير التثنية ، فكما أن مثلهم في قوله تعالى (انكم اذا مثلهم) خبر عن جميع الأسماء
حيث كان مضافا الى ضمير الجمع كذلك يكون مثل وصفا للاسمين جميعا ، وتضمر الخبر اذا
جعلته صفة فان جعلت مثلا الخبر رفعت لا غير ولم تضمر شيئا »

اذا هو : الضمير مبتدأ عند سيبويه وفاعل لفعل محذوف عند البرد والكوفيين .

والبيت غير منسوب في سيبويه وشراحه وكذلك في المفصل ج ١ ص ٢٣٠ وابن يعيش

ج ٢ ص ١٠١ - ١١٠

وقال البغدادي : هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل وقال

ابن هشام : انه لرجل من بنى عبد مناة بن كنانة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الانباري ص ٢٨٨

روى في سيبويه : لا أب كما في المقتضب وكذلك في بعض نسخ المفصل فيكون دخله

الخرم .

وروى في ابن يعيش : ولا أب ، فلا أب .

هذا باب

مايقع مضافا بعد اللام

كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تُؤكِّد الإضافة ؛
كما يؤكِّدها الاسم إذا كرِّر كقولك : ياتييمُ تيمَ عدي .
وذلك قولك : لا أبالك (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ : « باب المنفى المضاف بلام الإضافة .
اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف
إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامى لك ، ولا
مسلمى لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في
الإضافة . وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك في معنى : لا أبالك . فعملوا
أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحدا ... ومثل هذا
الكلام قول الشاعر :

يا بؤس الجهل ضارا لأقوام

حماوه عابى أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنفى
تخفيفا . كأنهم لم يذكروا اللام ... » .

قال المبرد في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ معلقا على قول الحسن البصرى : لا أبالك : « وهذه
كلمة فيها جفاء والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها
الجفافة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر
وعينك لا أبالك ، وسمع سليمان بن عبد الملك رجلا من الأعراب في سنة جدية يقول :
رب العباد مالنا ومالكا قد كنت تسقينا فما بدا لكا

انزل علينا الغيث لا أبالك

فأخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة ... » .
وفى الخصائص ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ : « وذلك أن قولهم : لا أبالك كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فانك لا تنفى في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أى
أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه كذا فسره أبو على وكذلك هو لم تأمله ، ألا
ترى أنه قد أنشد توكيدا من هذا المعنى فيه قوله :

وتترك أخرى فردة لا أخا لها

ولا مسلمي لك (١).

أما قولك : لا أباً لك فإنما تثبت اللام ؛ لأنك تريد الإضافة . واولاً ذلك لحذفها . ألا ترى أنك تقول : هذا أبٌ لزيد ، ومررت بأبٍ لزيد ، فيكون على حرفين .

فإن قلت : هذا أبوك رددت ، وكذلك رأيت أباك ، ومررت بأبيك . إنما رددت للإضافة .

فإن أردت الأفراد قلت : لا أبٌ لزيد ، جعلت (الزيد) خبراً أو أضمرت الخبر ، وجعلته تبييناً .

فإن قلت : لا أباً له - فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ، كدخولها في (يا بؤس للحرب) ، وكذلك الأصل في هذا (٢) كقوله :

= ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أباً لك) (ولا أخت لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع الذكر ، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة : (الصييف ضيعت اللبن) ...

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ، ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرحاً وأمرامعياً لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ... » .

وقال في ص ٣٣٨ : « وأجاز أبو علي - رحمه الله - أن يكون لك خبراً ويكون أختاً اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف ، كقولك : لا عصالك ... » .

وقال الزمخشري في الفائق ج ٢ ص ٤٨١ : « الأصل في قولهم : لا أباً لك ، ولا أم لك نفى أن يكون له أب حر وأم حرة . وهو المقرف والهجين المذمومان عندهم ، ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك والحث على ما ينافي الهجاء والمقارف » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ : « وانما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذف بعد اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام وذلك قولك : لا أباً لك فكانهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك » .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٤ : « الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ، وجاء أيضاً على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ في المنى وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المنى ، والمجموع واثبات الالف في الأب والأخ فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أباً له ، ولا أختاً له فتكون معربة اتفاقاً ... » .

(٢) كرر هذا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٧ وانظر ص ٢٥٣ من هذا الجزء

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يُمَلِّقَ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (١)

وقال الآخر :

/ فَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَاكَ - يُخَلِّدُ (٢)

(١) استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ على أن لا أباك أصله الاضافة وزيدت اللام بين المضاف والمضاف اليه فاذا حذفت اللام رجع الى أصله من الاضافة . وكذلك استشهد به أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٣٤٥ وابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٦٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وقال أبو علي : حذف اللام من أباك انما يكون في الضرورة ولولا انها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت (لا) ، لأنها لاتعمل الا في نكرة .

تخوفيني : الأصل تخوفينني فحذفت احدى النون فقيل الاولى وقيل الثانية . ونسب البغدادي البيت الى أبي حية النميري . الخزانة ج ٢ ص ١١٨ وكذلك في اللسان (أبي) ونسبه الشجري الى الاعشى وليس في ديوانه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ ولم يتكلم عليه الأعلام وروى عجزه . وای كريم لا أباك يمتنع . ثم قال : ويروى مخلد واستشهد به المبرد في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ ورواه كما في المقتضب .

وقد سبق في المقتضب ج ٣ ص ٢٧٣ ذكر بيت من هذه القصيدة وهو :

ونابغة الجمدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد

وروى عجزه سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : عليه صفيح من تراب موضع .

وقد تبع ابن السراج المبرد في رواية البيت : وقد مات شماخ .

والصحيح أن البيتين من قصيدة عينية لسكين الدارمي ذكر فيها حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ، ولم يبق منهم أحد ، وقد ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ منها :

ولست بأحيا من رجسأل رأيتهم لكل امرئ يوما حمام ومصرع

والشماخ ، ومزرد أخوان شقيقان وصحايان ، وشاعران لكل منهما ديوان مطبوع وقد طبع قريبا ديوان مزرد في بغداد .

قال أبو عثمان المازني : لم يجرى في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير لام الا هذا وحده وأنشد البيتين (هذا وما قبله) وروى البغدادي هذا البيت من غير ضرورة نيه هكذا :

وأي عزيز لا أبالك يمنع

ويظهر أن هذا البيت ساقط من بعض نسخ كتاب سيبويه فالاعلم لم يتكلم عنه والبغدادي لم يشر الى أنه من شواهد سيبويه كما ألزم نفسه في بقية الشواهد بذلك وقد أشار الى البيت الآخر : ونابغة الجمدي . . الى انه من شواهد سيبويه .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٩ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وعلى هذا تقول : لا مسلمي لك ، ولا مسلمي لك .

فإن قلت : لا مسلمين في دارك ، ولا مسلمين عندك - لم يكن من إثبات النون بُدًّا ؛ لأنَّ (في) ، و(عند) وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام ؛ لأنَّ دخول اللام بمنزلة سقوطها .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامك ، بمنزلة قولك : هذا غلام لك .

وتقول : لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلاَّ أنَّ يضطرَّ شاعر ، فيفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأنَّ الظرف لا يُفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ اليوم زيدا قائم (١) .

فمما جاء في الشعر فُصل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . اثبات النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ، ولا أبا لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : لا مثل زيد ، فكما قبج أن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل قبج أن تقول : لا يدي بها لك ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك . كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا فرارا من القبح . . » وقول المبرد « لأن الظرف لا يفصل . . . » هو معنى قولهم : يفتقر في الظروف مالا يفتقر في غيرها .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ ، ٣٤٧ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة والأصل كان أصوات أواخر الميس .

الإيغال : الإبعاد يقال : أوغل في الأرض : إذا أبعدها فيها ، وأوغل في الأمر . إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للابل في بيت قبله .

الأواخر : جمع آخره بوزن فاعلة وهي آخره الرحل وهو العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرحل ، وقيل يجوز فتح الخاء فيه أيضا .

الميس : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرحال والاقتاب .

واضافة أواخر إليه كإضافة خاتم فضة .

الفراريج : جمع فروجة وهي صغار الدجاج .

يريد : أن رحالهم جدد وقد طال سيرهم ، فبعض الرحل يحك بعضها ، فتصوت مثل

أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرحل .

ومن إيغالهن : من للتعليل .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٧١ - ٧٦ وانظر الخزامة ج ٢ ص ١١٩ -

١٢١ ، ص ٢٥. وشرح الحماسة ١٠٠/٣ وشروح سقط الزند ص ١٥٣٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٧.

وقال آخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

/ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام ، كقوله :

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي^(٢)

أراد : معاود وقت اليهودى جرأة .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف للضرورة والاصل : بكف يهودى .

وصف رسوم الدار ، فشبها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها .

وخص اليهود لانهم اهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين .

ومعنى يزيل : يفرق ما بينها ويباعد .

ونسب البيت الى ابي حية النميرى سيبويه وشراحه .

وانظر العينى ج ٣ ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، وأمالى ابن السجري ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) أشم من الشمم وهو الارتفاع فعله من باب علم . والهوادى : جمع هادية وهى من كل شئ أوله من الخيل والليل جرأة مفعول لأجله فصل به بين المضاف والمضاف اليه .

وقال العينى ج ٣ ص ٤٩٢ : لم أقف على قائله .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ وبمعززه فى ص ٩٩ على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ : « ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع فى الظروف وجعله مفعولا به ، لأنك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه » وكذلك قال المازنى

واليوم معمول لمتعلق الخبر ولا يجوز أن يكون معمولاً للفعل (لامها) ، لان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

ساتيدما : قال ياقوت : « بعد الالف تاء مثناة مكسورة وياء مثناة من تحت ، ودال مهملة مفتوحة ثم ميم والف مقصورة اصله مهمل فى الاستعمال فى كلام العرب فاما أن يكون مرتجلا قريباً ، لانهم قد أكثروا من ذكره فى شعرهم ، واما أن يكون أعجمياً . قال العمرانى : هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً وقال غيره : سمي بذلك لانه ليس من يوم الا ويسفك فيه =

دم ، وساتى وسادى بمعنى وهو سدى الثوب فكأن الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب وقد
مدته البحرى ... » . البلدان ج ٣ ص ١٦٨ - ١٦٩
ورجح البغدادى أنه نهر قرب ارزن .
استعبرت : بكت .

والبیت من آیات ثلاثة لعمر بن قميئة قالها في خروجه مع امرئ القيس الى ملك
الروم وهو الذي عناه بقوله :

بكى صاحبي لما رأى اللرب دونه وايقن انا لاحقان بقيصرا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ ومعجم البلدان ،
ومجالس ثعلب ص ١٥٢

هذا باب

مالا يجوز أن يُحمَل من المنفى على الموضع

تقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجز أن يُحمَل زيد على (لا) ، ولكن ترفعه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة .

ومثله : كلُّ رجل في الدار وزيدُ فله درهم ، وكلُّ رجل في الدار وعبدُ الله لأكرمهم ؛ لأنَّه لا يجوز : كلُّ عبدِ الله ، فعطف على كلِّ نفسها^(١) ؛ كما لا يجوز : لا عبدَ الله في الدار . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع ، لأنه لا يجوز للان تعمل في معرفة ، كما لايجوز ذلك لرب .
فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فان قلت : احمله على (لا) فانه ينبغى لك ان تقول : رب غلام لك والعباس .
وكذلك لا غلام لك واخوه . فاما من قال : كل نعجة وسخلتها بدرهم فانه ينبغى له ان يقول : لا رجل لك واخاه ، لانه كانه قال : لا رجل لك واخاه له » .

هذا باب

ما إذا دخلت عليه / (لا) لم تُغيِّره عن حاله

لأنه قد عمل فيه الفعل . فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان^(١)

وذلك قولك : لا سقيًا ولا رعيًا ، ولا مَرَجًا ولا أهلاً ، ولا كرامةً ولا مسرةً ؛ لأنَّ الكلام كان قَبْلَ دخول (لا) أفْعَلُ هذا وكرامةً ، ومسرةً ، أي وأكرمك ، وأسرك . فإنما نصبه الفعل ، فلما دخلت عليه (لا) لم تُغيِّره .

وكذلك لا سلامٌ عليك ، وهو ابتداء وخبره ، ومعناه الدعاء^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب ما إذا لحقت (لا) لم تُغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها . . » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ : « وذلك قولك : لا مرجبا ، ولا أهلا ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شللا ، ولا سقيا ، ولا رعيًا ، ولا هنيئا ، ولا مريئا . صارت (لا) مع هذه الاسماء بمنزلة منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق (لا) .
ومثل ذلك لا سلام عليك . لم تُغيِّر الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق . .
ولم يلزمك في ذا ثنية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه وذلك لا سلم الله عليه » .

للمبرد مناقشة مع سيبويه في علة عدم تكرير (لا) في الدعاء وعدم عملها أيضا ، وقد أشار في المقتضب الى العلة التي اختارها وهي قوله في العنوان : لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان قال في نقده لسيبويه :

« قال محمد بن يزيد : ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والثنية مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم ، كما كنت تقول : زيد لا يقوم ، وما أشبه هذا .

وكذلك هذا لا منطلق على حد قولك : هذا لا ينطلق .

ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا لنفي شيء عن المذكور ، لان معنى قولك : سقاك الله انما هو معنى : اسأل الله أن يسقيك ، فاذا قلت : لا سقيا فانما هو منتصب بقولك : سقاك الله ، ثم ادخلت (لا) ، فصار لا سقاك الله سقيا .
والناصب لقولك سقيا انما هو سقاك في النفي والايجاب .

على ذلك قال الشاعر :

وَنَبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنًا يَسْبِينِي وَعَمْرُو بْنُ عَفْرَا لَا سَلَامٌ عَلَيَّ عَمْرُو (١)

وكذلك قولك : ولا كرامة ولا مسرة . انما كان قولك فى الايجاب أفعل ذلك وكرامة انما معناه : واكرمك كرامة ، فدخلت (لا) على ما عمل فيه غيرها .
وقولك : لا سلام عليك . سلام ابتداء ، وعليك خبره ، وجاز الابتداء بالثكرة ، لان معناه سلام الله عليك .

ولم تضع سلام فى موضع قولك : رجل فى دارك ، لانك لست تريد ان تخبر عن السلام بشيء انما دعوت له ، فدخلت (لا) على شيء عمل فيه الابتداء ، ولم يلزمك فى هذا الموضع تثنية (لا) ، لأنه ليس جوابا لقولك : اذا عندك أم ذا ؟ . ولو أردت المعنى الذى تدخل عليه (لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : لا كرامة لزيد عند أحد ، ولا سقى لزيد فى ماله . فهذا سوى ذلك المعنى وأما قول الله - جل وعز - (سلام على ابراهيم) و (رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فلا يقال : الله - تعالى - دعا ولكن معنى الكلام - والله اعلم - هؤلاء ممن وجب ان يقال لهم : سلام عليكم ورحمكم الله ، لأن هذا انما يقال بالاستحقاق لأولياء الله ، كما ان قوله : (ويل يومئذ للمكذبين) لا يقال فيه دعاء عليهم ، ولكن معناه : هم ممن استوجب ان يقال لهم ذلك لأن هذا انما يقال لصاحب الشر والهلكة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : قوله : انه كان يلزمه ان يقول : زيد لا قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ، وزيد لا منطلق ، كما تقول : زيد لا ينطلق فليس منطلق بدلا من ينطلق ، ولا قائم بدلا من يقوم ، ولا يقوم بدلا من قائم ولا أسماء الفاعلين فى هذا الموضع بدلا من الأفعال وانما هى فى معناها .

فأما سقيا لك فبدل من سقاك الله . الا ترى انهما يتعاقبان ، ولا تقول : سقاك الله سقيا لك ، فتعيد الكلام كله مع الفعل اذا أضمرته ، فجرى المصدر هاهنا مجرى فعله اذا كان بدلا منه ، وليس قوله : ان المصدر جاء فى مثل فعله بعلة للباب . الا ترى لو أن سائلا سأل ، فقال : لم لم يثن الفعل ؟ كان له ان يسأل عن ذلك ودل هذا على ان سيبويه لم يأت فى هذا الموضع بالاعتلال للباب لم لم يثن ؟ وانما قال : ولم تثن المصادر ، كما لم تثن أفعالها ، فمثل ، ولم يبين ها هنا لم لم تثن أفعالها ؟ ولكنه قد بينه فى غير هذا الموضع وهو الذى أتى به محمد ابن يزيد وأن المشى من ذلك انميا هو جواب لسائل سأل عن أحد أمرين ، فنقله أبو العباس الى هذا الموضع » .

انظر الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ على عدم تكرير (لا) وان سلام مبتدا كما كان قبل دخول (لا) .

قال الأعلام : وأفرد يسبني اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقصر عفرأ ضرورة .
وقال ابن ولاد فى المقصور ص ٧٧ : وعفري أيضا اسم رجل ثم انشد بيت جرير . ومثل هذا الضبط فى الديوان ص ٢٧٩ وفى أصل المقتضب أيضا : عفري بالياء .
والبيت من قصيدة لجرير فى الديوان ص ٢٧٦ - ٢٨٠

هذا باب

(لا) إذا دخلها ألف الاستفهام

أو معنى التمني

أما كونها للاستفهام فعلى حالها قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ فيها علامته . تقول : ألا رجل في الدار؟
على قول من قال : لا رجل في الدار .

ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة ؟

ومن قال : لا رجل ظريفا في الدار ، قال : ألا رجل ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفا قبل
الاستفهام لم ينونه ها هنا (١) .

وقد تجعل (لا) بمنزلة / (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول :
لا رجل أفضل منك (٢) .

ولا تَفْصِلُ بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تَجْرِي رافعةً مَجْرَاهَا ناصبةً . فعلى هذا تستفهم
عنها .

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غَيْرُ في قول سيويه ، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده .

تقول : ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا . تنون عسلا ، كما كان في قولك : لا رجل وغلما

في الدار .

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما

بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ...

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : الاغلام والا جارية ؟ »

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٥٧ : « لا مستصرخ ، ولا براح والنصب أجود وأكثر من

الرفع ، لانك إذا قلت : لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس » .

وتقول : ألاماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا ، وإن شئت لم تنون كقولك :
لا رجل ظريفا وإن شئت نونت ظريفا ، وإن شئت لم تنون .

ومن قال : لا رجل وامرأة ، لم يقل هنا إلا بالنصب .

واحتجاج النحويين : أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ؛
كقولك : اللهم غلاماً ، أى هب لى غلاماً .

وكتولهم : إن زيدا فى الدار وعمرو ، حمل (عمرو) على الموضع . فإن قالوا :

ليت زيدا فى الدار وعمرا - لم يكن موضع عمرو الابتداء ؛ لأن / (إن) تدخل على معنى
الابتداء ، و (ليت) تدخل للتمنى فلها معنى سوى ذلك ، فلذلك لم يكن فى (ليت)
و (لعل) و (كأن) ما فى (إن) و (لكن) من الحمل على موضع الابتداء ؛ لأن لهن معانى
غير الابتداء . فكان للتشبيه ، وليت للتمنى ، ولعل للتوقع .

وكان المازنى يُجرى هذا مع التمنى مُجراه قَبْلُ ويقول : يكون اللفظ . على ما كان عليه
وإن دخله خلافُ معناه ؛ ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ، ولفظه لفظ . ضرب ،
فلم يُغير لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لفظه لفظ . رزق الله ، ومعناه
القسم ، فلم يُغيره .

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهى .

ومن قوله : ألاماء أفضل منك . ترفع أفضل لأنه خبر الابتداء ، كما كان فى النفى
وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر (١) .

(١) المبرد هنا ذكر رأى سيبويه وجمهور النحويين وبين وجهة نظرهم ، كما ذكر رأى
المازنى وبين وجهة نظره ، ولم يرجح رأيا على آخر وكذلك عرض لكلام سيبويه فى نقده وذكر
رأى المازنى فقال فى الرد على سيبويه :

« ومن ذلك قوله فى هذا الباب : والرفع لا يكون فى هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب
لقوله : إذا عندك أم ذا ، وليس فى هذا الموضع معنى ليس (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .
يعنى (لا) إذا لحقها الف الاستفهام لمعنى التمنى ، نحو : ألاماء بارد . =

قال لا يجوز إلا ماء .

قال محمد : ولو كان هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك أم ذا كان يلزمك أيضا ألا تجيز إلا ماء بارد .

قال لا يجوز إلا ماء ولو عمل ، لأن هذا ليس جوابا لقولك : هل من ماء ؟ اذ زعم ان قولك : لا رجل في الدار جواب لقولك : هل من رجل .

ولكن القول في هذا أنه جاز فيه الرفع والنصب ، كما كان قبل دخول الف الاستفهام عليه ، وأجازة الرفع قول أبي عثمان وذلك لأن هذا وقع في النفس جوابا كما ذكر سيبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي ، لأن الاستفهام لا يغير ما دخل عليه عن حاله قبل أن يكون استفهاما ودخله معنى التمني ، وله حظ من اعراب ، كما أن قولك : غفر الله لزيد لا يمنع من اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء .

ومن ذلك قوله في هذا الباب : ومن قال لا غلام أفضل منك لم يقل : إلا غلام أفضل منك إلا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر كاستفناء اللهم غلاما ومعناه : اللهم هب لي غلاما (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .

قال محمد : وليس هذا كما قال ، لأنه وان كان فيه معنى التمني فانما قوله : إلا ماء في موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمرة فان أضرته رفعت ، وحكمه حكمه قبل أن يدخل الف الاستفهام وأن يقع فيه معنى التمني .
ونظير ذلك : رحمة الله عليه . اعرابه اعراب زيد اخوك وان كان فيه معنى الدعاء ، وإجازة رفع الخبر قول أبي عثمان « .

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه : ان الرفع امتنع في قولك : إلا ماء ، لأنه ليس بجواب لما ذكر ، فالمنى عند جميع اصحابه أن الرفع مع (لا) إنما يكون من وجهين :

أما أن تحمله على كلام مستفهم مبتدأ ، أو على أن تجعل (إلا) بمعنى ليس وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى ، وذلك أن المستفهم اذا قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ قلت : لا زيد ولا عمرو ، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه .

وأن جعلتها بمعنى ليس فليست تحتاج فيها الى التكرار ، كما لا تحتاج في (ليس) الى ذلك .

وإذا أدخلت الف الاستفهام بمعنى التمني وأنت لا تجيب احدا ، فتبني كلامك على ما بني عليه ، وانما أنت مبتدئ بالقول ، ولا يجوز أن تحمله في الاعراب الا على معنى ، ومعناه الفعل ، لأنك لا تتمنى الا بفعل . الا ترى الى قول سيبويه : إلا غلام معناه : اللهم هب لي غلاما . =

= وقول محمد بن يزيد انه في موضع مبتدأ ، كما كان لا رجل وان الخبر مضمّر خطأ ، لان موضع التمني ليس بموضع ابتداء ، ولا يحتاج فيه الى خبر . الا ترى أنك تقول : اللهم ارزقني غلاما .

والذي القى محمد بن يزيد في هذا الغلط قول العرب : رحمة الله عليه انه دعاء والدعاء لا يكون الا بفعل كالتمني ، وقد جاز الرفع فيه .

والفصل بينهما أن قولهم : رحمة الله عليه جاء لفظه في كلام العرب على غير معناه ، لأن معناه النصب اذا كان دعاء . فأما التمني فجاء لفظه على أصالة ، ومعناه منصوبا وافسق اللفظ المعنى .

فان قال قائل : فارفع هذا ، كما رفعت العرب ذلك .

قيل له : ليس رد الشيء الى غير أصالة ومعناه اذا جاء على أصالة بجائز ولا قياس . فكان هذا القائل قال : قد جاء لفظ التمني على معناه ، فردوه الى غير معناه وهو الرفع (وذروا) فيه معناه وهو النصب وهذا قياس فاسد ، ومذهب غير مستقيم .

وأما قول سيبويه : ولا يكون في هذا . يعني في قولك : الا رجل أفضل منك في التمني فإنه أراد أنك لو قلت : (ليس) ها هنا لصار معنى الكلام الى التقرير . الا ترى أنك اذا قرنت الف الاستفهام بليس فقلت : ليس فلان أفضل منك كان الكلام على معنى التقرير ، فأبان بهذا ان الرفع غير منساع فيه البتة ، لأنه اذا لم يكن جوابا لمستفهم حمل كلامه على الابتداء ، ولا يدخله معنى (ليس) فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع .

وأما معارضة اياه في صدر كلامه بأن قال : هذا لا يجوز من قبل أنه ليس جوابا لقولك : اذا عندك أم ذا ؟ فكان يلزمه أيضا ألا يجيز إلا ماء بارد ، لأن هذا ليس بجواب لقولك اذا زعم أن قولك : لا رجل في الدار انما هو جواب لقولك : هل من رجل في الدار ؟ . ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانزعجتها ، وأمست عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها قال أحمد .

وذلك أن سيبويه زعم أن لا رجل في الدار وهو خبر جواب للاستفهام اذا قات : هل من رجل في الدار ، فألزمه على هذا ألا يجيز الاستفهام ، لأنه ليس بجواب للاستفهام وذلك انه قال : ينبغي ألا يجيز إلا ماء بارد وهو استفهام لأنه ليس جوابا لهل من ماء وهذا أيضا استفهام ، فألزمه اذا قال ما لا ينكره أحد وهو أن يكون الاستفهام غير جائز اذا ليس بجواب للاستفهام .

وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة ، واحتج ببعض ما ذكرناه وهو معنى قول سيبويه .

زعم أبو عمر أنه لم يجز في (الا) التي للتمنى ما جاز في (لا) من رفع الصفة على الموضع بنحو : لا رجل أفضل منك ، لأن موضع النفي للابتداء ولما دخله معنى التمني زال الابتداء ، لأنه قد تحول الى معنى آخر ، وصار في موضع نصب ، كما لا يجوز في (ليت) ،

= و (لعل) و (كأن) من الحمل على الموضع مجاز في (أن) ، و (لكن) . فلذلك زعم انه لا يجوز ألا ماء ولبن ، كما تقول في النفي .

وقد أوضح هذا سيبويه فقال : هو بمنزلة اللهم غلاما أى هب لى غلاما » .

انظر الانتصار ص ١٦٩ - ١٧٤ وهما مسألتان في نقد المبرد رد عليهما ردا واحدا .

المبرد في المقتضب لم يضعف رأى سيبويه ، كما لم يرجح رأى المازنى بل ذكر أدلة الفريقين مكثفيا بذلك .

وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤١ وابن هشام في

المغنى ج ٢ ص ٤٥ والسيوطى في الهمع ج ١٤٧١ والأشمونى ج ١ ص ٣٦٤ يجعلون المبرد في صف المازنى في مخالفة سيبويه .

هذا باب

مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة

٤
٦٥٣ / إعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم ، ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله . تقول : مررت بزيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، وأنا آتيك وأكرمك ، ولا تذهب فتندم ، أى : لا تذهب ولا تندم ، ولم يُرد الجواب (١) .

وتقول : لا رجل وغلماً . عطفت غلاماً على رجل . وحق الرجل أن ينون ، ولكن البناء منه من ذلك ؛ كما تقول : مررت بعثمان وزيد ، فموضع (عثمان) خفض ، غير أنه لا ينصرف ، فجرى المنصرف على موضعه .

فإن قلت : لا رجل ولا غلاماً في الدار ولا حول ولا قوة إلا بالله - فإنما عطفت الثاني على (لا) وما عملت فيه ؛ لأنها والذى عملت فيه في موضع اسم مرفوع مبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، مضمراً أو مظهر .

ونظير ذلك : كلُّ رجل ظريف في الدار ، إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل ، وإن جعلته لكلِّ رفعت فقلت : كلُّ رجل ظريف في الدار (٢) .

٤
٦٥٤ وتقول : كلُّ رجل وغلماً عندك / فإن حملت الغلام على « كلِّ » رفعت ، وصار واحداً ؛ لأنَّ ما بعد (كل) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً . يدلُّك على ذلك قولهم : جاءني كلُّ اثنين في الدار ؛ لأنَّ معناه : إذا جعلوا اثنين اثنين .

وتقول : لا رجل في الدار ولا غلاماً يا فتى . إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك : ليس رجل في الدار وليس غلاماً .

(١) إذا أراد الجواب كانت الفاء للسببية ، فينصب الفعل بأن مضمرة .

(٢) ذكر سيبويه ج ١ ص ٢٧١ شواهد لوصف كل المضافة الى نكرة ثم ذكر في ص ٢٧٣ أن كلا ، وبعضاً المقطوعين عن الاضافة لا يوصفان وانما ينصب ما بعدهما على الحالية . (باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) .

وإن جعلت (لا) للعطف مثل: ما مررت بزويد ولا عمرو - وقلت: لا رجل في الدار
ولا غلاماً إن عطفته على رجل: وإن عطفته على (لا) رفعت (١).

وتقول: لا أحمالك، ولا أبألزويد. إن كانت (لا) للنفي.

وإن كانت للعطف قلت: ولا أبألزويد. لا يجوز غير ذلك؛ لأن اللام دخلت على
المنفي لا في المعطوف عليه؛ كما دخلت في النداء، ولم تدخل في المعطوف عليه لأنك
تقول: يا بؤس للحرب. ولا تقول: يا بؤس زيد. وبؤس للحرب، لأن النداء يحتمل
ما لا يحتمله المعطوف، وكذلك المنفي، تقول: يا زيد والحارث رفعا ونصباً (٢)، وأو ولي
(الحارث) حرف النداء لم يجز إلا أن تحذف منه الألف واللام؛ لأن الإشارة تعريف،
فلا يدخل الألف واللام على شيء معرف بغيرهما.

ألا ترى أن تقدير من قال: الحارث والعباس - إنما يحكى حالهما نكرة، وهما وصف؛
لأنه يريد الشيء بعينه، ولا تقول على هذا: جاعني العمر، إلا أن تسميه بجمع عمرة،
فتحكي تلك الحال.

والنفي بمنزلة النداء فيما يحتمل. تقول: لا رجل في الدار، ولا تقول: وغلام في الدار،
حتى تنون الغلام على ما وصفت لك.

وتقول: لا رجلين مسلمين لك. لا بد من إثبات النون؛ لأن (مسلمين) نعت،
وليس بالمعتمد عليه بالنفي، وإنما يحذف من المنفي لا من نعته؛ كما تقول في النداء:
يا رجل الظريف أقبل، فإنما تحذفان من المنادي؛ ولا تحذفان من وصفه لما ذكرت لك.

(١) جملة الوجوه في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة:

ان بنى ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد لا الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفاً على محل
اسم لا أو الرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهمله وما بعدها مبتدأ.
وان رفع ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع وانظر هذه
الوجوه في سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ وشرح الكافية للرضي ج ١
ص ٢٣٩ - ٢٤٠ والمغني ج ١ ص ١٩٦.
(٢) تقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣.

هذا باب

الاستثناء

والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .
وذلك قولك : ما جاءني إلا زيدٌ ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . فإنما
يَجْرِي هذا على قولك : جاءني زيدٌ ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدا ، وتكون الأسماء محمولة
على أفعالها .

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاءني زيد - فقد يجوز أن يكون
مع غيره . فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد - نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع
ما ذكرنا (١) .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تأتي بالمستثنى
بعده . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا
زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون استثناء بالا . اعلم أن الا يكون الاسم
بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا) حين
قلت : لا مرحبا ، ولا سلام لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق . فكذلك (الا) ولكنها تجيء
لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (الا) فهو أن تدخل الاسم في شيء
تنفى عنه ما سواه ، وذلك قولك : ما أتاني الا زيد ، وما لقيت الا زيدا ، وما مررت الا بزيدا .
تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيدا ، ولكنك أدخلت
(الا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفى ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس
في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا)
في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) محمولة
محمولة على ما يجر ، ويرفع ، وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (الا) ولم تشغل عنها
قبل أن تلحق (الا) الفعل بغيرها . »

وعلى هذا مجرى النفي . وإن كان الأجود فيه غيره ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ،
وما مررت بأحد إلا زيدا ، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا
فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن
جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه
ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها اذا قلت : عشرون درهما .
وقال في ص ٣٦٩ : « باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ،
فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول
الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم الا أباك ، ومررت بالقوم الا أباك ، والقوم فيها الا أباك ،
وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما قبله ، ولم يكن صفة . وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ،
كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها . »

ما الذي يدل عليه كلام سيبويه هذا في ناصب المستثنى ؟

وهل بين كلامه وكلام المبرد من خلاف ؟

الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ يعبر عن مذهب البصريين بقوله :

• وذهب البصريون الى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (الا) .
ويعلس ذلك في أسرار العربية ص ٢٠١ بقوله :

« وذلك لأن هذا الفعل وان كان لازما في الأصل الا أنه قوى بالا ، فتعدى الى المستثنى ،

كما تعدى الفعل بالحروف المعدية » .

وكذلك يصور الرضى ج ١ ص ٢٠٧ مذهب البصريين .

وكلام المبرد في المقتضب وفي الكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (الا)

يدل من هذا الفعل ، كما قال في ناصب المنادى ، ولكنه في الكامل يقول عن رأيه بأنه مترجم عما

قال سيبويه غير مناقض له قال ج ٤ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « فشرّبوا منه الا قليلا منهم) « نصب

هذا على معنى الفعل و (الا) دليل على ذلك . فاذا قلت : جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع

أن زيدا أحدهم ، فاذا قال الا زيدا فالمعنى : لا أعني فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ،

ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرت لك أبين منه ، وهو مترجم عما قال غير مناقض له » .

والذي يظهر لي أن رأى المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأى سيبويه فكلام سيبويه على

ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) .

وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (الا) دليل

وبدل منه ، وليس ل (الا) عمل في المستثنى .

فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد في كتابيه .

وهي حرف الاستثناء الأصلي. وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك :
أما ما كان من ذلك اسما فغير (١) وسوى ، وسواء (٢) .

وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا .

وما كان فعلاً فحاشا (٣) ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .

أبو الفتح بن جنى صور رأى المبرد فى سر الصناعة ج ١ ص ١٤٦ تصويرا يطابق كلام المبرد فقال :

« على أن أبا العباس قد ذهب فى انتصاب ما بعد (الا) فى الاستثناء الى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام . فكأنه عنده اذا قلت : قاموا الابكرا تقديره : استثنى بكرا ، أولا أعنى بكرا فدللت (الا) على أستثنى ، ولا أعنى » .

وهذا تعبير صادق عن مذهب المبرد ولكنه فى الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ يقول : « ولهذا كان ما ذهب اليه أبو العباس من أن (الا) فى الاستثناء هى الناصبة ، لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى مردودا عندنا . »

وكلام المبرد لا يثبت لـ (الا) عملا فى المستثنى لكنه يقول : هى دليل على هذا الفعل وبدل منه فلا يذكر هذا الفعل معها .

وابن يعيش قد نهج منهج ابن جنى أيضا فقال ج ٨ ص ٩ :

« وأبو العباس المبرد كان يذهب الى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى ، ونحوه فلا تكون الامقوية » .

وقال فى ج ٢ ص ٧٦ : « وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى أن الناصب للمستثنى (الا) نيابة عن أستثنى » .

وقال الأنبارى فى الانصاف ص ١٦٧ : فذهب بعض الكوفيين الى أن العامل فيه (الا) واليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين . وفى الهج ج ١ ص ٢٢٤ : وفى ناصبه أقوال : احدها أنه (الا) وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ثم قال : السابع أنه بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى وانظر الأشمسونى ج ٢ ص ٢٤ ، والشمنى ج ١ ص ١٥٢

ونظير هذه المسألة مانسب اليه من أن المنادى منصوب بـ (يا) وانظر ردنا ص ٢٠٢ .
(١) سيعقد بابا لغير فيما يأتى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما أتانى القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتانى القوم مكانك ، وما أتانى أحد مكانك الا أن فى سواك معنى الاستثناء » .

وقال المبرد فى ص ٣٤٩ : « ومما لا يكون الا طرفا ويقبح أن يكون اسما (سوى) و (سواء) محدودة بمعنى سوى » وانظر ج ٢ ص ٢٧٤ وسيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما (شاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»

= عرض المبرد للرد على سيبويه فقال :

« قال محمد : أما (حاشا) فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل . انما معناه جاوز من قولك : خلا يخلو . كذلك : حاشا يحاشى وكذا قوله : أنت أحب الناس الى ولا أحاشى أحدا : أى ولا أستثنى أحدا . وتصييرها فعلا بمنزلة خلا فى الاستثناء قول أبى عمر الجرمى وأنشد :

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقسام من أحد

وتقول : أتانى القوم حاشا زيد ، حق حاشا ان يكون فى معنى المصدر كقولك : حاش الله وحاش الله كما تقول : براءة الله وبرائة لله . يدلك على ذلك دخولها على اللام فى قولك : حاشا لله ، ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف .

وحاشا يحاشى محاشاة المصدر ونقص كما تنقص الأسماء فتقول : حاش الله ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف ، وحاش لله مثل غد ، وغدو ، ومه ، وميلا . . ولا يكون ذلك فى الحرف وكل قول سوى ذلك باطل » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد بن محمد : لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا فى موضع من الكلام البتة ، وانما ذكرها فى الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجر بها فى هذا الباب ، والفعل لا يجر وقد يجيء مثل هذا فى كلام العرب ، فتجعل فى موضع الكلمة اسما وفى موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بمنذ .

و أما أن يجروا بالفعل فلا يوجد ذلك ، ولاله وجه .

ولم ينصبوا بها فى الاستثناء، فيجرونها مجرى خلا من أنها تكون مرة فعلا ، ومرة حرفا ولو أوجدنا شاهدا فى الاستثناء لكان ردا . فأما قول النابغة :

ولا أحاشى من الأقسام من أحد

فلا يجرى هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز ان ينصب بحاشا فى الاستثناء قياسا على خلا ، وقد لزم العرب فيها أحد الوجهين فى هذا الباب . فان جعل قول القائل : ولا أحاشى من الأقسام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو من كيت ، وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، وكذلك (حاشا) اذا صرفتها فى الأقسام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو فى الاستثناء لزم وجهها واحدا ، وطريقة واحدة .

وأما احتجاجه بدخول حرف الجر معها فى قولهم : (حاشا لله) فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء . ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام : حاشا لله من كذا ، وكذا ، فليس هذا بالاستثناء من شئ . تقدم ، وهذا يدل على صحة مقاله سيبويه .

فأما فى غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمى ولا خلاف فى ذلك بين أهل العربية .

• وأما رجوع محمد عن أن تكون فعلا الى أن زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة .
وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعلا
وانما المصدر من فاعل مفاعلة ، وفعال ، مثل : قاتل مقاتلة وقتالا .

وأما قوله : أن الحرف لا يدخل على الحرف فليس حاشا بحرف اذا دخلت على الحرف ، وليس
يكون ذلك في الاستثناء ، ولكنها اذا دخلت على الحرف في موضع من الكلام فعل والفعل يدخل
على الحرف وذلك في قولهم : حاشا لزيد ، ويكون أيضا اسما غير فعل ولا مصدر ، فيدخل
على الحرف كقولك : غلام لزيد . » •

انظر الانتصار ص ١٨٧ . . ١٩٠ •

هذا باب

المستثنى من المنفى^١

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .

أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله .

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد . فتجعل (زيد) بدلا من أحد ، فيصير التقدير

ما جاعني إلا زيد ؛ لأنَّ البَدَل يحلُّ محلَّ المبدل منه .

ألا ترى أنَّ قولك : مررت بأخيك زيد - إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنَّك

لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه . فعلى هذا / قلت : ما جاعني أحد إلا زيد^(١) .

٤
٦٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل

فيه .

وذلك قولك : ما أتاني أحد الا زيد ، وما مررت بأحد الا عمرو ، وما رأيت أحدا

الا عمرا . جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت الا بزيد ، وما أتاني الا زيد ،

وما لقيت الا زيدا ، كما أنك اذا قلت : مررت برجل زيد فكأنك قلت : مررت بزيد . فهذا

وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم الا عمرو ، وما فيها القوم الا زيد ، وليس فيها القوم الا

أخوك ، وما مررت بالقوم الا أخيك . فالقوم ها هنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القوم الا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم الا أباك فانه ينبغي له أن

يقول : (ما فعلوه الا قليلا منهم) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم الا عبد الله ، ولو كان هذا بمنزلة

أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز : أتاني أحد . . . »

وقال في ص ٣٦٣ « باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثني بذلك يونس وعيسى

جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد الا زيدا ، وما أتاني أحد الا زيدا ،

وعلى هذا ما رأيت أحد الا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من

الأول . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

وإن قال قائل : فما بال (زيد) موجياً ، و (أحد) كان منفياً . ألا حلَّ محلَّه ؟

قيل : قد حلَّ محلَّه في العامل ، و (إلا) لها معناها .

ولو قلت : جاء في إختوك إلا زيدا - لم يجز إلا النصب : لأنك أوحذفت الإخوة .

بطل الكلام ، وذلك أنه كان يكون : جاءني إلا زيد . فلا يقع الاستثناء على شيء . فمن ثم بطل لفظ (إلا) من النصب لفساد البدل (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (ما فعلوه إلا قليل منهم) (٢) لأنك لو قدرته على حذف الضمير ، وهو الواو في فعلوه - لكان : ما فعله إلا قليل منهم .

وقال في الإيجاب : (فشربوا منه إلا قليلاً منهم) (٣) وقال : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس) (٤) .

وأما قوله عز وجل : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) وامرأتك (٥) - فالوجهان جائزان جيذان .

فمن قال : (إلا امرأتك) فهو مستثنى / من يلتفت ، وكأنه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك .

٤

٦٥٩

(١) سعيده في ص ٦٦٢ فرجى التعليق عليه هنا .

(٢) النساء : ٦٦ وقرأ ابن عامر وحده من السبعة بنصب قليل شرح الشاطبية ص ١٨٤

غيث النفع ص ٧٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٠ .

وانظر معاني القرآن للقراء ج ١ ص ١٦٦ والرضي ج ١ ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٣

ص ٢٨٥ .

ويقول المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : والقراءة الجيدة (ما فعلوه الا قليل منهم) . وقد

قرىء الا قليلا .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) الحجر : ٣٠ .

(٥) هود : ٨١ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من (الا امرأتك) وقرأ الباقيون

بنصبها (الشاطبية ص ٢٢٤ . غيث النفع ص ١٣٠ النشر ج ٢ ص ٢٩٠) .

خرج الزمخشري قراءة النصب على أن الاستثناء من قوله (فأمر بأهلك) فلاستثناء تام

موجب واجب النصب كما يرى المبرد هنا .

قال في المفصل ج ١ ص ١٩٧ : « وأما قوله - عز وجل - : (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيّد ، على ما أعطيتك في أوّل الباب .
 جَوْدَةُ النَّصْبِ عَلَى قَوْلِهِ : (فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ) إِلَّا أَمْرًا تَكُ . فلا يجوز إِلَّا النَّصْبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ
 لِفَسَادِ الْبَدَلِ لَوْ قِيلَ : أَمْسِرْ إِلَّا بِأَمْرَاتِكَ لَمْ يَجْزِ . فَإِنَّمَا بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ - إِذَا اسْتَعْنَى الْفِعْلُ
 بِفَاعِلِهِ ، أَوْ الْإِبْتِدَاءُ بِخَبْرِهِ - النَّصْبُ ، إِلَّا أَنْ يَصْلِحَ الْبَدَلُ ، فَيَكُونُ أَجُودَ ، وَالنَّصْبُ عَلَى
 حَالِهِ فِي الْجَوَازِ . وَإِنَّمَا كَانَ الْبَدَلُ أَجُودَ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَفْظِ وَالْمَعْنَى . وَالنَّصْبُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا
 هُوَ لِلْمَعْنَى لَا لِلْفِظِ .

وبيان ذلك أنّك إذا قلت : جاعني إخوتك إلا زيدا ، وزيد أحد إخوتك - أوقعت
 عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء . فإذا قلت : إلا زيدا - فإنما وقعت في موضع :
 لا أعني زيدا منهم ، أو أستثنى زيدا منهم ، فهذا معنى .

وإذا قلت : ما جاعني أحد إلا زيدا ، فإنما رفعت ، وإنما نحييت أحدا عن الفعل ، وأحلامت
 (زيدا) بعد الاستثناء محلّه ، فصار التقدير : ما جاعني إلا زيدا . فكلّ موضع / صالح فيه
 البدل فهو الوجه ، وإذا لم يصح البدل لم يكن إلا النصب ، كما يجوز فيما صالح فيه
 البدل النصب على الاستثناء .

٤
٦٦٠

فمستثنى من قوله تعالى - « فأسر باهلك » . ثم اجاز في الكشف أن يكون مستثنى من قوله
 (ولا يلتفت منكم أحد) قال : ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء وان كان
 الفصيح هو البدل . . . وفي اخراجها مع أهله روايتان . . . واختلاف القراءتين لاختلاف
 الروايين » (الكشف ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وقد رد على الزمخشري في هذا ابن الحاجب في
 شرح كافيته ص ٤٥ وأبو حيان في البحر ج ٥ ص ٢٤٨ .

وقد خرج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٢ قراءة الرفع على أنها
 مبتدأ خبره الجملة بعده .

وتبعه ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٥٣ وابن القيم في بدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦

هذا باب

ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم . نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد .
وإنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح
على المجاز لا يجوز ها هنا غيره .

وذلك أنك كنت تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتجزئ : ما جاءني أحد إلا زيدا ،
فدما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني .

ومثال هذا قولك : جاءني رجل ظريف ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاءني
رجل ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاني ظريفاً رجل - بطل الوجه الجيد ؛ لأن رجلاً
لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره (١) . فمن ذلك قوله :

الناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف ، وأطراف القنا وزر (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ : « باب ما يقدم فيه المستثنى » .

وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، وما لي إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم
على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفى ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد
يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها
قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن
يحملوا الكلام على غير وجهه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب
نصبه والأصل : فليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .

الألب : المجتمعون المتألبون .

الوزر : الملجأ وانحصن وأصله الجبل .

والبيت لكعب بن مالك قاله للنبي صلى الله عليه وسلم .

وانظر الانصاف ص ١٧٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والكامل ج ص ٢٤٥ ، وشروح سقط

الزند ٦٠٥

وقال :

وما لِيْ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ ، شِيعَةَ وَمَالِيْ إِلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ (١)

/وتقول : مَنْ لِيْ إِلاَّ أَبَاكَ صَدِيقٌ . إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (صَدِيقَ) خَيْرًا «مَنْ» . كَمَا أَنَّكَ

قلت : مَنْ صَدِيقٌ لِيْ ؟

فإن أردت غير هذا الوجه قلت : من لي إلا أبوك صديقاً . جعلت (من) ابتداء ،

وقولك أبوك خبره ، وجعلت صديقاً حالاً (٢) .

وإن شئت قلت : من لي إلا أبوك صديق ؟ جعلت الأب بدلاً من «مَنْ» ، فصار التقدير :

أبوك لي صديق ؛ لأنَّ «مَنْ» اسم مُستفهم عنه ، فتقديره : أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ لِيْ صَدِيقٌ .

فإذا أبدل طرح أحداً ، وجعل أباك بدلاً منه . صار تقديره : مَالِيْ إِلاَّ أَبُوكَ صَدِيقٌ .

(١) تقدم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين والأصل : ومالي شيعة الا آل أحمد ،

ومالي مشعب الا مشعب الحق .

مشعب الحق : طريقه وروى : ومالي الامذهب الحق مذهب .

الشيعة : الأعوان والأحزاب .

انبيت للكُميت بن زيد الأمدى من قصيدة مشهورة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ وانظر

المفصل ج ١ ص ١٩٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والانصاف ص ١٧٦ والعيني ج ٢ ص ١١١-١١٤

والكامل ج ٤ ص ٢٤٥ وشرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٨ ، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١ واللسان

(شعب) ومجالس ثعلب ص ٦٢ والأغاني ١٥/١١٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : « وكذلك من لي الا أبوك صديقا ، لأنك أخليت (من) للأب

ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل مبتدأ » .

وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه : أعراب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال فقال : ان

(من) مبتدأ ، وأبوك خبره ومثله بقوله : ما زيد الا أخوك .

والوجه عندي أن من مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من . كأنه قال : الى احد الا أبوك .

وقوله : لأنك أخليت من للأب ولم تفرده (من) لأن لي خبرها .

وقد فسر مثل ما فسرت غير أبي العباس من مفسرى كلام سيبويه » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٩ : « ويجوز لك أن تقول : مالى الا أبوك صديقا على

أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال وتقول : من لي الا أبوك صديقا . فمن مبتدأ ،

ولي خبر وأبوك بدل من من كأنك قلت : الى أحد الا أبوك وصديقا حال . . . » .

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك . التقدير : ما جاءني أحد خير منك إلا زيد .

فأنت في هذا مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت زيدا ؛ لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدّم المستثنى لتبديله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يُعرف إلا بهذا النعت - لم يكن قولك : رأيت زيدا مُغْنِيًا .

وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مُستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به .

ولو كان البَدَلُ يُبَدِّلُ المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مرتت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتدَّ بالهاء ، فقلت : زيد مرتت بأبي عبد الله - كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

وإنما سمى البَدَلُ بَدَلًا ؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

وكان سببويه يختار : ما مرتت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأنَّ البَدَلُ إنما هو من الامم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها (١) .

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي ، وإن كان في المعنى موجودا ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟

(١) في سببويه ج ١ ص ٣٧٢ : فان قلت : ما أتاني أحد الا أبوك خير من زيد ، وما مرتت بأحد الا عمرو خير من زيد ، وما مرتت بأحد الا عمر خير من زيد كان الرفع والجر جائزا ، وحسن البَدَلُ ، لأنك قد شغلت الرفع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك ٠٠٠ وقد قال بعضهم : ما مرتت بأحد الا زيد خير منه ، وكذلك من لي الا زيدا صديقا ، ومالي أحد الا زيدا صديق كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته الا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم الا نصبا ٠٠٠٠ .

/ والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنَّما يراد لمعناه (١) .

والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه وجودان معاً ، لم يوضعا على أن يمتطأ أحدهما

إلَّا في بدل الغلط ، فإنَّ المُبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام (٢) .

وتقول : ما منهم أحد اتخذت عنده يداً إلَّا زيدٌ كريم ، على البدل من أحد ، وإن

شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء التي في عنده ؛ لأنَّ المعنى : ما اتخذت يداً عند أحد

منهم كريم إلَّا عند زيد ، فهذا يدلُّك على جميع البدل (٣) .

(١) صرح المبرد هنا باختياره مذهب سيبويه وكذلك نقل مذهبه ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ .

والسيوطي في الهمع ينقل عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد اختيار النصب مع

المازني قال ج ١ ص ٢٢٥ .

« هذا مذهب سيبويه ، واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه موافقة سيبويه ، ونقل ابن

عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجب ، لأن المبدل منه منوى الطرح ، فلا ينبغي أن يوصف

بعد ذلك ، ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ، ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال . . .

ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب » .

وكذلك نسب الى المبرد اختيار النصب الأشموني ج ٢ ص ٣١ .

(٢) صرح المبرد في غير موضع من المنتصب بأن البدل والمبدل منه لم يوضعا على أن يسقط

أحدهما الا في بدل الغلط فقال في ص ٤٤٣ : نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا

من الأخ نحيث الأخ وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد وانما هو

في الحقيقة تبين ، ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ

له .

وقال هنا أيضا : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أبا

عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خلفاً ، لأنك جعلت زيد

ابتداء ، ولم ترد اليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام وانما سمي البدل بدلا لدخوله لما عمل

فيه ما قبله على غير جهة الشركة » .

ونسب الرضي الى المبرد أنه يقول : المبدل منه في حكم الطرح معنى فقال ج ١ ص ٣١٦ :

« واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة

هو البدل دون المبدل منه ، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ، والمبدل منه يتبين منه أن الأول

ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا

لوجوب عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « ومن ذلك أيضا : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً الا زيد » .

هذا باب

ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً

وذلك قولك : جاءني إخوتك إلا زيدا ، ومررت بإخوتك إلا زيدا ، ولا يكون
البدل ما هنا لما ذكرت لك .

ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتبدل زيدا منهم - لفسد . لو قلت :
جاءني إلا زيدا كان محالاً ، وكذلك مررت / إلا بزويد محال (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٩ : « أتاني القوم الا أبوك » وانما منع الأب أن يكون بدلا من
القوم أنك لو قلت : أتاني الا أبوك كان محالا .
وانما جاز : ما أتاني القوم الا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني الا أبوك ، فالمبدل
انما يحيى أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلى له الفعل ، وتجعله مكان الاول .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٣ وأسرار العربية ص ٢٠٦ والرضى ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وابن
يعيش ج ٢ ص ٨٢ فقد اعتمدوا على تعليل سيبويه .

هذا باب

ما يصلح فيه البدل على وجهين

تقول : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيد .

أمّا النصب فعلى البدل من أحد ، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء .

وأمّا الرفع فعلى أن تبدله من المضمّر في « يقول » ؛ لأنّ معناه : ما أظنه يقول ذلك أحد

إلا زيد . فالذى أضمرته في « يقول » مني عنه القول (١) .

ومثله قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذلك الا عبد الله ، وما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا . هذا وجه الكلام ، وان حملته على الاضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد - فعربي »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦١ على ابدال كواكبها من الضمير المستتر في يحكى ، لأنه منفي في المعنى ، ولو نصب على البدل من احد لكان أحسن ، لأن أحدا منفي في اللفظ والمعنى . وقال ابن السجري في أماليه ج ١ ص ٧٣-٧٤ (ابدال المستثنى انما يقع فيما كان غير واجب نفيا ، أو نهيا ، أو استفهاما فان وصفت المستثنى منه بجملة من فعل وفاعل مضمّر كقولك : ما رأيت أحدا يقول ذلك فحكم الصفة حكم الموصوف في تناول النفي لها فاذا استثنيت من الضمير في يقول فكأنك استثنيت من الموصوف المضمّر المنفي فلذلك جاز الرفع في المستثنى من حيث كان بدلا من مرفوع عائد على المنفي ولولا احتياجه الى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من ثلاثة أوجه :

أحدها : ابدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة .

والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه الا قليلا منهم)

والثالث : انه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في الدار أحد الا الخيام . وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى : (ما لهم به من علم الا اتباع الظن)

يحكى علينا : بمعنى يروى و (على) بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم . وانظر المغنى ج ١

ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ، ص ١٩٠

ونقل الرضى ج ١ ص ٢١٢ كلاما في البيت نسبه لسيبويه .

أبدل الكواكب من المضمرة في يحكى ، ولو أبدله من أحد كان أجود ؛ لأنَّ أحدا
منقياً في اللفظ. [والمعنى] (١) والذي في الفعل بَعْدَهُ منقياً في المعنى .

ومثْلُ ذلك : ما علمت أحدا دخل الدار إلا زيدا ، وإلا زيدٌ إن شئت على ما تقدم من
قولنا .

فأما ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيدا - فالنصب لا غيرٌ ؛ لأنك لم تنفِ القول .
إنما ذكرت أن القول واقع / ولكنك لم تضرب ممن قال إلا زيدا (٢) .

والفصل بين علمت وظننت وبأيهما ، وبين سائر الأفعال - أن (علمت) وبأيهما ليست
أفعالا واصله منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك ،

= وقال ابن السجري : والبيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نسخ الكتاب غير منسوب
إلى شاعر مسمى ، ووجدته في كتاب لغوى منسوباً إلى عدى بن زيد ، وتصفحنا نسختين من
ديوان شعر عدى ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة بل وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه
القافية (٠٠٠)

وقال في ص ٧٢ (البيت من مقطوعة لرجل من الأنصار ٠٠)

وقال البغدادي : وهذا البيت نسبه الشارح المحقق إلى عدى بن زيد موافقة لشرح شواهد
سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد ، وإنما أورده غفلا ، وقد تصفحت ديوان عدى بن
زيد مرتين ، فلم أجد فيه وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتها
الأصبهاني في الأغاني ٠٠ ثم ذكرها ٠٠ والقافية فيها مرفوعة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٨-٢٥ ومهذب الأغاني ج ١ ص ١١٣-١١٤ والسيوطي ص ١٤٢-١٤٣

ويظهر مما سيأتي أن سيبويه يقول بان ترى في البيت قلبية لا بصرية وقد نقل عنه أن
رأى بصرية الرضى وقال البغدادي : أنه ليس في كتابه

(١) هذه الزيادة من الخزانة ج ٢ ص ١٩ فقد نقل نص كلام المبرد عن النحاس ولا بد منها
لاستقامة الكلام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيدا لا يكون في ذا
إلا النصب ، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس
يقول ذلك إلا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذلك زيدا . والمعنى في الأول أنك
أردت أنه ليس يقول ذلك إلا زيدا ولكنك قلت : رأيت أو ظننت أو نحوهما ، لتجعل ذلك فيما
رأيت وفيما ظننت ، ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت ٠٠)

فإذا قلت : علمت زيدا قائماً - فإنما أثبتَّ القيام في عِلْمِكَ ، ولم توصل إلى ذات زيد شيئاً .

وإذا قلت : ما علمت زيدا قائماً - فإنما أخبرت أنه لم يقع في عِلْمِكَ .
و(ضربت) وبابها أفعالٌ واصلةٌ إلى الذات مكتفيةٌ بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه ، وكذلك أعطيت وبابها . نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً . إنما هي هي أفعالٌ حقيقةٌ ودفع كان منك إلى زيد ، ونقل لمفعول إلى مفعول به ، فالدرهم والثوب منقولان ، وزيد منقول إليه (١) .

فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلاً ديناراً - أبدلت الدينار مما قبَّله ؛ لأنَّ درهماً في معنى الجميع . كأنَّه قال : ما أعطيت أحداً شيئاً .

ومما يدلُّك على أنَّهما مفعولان بائن / أحدهما من صاحبه ، أنَّك لو حذفْتَ الفِعْلَ لتعتبر ، لم يقع أحدُ المفعولين بصاحبه . أو قلت في قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً : زيد درهم ، أو زيد ثوب - كان محلاً .

وباب (كان) ، و(إنَّ) ، و (علمت) داخل على ابتداء وخبر .

وذاك أنَّك لو حذفْتَ (كان) من قولك : كان زيد منطلقاً ، أو (إنَّ) من هذا ،

أو (علمت) - لكان الكلام الباقي : زيد منطلق .

وإنما هذه الأفعال والعوامل داخلةٌ على ابتداء وخبر .

وتقول : ما أعطيت أحداً يقول ذلك درهماً إلاً زيدا ، ورفع (زيد) خطأً لما ذكرت لك .

وتقول : ما منهم أحدٌ إلاً قد قال ذلك إلاً زيدا . لا يصلح فيه إلاً النصب ، وذاك

لأنَّ الاستثناء إنما وقع من القول ؛ لأنَّ التقدير : كلُّهم قال ذلك إلاً زيدا .

وتقول : أقلُّ رجل رأيتَه إلاً زيد . إذا أردت النفي بأقلِّ . كأنَّك قلت : ما رجل رأيتَه

إلاً زيد . والتقدير : ما رجل مرئٍ إلاً زيد . وإن أردت أنَّك قد رأيت قوماً رؤيةً قليلةً

(١) تقدم ذلك في ج ٣ ص ١٨٩

نصببت زيدا ؛ / لَأَنَّهُ مَسْتَثْنَى مِنْ مَوْجِبٍ . وَأَنْ يَكُونَ (أَقْلٌ) فِي مَوْضِعِ نَفِي أَكْثَرُ (١) .
وكذلك : كلُّ رجلٍ رأيتُه يصلح فيه الوجهان (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : أقل رجل يقول ذلك الا زيد ، لانه صار في معنى ما احد فيها الا زيد .

وتقول : « قل رجل يقول ذلك الا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قل) ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لانه تدخله في شيء مخرج منه من سواه

وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذلك اذا جعلت من بمنزله رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)

للنحويين كلام طويل في اعراب قولهم : أقل رجل يقول ذلك الا زيد نلخصه فيما يأتي :
أقل مبتدأ لاخبر له واستغنى ، لانه شابه حرف النفي عند ابن جنى او لانه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذلك الا زيد عند النحاس واستغنى بصفة المضاف اليه عن الخبر ولا يجوز أن تكون جملة يقول ذلك خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتأنيثه يقولون : أقل امرأة تقول ذلك ، وأقل امرأتين تقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ذلك ..

ولأبي على في اعراب أقل رأيان : قال انه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، ورد عليه الرضى بقوله : لامعنى لقولك : أقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود .
والرأى الثاني لأبي على أنه مبتدأ لا خبر له .

وقال بعضهم : جملة يقول ذلك هي خبر أقل ورد بانها تتبع المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه ، كما ضعف بانهم يقولون : أقل من يقول ذلك الا زيد ، وقل من يقول ذلك الا زيد و (من) نكرة لا بد لها من وصف وأقل رجل يقول بمعنى أقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في أقل رجل لأن أقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفى الحكم عنه ، ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ أقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ، ولا يصح فالرفوع بعد (الا) في مثل هذا المقام معرفة كان أو نكرة بدل من المضاف اليه أقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير : ما رجل يقول ذلك الا زيد ، أى ما يقول ذلك الا زيد .

وأقل رجل يقول ذلك .. مما يلزم صدر الكلام لما فيه من معنى النفي ، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء .

والمضاف اليه أقل لا يكون الا نكرة لكونه كالمجرور برب . ووصف المضاف اليه أقل فعل أو ظرف فلا يكون مفردا أو جملة اسمية ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل .

انظر الخصائص ج ٢ ص ١٢٤ والأشباه ج ٢ ص ٤٥ والخزانة ج ٢ ص ٢٦-٢٨ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٧٧ ، ٢١٢ ، ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٣٨٧

وتقول : ما علمت أن أحدا يقول ذلك إلا زيدا؛ لأنَّ المعنى : ما علمت إلا أن أحدا
إلا زيدا يقول ذلك .

ف«زيد» بدل من «أحد» الذي عملت فيه (إنَّ) ، ولو جعلت (إلا) تلي (أنَّ) لم
يصلح؛ لأنَّ الحروف لا تقوى قوَّة الأفعال.

تقول : ما جاعني إلا زيدا قومك ، وما جاعني إلا زيدا أحد ، ولا يجوز : ما علمت
أنَّ إلا زيدا أحدا في الدار .

فهذا يُبين لك حال الموجب ، والمنقِي في الاستثناء .

و (ما) الحجازية بمنزلة (إنَّ) في العمل وإن اختلف عملاهما .
واستواؤهما في أنَّهما حرفان ليسا بفِعْل .

تقول : ما القوم فيها إلا زيد ؛ لأنَّ (فيها) مستقرٌّ ،^(١) وتقديره : ليس القوم فيها .
إلا أنَّ (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنَّها فِعْل ، فتقدِّم خبرها وتؤخره ،
وقد مضى هذا التفسير في باب (ما)^(٢) وباب (ليس)^(٣) .

/ ولو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد - لم يجز ؛ لأنَّ (ما) ليست بفِعْل .

وتقول : ليس إلا زيدا فيها أحد ؛ لأنَّ (ليس) فِعْل .

وأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)^(٤) فَإِنَّ (أَنْفُسُهُمْ) بدل
من (شُهَدَاءُ) لأنَّ (لهم) الخبر .

ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح ، ولم يكن أجود الوجوه ؛ لأنَّ
شهداء نكرة ، ولكن أو نصبت الشهداء ورفعت أنفسهم - كان جيِّدا . وقد بيَّنت هذا في باب
(كان) (٥) .

(١) الظرف المستقر هو ما كان متعلقة عاما من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللفظ

(٢) انظر ص ١٨٩

بخلافه .

(٣) انظر ص ١٩٤ من هذا الجزء ، ولم يعقد بابا ليس وإنما ذكر ذلك في باب مسائل

(٤) النور : ٦ وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٠

(٥) (ما)

(٥) ص ٨٨ من هذا الجزء

وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١)
ف(مَنْ قَالُوا) مرفوع إذا نصبت الجواب ، وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنَّهما
معرفتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد (إِلَّا) لَأَنَّهُ مُوجِبٌ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ حَسَنٌ جَمِيلٌ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فَالْوَجْهُ نَصَبٌ (حُجَّتَهُمْ) لَأَنَّهُ
ذِكْرُ الْفِعْلِ .

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ - أَعْنَى رَفَعُ حُجَّتَهُمْ - جَيِّدٌ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى (٢) .

(١) يشير الى انه اذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت ايهما الاسم والآخر الخبر وذكر هذه
الآية وغيرها في ص ٨٩

(٢) ذكر الآية في ص ٨٩ - ٩٠

هذا باب

ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا

بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه

/ وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا^(١) . قال الله عز وجل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ^(٢) المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد . وقال الشاعر :

(١) فى سيبويه ج ٣ ص ٣٧٠ : (باب ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل ، وغير وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا .
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)

عرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

(لا يجوز أن يكون (الا) وما بعدها وصفا الا فى موضع لو كانت فيه استثناء لجاز الا ترى أنك تقول : ما جاءنى أحد الا زيد على الوصف أن شئت ، وكذلك جاءنى القوم الا زيد على ذلك ولو قلت : جاءنى رجل الا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محال »
هذا ما قاله المبرد فى نقده لسيبويه ونراه هنا قد مثل للوصف بالا بقوله : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا وهو من أمثلة سيبويه ، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية وهذا يعتبر منه رجوعا عما قاله فى نقد سيبويه .

وقد رد على المبرد ردا طويلا ابن ولاد فى الانتصار ولو وقف على ما فى المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه

وانظر الانتصار ص ١٨٣-١٨٧

نعم قال المبرد فيما يأتى ص ٤٢٢ من المطبوع : وتقول : هذا درهم غير جيد لأن غيرا نعت ، ألا ترى أنه لا يستقيم أن تقول : هذا درهم الا جيد ويقول السيوطى فى الهمع ج ١ ص ٢٢٩ : (وزعم المبرد على أن الوصف بالألم يجيء الا فيما يجوز فيه البدل) ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أن الافيهاصفة .

(٢) الأنبياء - ٢٢ - وانظر الانصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والعكبرى ج ٢ ص ٦٩ والمغنى ج ١ ص ٦٧-٦٨ والمحيط المحيط ج ٦ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمبرد جعل الا صفة فى الآية وابن هشام يقول : (وزعم المبرد أن الا فى هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه .)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٢٧

أَنِخَتْ فَأَلْقَتْ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِغَامِهَا (١)

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، ف«إلا» في موضع غير .
ومثل ذلك قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (٢)

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه .

* * *

(١) استشهد به سيوييه ج١ ص ٣٧٠ على وقوع الا صفة قال الأعمش : والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفى . فكانه قال : ليس بها صوت الا بغامها . «
ولما كانت (الا) التى تقع صفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابها الذى تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الا)
أنختها : أبركتها . البلدة الأولى الصدر ؛ والثانية الأرض ، أى أبركت فالقت صدرها على الأرض .

بغام الظبية : صوتها ، وكذا بغام الناقة صوت لاتفصح به من باب ضرب الضمير فى انيخت ، والقت ، يرجع الى سفينة بر فى البيت قبله المراد بها الناقة قليل بالجر صفة سببية للبلدة الثانية والأصوات فاعل .
ويجوز رفع قليل على أنه خبر الأصوات والجملة صفة .
البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ - ٦٤١ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ والسيوطى ص ٧٨ - والمغنى ج ١ ص ٦٨ ج ٢ ص ١٣ .

(٢) استشهد به سيوييه ج ١ ص ٣٧١ على أن (الا) وقعت نعتا لكل وذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ شاهدا على أنه يضرب المثل باجتماع الفرقدين .
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر .
والمراد الحكم على كل أخ بأنه مفارق أخاه فى الدنيا سوى الفرقدين فانهما لا يفترقان الا عند فناء الدنيا وظن المبرد أن قائل البيت وهو صحابى كان يرى بقاء اجتماع الفرقدين أبديا فاعتذر عنه بقوله : وقال هذا من قبل ان يسلم وكذلك صنع الأعمش .
ويرى الكوفيون أن (الا) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣ - ١٧٥ وكذلك ذكر المرتضى فى أماليه .

ويقول البغدادى : وبقي فى البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره وهو أن تكون (الا) للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة .

وقد تقع (غير) في موضع (إلّا) ؛ كما وقعت (إلّا) في موضع (غير) .
وقال الآخر :

وإذا أوليت قرصاً فاجزه إنما يجزى الفتى غير الجمل (١)

فغير هذه في موضع (إلّا) .

- = وكل أخ مفارقه أخوه : يحتمل وجوها من الاعراب: كل مبتدأ ومفارق خبر وأخوه فاعل .
كل مبتدأ أول ومفارقه مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كل .
كل مبتدأ أول وأخوه مبتدأ ثان خبره مفارقه قدم عليه والجملة خبر كل .
كل مبتدأ ، ومفارقه بدل وأخوه الخبر أى مفارق كل أخ أخوه .
كل خبر مقدم ومفارقه بدل منه وأخوه المبتدأ .

وجملة لعمر أبيك القسمية حذف خبر المبتدأ وجوبا وهى جملة معترضة فى البيت
ونسب البيت سيبويه الى عمرو بن معديكرب وكذلك المبرد فى الكامل والجاحظ فى البيان

ج ١ ص ٢٢٨ وقال الأعلام : ويروى لسوار بن المضرب
ونسبه البخترى فى حماسته ص ٢٣٣-٢٣٤-٢٣٤ الى حضرمى بن عامر وكذلك الأمدى
فى المؤلف والمختلف ص ٨٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٢-٥٧ والسيوطى ص ٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والمغنى ج ١ ص ٦٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على ان غير صفة للفتى .

قال الأعلام : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وان كان نكرة ، والذي سوغ
هذا أن التعريف بالألف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحدا بعينه ، فهو مقارب للنكرة ،
وان (غيرا) مضافة الى معرفة ، فقاربت المعارف لذلك وان كانت نكرة .

وفى العجز رواية أخرى : انما يجزى الفتى ليس الجمل

وقد استشهد بها البغداديون على أن ليس عاطفة كلا . والظاهر أن ليس على أصلها وخبرها

محذوف تقديره: ليس الجمل جازيا أو الخبر هو الجمل والاسم مستتر تقديره : ليس الجازى
الجمل .

القرض : ما تعطيه من المال لتقتضاه والقرض هنا ما سلف من احسان أو اساءة

وقال الرمخشى فى المستقصى : الفتى : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل : يا جمل :

أى انما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل .

وفى أمثال الميدانى ص ٢٤ : « انما يجزى الفتى ليس الجمل : يريد لا الجمل يضرب فى

المكافاة : أى انما يجزىك من فيه انسانية لا من فيه بهيمية ويروى : الفتى يجزىك لا الجمل يعنى
الفتى الكيس لا الاحمق »

ورواية سيبويه كرواية المقتضب غير الجمل ولكن فى مجالس ثعلب ص ٥١٥ ما يأتى :

« والفراء يقول : اذا حسنت ليس موضع (لا) جاز وانشد :

= انما يجزى الفتى ليس الجمل

وتقول على هذا : جاعى القوم إلا زيدا^(١) ، ولا يكون (إلا) نعتاً إلا لما يُنعت بغير ،
وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود ؛ نحو : ما / يحسن بالرجل مثلك أن
يفعل ذلك ، وقد أمر بالرجل غيرك فيكرمنى .

٤
٦٧٠

= قال سيبويه يقول : ليس الجمل يجزى فجمله فعلا محذوفا واستراح .
البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة فى ديوانه عن ١٧٤ - ١٩٨
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ ، ج ٢ ص ٢٨ والعينى ج ٤ ص ١٧٦ -
١٨٧ وحماسة البحتري ص ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥
(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١ : « واذا قال : ما اتانى أحد الا زيد فانت بالخيار :
ان شئت جعلت الا زيد بدلا وان شئت جعلته صفة »
فكلام سيبويه صريح فى أنه يجوز جعل (الا) صفة مع صحة الاستثناء كهذا المثال
ومع عدم صحة الاستثناء أيضا كما فى مثاله : لو كان معنا رجل الا زيد لقلبنا)
وابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٦٩ يقول : « لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ،
فيجوز عندى درهم الا دائق لأنه يجوز الا دائقا، ويمتنع الا جيد ، لأنه يمتنع الا جيدا ويجوز
درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال : انه مخالف لقولهم فى (لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا) ولثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لقلبنا) .
ابن الحاجب شرط للوصف بالا أن يتعد الاستثناء انظر شرحه على الكافية ص ٤٧ وشرح
الرضى ج ١ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧
والهمع ج ١ ص ٢٢٩ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٩

هذا باب

ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله

وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حمارا ، وما في القوم أحد إلا دابة .
فوجّه هذا وحده النصب ؛ وذلك لأنّ الثاني ليس من نوع الأول ، فيُبدل منه ، فتنبه
بأصل الاستثناء على معنى ولكن ، واللفظ. النصب لما ذكرت لك في صدرّ الباب (١) .
فمن ذلك قول الله عز وجل (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ
الْأَعْلَى) (٢) .

ومن ذلك : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (٣) . فالعاصم الفاعل ، و « مَنْ رَحِمَ »
معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ « باب ما يختار فيه النصب لان الآخر ليس من نوع الاول
وهو لفة أهل الحجاز

وذلك قولك : ما فيها أحد الا حمارا جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا
الآخر من الاول . فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين فى الدرهم .

(٢) الليل : ١٩ - ٢٠ الاستثناء منقطع أيضا عند العكبرى وابن يعيش وأبى حيان وابن
هشام وغيرهم . وأجاز الزمخشري مع الانقطاع أن يكون منصوبا على المفعول لأجله وقال أبو حيان :
أخذ الزمخشري هذا عن الفراء

العكبرى ج ٢ ص ١٥٥ ، الكشاف ج ٤ ص ٢١٨ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٨٤ البرهان ج ٤ ص ٢٣٧ المغنى ج ٢ ص ١٣٠

(٣) هود : ٤٣ ، وقال سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ : « باب ما لا يكون الا على معنى ولكن .
فمن ذلك قوله - عز وجل - : (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) : أى ولكن من رحم » .
الاستثناء فى الآية يكون منقطعا اذا أبى عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم
المعصوم .

أما اذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى ، أى الراحم أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى
مفعول أو هو صيغة نسب أى ذى عصمة أو قدر حذف مضاف أى مكان من رحم - كان
الاستثناء متصلا وانظر العكبرى ج ٢ ص ٢١ ، والبحر ج ٥ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨١
وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ص ٢٣٦ والبرهان ج ٤ ص ٢١٨ والكشاف ج ٢ ص ٢١٧
وبدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بني تميم .

وتفسير رفعه على وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حمارٌ - فكأنك قلت : ما جاعني إلا حمار ،
وذكرت رجلا وما أشبهه توكيدا . فكأنه في التقدير : ما جاعني شيء / رجل ولا غيره ،
إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل الحمار يقوم مقام مَنْ جاعني من الرجال على التمثيل ،
كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، كما قال :

وخيَلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (١)
وقال الآخر :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابٌ غيرُ طعنِ الكليِّ وضربِ الرقابِ (٢)
وبنو تميم تقرأ هذه الآية : (إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) (٣) ويقرءون (ما لهم به من
علمٍ إلا اتباع الظن) (٤) . يجعلون اتباع الظن علمهم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ فقال : وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي

رفعا ...

وقال الأعلام : « الشاهد فيه رفع غير على البدل من العتاب اتساعا ومجازا . كما قالوا
عتابك السيف ، وتحيتك الشتم ، أي هذا يقوم لك مقام هذا ٠٠ ونصب (غير) هو الوجه ،
لان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة
والحرب » .

البيت مطلع قطعة في الوحشيات لأبي تمام ص ٤٢ نسبها لعمر بن الأهتم والقطعة في
معجم الشعراء ص ٢٤٢ لعمر بن الأيهم التغلبي وكذلك هو في حماسة البحترى ص ٣٧ وفي
السمط ص ١٨٤ وهو في ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ غير منسوب

(٣) هي من الشواذ - قال أبو حيان ج ٨ ص ٤٨٤ : « وقرا الجمهور الا ابتغاء بنصب
الهمزة وهو استثناء منقطع ، لانه ليس داخل في من نعمة وقرا ابن وثاب بالرفع على البدل من
موضع نعمة لانه رفع وهي لغة تميم » وانظر شواذ ابن خالوية ص ١٧٤ واعراب ثلاثين
سورة ص ١١٥

(٤) لم أقف على هذه القراءة فيما رجعت اليه من الشواذ

والوجهُ النصبُ على ما ذكرت لك ، وهو القياسُ اللازم ، ووجهُ الرفع ما بيّناه . كما قال :

وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلاّ اليعافيرُ ، وإلاّ العيسُ (١)

فجعل اليعافير أنيس ذلك المكان . ويُشَدُّ بنو تميم قول النابغة :

وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها عيتَ جواباً ، وما بالربعٍ من أحدٍ

إلاّ أوارى لأباً ما أبينها والنوى كالحوضِ بالظلومة الجلدِ (٢)

/ والوجهُ النصبُ ، وهو إنشادُ أكثر الناس .

(١) استشهد سيبويه بصدده ج ١ ص ١٢٣ على حذف (رب) بعد الواو والواو عنده حرف عطف غير عوض من (رب) الا انها دالة عليها ، فأضمرت لذلك وهي عند غيره عوض من (رب)

ثم استشهد بالبيت ج ١ ص ٣٦٥ على رفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز .

اليعافير جمع يعفور : وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا . قال بعضهم :
اليعفور : تيس الظباء .

العيس : ابل بيض يخالط بياضها شقرة جمع عيس والانشى عيساء
والرجز لجران العود وروايته في الديوان ص ٥٢ :

قد ندع المنزل يالميس يعيس فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به انيس

الا اليعافير والا العيس وبقر ملمع كنسوس

وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩ - والعينى ج ٣ ص ١٠٧ - ١٠٩

ومجالس نعلب ص ٣١٦ ، ص ٤٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠

ومعاني القرآن ج ١ ص ٤٧٩ ، ص ٢٨٨ والانصاف ص ١٧٤ ، ص ٢٣١

(٢) استشهد بالبيتين مع ثالث لهما سيبويه ج ١ ص ٣٦٤ على ابدال الا أوارى بالرفع من موضع احد على لفة تميم فى المنقطع .

الأصيل : الوقت بعد العصر الى المغرب وروى البيت أيضا :

وقفت فيها أصيلاً كى أسائلها . .

كما روى : وقفت فيها طويلاً .

وروى : أصيلاً وفيه ثلاثة أقوال :

١ - مصفر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان .

٢ - الثانى : انه تصغير أصلان جمع اصيل كرفغان جمع رغيف وفيه ان جمع الكثرة لا يصفر

الا برده الى المفرد .

الثالث : أنه مصفر اصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التكلان والغفران . وروى
أيضا أصيلا بابدال النون لاما .

الربع : محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا والمربع كجعفر منزلهم فى الربيع خاصة .
الأوارى : جمع آرية بمد الهمزة وتشديد الياء وهى التى تجس بها الخيل من وتد أو حبل
اللاى : مصدر لم يستعمل منه فعل الا بالزيادة يقال : التاى ولا يقال : لاى .
المظلومة : قيل هى الأرض حفر فيها ولم يكن بها حفر قبل ذلك
وقيل هى التى آتاها سيل من أرض أخرى وقيل هى أرض مطرت فى غير وقتها وشعر
النافة يقتضى الأول .

قال ابن السكيت : انما قيل بالمظلومة لانهم مروا فى بركة ، فحفرها فيها حوضا وليس
بموضع حفر فجعلوا الشيء فى غير موضعه .

الجلد : بفتح الجيم واللام : الأرض الصلبة من غير حجارة .
قال ابن السيد : خصها بذلك ، لأنها اذا كانت صلبة تعذر الحفر فيها ، فلم يعمد الحفر
فيها فهو أولى لتشبيهه النوى به .
النوى : ما يحفر حول الخيمة كالخوض .
أصيلا : منصوب على الظرفية .

جملة أسئلتها حال أما من تاء وقفت ، فهى جارية على من هى له واما من ضمير فيها ،
فتكون لغير من هى له وانما جاز الوجهان لأن فى أسئلتها ضميرا راجعا الى السائل ، وضميرا
راجعا الى المسئول ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير من هى له ، لأن الفعل يستتر فيه
ضمير الأجنبى وغيره لقوته فى الاضمار فعلى الأول تقديره مسائلها ، وعلى الثانى مسائلها انا
باطهار الضمير ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضميرين على حد لقيته راكبين ، لاختلاف
العاملين .

عيت : استثناء بيانى وقيل حال من ضمير الدار فى أسئلتها يقال : عيت بالأمر ،
اذا لم تعرف وجهه وروى أيضا : عيت بالألف أى عجزت
و (جوابا) أما تمييز محول عن الفاعل : أى عى جوابها ثم أسند الفعل الى ضمير الدار
وأما منصوب بنزع الخافض : أى عيت بجواب وما بالربع . . جملة لا محل لها من الاعراب أو
حال من ضمير عيت المستتر أو من ضمير أسئلتها والرابط على هذا محذوف أى منها .

كالخوض : يحتمل وجهين : ان جعلت النوى مرفوعا بالابتداء فالظرف خبره ، وان
جعلته مرفوعا بالعطف على الأوارى فالظرف حال من النوى كمن نصب النوى بالعطف
على الأوارى وعامل الحال اذا نصب النوى معنى الاستثناء واذا رفع فمعنى الاستقرار .

بالمظلومة - حال من الخوض والعامل مافى الكاف من معنى التشبيه .

و (ما) فى قوله : ما أينها إبهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة إبهامته إبهاما
وزادته شياعا وعموما كقولك : أعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان أو صلة للتأكيد كالتى فى
قوله (فما نقضهم ميثاقهم) .

وقوله جلّ ، وعزّ (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا) (١) - من هذا الباب ؛ لأنّ اولاً فى معنى هلاً . والنحويون يجيزون الرفع فى مثلِ هذا من الكلام ، ولا يجيزونه فى القرآن لئلاً يُغَيَّرَ خَطُّ المصحف . ورفعه على الوصف كما ذكرت لك فى الباب الذى قبله .

فَأَمَّا قول الشاعر :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فى تَفَرُّقِ فَالِحٍ ، فَلَبَّوْنُهُ جَرِبَتْ مَعًا ، وَأَغْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الذى ضَيَّعْتُمْ كَالْغُصْنِ فى غُدْوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ (٢)

= والمعنى : أن هذا الربع لخلوه من الأهل قدسفت الريح عليه التراب حتى خفيت الأوارى ، فلا تظهر للناظر بادية بدء ، وإنما يستبينها ببطء بعد التأمل ورواية الفراء : الأوارى ما ان لا ابينها وتكلم عليها البغدادي والشعر للناطقة من قصيدة فى ديوانه ص ٢٥-٣٢

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٩ معانى القرآن ج ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨٨ : شواهد الشافية ٤٨١ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ والعينى ج ٤ ص ٥٧٨ وشرح الملقطات للزوزنى ص ١٩٦ وللتبريزى ص ٣٠٨ - ٣٠٩ الانصاف ص ١٧٤ ، واصلاح المنطق ص ٤٧ والتمام ص ١٦٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٤٢

(١) هود ١١٦ وقد ذكرها سيبويه فى باب ما لا يكون الا معنى ولكن ج ١ ص ٣٦٦

ثم قال : اى ولكن قليلا ممن أنجينا منهم .

وقال أبو حيان فى البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧١ : « استثناء منقطع اى لكن قليلا ممن أنجينا نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالاضافة الى جماعاتهم .

ولا يصح أن يكون استثناء منقطعا مع بقاء التخصيص على ظاهره لفساد المعنى؛ وصيرورته الى أن الناجين لم يحرضوا على النهى عن الفساد والكلام عند سيبويه بالتخصيض والواجب وغيره يراه منفيًا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ... »

وانظر معانى القرآن ج ١ ص ١٦٧ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٧

والبرهان ج ٤ ص ٣٣٩

(٢) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع ثم قال : كانه قال :

ولكن هذا كناشرة

وقال الأعلام : « الشاهد فى قوله : الا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع والمعنى : لكن

مثل ناشرة لاجربت لبونه ولا أغدت لأنه لم يشرك فى تفرق فالج ... وكان المبرد يجعل الكافى

قوله كناشرة زائدة ولا يحتاج الى زيادتها ، لانه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره ،

كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا : اى أنت وأمثالك لا ترضون به » .

فإنما الكاف زائدة ، وهو استثناء ليس من الأول . ولو حذف الكاف لكان الموضع نصباً
ومثل ذلك :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقدَّ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغْمِي
إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحْسِرِ بِكَرِهِ عَمْدًا يُسَبِّبِي عَلَى ظُلْمِ (١)

واستشهد بالبيتين أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف وزوايته
كرواية المقتضب أما رواية سيبويه فهي : من كان أشرك وذكرهما اللسان في نبت وروايته
كرواية سيبويه وجعل الكاف زائدة أيضا .

فالج : هو فالج بن مازن اساء اليه بعض بنى مازن حتى رحل عنهم ولحق بنى ذكوان بن
بهثة بن سليم بن قيس عيلان ، فنسب اليهم .

ناشرة رجل من بنى مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم الى بنى أسد .
فدعا هذا الشاعر المازني على بنى مازن حيث اضطروه الى الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ،
لأنه لم يرض فعالمهم ولأنه امتحن محنة فالج بهم

أغدت : صارت فيها الفدة وهي كالدبحة تعترى البعير فلا تلبثه ، فالهمزة للصيرورة

اللبن : ذوات اللبن وهي تقع للواحد والجماعة .

الغلواء : فى المخصص ج ١٦ ص ٦٨ : فعل ذلك فى غلواء شبابه ، أى فى أوله ثم انشده
البيت ٠٠ وقيل الغلواء سرعة الشباب وحقيقته من الفلو وهو الارتفاع .

المتنبت : بصيغة اسم المفعول المنمى المغذى وبصيغة اسم الفاعل النبات النامى .

وفى اللسان : نبت الشيء ينبت نباتا ونباتا وتنبت ثم انشده البيتين ٠٠

وقيل : المتنبت هنا المتاصل .

ونسب الشعر فى سيبويه وشراحه الى عنز بن دجاجة المازني ونسب ابن سيده البيت
الثانى الى الأعشى (المخصص ج ١٦ ص ٦٨) وليس فى ديوانه وللاعشى تائيه على هذا الروى
ولكنها من بحر الطويل والبيتان من الكامل .

البيتان فى شرح الفضليات للأنبارى ص ٢٠٩ غير منسوبين

(١) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع .

معرض : علم شخص . المحسر : المتعب .

البكر : الفتى من الأبل وهو لا يحتمل لاتعب والتحسير لضعفه .

سببه : أكثر سبه .

يقول هذا لرجل شتمه وله من الأمير مكانة ، فلم يقدم على سبه والانتصار منه لمكانته ،
ثم استثنى رجلا آخر يقال له معرض فجعله ممن يباح له شتمه والانتصار منه لشتمه إياه
ظلما له .

وكذا قوله :

/ إِلَّا كخارجة الْمُكَلِّفِ نَفْسُهُ وابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيَشْهَدَا (١)
الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جلَّ وعزَّ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) .

ومثُل ذلك قوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ (٣) *

أى فيها مقق وهو الطول ، والكاف زائدة .

= فيقول لاول : لولا ابن حارثة الأمير ومكانك منه لشتمتك ، فأغضبت من شتمى على كره منى لكن معرضا المحسر بكره والجاد فى سبى مباح لى سبه ، لسبه لى وضرب تحسير البكر لتقصيره عن مقاومته فى المساءة والمهاجاة .

استشهد بالبيتين ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف، ولم ينسبهما وذكر البيت الثانى فى اللسان (سب - حسر) غير منسوب أيضا ونسبهما الأعلم الى النابضة الجعدى . وهما من قصيدة فى ديوانه ص ٢٢٤ - ٢٢٦

رواية سيويه على رغم ، أى ذلة وهوان ورواية المقتضب على رغمى ، أى كره منى . (١) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠٢ على زيادة الكاف أيضا وتقديره الا خارجة وهو من الاستثناء المنقطع عن الاول معناه لكن . ولم ينسبه لقائله وقال المحققون للكتاب : لم نثر على هذا البيت ولا قائله .

والبيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٧ - ٢٢٣ قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن والاستثناء من قوله قبل هذا

آليت لانعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا

وبعد الشاهد قوله :

ان يأتياك برهنهم فهما اذن جهدا وحق لخائف ان يجهدا
ومعنى الأبيات : آليت الا نجيبه الى مايسألنا من تقديم الرهائن من ابنائنا الا ماسبق من أمر خارجة (رجل من شيبان) الذى يكلف نفسه ان يحضر حين اغيب وابنى قبيصة اللذين اخذ منهما الخوف ، فأرهقا أنفسهما ، وحملاليك الرهائن والخائف جدير بان يرهق نفسه .

والبيت مع آخر فى شرح المفضليات للانبارى ص ٢٠٩ غير منسوبين

(٢) تقدم حديث الكاف الزائدة والآية كذلك فى ص ١٤٠

(٣) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٢ على زيادة الكاف فال : والمقق : الطول لا يقال فى الشئ كالطول ، وانما يقال فيه طول فكانه قال : فيها مقق أى طول .

وقال ابن السراج فى الأصول : وأما مجيء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم - فيما حدثناه عن أبى العباس - : فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع الجرور رفع ومنه :

لواحق الاقرب فيها كالمقق

= أى فيها مقق ، لأنه يصف الاضلاع بأن فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه (ليس كمثله شيء) ..

اللواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً : ضمير وهزل
الأقرب : جمع قرب بضممة فسكون وبضمتين : الخاصة .

يريد أنها خماص البطون وضمير فيها للأقرب والجملة من الأقرب .

البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة وانظر ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠ ، ج ١ ص ٣٨ - ٤٥ ، والعينى ج ٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١

هذا باب

ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل

إِلَّا على الموضع لامتناع اللفظ منه

وذلك قولك : ما جاءني من أحدٍ إِلَّا زيدٌ على البدل ؛ لَأَنَّ (مِنْ) زائدة ، وإنما تزداد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لَأَنَّ المنفى المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : ما جاءني رجل ، فيجوز أن تعني رجلا واحدا ، وتقع المعرفة في هذا الموضع . تقول : ما جاءني عبد الله . فإذا قلت : ما جاءني من رجل - لم يقع ذلك إِلَّا للجنس كله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجوز لو قلت : ما جاءني من عبد الله - كان محالا ؛ لَأَنَّهُ معروف بعينه فلا يَشِيع / في الجنس .

فإذا قلت : جاءني لم تقع (مِنْ) ها هنا زائدة ؛ لَأَنَّ معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين ؛ كما كان هناك نفيًا لجميعهم (١) .

فإذا قلت : ما جاءني من رجل إِلَّا زيدٌ - كان خلفاً أن تقول : إِلَّا زيدٌ ؛ لَأَنَّك لو أبدلته من رجل على اللفظ . قلت : ما جاءني إِلَّا من زيدٍ ؛ فلذلك قلت : ما جاءني من أحدٍ إِلَّا زيدٌ ؛ لَأَنَّ (مِنْ) وما بعدها في موضع رفع ، ولولا ذلك لكان (٢) يخلو الفعل من فاعل .

وكذلك ما رأيت من أحدٍ إِلَّا زيدا (٣) ، وليس زيد بشيءٍ إِلَّا شيئاً لا يُعْجأُ به ، ولو قلت :

(١) انظر ما قاله في ج ١ ص ٤٥ من أن (من) لا تكون زائدة ، وانظر أيضا ص ٥٢ ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذا الجزء

(٢) بياض في الأصل وكتب عليه : صح صح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ الا زيد ، وما رأيت من أحدٍ الا زيدا ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتاني الا من زيد ، فلما كان كذلك حملة على الموضع ، فجعله بدلا منه . كأنه قال : ما أتاني أحدٍ الا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحدٍ واحد ، ولكن (من) دخات ها هنا توكيدا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام ، وفي ما أنت بفاعل ولست بفاعل . »

إِلَّا شَيْءٌ لَمْ يَصْلُحْ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَسْتُ إِلَّا بِشَيْءٍ ، وَهَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا تَزِيدُ ، غَيْرَ الْوَاجِبِ (١) تَوْكِيدًا . تَقُولُ : مَا زِيدَ بِقَائِمٍ ، وَابْسُ زِيدَ بِمَنْطِقٍ .

وَعَلَى هَذَا يُنْشَدُ هَذَا الشَّعْرُ ، وَابْسُ يَجُوزُ غَيْرُهُ :

أَبْنَى لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (٢)

وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : مَا زِيدَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا زِيدَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ . فَهَذَا وَجْهٌ هَذَا الْبَابِ .

(١) فِي سَبِيوِيَه ج ١ ص ٣٦٢ « وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَشَى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى لَفَةِ تَمِيمٍ ، فَلَمَّا قَبِحَ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى الْبَاءِ صَارَ كَأَنَّهُ بَدَلَ مِنْ اسْمِ مَرْفُوعٍ وَبَشَى فِي لَفَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي مَوْضِعٍ مَنْصُوبٍ ، وَلَكِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ اسْتَوَتْ اللَّفْتَانِ ، فَصَارَتْ عَلَى أَقْيَسِ الْوَجْهِينِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ . »

(٢) اسْتَشْهَدُ بِهِ سَبِيوِيَه ج ١ ص ٣٦٢ عَلَى نَصْبِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى الْبَدْلِ مِنْ مَوْضِعِ الْبَاءِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ وَالتَّقْدِيرُ : لَسْتُمْ يَدًا إِلَّا يَدًا لَعَضُدٍ لَهَا قَالَ : وَتَقُولُ : لَسْتُ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَسْتُ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ وَالْبَاءُ هَا هُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِيمَا قَالَ الشَّاعِرُ .. وَقَالَ الْأَعْلَمُ : وَلَا يَجُوزُ الْجُرْ عَلَى الْبَدْلِ مِنَ الْمَجْرُورِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مُوجِبٌ وَالْبَاءُ مُؤَكِّدَةٌ لِلنَّفْيِ .

العَضُدُ : قَوَامُ الْيَدِ وَبَشَدَتُهَا تَشْتَدُّ وَيُقَالُ فِي دَعَاءِ الْخَيْرِ : شَدَّ اللَّهُ عَضُدَكَ وَفِي ضَدِّهِ : فَتَّ اللَّهُ فِي عَضُدِكَ .

لُبَيْنَى اسْمُ امْرَأَةٍ . وَابْنُ لُبَيْنَى مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ وَائِلَةَ يَعْبُرُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَبْنَاءُ أُمَّةٍ وَرَوَايَةٌ سَبِيوِيَه : يَا ابْنَى لُبَيْنَى .

الْبَيْتُ لَمْ يَنْسَبْهُ سَبِيوِيَه وَلَا الْأَعْلَمُ وَنَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ج ١ ص ٢٠٣ إِلَى طَرَفَةِ ابْنِ الْعَبْدِ وَكَذَلِكَ نَسَبَ إِلَى طَرَفَةٍ فِي شَوَاهِدِ الْكَشَافِ ص ٩٤ وَذَكَرَ بَعْدَهُ بَيْتًا آخَرَ كَمَا ذَكَرَ ثَالِثًا فِي ص ٧٧

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ طَرَفَةَ مَفْرَدًا ص ٦٢ وَوَجَدْتُ الْبَيْتَ أَيْضًا مُطَّلَعٌ أَبْيَاتِ ثَمَانِيَةِ لَأَوْسِ بْنِ حَجْرٍ (دِيْوَانُهُ ص ٢١ - ٢٢) وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٩٠ - ٩١

هذا باب

الاستثناء بغير

إعلم أنّ كلّ موضع جاز أنّ تستثنى فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير .
و (غير) اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، لمضارعتة
(إلا) .

وكلّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً فى (غير)
إلا أنّ يكون نعتاً ، فيجرى على المنعوت الذى قبلها ، وذلك قولك : جاءنى القوم غير زيد ؛
لأنّك كنت تقول : جاءنى القوم إلا زيدا^(١) .

وتقول : هذا درهم غير قيراط كقولك : هذا درهم إلا قيراطاً .

وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأنّ غيراً نعت . ألا ترى أنّه لا يستقيم : هذا درهم إلا
جيد^(٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ : « باب غير

اعلم أنّ غيراً ابداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « الا » ، فيجرى مجرى
الاسم الذى بعد (الا) وهو الاسم الذى يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما
يدخل فيه غيره .

فاما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه
معنى (الا) فصار بمنزلة الاسم الذى بعد (الا) .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد .

وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى (الا) .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالأبجاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد (الا) ،
لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (الا) . .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يبدأ بعد (الا) وذلك أنهم لم يجهلوا فيه معنى
(الا) مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون غير بمنزلة مثل ، ويجزىء
من الاستثناء . . .

(٢) جميل (الا) صفة فى قوله ص ٤٠٨ : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكننا كما مثل
سيبويه بذلك ، واعترض عليه فى نقده للكتاب بأن هذا لا يصح فيه الاستثناء ، ولا تكون (الا)
صفة الا حيث يصح الاستثناء وقلت ان هذا يعتبر من المبرد رجوعاً عن نقده ولكنه هنا يعود
الى اشتراط صحة الاستثناء فى الوصف بالا .

فأما الموضع الذي يرتفع فيه . فنقول : ما جاءني أحد غير زيد ، على الوصف وعلى البذل .
 فالبدل كقولك : ما جاءني أحد إلا زيد .
 ونقول : لقيت القوم غير زيد ، على النعت . إذا كان القوم على غير معهود . وعلى
 البذل .

٤
٦٧٦

والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) / نكرة محضة ألا يكون نعما
 فأما قول الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فإن (غيرا) تكون على
 ضروب :

تكون نعما للذين لأنها مضافة إلى معرفة (١) .
 وتكون حالا ، فتنصب ؛ لأن غيرا وأخواتها يكنن نكرات : وهن مضافات لامعارف .
 هذا الوجه فيهن جمع ، وهو في غير خاصة واجب لما تقدم ذكره .
 ويكون بدلا فكأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نصبا على استثناء ليس من
 الأول ، وهو : جاءني الصالحون إلا الطالحين (٢) .

(١) ذكر في ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ أن غيرا لا تعرف بالاضافة

(٢) جعل سيبويه غيرا نعما في ج ١ ص ٣٧٠

وقال ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ - ٣٣ : غير نعت للذين والتقدير :
 صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم غير اليهود لانك اذا قلت : مرتت برجل صادق
 غير كاذب فغير كاذب هو الصادق .

واعلم أن غيرا تكون صفة واستثناء فاذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الاعراب ..
 فاذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها ..
 وغير لا تكون الا نكرة عند المبرد وغير المبرديقول : تكون معرفة في حال ونكرة في حال ،
 وانظر البحر ج ١ ص ٢٨

هذا باب

تكرير الاستثناء بغير عطف

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد إلا عمرا . وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . فالمعنى فيهما جميعاً واحد ، وإن اختلف الإعراب ؛ لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البديل ؛ لأن المرفوع منهما موجب .

وتقول : ما جاعني إلا زيدا إلا عمرا أحد ؛ لأن التقدير : ما جاعني إلا زيدا أحد إلا عمرو فلما قدمت عمرا صار كقولك : ما جاعني إلا عمرا أحد ؛ / لأنك أو أخرته كان الوجه : ما جاعني أحد إلا عمرو^(١) وتقول : ما جاعني إلا زيدا غير عمرو أحد ، « لأن غير عمرو » بمنزلة قولك إلا عمرا . ومن ذلك قوله :

فمالي إلا الله لا شيء غيره
ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٢)
كأنه قال : إلا إياك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ : باب تشبيه المستثنى .

وذلك قولك : ما أتاني الا زيد الا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمر من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك انك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .
وان شئت قلت : ما أتاني الا زيدا الا عمرو ، فتجعل الا تيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو . فانت في ذا بالخيار : ان شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وان شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

وتقول ما أتاني الا عمرا الا بشرا أحد . كأنك قلت : ما أتاني الا عمرا أحد الا بشر ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ، ثم قدمت بشرا ، فصار كقولك : مالي الا بشرا أحد لانك اذا قلت : مالي الا عمرا أحد الا بشر ، فكأنك قلت : مالي أحد الا بشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٣ على تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير : ومالي ناصر الا الله غيرك فالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما قدما لزمنا النصب ، لأن البديل لا يقدم وروايته : لا رب غيره .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ : « ومما يدل على انهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكانت تنصبهما نحو قولك : ما أتاني الا زيدا الا عمرا أحد والذي يوضح ذلك قول الكمي . .

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب
والبيت للكميت وليس في الهاشميات

وهذا البيت يُنشدُ على غير وجهٍ ، وهو قول الشاعر :

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدة دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروان(١)

تجعل (غير) نعنا . يخبر أنَّها غير واحدة بل هي أدور ، ودار الخليفة تبين وتكرير ، وإلا دار مروان بدل ، وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء ، على قوالك : ما جاءني أحد إلا زيدا .

وإن شئت قلت : ما لمدينة دار غير واحدة إلا دار مروان ، فتنصب (غيرا) لأنه استثناء ، وإن شئت رفعت (غيرا) ، ونصبت دار مروان ، أيهما شئت جعلته بدلا ونصبت الآخر .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٣ قال :

« وعلى ذا أشد بعض الناس هذا البيت للفرزدق رفعا .. »

جعلوا غيرا بمنزلة مثل ، ومن جعله استثناء لم يكن له بد من ان ينصب أحدهما وهو قول ابن أبي اسحق »

وقال الأعلام : « الشاهد فيه اجراء (غير) على الدار نعنا لها فلذلك رفع ما بعد الا ، والمعنى ما بالمدينة دار هي غير واحدة وهي دار الخليفة الا دار مروان ، وما بعد الا بدل من دار الاولى . ولو جعل غير واحدة استثناء بمنزلة الا واحدة لجاز نصبها على الاستثناء ، ورفعها على البدل ، واذا رفعت على البدل نصب ما بعد الا لانه استثناء بعد استثناء فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر . . ومعنى غير واحدة اذا كانت غير نعنا أي هي مفضلة على دار الخليفة تبين للدار الأولى وتكرير وأراد مروان بن الحكم » .

قال الفارسي في الأبيات المشككة ص ٢٧١ : « رفع دار الأولى بالابتداء وخبره بالمدينة ، وغير صفة لدار ودار الخليفة بدل من دار غير واحدة فكأنه في التقدير : ما بالمدينة الا دار مروان وان شئت رفعت دار الخليفة على أنها خبر ابتداء محذوف ، أي هي دار الخليفة ويكون دار مروان بدلا منها »

والبيت نسبه سيبويه الى الفرزدق وليس في ديوانه وفي الديوان قصيدتان من بحر الشاهد ورويه ص ٨٧٥ ، ٨٧٧

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغيره ، والحمل على المعنى إن شئت

تقول : ماجأني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله

٤
٦٧٨

وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جأني القوم عدا زيدا ،
لأنه لما قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم
زيدا .

فهذا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
فمعنى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

و (خلا) من قولهم : خلا يخلو

وقد تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جأني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيدا

فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفعلا على لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرها .

ومثل ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو

قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

(١) تقدم في ص ٢٨١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ « وأما عداو خلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضمار ،
كما كان في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز
لامثل لك به وان كان لا يستعمل في هذا الموضع » .

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

فإذا قلت : ما عدا ، وما خلا - لم يكن إِلَّا النصبُ ؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا تُوصَل إِلَّا
بالفِعْل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أي صنعك / إذا أردت بها المصدر فصلتها الفِعْل لا غيرُ ،
وكانه قال مجاوزتهم زيدا ، إِلَّا أنَّ في عدا وخلا معنى الاستثناء (١) .

٤
٦٧٩

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : (وتقول: أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا
(فما) هنا اسم وخلا ، وعدا صلة له . كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها
ما عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال اذا مثلت ما خلا ، وما
عدا ، فجعلته اسما غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا مثلته بمصدر ما هو في معناه
كما فعلته فيما مضى إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء » .

ما المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد فالمراد من قول سيبويه والمبرد : (ما) اسم انها
تؤون مع الفعل باسم

رقال الأخفش : ما المصدرية اسم وضعف هذا القول المبرد فيما مضى الجزء الثالث ص ٢٠٠

انظر سيبويه ج ١ ص ٣١٧ - ٤١٠

هذا باب

الاستثناء بليس ، ولا يكون

إعلم أنّهما لا يكونان استثناءً إلاّ وفيهما ضمير كما وصفتك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاعني القوم لا يكون زيدا ، وجاعني القوم ليس زيدا . كأنّه قال : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم

وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانةً ، يريد لا يكون بعضهم إلاّ أنّ هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفاً فجيّد . وكان الجرمي يختاره ، وهو قولك : أتاني القوم ليسوا إخوتك ، وأتنتي امرأة لا تكون فلانة (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ . « باب ما لا يكون ، وليس ، وما أشبههما .

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما ضميراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا ، وأتوني لا يكون زيدا ، وما أتاني أحداً لا يكون زيدا . كأنه حين قال : أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استغناء ، كما ترك اظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .

وقد يكون صفة وهو قول الخليل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا ، وما أتاني رجل لا يكون زيدا إذا جعلت ليس ، ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يقول ذلك إذا كان لا يقول في موضع قائل ذلك .

ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتنتي امرأة لا تكون فلانة ، وما أتنتي امرأة ليست فلانة فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذي لا يجيء صفة فيه ضمير مذكر .
لاتراهم يقولون : أتنتني لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهم فلانة فالبعض مذكر .

من هذا يتبين لنا أن المبرد موافق سيبويه في أن فاعل عدا وخلا وليس ، ولا يكون إذا نصب ما بعدهن ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق .

والسيوطي في الهمع ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه في ذلك ، وجعل الفاعل ضميراً يعود على من المفهوم من معنى الكلام السابق قال في ج ١ ص ٦٢ وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا ، وخلا ، وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق لذلك لا يثنى ، ولا يجمع ولا يؤنث . .

وذهب المبرد إلى أنه عائداً على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم . . .

هذا باب

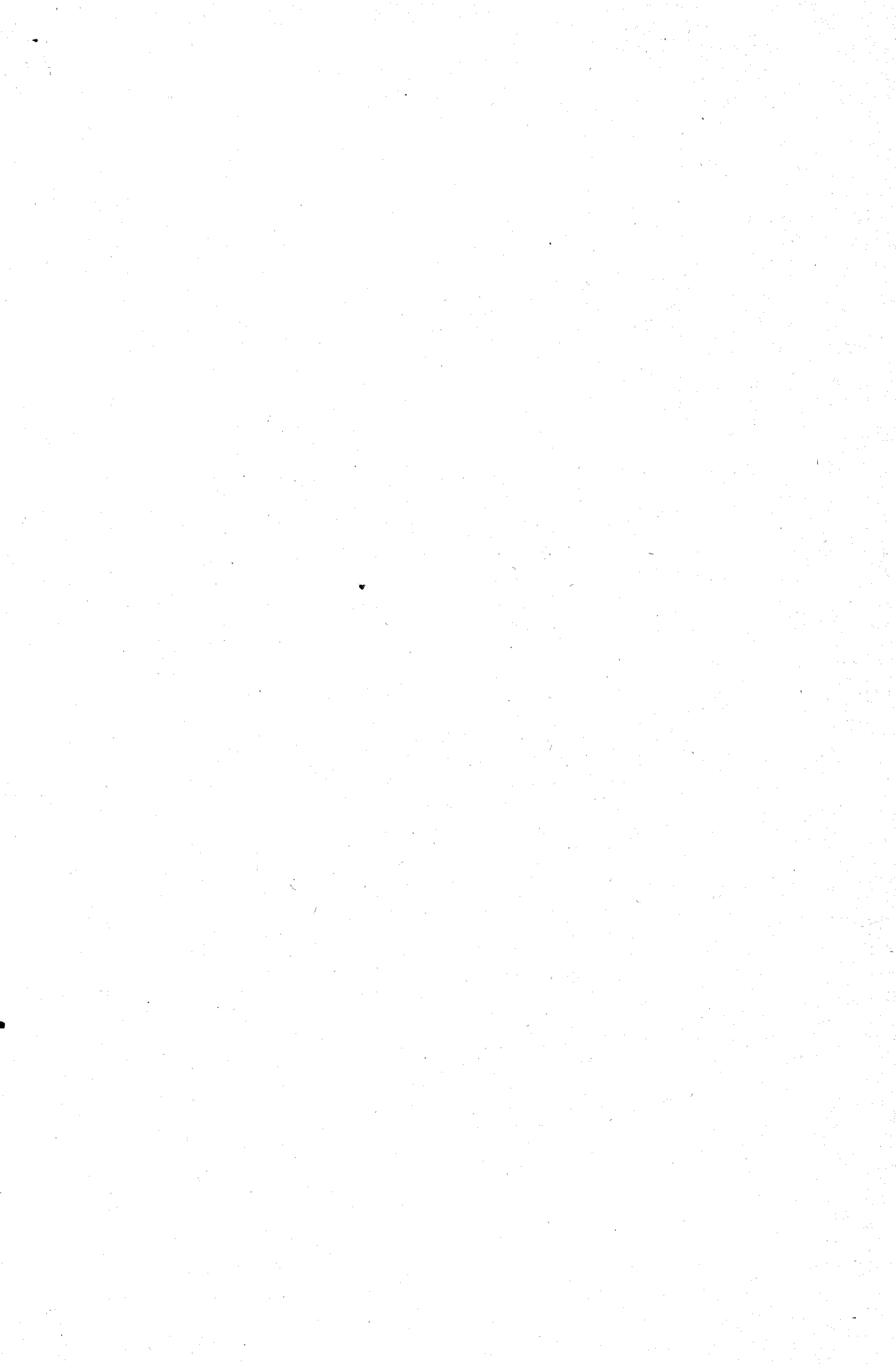
أحذف من المستثنى تخفيفا

واجتزى يعلم المخاطب

وذلك قولك : عندي درهم ليس غير ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
ضممت قبل وبعده ؛ لأنه غاية (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك
ليس غير ، وليس الا . كأنه قال : ليس الا ذلك وليس غير ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ،
واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى » .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٥٢ وهذا الجزء ص ١٢٩



فهرس أبواب الجزء الرابع من المقتضب

- ٣ هذا باب إيضاح الملحقة ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها
- ٦ هذا باب جَمْع الأسماء المؤنثة بعلامة التانيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث . فعلمة التانيث الألف فيها مقصورا كان أو ممدودا
- ٩ هذا باب ما يُحكى من الأسماء ، وما يُعرب
- ١٦ باب الألقاب
- ١٨ هذا باب ما يَنْتقل بتصغيره
- ٢٠ هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا ؛ نحو : حضر موت . وبعليك ، ومعديكرب
- ٢٩ باب ، ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها وعمرويه وبابه
- ٣٢ هذا باب الشبثين المجولين اسما واحدا ، وأحدهما حرف أو كلاهما
- ٣٦ هذا باب تسمية الرجال بالثنوية والجمع من الأسماء
- ٤٠ هذا باب تسمية الحروف والكلم
- ٤٤ هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة ، ولم جاز أن يكون كذلك ؟
- ٥٠ هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله
- ٥٩ مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون
- ٧٢ هذا باب من إعمال الأوّل والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر
- ٨٠ هذا باب إعراب ما يُعرب من الأفعال ، وذكر عواملها والإخبار عما بنى منها
- ٨٦ هذا باب الفعل المتعدّي إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
- ٩٨ باب من مسائل (كان) وأخواتها
- ١٠٧ هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال
- ١١٥ هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة
- ١٢٦ هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد من صاحبه
- ١٣٦ هذا باب الإضافة

- ص
- ١٤٨ هذا باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع
- ١٥٥ هذا باب من مسائل اسم الفاعل
- هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك
- ١٥٨ كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال
- هذا باب من المفعول ، ولكننا عزلناه تما قبله ؛ لأنَّه مفعول فيه . وهو الذى يُسمَّيه
- ١٦٦ النحويُّون (الحال)
- هذا باب الفعل الذى يتعدَّى إلى مفعول . وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره
- ١٧٣ من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب
- ١٨٤ ونقول فى شئ من مسائل هذا الباب
- هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مَجْرَى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ،
- ١٨٨ ويجرى فى غير تلك اللغة مَجْرَى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية
- ١٩٣ هذا باب من مسائل (ما)
- ٢٠٢ هذا باب النداء
- ٢٢٤ هذا باب الأسماء التى يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب لما يضم إليه
- ٢٢٧ هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف
- ٢٣١ هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد
- ٢٣٣ هذا باب الحروف التى تُنبه بها المدعو ، وهى : يا ، وأيا . وهيا . وأى ، وألف الاستفهام
- ٢٤٥ هذا باب المضاف إلى المضمَر فى النداء
- ٢٥٠ هذا باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء
- ٢٥٤ هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو له
- ٢٥٨ هذا باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه
- ٢٦٢ هذا باب ما يلزمه التغيير فى النداء ، وهو فى الكلام على غير ذلك
- ٢٦٥ هذا باب البهمة وصفاتها
- ٢٦٨ هذا باب التذبة
- ٢٧٠ هذا باب ما كان من المندوب مضافا إليك

- هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ،
 وبين الاثنين والجمع ٢٧٤
- هذا باب المعرفة والنكرة ٢٧٦
- هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ٢٨٦
- هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معنهما ٢٩٩
- هذا باب تبيين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع
 من أن يجرى معه الحال ٣٠٧
- هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ٣١٠
- هذا باب ما يكون من المصادر حالا ، لموافقته الحال ٣١٢
- هذا باب اشتراك المعرفة والنكرة ٣١٤
- هذا باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأخواتها ، وما أشبهها من العوامل ٣١٧
- هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ٣١٩
- هذا باب ما كان من الأسماء نعتا للمبهمة ٣٢٢
- هذا باب تشنية الأسماء التي هي أعلام خاصة ٣٢٣
- هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من
 التصرف ويقال من الصرف ٣٢٨
- هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل ٣٤٧
- هذا باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ، وما لا يكون إلا ظرفا لعدم تصرفه
 هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف ؛ نحو : سحر ، إذا أردت به سحر يومك
 ويكرا ، وما كان مثلهما في قلّة التمكّن ٣٥٤
- هذا باب (لا) التي للنفي ٣٥٧
- هذا باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها ٣٦٤
- هذا باب ما ينعت من المنقّ ٣٦٧
- هذا باب ما كان نعته على الموضع ، وما كان مكررا فيه الاسم الواحد ٣٦٩
- هذا باب ما يقع مضافا بعد اللام ؛ كما وقع في النداء في قولك : يا بوّس للحرب إذا
 كانت اللام تؤكّد الإضافة ؛ كما يؤكّدها الاسم إذا كرّر كقولك : ياتيم تيم عدى ٣٧٣

- ٣٧٩ هذا باب ما لا يجوز ان يحمل من المسمى على الموصع
- هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز
- ٣٨٠ أنّ يعمل في حرف عاملان
- ٣٨٢ هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمنيّ
- ٣٨٧ هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة
- ٣٨٩ هذا باب الاستثناء
- ٣٩٤ هذا باب المستثنى من المنقّى
- ٣٩٧ هذا باب ما يجوز فيه البدل
- ٤٠١ هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا
- ٤٠٢ هذا باب ما يصلح فيه البدل على وجهين
- ٤٠٨ هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعما بمنزلة غير وما أضيف إليه
- ٤١٢ هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله
- ٤٢٠ هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إلّا على الموضع ؛ لامتناع اللفظ منه
- ٤٢٢ هذا باب الاستثناء بغير
- ٤٢٤ هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف
- ٤٢٦ هذا باب الجمع بين (إلّا) و(غير) ، والحمل على المعنى إن شئت
- ٤٢٨ هذا باب الاستثناء بليس ، ولا يكون
- ٤٢٩ هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا ، واجتزأ بعلم المخاطب